



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
كلية التربية للعلوم الإنسانية  
قسم اللغة العربية

# البحوث اللغوية في مجلة المجمع العلمي العراقي من سنة (1950م-2003م)

(عرض وتقويم)<sup>26</sup>

اطروحة قدمتها الطالبة

بلقيس ستار جابر معله

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء وهي جزء من

متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها/لغة

بإشراف

الأستاذ الدكتور

حيدر عبد علي حميدي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ

أَمْثَالِهَا﴾

سورة الأنعام : ١٦٥ .

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ ( البحوث اللغوية في مجلة المجمع العلمي العراقي من سنة (١٩٥٠م-٢٠٠٣م) عرض وتقويم) قد جرت بإشرافي في كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها /لغة.



التوقيع:

المشرف: الأستاذ الدكتور

أ. د حيدر عبد علي حميدي

التاريخ: / / ٢٠٢٤م

بناء على التوصيات المتوافرة أُرشح هذه الأطروحة للمناقشة




رئيس قسم اللغة العربية  
كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء  
التاريخ: / / ٢٠٢٤م





## إقرار اللجنة


نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة بـ (البحوث اللغوية في مجلة المجمع العلمي العراقي من سنة (١٩٥٠م-٢٠٠٣م) عرض وتقييم ( التي قدمتها الطالبة (بلقيس ستار جابر معله) و ناقشناها في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها بتقدير ( جيد جداً) .

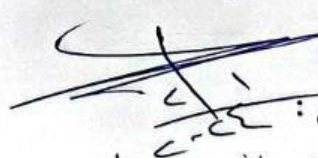
  
التوقيع :  
أ.د. فلاح رسول حسين  
عضواً

  
التوقيع :  
أ.د. محمد حسين علي زعين  
رئيس اللجنة

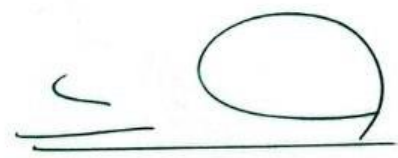
  
التوقيع :  
أ.م.د. علياء نصرت حسن  
عضواً

  
التوقيع :  
أ.م.د. رياض رحيم ثعبان  
عضواً

  
التوقيع :  
أ.د. حيدر عبد علي حميدي  
عضواً ومشرفاً

  
التوقيع :  
أ.م.د. خير الله مهدي جاسم  
عضواً

صديق مجلس الكلية على إقرار اللجنة

  
عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة كربلاء  
أ.د. هادي شندوخ حميد السعيدي  
١٥ / ١٤ / ٢٠٢٤

# الإهداء

إليك يا من تشاق روحي ... أخي

إليك يا من أحسن تربيتي وتعليمي ... أبي

إليك يا من بدعائها أغنيتي ... أمي

إليك يا مرشدي وناصحي ... أسناذي

إليك يا من أشعلت في نفوسنا ضياء الحرية .. شهدائنا

# شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

أَحْمَدُ اللهُ وَأَشْكُرُهُ شُكْرًا كَثِيرًا عَلَى نِعَمِهِ وَفَضْلِهِ ، فَلَا فَضْلَ بَعْدَ فَضْلِهِ تَعَالَى .

وَأَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ الْجَزِيلِ وَالْإِمْتِنَانِ الْكَبِيرِ لِرئيسِ قِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي كُليَّةِ التَّرْبِيَّةِ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ فِي جَامِعَةِ كَرْبَلَاءِ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ (جنان منصور الجبوري) الْمُحْتَرَمَةِ ، ورئيسِ قِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَسْبِقِ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ (ليث الوائلي) لِإِبْدَائِهِ الْإِهْتِمَامَ وَالْمُتَابَعَةَ لِطُلَّابِ الدِّرَاسَاتِ الْعُلْمِيَّةِ .

وَأَشْكُرُ أَسَاتِيذِي الْقِسْمِ الْأَجَلَاءِ وَأَخِصُّ مِنْهُمْ بِالشُّكْرِ وَالنَّعَاءِ وَالْإِمْتِنَانِ الْأُسْتَاذَ الدُّكْتُورَ (مُحَمَّدَ حُسَيْنَ عَلِيٍّ زَعِينٍ) لِتَفَضُّلِهِ عَلَيَّ بِاقْتِرَاحِ عُنْوَانِ دِرَاسَتِي هَذِهِ ، وَلَمْ يَقِفْ الْأَمْرُ عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ بَلْ مَدَّ لِي يَدَ الْعَوْنِ فِي إِمْدَادِي بِالْمَصَادِرِ اللَّازِمَةِ الَّتِي احْتَجَّجْتُهَا فِي دِرَاسَتِي هَذِهِ ، وَسَهَّلَ لِي الْوُصُولَ إِلَى الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعِرَاقِيِّ ، فَاسْأَلُ اللهُ أَنْ يُوفِّقَهُ وَيَجْعَلَ ذَلِكَ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِهِ .

وَأَقَدَّمُ شُكْرِي إِلَى الدُّكْتُورَةِ (نادية غضبان محمد) أُمِينَةِ مَكْتَبَةِ وَمَخْطُوطَاتِ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعِرَاقِيِّ فَقَدَ سَاعَدَتْنِي وَأَسْعَفَتْنِي بِبَعْضِ الْمَصَادِرِ الْمَطْلُوبَةِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُوفِّدَ الْبَحْثَ .

وَأَشْكُرُ الزَّمِيلَ الدُّكْتُورَ (علي عباس) أَحَدَ أَسَاتِذَةِ الْقِسْمِ الْمُحْتَرَمِينَ ، إِذْ كَانَ لَهُ يَدُ الْعَوْنِ وَالْمُسَاعَدَةِ مِنْذَ أَنْ كُنْتُ فِي الْمَاجِسْتِيرِ وَحَتَّى الدُّكْتُورَاهُ فِي مُسَاعَدَتِي عَلَى تَجَاوُزِ مَرَاكِلِ الدِّرَاسَةِ .

وَأَشْكُرُ أَسَاتِيذِي الْمُسْرِفِ الْأُسْتَاذَ الدُّكْتُورَ ( حَيْدَرُ عَبْدِ عَلِيٍّ حُمَيْدِي ) فَقَدَ كَانَ سَبَّاقًا فِي النُّصْحِ وَتَقْوِيمِ الْعَمَلِ بِشَكْلِهِ الصَّحِيحِ مِنْ خِلَالِ الْمُتَابَعَةِ وَالْقِرَاءَةِ وَاعْطَاءِ الْمَلَاخِظَاتِ اللَّازِمَةَ لِذَلِكَ .

أَرْجُو مِنَ اللَّهِ أَنْ يَمُدَّ جَمِيعَ مَنْ ذَكَرْتُهُمْ وَمَنْ لَمْ أذْكَرْهُمْ مِمَّنْ مَدَّ يَدَ الْعَوْنِ لِي وَلَوْ  
بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ بِالصَّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ وَالْخَيْرِ الْكَبِيرِ وَأَنْ يُوفِّقَهُمْ لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ ، وَيَجْعَلُ لَهُمْ  
هَذَا الْعَمَلَ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِهِمْ وَأَنْ يَرْفَعَهُمْ بِهِ فِي الْآخِرَةِ دَرَجَاتٍ .

الباحثة

# المحتويات



رقم الصفحة	المحتويات
أ_ث	المقدمة
16-1	التمهيد : مدخل تعريفي
1	أولا : نبذة من تاريخ المجمع العلمي العراقي
6	ثانيا : مجلة المجمع العلمي العراقي
8	ثالثا: تسميتها
8	رابعا : شروط النشر في مجلة المجمع العلمي العراقي
10	خامسا : الأساس القانوني لمجلة المجمع العلمي العراقي
11	سادسا : هيئات تحرير المجلة
15	سابعا: (عرض وتقويم) في اللغة والاصطلاح
84-17	الفصل الأول : البحوث الصوتية والصرفية
17	المبحث الأول: البحوث الصوتية
18	أولا : مخارج الحروف وصفاتها
26	ثانيا : الظواهر الصوتية
31	ثالثا: دلالة صوت النون في العربية
35	المبحث الثاني : البحوث الصرفية
35	أولا : مصادر الأفعال الثلاثية المجردة
43	ثانيا : ابواب الأفعال الثلاثية المجردة وطريقة ضبطها
54	ثالثا: حروف الزيادة في العربية
58	رابعا: الاشتقاق
59	القسم الأول : اشتقاق الأسماء
73	القسم الآخر: النحت
162-85	الفصل الثاني : البحوث النحوية
86	المبحث الأول : نواسخ الابتداء
98	المبحث الثاني : الأفعال
123	المبحث الثالث: المنصوبات

154	المبحث الرابع: ظواهر نحوية أخرى
252-163	الفصل الثالث : بحوث في الدلالة والمعجمية
163	المبحث الأول: بحوث في الدلالة
164	أولا : الوصف في العربية
188	ثانيا : التضمين والنيابة في حروف الجر
208	ثالثا : الرتبة في العربية
216	المبحث الثاني : بحوث في المعجم العربي
216	أولا : بحوث في المنهج المعجمي
240	ثانيا : بحوث أخرى في المعجم العربي
253	نتائج الدراسة
264	ثبت المصادر والمراجع

## المقدمة

الحمدُ لله الذي عَرَضَ عَلَيْنَا الإسلامَ دِيناً ، وولايةَ أهلِ بيتِ محمدٍ (عليهم السلام) منهجاً ، والحمدُ لله الذي خَلَقَنَا وَقَوَّمَنَا فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا وتقوَّيْمَنَا بشراً سوِيَّينَ ، وصَلَّى اللهُ على الدَّلائِلِ إليه في اللَّيْلِ الأتَّيْلِ والماسِكِ من أسبابِهِ بحبْلِ الشَّرَفِ الأَطْوَلِ ، وعلى آله الأَخيارِ المصطَفِيَّينَ الأَبْرارِ .

أما بعد ...

فقد اهتم العلماء منذ القدم باللغة العربية اهتماماً بالغاً ، فوصفوها ، وحاولوا تقنينها ، وتعييدها عن طريق الأمثلة المطردة المسموعة عن العرب الفصحاء في زمن الفصاحة ، سواء أكانت على مستوى الأصوات ، أم مستوى الصيغ والأبنية الصرفية ، أو مستوى التراكيب النحوية ، أم المستوى الدلالي ، أم مستوى الألفاظ المفردة في المعجم العربي .

واستمرت هذه الأهمية الكبيرة باللغة العربية إلى حين تأسيس المعاهد المعنية بدراسة اللغة ، وصولاً إلى صورتها المكتملة على شكلها الحالي في المجمع اللغوية والعلمية في الوطن العربي، وكان من بين هذه المجمع : مجمعا العلمي في العراق ، إذ عمل منذ بواكير تأسيسه على المحافظة على اللغة العربية ، ودراسة أساليبها النحوية دراسة جديدة تواكب التطور الحضاري والعلمي ، ومحاولة تعريب المصطلحات الأجنبية؛ لتسهيل على الدارسين ، والمتعلمين، والناطقين بالعربية ، فكانوا بمثابة جهاز فكري يدافع عن هذه اللغة وحفظها من الضياع ، وكثرة اختلاطها باللغات الأجنبية ، ومن هنا فقد انبرى ثلة من العلماء الأفاضل يشاركون المجمع اهتماماته وتطلعاته في المحافظة على هذه اللغة العريقة ، ومحاولة تطويرها ، والنظر فيها ، والإلمام بها.

فلما كثرت الدراسات اللغوية في مجلة المجمع العلمي العراقي ، كان لا بد أن يُنظَر فيها ، واخراجها للدارسين ، والباحثين ، ووضعها على طاولة المطالعة والنقاش وصولاً إلى التقويم ، ومن هنا جاء اقتراح الأستاذ الدكتور محمد حسين علي زعين لهذا العنوان فكان عنوان الاطروحة : ( الدراسات اللغوية في مجلة المجمع العلمي العراقي من 1950م – 2003م عرض وتقويم ).

## أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من جانبين :

الأول : مجلة المجمع العلمي العراقي وما تضمنته أعدادها من الدراسات لغوية كثيرة ، وما قدمه الباحثون الكبار من أفكار جديدة ، ولا سيما : الدكتور حسام النعيمي ، والدكتور محمد بهجة الأثري ، والدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، والدكتور محمد ضاري حمادي ، والدكتور فاضل السامرائي، وتتميز بحوثهم بتنوعها وكثرتها بين القديم والحديث في كل المستويات اللغوية .

الأخر : محاولة اخراج هذه الدراسات وعرضها للباحثين والدارسين بغية الاستفادة منها وتقويمها تقويماً علمياً بما يتناسب مع البحوث الجامعية المنشورة في المؤسسات العلمية والمجلات العالمية الأخرى.

ومن الصعوبات التي واجهتها الباحثة كثرة أعداد المجلة، وكثرة الدراسات اللغوية المنشورة فيها ، فضلاً عن أن هذه الدراسات تعود لأساتيد كبار ولهم باع في فلسفة اللغة والأدب .

## الدراسات السابقة

1. جهود المجمع العلمي العراقي في خدمة اللغة العربية من عام 1979م - 1995م ، علي كاظم حسين ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1998م .
2. الدراسات والتحقيقات اللغوية في مجلة المجمع العلمي العراقي في عقد الثمانينات – عرض وبيان-أطروحة تقدم بها الطالب، طالب حميد خلف العيساوي، إلى مجلس كلية الآداب/ الجامعة الإسلامية/ بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في (آداب اللغة العربية)، تخصص (لغة)، إشراف، أ.د محمد جاسم معروف الهيتي.
3. الدراسات اللغوية والنحوية في مجلة لغة العرب (1911م- 1931م) للأب أنستانس ماري الكرمللي ، رسالة تقدم بها : محمد رضا حميري الشبلي ،

اشراف : أ.م.د علي محمد حسين الخالدي ، كلية الآداب –جامعة الكوفة ،  
سنة ( 1432هـ-2011م).

4. المجمع العلمي العراقي (1947م – 1970م ) دراسة تاريخية،  
رسالة تقدم بها الطالب، عبد الرحمن طارق عطية محسن، الى مجلس كلية  
التربية ( ابن رشد ) – جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة  
الماجستير، آداب في التاريخ الحديث ، بإشراف، أ.د طارق نافع  
الحمداني(1434هـ-2013م).

5. جهود المجمع العلمي العراقي في تجديد النحو وتيسيره ، رسالة للطالبة:  
أثيرة عدنان عزوز المحنّة، اشراف : أ.د عبد الكاظم محسن الياصري ، كلية  
التربية / جامعة الكوفة ، سنة ( 1435هـ-2014م).

وهذه الدراسات التي أشرت إليها فضلا عن دراستها للمجمع العلمي وبحوثه ، إلا  
أنها لم تتعرض لدراسة هذه البحوث دراسة تقييمية ، لذا جاءت هذه الدراسة ، واتبعت  
في دراستي المنهج الوصفي في عرض البحوث وتقييمها بما يتناسب مع تقويم البحوث  
الأكاديمية اليوم وقد سارت الدراسة على النحو الآتي :

1. تبويب الفصول على وفق المستويات اللغوية بدءا من البحوث الصوتية وصولا  
إلى البحوث المعجمية .
2. دراسة البحوث اللغوية وفق السبق الزمني لنشرها في مجلة المجمع العلمي  
العراقي ، من القديم إلى الحديث.
3. عرض الدراسات اللغوية من دون تغيير في فكرة الباحث التي جاء بها في بحثه.
4. محاولة اكمال بعض ما نقص من المعلومات وتدوينها بحسب حاجة الموضوع .
5. تقويم الدراسات اللغوية تقويما منهجيا على وفق منهج كتابة البحوث العلمية .
6. تقويم الدراسات اللغوية وعرضها على المصادر اللغوية القديمة المعنية بذلك ،  
وبيان نقاط القوة ، ونقاط الضعف فيها .

وتألفت الاطروحة من ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتلحقها خاتمة وثبت  
بالمصادر والمراجع ، فجاء الفصل الأول بعنوان (الدراسات الصوتية والصرفية) ، وكان  
على مبحثين : المبحث الأول : الدراسات الصوتية ، وفيه ثلاثة موضوعات ، هما : أولا

: مخارج الأصوات وصفاتها ، والثاني : الظواهر الصوتية ، والثالث : دلالة صوت النون في العربية. والمبحث الثاني : الدراسات الصرفية وفيه ثلاثة موضوعات ، هي : أولاً : مصادر الأفعال الثلاثية المجردة ، ثانياً : أبواب الأفعال الثلاثية المجردة وطريقة ضبطها ، ثالثاً : الاشتقاق .

والفصل الثاني عنوانه (الدراسات النحوية) ، وجاء على أربعة مباحث : المبحث الأول : نواسخ الابتداء ، والمبحث الثاني : الأفعال ، والمبحث الثالث : المنصوبات، والمبحث الرابع : ظواهر نحوية أخرى .

والفصل الثالث عنوانه ( دراسات في الدلالة والمعجم) ، وجاء على مبحثين ، هما : المبحث الأول : دراسات في الدلالة ، وفي ثلاثة موضوعات ، هي : أولاً : الوصف في العربية ، ثانياً : التضمين والنيابة في حروف الجر ، ثالثاً : الرتبة ، والمبحث الثاني : دراسات في المعجم ، وفيه موضوعان ، هما : أولاً دراسات في منهج المعجم العربي ، ثانياً : مسائل أخرى في المعجم العربي .

وفي الختام أقدم شكري وامتناني واحترامي لمقام الأستاذ الدكتور حيدر عبد علي حميدي ؛ لتفضله عليّ في ابداء النصح، و وضع البحث على ما هو عليه اليوم، وتقنين اندفاعي في الكتابة ، وتنبيهي إذا سها قلمي قليلا ، فلولا تعليماته المباشرة ما أمكنني التعامل مع هذه البحوث الكبيرة ، وأنا أدعو له بالتوفيق والسداد دائما وفي ظهر الغيب ، وأن يجعل كل هذا في ميزان حسناته ؛ ليرتفع بها في الآخرة درجات .

بلقيس ستار جابر

التصعيد

## التمهيد : مدخل تعريفي

### أولاً : نبذة تاريخية عن المجمع العلمي العراقي

المجمع العلمي العراقي هو إحدى مؤسسات العراق العلمية والجامعية ، وله أثرٌ تاريخيٌّ كبير في إثراء البحث العلمي ونشر الثقافة والمعرفة.

يهدف المجمع إلى تعزيز التواصل العلمي بين الباحثين والعلماء، وتقديم الاستشارات العلمية للدولة في مختلف المجالات ، إذ أصبح مؤسسة عربية رائدة لها أثر كبير في تحريك عجلة البحث والنشر والتأليف في العلوم الإنسانية والعلمية ولا سيّما اللغة العربية ، وقد أثرت هذه الحركة في مفردات اللغة ، ولا سيّما المصطلحات والمسميات الجديدة ، وكُتِبَ باللغة العربية تراثٌ جمٌّ متنوع (1) .

وقبل هذا فقد كانت هناك محاولات سابقة لإنشاء مجمع لغويّ يعنى بدراسة اللغة وتعريب المصطلحات وكان من أهمها ما يأتي (2) :

1. تأسيس لجنة لغوية ترمي إلى ترجمة الكتب ووضع المصطلحات العلمية والتصدّي للألفاظ الأجنبية وتعريبها إذ تأسست هذه اللجنة في بداية عام (1921م) (3) .

2. تأسيس المعهد العلمي في بغداد ، وقام بذلك الأستاذ ثابت عبدالنور ، وكانت هذه الحركة المهمة ذات تأثير مباشر في تأسيس المجمع العلمي، إذ تأسس (المعهد العلمي في بغداد) عام 1921م ، بمشاركة خمسة عشر عضواً وفي عام 1925م، دعا الأستاذ عبدالنور لتأسيس مجمع لغوي الغاية منه تطوير اللغة العربية، حيث اجتمع الأدباء

---

(1) ينظر: جهود المجمع العلمي العراقي في خدمة اللغة العربية من عام 1979م - 1995م ، علي كاظم حسين ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1998م : 13 - 18 .

(2) المجمع العلمي العراقي نشأته أعضاؤه أعماله ، عبد الله الجبوري: 31—42.

(3) ينظر: دور المجامع اللغوية في التعريب ، ابراهيم الحاج يوسف: 26.



والعلماء للمشاركة في تعريب المصطلحات العلمية ، ولكن عدم توفير احتياجات المجمع المالية حال دون استمرارهم (1) .

3. تأسيس مجمع علمي ، أصدرت وزارة المعارف مرسوماً بموافقة رئيس الوزراء وإقرار من مجلس الأمة لتأسيس المجمع العلمي العراقي بعد أن رصدت له ميزانية مالية محددة ، وقد رأس هذا المجمع في أول الأمر معروف الرصافي (ت 1945م) ، وقد شكّلت لجنة (الاصطلاحات العلمية) وكانت مهمتها : " العمل على إصلاح اللغة وتوسيعها والنهوض بها إلى مستوى العلم والأدب الرفيع الذي يناسب العصر الحاضر " (2) ، ولكن سرعان ما توقف هذا المجمع عن العمل بسبب قطع الميزانية المالية من قبل وزير المعارف ، وهذا الأمر حال دون استمرار العمل مرة أخرى (3) .

4. لجنة التأليف والنشر ، أصدرت وزارة المعارف مرسوماً قررت فيه إنشاء لجنة سمّتها (لجنة التأليف والنشر) ، وكان هذا عام ( 1945م ) (4) ، " ولم تكن هذه اللجنة قادرة على توسيع النشاط العلمي فأُلغيت " (5) .

5. المجمع العلمي العراقي ، تأسس المجمع العلمي "بنظامه ذي الرقم (62) الصادر في اليوم الثاني عشر من شهر المحرم سنة (1367هـ) السادس والعشرين من تشرين الثاني سنة (1947م) . جاء في المادة الأولى من النظام : يُؤسس مجمع علمي عراقي يرتبط بوزارة المعارف وله شخصية حكومية واستقلال مالي بحسب الميزانية " (6) ، ويتألف المجمع العلمي من أربعة أنواع من الأعضاء هم (7) :

• العاملون : وعددهم خمسة عشر عنصراً من الأعضاء ، وشرطهم أن يكونوا عراقيين .

(1) ينظر: المجمع العلمي العراقي نشأته أعضاؤه أعماله ، عبد الله الجبوري: 31-33.

(2) دور المجامع اللغوية في التعريب : 26.

(3) ينظر: المجمع العلمي العراقي نشأته أعضاؤه أعماله : 31-42.

(4) ينظر: مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 1 / 383.

(5) صحف مجتمعية ، د. أحمد مطلوب : 16.

(6) المصدر نفسه : الصفحة نفسها .

(7) المجمع العلمي العراقي نشأته أعضاؤه أعماله : 38.

- المؤازرون : ليس لهم عدد معين ، والشرط فيهم أن يكونوا عراقيين .
- فخريون و مراسلون : ليس لهم عدد محدد ، وليس لهم جنسية محددة.

وترأسه أول الأمر محمد رضا الشيببي ونائباه توفيق وهبي ، والدكتور هاشم الوتري<sup>(1)</sup>.

وقد حددت المادة الثانية أعمال المجمع وهي<sup>(2)</sup> :

- أ. العناية بسلامة اللغة العربية ، والعمل على جعلها وافية بمطالب العلوم والفنون، وشؤون الحياة الحاضرة .
- ب. البحث والتأليف في آداب اللغة العربية ، وفي تاريخ العرب والعراقيين ولغاتهم، وعلومهم، وحضاراتهم.
- ت. دراسة علاقات الشعوب الاسلامية بنشر الثقافة العربية .
- ث. حفظ المخطوطات والوثائق العربية النادرة وإحيائها بالطبع والنشر على أحدث الطرق العلمية .
- ج. البحث في العلوم والفنون الحديثة ، وتشجيع الترجمة والتأليف فيها ، وبث الروح العلمية في البلاد.

وأما وسائل تحقيق هذه الأغراض ، فقد حددت في المادة الثالثة من نظام المجمع ، وهي كما يأتي<sup>(3)</sup> :

1. تقديم المساعدة المالية للباحثين والمؤلفين والمترجمين بمقادير يقررها المجمع .
2. إقامة مباريات في الموضوعات العلمية والأدبية والاجتماعية ، ومنح الفائزين جوائز مالية .
3. الاتصال بالجامعات ، والمؤسسات العلمية واللغوية والثقافية .
4. إنشاء دار طباعة .

<sup>(1)</sup> ينظر: مجلة المجمع العلمي العراقي: 1 / 385.

<sup>(2)</sup> ينظر: صُحف مجمعة : 16-17.

<sup>(3)</sup> ينظر: المصدر نفسه : 17.

5. إصدار مجلة .

6. إنشاء دار كتب.

وقد مرّ المجمع العلمي العراقي بثلاث مراحل منذ تأسيسه إلى يومنا هذا :

المرحلة الأولى : تبدأ منذ تأسيس المجمع سنة (1947م) إلى سنة (1963م) ، وفي هذه المرحلة " صدرت الإرادة الملكية بتعيين الأعضاء العاملين وعددهم سبعة عشر عضواً ، وعين بعد ذلك أعضاء مراسلون وفخريون من العراق والأقطار العربية والاسلامية والأجنبية وترأس المجمع خلال هذه المرحلة ... الشيخ محمد رضا الشبيبي ، والأستاذ منير القاضي والدكتور ناجي الأصيل " (1) .

المرحلة الثانية : تبدأ هذه المرحلة في اليوم السادس عشر من محرم سنة (1383هـ) اليوم التاسع من شهر حزيران سنة (1963م) ، حيث صدر قانون المجمع العلمي العراقي ذو الرقم (49) ، إذ لم يختلف قانون المجمع في مهامه عن النظام السابق إلا في التفصيل وإيضاح بعض المواطن المتعلقة بالإدارة ، واختلفت هذه المرحلة عن سابقتها في ضم سبعة وعشرين عضواً عاملاً ، وترأس المجمع في هذه الرحلة الشيخ محمد رضا الشبيبي حتى سنة (1965م) ، ثم الدكتور عبد الرزاق محيي الدين حتى عام (1979م).

المرحلة الثالثة : وتبدأ هذه المرحلة في سنة ( 1970م) حيث أنشئ (المجمع العلمي الكردي) وتلاه (مجمع اللغة السريانية) سنة (1972م) ، وقد وُحِّدَت هذه المجمع العلمية بمجمع واحد هو (المجمع العلمي العراقي) الذي صدر قانونه سنة (1978م) ، وكانت حجة النظام آنذاك هو جمع الجهود العلمية خوفاً عليها من التبعثر والضياع ، "وجاء في الأسباب الموجبة لتشريعته : بالنظر لأهمية التنسيق والتكامل بين المؤسسات العلمية المتخصصة وذات المهمات المتشابهة ، ولما دلّت عليه تجربة المرحلة السابقة من بعثرة الجهود والطاقات والخبرات لتعدد المجمع العلمية في الوطن الواحد ، فقد ارتؤي وضع إطار تنظيمي موحد لهذه المجمع يؤمن بالتنسيق والتكامل فيما بينها مع الحفاظ على الغايات الوطنية العلمية الأساسية التي قامت من أجلها المجمع السابقة ، فقد شرع هذا

(1) صحف مجمعية : 18.

القانون" (1) ، وترأس المجمع في هذه المرحلة الدكتور صالح أحمد العلي ، وعدد أعضائه أربعون عضوا ، ويتكون المجمع من التشكيلات الآتية (2) :

- أ. قسم اللغات والتراث .
  - ب. قسم العلوم الإنسانية .
  - ت. قسم العلوم الصرفة .
  - ث. قسم العلوم الهندسية .
  - ج. قسم العلوم الطبية .
  - ح. قسم العلوم الزراعية والبيطرية .
  - خ. قسم التأليف والترجمة والنشر .
  - د. قسم الأديان المقارنة .
- وأهداف هذا المجمع ما يأتي (3) :

1. الاهتمام بلغات العراق الثلاث (العربية والكردية والسريانية).
2. العمل على احياء التراث العربي والاسلامي في العلوم والآداب والفنون .
3. العمل على تشجيع حركة الترجمة وتطوير التأليف في المجالات كافة(علوم فنون لغات آداب...الخ).
4. الاهتمام بدراسة التاريخ العراقي وحضارته وتراثه .
5. النهوض بالبحوث العلمية في العراق لمواكبة التطور العلمي في العالم .
6. ترجمة الكتب اللغوية الأجنبية ، والإفادة منها في اللغة العربية .
7. محاولة نشر المؤلفات العربية الرصينة وترجمتها إلى اللغات الأجنبية.
8. إقامة صلات ثقافية مع جهات الاستشراق مؤسسات وأفرادا .
9. إقامة روابط علمية وتعاون وثيق مع الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية في العراق .

(1) صحف مجمعية : 18-19.

(2) ينظر: المصدر نفسه : 20-21.

(3) ينظر: بحوث شتى ، الدكتور :أحمد مطلوب : 99-100، و دور المجامع اللغوية في التعريب:27-29.

10. توثيق الصلة بالمجامع العلمية واللغوية والثقافية في البلاد العربية والأجنبية .

### ثانيا :مجلة المجمع العلمي العراقي

وهي من وسائل تحقيق أهداف المجمع العلمي العراقي وهي مجلة كبيرة وعدد أجزائها ليست بالعدد القليل ، وهي مجلة " ذات السمة الشمولية ، وبما يسهم في تحقيق أهداف المجمع " (1) ، فقد امتلك المجمع منصة لنشر أفكار الباحثين وعرض أعمال المجمع بنص قانون المادة الثالثة الفقرة (هـ) من نظام المجمع العلمي العراقي رقم (62) لسنة (1947م) على حق المجمع في إنشاء مجلة خاصة به وتكون بذلك بابا يطل منه على المهتمين بنشر العلوم وتطويرها وتسعى إلى تحرير أقلام الباحثين ، وتحفظ جهودهم وأفكارهم من الضياع (2) .

وعليه فقد شكّل المجمع لجنة علمية تختص بتحرير البحوث ومتابعتها والموافقة عليها وقد تألفت هذه اللجنة من : الأستاذ محمد بهجة الأثري ، والدكتور شريف عسيران ، والدكتور جواد علي، وقد أعطى المجمع صلاحيات لهذه اللجنة لإتمام عملها وإظهار المجلة بأحسن صورة ، وهذه الصلاحيات هي (3) :

- لها الحق في نشر البحوث ورفضها .
- تكون مسؤولة عن خطة المجلة وتقديم المقترحات اللازمة وعرضها على المجلس .
- تصدر المجلة بجزأين كحد أدنى في السنة .
- تعيين مشرف على التصحيح و يمنح مكافأة قدرها 15% من تكليف المجلة.
- أن يعين لها ملاحظ عام للأعمال الإدارية .

(1) في رحاب القلم ، د. أحمد مطلوب : 300/12.

(2) ينظر: مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد1، سنة (1950م) : 389، و المجمع العلمي في خمسين عاما (1947م-1997م) ، سالم الألويسي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1418هـ-1997م) : 517.

(3) ينظر: مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 14 ، سنة (1967م) : 284-285، و المجمع العلمي في خمسين عاما (1947م-1997م): 519.

وقد نص الأستاذ الألوسي على سبب إنشاء هذه المجلة العريقة قائلاً: " لتكون ملتقى أقلام أنصار العرب والعربية في الشرق الأوسط والعرب ، ومثابة تعاون وتأزر بين العلماء والمجمع على تجديد شباب اللغة العربية وإذاعة ألوان الثقافة القديمة والحديثة مما يلائم خطته ويوائم وظيفته " (1) .

والمجلة فصلية تصدر بأربعة أجزاء في السنة ، صدر الجزء الأول منها سنة (1950م) " وهي منذ ذلك الحين تنشر البحوث اللغوية والصرفية والنحوية والعلمية ، وتُعرَّفُ بالكتب ، والمعجمات ، والمصطلحات العلمية ، والخط العربي ، فضلاً عن نشر الكتب المحققة ، والفهارس والدواوين الشعرية المحققة ، وإصدار أعداد خاصة من المجلة بحسب المناسبات أو المؤتمرات " (2) ، وقد صدر منها حتى نهاية سنة (2024م) (مائة واثان وثمانون) جزءا ، متضمنة في (واحد وسبعين) مجلدا ، وقد بلغت عدد البحوث اللغوية المنشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي حتى نهاية سنة (2024م) (3) ثلاثمائة وعشرة بحثاً لغوياً .

وتُعدّ مجلة المجمع العلمي العراقي من ثاني أقدم المجالات العلمية العراقية ، إذ واصلت الصدور لـ(74) عاما متواصلة ولم تنقطع إلا في سنوات محددة ولظروف معينة تتعلق بالسيولة المالية من جهة و عدم امتلاك المجمع مطبعته الخاصة في بداية اصدار المجلة ، وقد واصلت هذه المجلة الصدور بوتيرة واحدة قد تصل إلى إصدار أربعة أجزاء من السنة الواحدة وذلك من سنة (1997م) إلى يومنا هذا (4) .

واتسمت المجلة بكثرة أعداد الباحثين المشاركين فيها ، إذ ضمت حتى سنة (1996م) (212) باحثاً من مختلف أقطار الوطن العربي ، (85) باحثاً منهم كتبوا في اللغة العربية وآدابها وفلسفتها (5) .

(1) المجمع العلمي في خمسين عاما (1947م-1997م): 518.

(2) المجمع العلمي العراقي إشعاع سيرة وعطاء مسيرة ، د. محمد حسين زعين : 62.

(3) ينظر: أثر مجلة المجمع العلمي العراقي في العناية باللغة العربية ، أ.د ناصر عبد الرزاق عبد

الرحمن ، مؤتمر المجمع العلمي العراقي العراقي، بغداد ، الوزيرية (2014/11/26م) : 4.

(4) ينظر: المصدر نفسه :الصفحة نفسها .

(5) المصدر نفسه :5.

ومن مهام المجلة ما يأتي (1) :

1. نشر المحاضرات التي تلقى في المجمع العلمي العراقي .
2. نشر ما يكتبه الأعضاء والمؤازرون والمراسلون في موضوعات العلوم والفنون والآداب من ترجمة وتأليف .
3. دراسة المؤلفات بالوصف والنقد .
4. مواكبة التطور وادخال دراسات تخصُّ المصطلحات العلمية الجديدة وأساليب التيسير النحوي وغيرها .
5. نشر التحقيقات العلمية ، والحث على تحقيق المخطوطات التي لم تحقق بعد .

ثالثاً: تسميتها:

تعرّضت تسمية مجلة المجمع إلى بعض التغييرات على فترات زمنية مختلفة، إذ سُمّيت أول صدورها بـ (مجلة المجمع العلمي العراقي) حتى سنة (1994م) (2) ، وسُمّيت بعدها بـ (مجلة المجمع العلمي) فقط ، واستمرت هذه التسمية حتى عام (2020م) (3) ، وأعيدت التسمية الأولى للمجلة سنة (2022م) حتى يومنا هذا (4) ، وترى الباحثة أنّ هذه التسمية أي (مجلة المجمع العلمي العراقي) هي الأنسب ؛ لأنها تميز مجلة مجمعنا عن غيره من المجمع العلميّة في الوطن العربي .

رابعاً : شروط النشر في مجلة المجمع العلمي العراقي

لم تكن للمجمع شروط لنشر البحوث فيها أول الأمر " وإنما اعتمد سياسة احالة المواد الواردة إليها على ذوي الاختصاص " (5) ، ولم ترد أية اشارة لشروط النشر حتى عام (1958م\_1959م) ، فقد نُشر في المجلد السادس في سنة (1959م) في باب

(1) ينظر: المصدر نفسه : الصفحة نفسها .

(2) ينظر : مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الأول ، سنة (1436هـ-1950م)، و المجلد 42 ، ج 1 ، سنة (1414هـ- 1994م).

(3) ينظر: مجلة المجمع العلمي ، مجلد67 ، ج1، سنة (1441هـ-2020م) .

(4) ينظر: مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 68، ج 1 ، سنة (1442هـ-2021م).

(5) المجمع العلمي في خمسين عاما (1947م-1997م): 520.

"خلاصة أعمال المجمع العلمي العراقي " شبيءٌ من الشروط البسيطة تكاد تكون شروطا عامة ، كأن يكون البحث موافقا لتطلعات المجمع وأهدافه ، وأن يكون البحث غزير المادة العلمية ، وتشجع المجلة غير الأعضاء على الكتابة والنشر فيها فنتساهل معهم في بعض الأمور<sup>(1)</sup>.

وفي سنة (1997م) بعد أن كبر مجعنا العلمي وصار ذا شأن يرومه كل الباحثين من العراق وغيره استن لنفسه شروطا جديدة ليحافظ بها على مسار المجمع والتحكم في نشر هذه البحوث ، وكانت هذه الشروط موجودة في المؤسسات العلمية الأخرى المعنية بالنشر والتأليف ، وكانت هذه الشروط على ما يأتي<sup>(2)</sup> :

1. أن تكون البحوث ذات سمة فكرية شمولية تحقق أهداف المجمع .
2. أن تكون لغة البحوث هي اللغة العربية ، وأن تكون صياغة العبارات واضحة مراعى فيها السلامة العربية النحوية والاملائية .
3. أن يكون البحث غير منشور سابقا .
4. تمر هذه البحوث على باحثين من ذوي الاختصاص للاطلاع عليها " لبيان مدى أصالتها وقيمة نتائجها وسلامة لغتها وصلاحتها"<sup>(3)</sup> .
5. لا تلتزم هيئة التحرير في المجلة برد البحوث إلى أصحابها إذا لم تنشر .
6. أن يكون البحث مطبوعا بالآلة الكاتبة ، أو مكتوبا باليد بخط واضح وعلى وجه واحد من الورقة ، وترسل منه نسخة تحمل اسم البحث والباحث وعنوانه بالعربية ، وأن لاتزيد الصفحات عن (30) صفحة، ويمكن للباحث أن يرفق الصور والخرائط والأشكال إن كان البحث يستوجب ذلك .
7. يعطى للباحث ثلاث نسخة من المجلة عند نشر البحث فيها ، وعشر مستلآت من بحثه .

<sup>(1)</sup> ينظر: مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1959م)، مجلد 6 : 578-579.

<sup>(2)</sup> ينظر: المجمع العلمي في خمسين عاما (1947م-1997م): 521-522.

<sup>(3)</sup> المجمع العلمي في خمسين عاما (1947م-1997م): 521.



## رابعاً : الأساس القانوني لمجلة المجمع العلمي العراقي

لقد كان لمجلة المجمع العلمي العراقي أساس قانوني في إصدارها ، وهذه القوانين ما يأتي :

\_ جاء في نظام المجمع العلمي العراقي ذي الرقم (62) لسنة (1947م) المادة الثالثة : " يتوسل المجمع إلى تحقيق أغراضه : (ه) بإصدار مجلة " (1) .

\_ جاء في قانون المجمع العلمي ذي الرقم (49) لسنة (1963م) المادة الثالثة : " يتوسل المجمع لتحقيق غاياته بالوسائل التالية : ب إصدار مجلة ونشرات " (2) .

\_ جاء في النظام الداخلي للمجمع العلمي الخاص بالقانون ذي الرقم (49) لسنة (1963م) المادة الرابعة (3) :

أ . يُكوّن المجمع اللجان الدائمة التالية :

1. لجنة المجلة .

\_ جاء في قانون المجمع العلمي ذي الرقم (163) لسنة (1978م) المادة الثالثة (4) :

" يتخذ المجمع العلمي العراقي الوسائل الملائمة لتحقيق أغراضه وبخاصة الوسائل التالية:

3 . إصدار مجلة ونشرات.

\_ وجاء في النظام الداخلي للمجمع : المادة الثانية والخمسون :

" يصدر المجمع مجلة دورية خاصة باسم (مجلة المجمع العلمي العراقي) ينشر فيها مقالات أعضائه وأبحاثهم ومقررات المجمع وهيأته \_ اللغة الكردية والسريانية \_

(1) مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 1 ، سنة 1950م : 3-4.

(2) مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد 13 سنة (1966م) : 414

(3) المصدر نفسه : الصفحة نفسها .

(4) مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 31 الجزء 1 / 272-273.

وأخباره ومقررات لجانته ، وما يتصل بها من الشؤون الثقافية والعلمية والإدارية والنصوص القديمة وله أن ينشر لغير أعضاء المجمع ما يخدم أغراض المجمع وينسجم مع مستواه " (1) .

المادة الثالثة والخمسون : " تشرف على تنظيم المجلة وإدارتها لجنة دائمة مختصة يكون الأمين من أعضائها " (2) .

الماد الرابعة والخمسون : " تُنظَّم أعمال المجلة وشؤونها العلمية والإدارية بتعليمات يقرّها مجلس المجمع وله إدخال التعديلات على هذه التعليمات عند الضرورة " (3) .

\_ جاء في قانون المجمع العلمي رقم (3) لسنة (1995م) المادة الثالثة : " يتخذ المجمع الوسائل الملائمة لتحقيق أهدافه وبخاصة ما يأتي :

رابعا : إصدار المجلات والنشرات.

\_ جاء في قانون المجمع العلمي العراقي ذي الرقم (22) لسنة (2015م) المادة الثالثة : " يسعى المجمع العلمي إلى تحقيق أهداف هذا القانون بالوسائل الآتية :

ثانيا : نشر الكتب والدراسات والرسائل الجامعية الرصينة وإصدار المجلات العلمية بالتنسيق مع الجهات المعنية .

#### خامسا : هيئات تحرير المجلة

لقد مرت هيئات التحرير في مجلة المجمع العلمي العراقي بعدة تشكيلات ، تميزت بأسماء لامعة في الوسط الثقافي ولاسيما الجامعي ، وكانت هذه الهيئات على ما يأتي :

الأولى : من 1950 م – 1953م وهم ( الأستاذ محمد بهجة الأثري ، والدكتور شريف عسيران ، والدكتور جواد علي ) .

(1) مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 32 الجزء 1 و 2 / 663.

(2) المصدر نفسه : الصفحة نفسها.

(3) المصدر نفسه : الصفحة نفسها .

الثانية : من سنة 1954م- 1958م وهم: ( الأستاذ محمد بهجة الأثري، والأستاذ محيي الدين يوسف، والدكتور مصطفى جواد ، والدكتور جواد علي).

الثالثة : من سنة 1959م- 1962م، وهم: ( الأستاذ محمد بهجة الأثري، والدكتور مصطفى جواد ، والأستاذ شيت نعمان ، والدكتور جواد علي).

الرابعة : في سنة (1963م) ، وهم : (الشيخ محمد رضا الشبيبي ، الدكتور عبد الرزاق محيي ، والدكتور عبد العزيز البسام ، والدكتور مصطفى جواد (احتياط) ، والدكتور يوسف عز الدين (مقرراً) <sup>(1)</sup> .

الخامس : من سنة (1964م-1965م) ، وهم : (الشيخ محمد رضا الشبيبي ، والدكتور مصطفى جواد، و الدكتور عبد الرزاق محيي، والدكتور عبد العزيز الدوري ، والدكتور يوسف عز الدين (مقرراً).

السادس : من سنة (1965م-1967م) ، وهم : (الدكتور مصطفى جواد، و الدكتور عبد الرزاق محيي، والدكتور عبد العزيز الدوري، والدكتور جميل الملائكة ، والدكتور يوسف عز الدين (مقرراً).

السابع : من سنة ( 1968م-1970م) ، وهم : (الدكتور عبد الرزاق محيي، والدكتور عبد العزيز الدوري، والدكتور جميل الملائكة، والدكتور صالح أحمد العلي ، والدكتور سليم النعيمي ، والدكتور جميل سعيد).

الثامن : من سنة (1970م-1972م)، وهم : (الدكتور صالح أحمد العلي، والدكتور جميل سعيد ، والدكتور سليم النعيمي ، والدكتور يوسف عز الدين ) .

التاسع: من سنة (1973م-1984م)، وهم : (الدكتور صالح أحمد العلي، والدكتور جميل سعيد ، والدكتور سليم النعيمي ، والدكتور يوسف عز الدين).

العاشر : من سنة (1985م-1986م) ، وهم : (الدكتور صالح أحمد العلي، والدكتور نوري حمودي القيسي ، والدكتور جميل الملائكة ، والدكتور أحمد عبد الستار

(<sup>1</sup>) ينظر: مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد (11) سنة 1964م : 304.

الجواري ، والدكتور أحمد مطلوب ، والأستاذ محمد بهجة الأثري ، واللواء الركن محمود شيت الخطاب ) .

الحادي عشر : من سنة (1987م-1995م) ، وهم : (الدكتور صالح أحمد العلي ، والدكتور نوري حمودي القيسي ، والدكتور جميل الملائكة ، والدكتور أحمد مطلوب ، والأستاذ محمد بهجة الأثري ، واللواء الركن محمود شيت الخطاب ) (1) .

الثاني عشر : من سنة (1996م-1997م) ، وهم : (الدكتور ناجح محمد خليل الراوي ، والدكتور أحمد مطلوب ، والدكتور جلال محمد صالح ، والدكتور داخل حسن جريو ، والدكتور رياض حامد ذنون الدّباغ ، والدكتور عبد الحلّيم إبراهيم ، والدكتور ليث إسماعيل إبراهيم نامق ، والدكتور مازن إسماعيل الرمضاني ، والدكتور محمد حيوي التكريتي ، والدكتور منذر إبراهيم أحمد الشاوي ، والدكتور نزار عبد اللطيف الحديثي) (2) .

الثالث عشر : من سنة (1998م-2009م) ، وهم : (الدكتور ناجح محمد خليل الراوي ، والدكتور أحمد مطلوب ، والدكتور جلال محمد صالح ، والدكتور داخل حسن جريو ، والدكتور رياض حامد ذنون الدّباغ ، والدكتور عبد الحلّيم إبراهيم ، والدكتور ليث إسماعيل إبراهيم نامق ، والدكتور مازن إسماعيل الرمضاني ، والدكتور محمد حيوي التكريتي ، والدكتور نزار عبد اللطيف الحديثي) (3) .

الرابع عشر : من (2010م-2014م) ، وهم : (الدكتور أحمد مطلوب ، والدكتور داخل حسن جريو ، والدكتور عادل غسان نعوم ، والدكتور ناجح محمد خليل ، والدكتور هلال عبود البياتي) (4) .

(1) مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 38 ، جزء 1 ، سنة (1988م) .

(2) مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 43 ، ج 1 ، سنة (1996م) .

(3) مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 45 ، ج 2 ، سنة (1998م) .

(4) مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 57 ، ج 1 ، سنة (2010م) .

الخامس عشر : سنة ( 2015م، وهم : (الدكتور أحمد مطلوب ، والدكتور إبراهيم خلف العبيدي ، والدكتور داخل حسن جريو ، والدكتور عادل غسان نعوم، والدكتور هلال عبود البياتي) (1) .

السادس عشر : من سنة (2016م-2019م) ، وهم : (الدكتور أحمد مطلوب ، والدكتور ناجح محمد خليل، والدكتور داخل حسن جريو، والدكتور هلال عبود البياتي) (2) .

السابع عشر : سنة (2020م) ، وهم : (الدكتور عبد المجيد حمزة الناصر ، والدكتور جواد مطر الموسوي ، والدكتور عبد الله حسن الحديثي ، والدكتورة لطيفة عبد الرسول عبد ، والدكتور محمد حسين علي زعيّن ، والدكتور علي حسن طارش ) (3) .

الثامن عشر : سنة (2021م) ، وهم : (الدكتور محمد حسين آل ياسين ، والدكتور صبيح حمود التميمي ، والدكتور عبد المجيد حمزة الناصر ، والدكتور جواد مطر الموسوي ، والدكتورة نبيلة عبد المنعم داود ، والدكتورة سحاب محمد الأسدي ، والدكتور طالب مهدي السوداني ، والدكتورة لطيفة عبد الرسول عبد، والدكتور عبد الله حسن حميد الحديثي ، والدكتور محمد حسين عليّ زعيّن ، والدكتور علي حسن طارش ، والدكتور محمد إبراهيم حور ، والدكتور مأمون عبد الحلیم وجيه ، والدكتور نائل حنون عليوي ، والدكتور فاضل مهدي بيّات ) (4) .

التاسع عشر : سنة (2022م) ، وهم : (الدكتور محمد حسين آل ياسين ، والدكتور صبيح حمود التميمي ، والدكتور عبد المجيد حمزة الناصر ، والدكتورة سحاب محمد الأسدي ، والدكتور طالب مهدي السوداني ، والدكتورة لطيفة عبد الرسول عبد، والدكتور عبد الله حسن حميد الحديثي ، والدكتور محمد حسين عليّ زعيّن ، والدكتور علي حسن طارش ، والدكتور محمد إبراهيم حور ، والدكتور مأمون عبد الحلیم وجيه ، والدكتور

(1) مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 62 ، ج 1 ، سنة (1436هـ- 2015م).

(2) مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 36 ، ج 2 ، سنة (1437هـ- 2016م).

(3) مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 67 ، ج 1 ، سنة (1441هـ- 2020م).

(4) مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 68 ، ج 1 ، سنة (1442هـ- 2021م) .

نائيل حنون عليوي ، والدكتور فاضل مهدي بيّات ، والدكتورة نادية غضبان محمد ،  
والدكتور جواد مطر الموسوي ، والدكتورة نبيلة عبد المنعم داود<sup>(1)</sup> .

العشرون : سنة (2023م) ، وهم : ( الدكتور محمد حسين آل ياسين ، والدكتور  
صبيح حمود التميمي ، والدكتور عبد العزيز بن علي الحربي ، والدكتور سحاب محمد  
الأسدي، والدكتور صالح بلعبد ، والدكتور عبد الله حسن حميد الحديثي ، والدكتور بكري  
محمد الحاج، والدكتور عبد الحميد الهرّامة، والدكتور طالب مهدي السوداني ، والدكتور  
حسن السلوادي، والدكتورة لطيفة عبد الرسول عبد، والدكتور مأمون عبد الحلّيم وجيه،  
والدكتور محمد حسين عليّ زعيّن ، والدكتور علي حسن طارش ، والدكتور محمد  
إبراهيم حُور ، والدكتورة نادية غضبان محمد)<sup>(2)</sup> .

الواحد والعشرون : سنة : (2024م) ، وهم : ( الدكتور محمد حسين آل ياسين ،  
والدكتور عبد العزيز بن علي الحربي ، والدكتور طارق عبد عون الجنابي، والدكتور  
صالح بلعبد ، والدكتور علي ناصر غالب ، والدكتور بكري محمد الحاج، والدكتور عبد  
الحميد الهرّامة، والدكتور محمد عبد اللطيف عبد الكريم ، والدكتور حسن السلوادي،  
والدكتورة لطيفة عبد الرسول عبد، والدكتور مأمون عبد الحلّيم وجيه، والدكتور محمد  
حسين عليّ زعيّن ، والدكتور علي حسن طارش ، والدكتور محمد إبراهيم حُور ،  
والدكتورة نادية غضبان محمد)<sup>(3)</sup> .

### سادسا : (عرض وتقويم) في اللغة والاصطلاح

أولا : عرض في اللغة : مأخوذ (عرض) ومعناه:كشف الشيء وإظهاره وتقديمه  
وجعله مرئيا للآخرين<sup>(4)</sup> .

و(عَرَضٌ) في الاصطلاح : هو عرض البحث بشيء من الاختصار ليطلع عليه  
القارئ ، وليعرف فكرته ونتائجه ومشكلته .

(1) مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 69 ، ج 1 ، سنة (1443هـ -2022م).

(2) مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 70 ، ج 1 ، سنة (1444هـ -2023م).

(3) مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 71 ، ج 1 ، سنة (1445هـ -2024م)

(4) ينظر: العين : 1/ 271، ومقاييس اللغة : 4/ 270.

والتقويم في اللغة : مأخوذ من (قَوَّمَ)، جاء في الصحاح: " وَقَوَّمْتُهُ تَقْوِيْمًا فَتَقَوَّمَ بِمَعْنَى عَدَلْتُهُ فَتَعَدَّلَ وَقَوَّمْتُ الْمَتَاعَ جَعَلْتُ لَهُ قِيَمَةً مَعْلُومَةً" (1) .

والتقويم في الاصطلاح :عرفه د. طه عبد الرحمن قائلا : " هو عبارة عن عملية نقدية مبناها -أساسًا- على الاعتراض على هذا النص بالمناهج المشروعة حتى يتبين كيف يستند وسائله أو مضامينه إلى أدلة مقبولة ، أو أقل" (2) وبمعنى آخر : "هو مطالبة النص بالتدليل على وسائله أو مضامينه" (3) ، و إصدار حكم ما بغية تحسين كتابة البحوث العلمية وتطويرها وتعديلها والوصول بها نحو الكمال واقتراح الحلول المناسبة التي تصح مسار البحوث الجامعية العلمية (4) .

والفائدة المرجوة من تقويم الدراسات ما يأتي (5) :

1. تشخيص العقبات التي تصادف الباحثين في المجمع العلمي العراقي خاصة في كتابة البحوث .
2. تشخيص نواحي القوة والضعف في البحوث الجامعية العلمية ؛ بغية الافادة منها والتنبيه على أهميتها .
3. مساعدة المؤسسة الجامعية المعنية بنشر البحوث – من مثل المجمع العلمي العراقي- في معرفة ما حققته من أهدافها المنشودة ، وتعديل الأخطاء الواردة في تلك البحوث وتجنب تكرارها في المستقبل.

(1) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : 2 / 520.

(2) تحديد المنهج في تقويم التراث ، د. طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء ، المغرب ، ط2 ، سنة (1993م) : 32.

(3) المصدر نفسه : الصفحة نفسها .

(4) ينظر : المناهج المعاصرة ، فوزي طه ابراهيم و رجب الكزة : 20، وعلم النفس التربوي ، د. صالح محمد علي أبو جادو: 406، وعلم النفس التربوي ، د. حنان عبد الحميد العناني : 245.

(5) ينظر: علم النفس التربوي : 248-249.

# الفصل الاول : البحوث الصوتية والصرفية

المبحث الأول : البحوث الصوتية

أولا : المخارج والصفات الصوتية .

ثانيا: الظواهر الصوتية.

ثالثا: دلالة صوت النون في العربية

المبحث الثاني: البحوث الصرفية

أولا : مصادر الافعال الثلاثية المجردة

ثانيا : أبواب الأفعال الثلاثية المجردة وطريقة ضبطها

ثالثا: حروف الزيادة

رابعا: الاشتقاق

القسم الأول : المشتقات

القسم الثاني : النحت



## الفصل الأول:

### المبحث الأول: البحوث الصوتية

#### توطئة

يعد المستوى الصوتي أول المستويات اللغوية وأهمها ؛ إذ يكون المحور الذي تدور فلكه رحي اللغة ، فلا لغة من دون أصوات<sup>(1)</sup>.

ولما بات المستوى الصوتي في العربية بهذه الأهمية فقد كان جزءاً لا يتجزأ من دراسات علمية نُشِرَتْ في مجلة علمية عريقة وهي مجلة المجمع العلمي العراقي، فقد انبرى مجموعة من العلماء بنشر بعض البحوث المهمة التي تكاد تكون ذا تأثير مباشر على مسرى البحوث الصوتية أمثال الدكتور مصطفى جواد (1904م-1969م)<sup>(2)</sup> و الدكتور رمضان عبد التواب (1930م-2001م)<sup>(3)</sup> والدكتور حسام النعيمي (تولد:1939م)<sup>(4)</sup> و الدكتور طارق الجنابي (تولد:1936م)<sup>(5)</sup> ، فقد درسوا المستوى

(1) ينظر: الخصائص ، ابن جني (ت: 392هـ): 34/1.

(2) هو أستاذ عراقي من مدينة الخالص ، عين عميدا لمعهد الدراسات الاسلامية حتى عام (1963م) ، انتخب عضوا عاملا في المجمع العلمي العراقي عام (1949م) ، وأعيد اختياره عام (1963م) ، وكان عضوا عاملا في المجمع العلمي العربي بدمشق ، ينظر : المجمعيون في العراق 1947م-1997م: 27.

(3) الدكتور رمضان عبد التواب : ولد في محافظة القليوبية بمصر سنة (1930م) ، وعمل مدرسا بمدرسة النقراشي سنة (1957م) ، ومن ثم معيدا بكلية الآداب سنة (1963م) وبقي فيها حتى سنة (1989م) ، وتدج في المناصب الإدارية للكلية من أستاذ فعميد فرئس قسم اللغة العربية آخرها ، أختير خبيرا للهجات العربية في مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة (1978م) ، فعضوا في المجمع العلمي العراقي سنة (1989م) ، ينظر: تقرير الويكبيديا على شبكة الأنترنت .

(4) الدكتور حسام النعيمي : ولد في بغداد سنة (1939م) ، عُيِّن على ملاك التعليم الثانوي في سنة (1962م) ، ثم معيدا على ملاك كلية الدراسات الاسلامية ببغداد من سنة (1967-1970م) ، ثم معيدا على ملاك كلية الآداب بجامعة بغداد من سنة (1970-1999م) ، فمدرسا ، فأستاذًا مساعدا ، فأستاذًا مشاركًا ، فأستاذًا ، وإعارة خدمات لجامعة محمد الخامس بالرباط في المغرب من سنة (1981م-1984م) ، وإعارة خدمات مساعدا لرئيس الجامعة الاسلامية في بغداد في سنتي (1990-1991م) ، ثم رئيسا لقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة بغداد في سنة (1988م) ، وأستاذًا على ملاك كلية الآداب والعلوم بجامعة الشارقة من سنة (1999م-2005م) ، ورئيسا لقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب بجامعة الشارقة من سنة (1999م-2003م) ، ومعدا ومقدما للبرامج الخاصة بالبيان القرآني في إذاعة وتلفزيون الشارقة من سنة (2005-2017م) ، انتخب عضوا في المجمع العلمي العراقي سنة (2023م) ، ينظر: موقع المجمع العلمي العراقي على شبكة الأنترنت .

(5) الدكتور طارق عبد عون الجنابي : ولد في بابل سنة (1936م) ، عمل في التعليم الابتدائي والثانوي ، ثم انتقل للعمل الجامعي منذ عام (1972م) محاضرا في كلية أصول الدين ثم في كلية

الصوتي على اختلاف مدخلاته العلمية سواء أكانت من ناحية المخارج والصفات أم الظواهر الصوتية.

وكانت البحوث الصوتية في مجلة المجمع العلمي العراقي قليلة جدا ، عددها (ستة) بحوث، إلا أنها تنوعت لتشمل مختلف الجوانب الصوتية في اللغة العربية ، ويمكن تبويب البحوث الصوتية التي نُشرت في هذه المجلة بحسب ما عرضته من موضوعات صوتية ، وقد جاء على ثلاثة موضوعات:

### الأول: مخارج الأصوات وصفاتها

يعرف علم الأصوات بأنه: علم يدرس مخارج الأصوات وصفاتها<sup>(1)</sup>، وحدوث التغييرات عليها على مر الزمان .

وأما مخرج الحرف فيعرف بأنه: " النقطة الدقيقة التي يصدر منها أو عندها الصوت"<sup>(2)</sup> ، وهو الموضع الذي يتم فيه ضغط الهواء وحصره<sup>(3)</sup> .

وأما الصفة الصوتية فتعرف على أنها: " كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج"<sup>(4)</sup> ، وهي التأثير الذي يصدره الحرف في المخرج و يستشعره الجهاز السمعي في الأذن .

وممن درس مخارج الأصوات وصفاتها وما يحدث عليها من تغيير الدكتور حسام النعيمي في بحثيه "التحول والثبات في أصوات العربية"<sup>(5)</sup>، و " أصوات اللغة واقعها

الآداب وفي معهد التدريب الإذاعي والتلفزيوني ، ثم أستاذا مساعدا في جامعة الموصل في عام (1976م) ، عين رئيسا لقسم اللغة العربية بكلية التربية جامعة الموصل لمدة ثلاث عشرة سنة ، عمل أمينا عاما لمكتبات جامعة الموصل في سمة (1981م)، انتقل إلى جامعة بغداد في كلية التربية للبنات من سنة (1992م-2000م)، تقاعد في سنة (2009م) ، انتخب عضوا في المجمع العلمي العراقي في سنة (2023م) ، ينظر : موقع المجمع العلمي العراقي على شبكة الأنترنت .

(1) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ): 1331/2.

(2) علم الأصوات ، كمال بشر :180.

(3) ينظر :دراسة الصوت اللغوي ، د. أحمد مختار عمر :113.

(4) شرح المقدمة الجزرية ، طاش كبري زادة : 11.

(5) ينظر: التحول والثبات في أصوات العربية ، د. حسام النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد:37، الجزء:1 / 261.

ومستقبلها"<sup>(1)</sup>، واتسم منهج الدكتور في بحثه في التركيز على الجانب التنظيري محاولاً المقارنة بين آراء القدماء والمحدثين في مخارج بعض الأصوات وصفاتها، مركزاً على مسألة التطور والتبدل في بعض هذه الأصوات، وقد جاء البحثان أحدهما مكملاً الآخر، وقد صرح بذلك في معرض حديثه عن جواب السؤال الافتراضي الذي وضعه في بحثه "التحول والثبات... قائلًا: " ترى هل سلمت أصوات اللغة الأدبية من تأثيرات تلك التي سلكت السبيل الأولى، وخضعت لعوامل التطور الطبيعي؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تدعونا لحصر الموضوع في ثلاثة أبعاد: البعد العلمي أو الدراسي، والبعد الواقعي، والبعد المستقبلي. وسنقف في بحثنا هذا على البعد العلمي. أما البعد الواقعي والمستقبلي فلهما حديث آخر لارتباطهما باللهجات المحلية، نرجو أن نعرض له مفصلاً في دراسة أخر"<sup>(2)</sup>.

وبحث: "التحول والثبات في أصوات العربية"، تحدث عن ظاهرة التحول الصوتي لبعض الأصوات، ومنها أيضاً التحول اللفظي أو ما يسمى بالتطور الصوتي للألفاظ، إذ تتبّع التحولات اللفظية وتطوراتها التاريخية في اللغات السامية ونظيراتها، وصولاً إلى العربية القديمة، معرجاً على اللهجات العربية الحديثة، مناقشاً آراء القدماء والمحدثين في كل ذلك"<sup>(3)</sup>.

ومعنى التحول هنا: تغيير بعض مخارج الحروف، وبعض صفاتها وتبدلها عن اللغة العربية القديمة والتي قام بوصفها علماء العربية سابقاً.

ومعنى الثبات: أي: أنه كما وصفت بعض الأصوات بالتغير عن وصفها القديم، يوجد أصوات أخرى ثابتة بالوصف نفسه.

ولم يقتصر الحديث عن الأصوات فقط إنما كان عن الألفاظ أيضاً، مازجاً بين القديم والحديث في البحوث اللغوية، وقد قسم البحث على عدة محاور مبتدئاً بـ"البحوث

(1) ينظر: أصوات العربية واقعها ومستقبلها، حسام النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 38، العدد: (2-3)، سنة: 1987م: 254.

(2) التحول والثبات في أصوات العربية، د. حسام النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، سنة (1978م)، 1/ 37: 270-271.

(3) ينظر: المصدر السابق: 261.

الصوتية " ، ثم "النظام الصوتي وتطوره" ، ثم " البعد العلمي (الدراسي) " وهذا المحور هو الأساس من بين المحاور السابقة ؛ إذ تحدث فيه عن الأصوات مخارجها وصفاتها ، وكثير حديثه عن الأصوات التي وقع فيها خلاف بين القدماء والمحدثين ك: الألف و الألف والفتحة ، والغين والخاء ، والقاف والطاء ، ثم المحور الأخير وسماه " دعاوى التحول" تحدث فيه عن أقوال العلماء التي تقول بتحول الأصوات وتغير مخارجها وصفاتها عن القديم ، مناقشا هذه الآراء ، مصنفا إياها بين الرد والقبول، إذ وقف الدكتور موقف المحلل للأقوال والحكم بينها، راداً الأصوات إلى طبيعتها، مقاربا بينها وبين تاريخها ، وتحولها ، إذا يقول عن صوت الألف : "والذي ترجح عندنا ... أن صوت الألف قد تغير عما كان عليها في لسان جمهور العرب قديما ، إلا الحجازيين ، وذلك بأن دخله في نطقنا اليوم بعض التفخيم الذي كانت عليه لهجة أهل الحجاز ... وتفخيم الألف عند الحجازيين يعني دخول صوت الواو أو الضمة الخلفية في الألف والفتحة ، وقد كان ذلك سببا كما يرى بعض العلماء في كتابة هذه الكلمات بالواو في ((المصحف))" (1) .

وأما في مخرج الواو فيقول :بأننا على الخيار على الخيار في وصف الواو فنقول بأنها : " حرف شفوية حنكية قسوية ، أو مفصلا كما قيل في وصف الواو أيضا ، أنها تنتج عن طريق رفع مؤخر اللسان في اتجاه منطقة الطبق اللين ، ولكن مع ترك فراغ يسمح بمرور الهواء دون احتكاك مسموع يصاحب ذلك استدارة الشفتين وامتدادهما للأمام .. مع اهتزاز الوترين الصوتيين" (2) .

وأما مخرجا صوتي الهمزة والقاف فيقول فيهما: " وقد ثبت أن الهمزة والقاف لم يدخلهما تغيير في الصفة أو المخرج عما كانا عليه يوم وصفت الأصوات العربية" (3) ، واصفا الهمزة بأنها " صوت ثابت " من ناحية المخرج ؛لأنها مجهورة عند القدماء ومهموسة عند المحدثين ونطقها يستوجب" انطباق الوترين ثم انفصالهما فجأة ، و انطباق الوترين غير اهتزازهما ... إلا أن صفتها مختلف فيها بين القدماء والمحدثين" (4)، وأما

(1) التحول والثبات في أصوات العربية: 277 - 279.

(2) المصدر السابق: 280-281.

(3) المصدر السابق: 293.

(4) المصدر السابق : الصفحة نفسها.

صوت القاف فبحسب تعبيره أن ما ذكره سيبويه فيها من ناحية المخرج والصفة (1) لا يمكن أن ينطبق مع أي صوت عربي آخر ، وهي عند القدماء مجهورة وعند المحدثين مهموسة مع اختلاف الضابط بينهما في الجهر والهمس، وقد أثبت الدكتور أن الهمزة والقاف هي ذات الصوت بين القديم والحديث ، أي: لم يصبه التحويل ، فقد ثبت عنده أن الصوت الثالث المشكل وهو الطاء ثابت أيضا بأدلته العقلية والنقلية معا (2) .

وأما بحثه الآخر الموسوم بـ"أصوات العربية واقعها ومستقبلها"، الذي نشره في المجلد الثامن والثلاثين في الجزء (2-3) سنة (1987م) ، فقد تحدث فيه الدكتور حسام النعيمي عن ظاهرة التغير الصوتي(صفة أو مخرجا) والتي تطرأ على بعض الأصوات ، منذ القدم حتى وقتنا الحاضر مع اختلاف مكانها .

تُعدُّ دراسات الدكتور حسام النعيمي من البحوث اللهجية وكأن اطروحته في مرحلة الدكتوراه لم تتوقف بل أنتجت هذه البحوث فيما بعد، و هذه البحوث قيِّمة تعين الدكتورين والدارسين في علم الأصوات على تمييز الحروف تمييزا جيدا ، إذ اختلطت الأصوات وتغير نطقها فضلا عن اختلاف المصطلحات الصوتية بين القديم والحديث ، وقد جاء بحثه هذا "أصوات العربية واقعها ومستقبلها " على محورين رئيسيين تسبقهما مقدمة وهما "المظهر الواقعي" والذي درس فيه مخارج الأصوات الحديثة مقارنة بالصوت القديم متحدثا عن الأصوات العامية في كلام الناس ؛لأنها "بقيت مطلقة، ودخلها التحول الطبيعي الذي عرض للغة غير المقيدة"(3)، وهذه الأصوات نجدها في لغة العامة من الناس، بادئا من التحولات القديمة لبعض الأصوات التي ذكرها سيبويه (ت:180هـ) وغيره ممن جاؤوا بعده وهي:( الكاف التي بين الجيم والكاف ،والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين ،والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين ،والباء التي كالفاء) منتقلا إلى التحول الصوتي بين (الثاء والذال والطاء) و(الراء) ،و(الجيم) ،والمحور الآخر: "البعد المستقبلي" تحدث فيه عن تغير نطق بعض الأصوات قديما حتى وقتنا الحاضر وهي العننة، وابدال الجيم ياء ،والقاف همزة أو كافا مجهورة، أو ابدالها مع الغين، الكاف التي بين الجيم

(1) ينظر: الكتاب : 2 / 406.

(2) ينظر: التحول والثبات في أصوات العربية: 294.

(3) أصوات العربية واقعها ومستقبلها: 259.

والكاف (ch) والإمالة الشديدة مع حرف الياء (بيت ، ضيف ، ليس ) وتسهيل الهمزة، محذرا من امتدادها على ألسن الناس قائلا: " فإن الأصوات التي نعرض لها أصوات وجدت مكانها في ألسن الناس في أحاديثهم بلهجاتهم ، إلا أنهم يتخلصون منها عندما يتحولون للحديث باللغة الفصيحة . ولذا كان رصد الأصوات العامية التي حلت محل الفصيحة فيها جزء من التنبيه على خطر هذه الأصوات في المستقبل فهي أصوات متحولة عن الفصيحة مازالت تنمو على ألسن الناس في أسواقهم وبيوتهم ، ولا يبعد ، إذا لم يتنبه إليها أن تنتسب ببطء نحو اللفظ الفصيح"(1) .

وقد نبّه الأستاذ الدكتور حسام النعيمي في ختام بحثه على أمور ثلاثة :

"الأول : أن يكون ذوو الغيرة على العربية على حذر دائم من تسرب الأصوات اللهجية إلى الفصيحة ... الخ .

الثاني: إن هذه الابدالات اللهجية التي ذكرناها ليست مطردة فالذي يبذل القاف همزة مثلا ينطق بالقاف الفصيحة كلمة القاهرة ... الخ .

الثالث: إن محاولة التلمح بإدخال بعض هذه الأصوات اللهجية على الفصحى فيه خطورة كبيرة على مستقبل أصواتها ولا سيما إذا وقع من له في الشعر منزلة ... الخ"(2) .

فضلا على المحاذير التي نبه عليها الدكتور النعيمي إلا أنه أكد فيما بعد أن التطور في الأصوات سمة لا تنفك عن كل لغات العالم إلا أن للعربية خاصية اعجازية أثبتتها القرآن الكريم؛ ولأن المسلمين العرب محبون لتراثهم لذلك حافظوا على هذه اللغة العريقة ، يقول في هذا: " إن التطور الذي دخل أصوات العربية في لهجاتها العامية تطور طبيعي في اللغات ، ودخوله في لغة الأدب الفصيحة كان يمكن أن يكون طبيعيا لولا ما خصت به هذه اللغة من ارتباط العقيدة ، جعل

(1) أصوات العربية واقعها ومستقبلها: 295.

(2) المصدر السابق: 303.

الحرص على ثبات أصواتها مبدأ ثابتاً عند أهلها كي لا ينفرد عقد الارتباط بكتاب الله ... ولتبقى اللغة رابطة متينة بين أبناء هذه الأمة الكريمة" (1) .

و لهذين الباحثين مكانتهما في البحوث الصوتية وقد رصدت الدكتورة بعض الملاحظ هي :

1. تنبه الدكتور حسام النعيمي إلى مسألة التطور في الألفاظ من ضمن التحول في الأصوات ، إذ تغير الكلمة لا ينفك عن تغير صوتي ، فهو إما تحول جزئي كالإبدال والاعلال ، أو تحول كلي كتغيير اللفظ واستعماله من مكان إلى آخر .

3. والجدير بالذكر أن الدكتور النعيمي قد توصل في نهاية البحث في حديثه عن الأصوات المختلف في مخارجها إلى عبارة جديرة بالاهتمام من قبل الدكتورين الآخرين، وهي: " وقد رأينا أن خير ما يضبط اعطاء اليد بالتحول أو عدمه أن ينظر في الصوت الذي ندرسه كيف ينطقه قُرَّاء القرآن المجيدون في قراءتهم ، وكيف ينطقون الصوت ذاته في لهجاتهم المحلية، فإن وجدناهم يتفقون في نطقه في القرآن ، وإن اختلفوا فيه في لهجاتهم ، كان دليلاً على أن النطق المجمع عليه نطق موروث التلقين والتلقي . وإن وجدناهم يختلفون في نطقه في قراءة القرآن ، دل ذلك على تحول الصوت " (2) ، فالفاصل في تحديد تحول الصوت من حالة إلى أخرى (مخرجا وصفة) هي طريقة قراءة القرآن الكريم عند القراء .

4. وقد رصدت الدراسة أن الدكتور حسام النعيمي اقتبس من كتاب سيبويه نصا يتحدث فيه عن صوت القاف ولم يضعه بين أقواس التنصيص (3) ، وأورد الكثير من المعلومات عن علم الصوت الحديث وضابط المحدثين في الجهر والهمس ولم يذكر في ذلك مصادر تخص الموضوع ، وكثير ما ذكر اسم الدكتور ابراهيم أنيس إذ يشير إلى المصدر في صفحة وأخرى لا يذكره (4) .

(1) أصوات العربية واقعها ومستقبلها: 304.

(2) المصدر السابق: 289.

(3) المصدر السابق : 293.

(4) التحول والثبات في العربية : 295 و 296 و 297

5. لقد درس الدكتور النعيمي الأصوات العربية دراسة وافية فلم أجد من المحدثين بحسب اطلاعي من يصف الأصوات كما وصفها هو بدقة فائقة ، مصححا المصطلحات المنتشرة في علم الأصوات، منها : مصطلح (الجيم المعطشة) والذي يعني أن الجيم تلفظ ممزوجة بالشين ، وقد علق النعيمي على ما ذكره ابراهيم أنيس في كتابه (الأصوات اللغوية)<sup>(1)</sup> في وصف الجيم المعطشة قائلا " : وههنا جملة أمور نحب أن نقف عندها ، أولها هذا المصطلح الغريب "التعطيش" . و"الجيم المعطشة" وهو يعني بها الجيم المشربة صوت الشين . وقد اجتهدت في البحث عن هذا المصطلح في كتاب المتقدمين حين بحثوا في هذا الصوت كسيبويه والمبرد وابن جني والزمخشري و الاسترابادي وابن الجزري والسيوطي . فلم أجد له أثرا عندهم ويبدو أنه مصطلح حديث ، أو متأخر أخذه بعض المحدثين ، فشاع ، وأول من وجدته يستخدمه بهذا المعنى المستشرق الألماني براجشتراسير في التطور النحوي"<sup>(2)</sup> .

وفي خضم هذا الاعتراض يتوافق رأي الدكتور حسام النعيمي مع ما ذهب إليه علماء العربية من تسمية هذه الجيم المعطشة<sup>(3)</sup> \_ لأن استعمال العلماء العرب للمصطلحات هو استعمال دقيق جدا ، إذ لا يفترق الاستعمال اللغوي عن الاستعمال الاصطلاحي \_ قائلا: " ولست أرى أحسن في الاصطلاح من أن تسمى الجيم الشامية الجيم المشربة ، نعني المشربة صوت الشين ،والجيم الفصيحة الجيم المعطشة نعني التي عطشت فلم تشرب صوت الشين .أما الجيم المصرية فهي كاف مجهورة"<sup>(4)</sup> ، إذا مصطلح التعطيش عند الدكتور النعيمي يختلف عنه عند غيره من المحدثين وهو رأي صائب إذ إن معنى (التعطيش) هو التجفيف<sup>(5)</sup> فإذا قلنا جيم معطشة يعني جيم خالصة من دون أن يتخللها صوت آخر .

(1) ينظر: الأصوات اللغوية : 77-83.

(2) أصوات العربية واقعها ومستقبلها: 38 (2-3) / 287.

(3) ينظر: الكتاب: 404/2، و شرح الشافية : 256/3.

(4) أصوات العربية واقعها ومستقبلها: 38 (2-3) / 288.

(5) التعطيش : حبس الماء عن الدابة ، ينظر: تاج العروس: 269 / 19.



6. اقترح الدكتور النعيمي ترجمة جديدة لمصطلح سوسير (lelangage) ومعناه اللسان<sup>(1)</sup> فقد ترجمه إلى "الكينونة اللغوية" يقول في ذلك: "إذ وجدنا هذه اللفظة تعني عنده العوامل التي تتضافر لتولد اللغة... كالجانب الفيزيائي (الطبيعي)، والجانب الفسلجي(الوظيفي) ،والجانب السايكولوجي (النفسي)،... فالمصطلح عنده يعني الصوت اللغوي المعبر عن فكرة، وهو جهاز النطق الذي أصدر الصوت اللغوي...المصطلح اذن يعني عند (سوسير) مجموع العوامل الفيزيائية والعضوية والنفسية التي تتضافر لتكون لغة ما انسانية ، وأخلق بمثل هذا المصطلح أن تكون ترجمته "الكينونة اللغوية" فذلك أقرب إلى المراد وأبعد عن اللبس"<sup>(2)</sup>.

7. لقد تنبه الدكتور حسام النعيمي إلى وجود خطأ مطبعي في كتاب (النشر في القراءات العشر لابن الجزري) وذلك في قول ابن الجزري(ت833 هـ)"وَالضَّادُّ: أَنْفَرَدَ بِالِاسْتِطَالَةِ، وَلَيْسَ فِي الْحُرُوفِ مَا يَعْسُرُ عَلَى اللِّسَانِ مِثْلَهُ. فَإِنَّ أَلْسِنَةَ النَّاسِ فِيهِ مُخْتَلِفَةٌ، وَقَلَّ مَنْ يُحْسِنُهُ فَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرِجُهُ ظَاءً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْزُجُهُ بِالذَّالِ"<sup>(3)</sup> فقوله "، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْزُجُهُ بِالذَّالِ" احتمل فيها النعيمي خطأ قائلًا: " وأن الصواب الدال المهملة "<sup>(4)</sup> لأنه؛ " لو وافقنا ما ورد في المطبوع من قوله يمزجه بالذال فسوف يؤول ذلك إلى ظاء ، وهو تكرار لا فائدة منه ؛ لأن الذال إذا دخلها الإطباق فهي الظاء ،إذ الظاء هو النظير المطبق للذال . ولا يكون معنى هذا حينئذ يؤول صوت الضاد الفصيحة إلى دال مطبقة أي الضاد المصرية الحديثة "<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: علم اللغة العام ، فرديثاند دي سوسير : 27.

(2) أصوات العربية واقعها ومستقبلها: 38 (3-2) / 256.

(3) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري : 219/1.

(4) أصوات العربية واقعها ومستقبلها: 38 (3-2) / 271.

(5) المصدر السابق : 38 (3-2) / 270.

## الثاني : الظواهر الصوتية

تُعرّف الظواهر الصوتية بأنها : التغييرات التي تحدث لبعض الأصوات نتيجة التقاء صوت مع صوت آخر ، فتكون ظاهرة صوتية كالإبدال والاعلال ، والادغام والامالة والاقلاب والاختفاء والاظهار و ما يسمى بـ (توالي الأمثال) ، أو ظاهرة صوتية تؤثر في العامل النحوي فتتغير حركات الألفاظ (1) .

وممن كتب في الظواهر الصوتية في العربية في مجلة المجمع العلمي العراقي الدكتور رمضان عبد التواب في بحثه الموسوم بـ "كراهة توالي الأمثال في العربية" و الدكتور طارق عبد عون الجنابي في بحثه الموسوم بـ "قضايا صوتية في النحو العربي" .

وبحث (كراهة توالي الأمثال في العربية) (2) ، احتوى على الجزء التنظيري كثيرا ، فقد اعتمد على ما ذكره علماء العربية من شواهد على توالي الأمثال حتى لو كانت عندهم شاذة كـ (حرف الجر مع اللام القمرية) .

تحدّث فيه الدكتور رمضان عبد التواب عن ظاهرة توالي الأمثال وعلاقتها بالإدغام من جهة وسهولة النطق من جهة أخرى إذ يقول : "ونقصد بالمقاطع المتماثلة ما يشمل المقاطع ذات الأصوات الساكنة المتماثلة، أو المتقاربة في المخارج . ويحدث ذلك في أول الكلمة ، أو في وسطها ، أو في آخرها ، كما أن العربية تميل كذلك أحيانا إلى التخلص من توالي الأصوات المتماثلة" (3) ، معتمدا على ما قاله علماء العربية في ذلك ، وقد عدّ هذه الظاهرة من (الترخيم في العربية) مؤيدا بذلك ما ذهب اليه المستشرق (براجشتراسر) في كتابه (التطور النحوي) (4) ، ويعزو الدكتور رمضان عبد التواب هذه الظاهرة بحسب تعبيره إلى "صعوبة تتابع المقاطع والأصوات المتماثلة في النطق" (5) ، وقد عمل الأستاذ رمضان عبد التواب على حصر هذه الظاهرة في الأبنية الصرفية، وقد ألمّ في هذا البحث

(1) ينظر: الظواهر الصوتية في قراءة الإمام نافع -سورة التوبة انموذجًا- دراسة صوتية ووظيفية وتطبيقية: 283.

(2) كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية، د. رمضان عبد التواب، مجلة المجمع العلمي العراقي، سنة (1969م)، مجلد 122/18.

(3) المصدر السابق: 122.

(4) ينظر: التطور النحوي: 70.

(5) كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية: 122: 18.

بالجوانب المتعددة لهذه الظاهرة الصوتية ، إذ شمل: دخول توالي الأمثال في الصيغ الصرفية كصيغة (تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ) ، ك: تتذكرون وتذكرون ، والأفعال الخمسة مع نون الوقاية ك: تُخَوِّفِينِي وَتُخَوِّفِينِي ، ونون التوكيد ك: تَضْرِبُْنَ وَالْأَصْلُ تَضْرِبَانِ ، والحروف المشبهة بالفعل إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ مع نون الوقاية أيضا إِنَّي وَأَنْتِي وَلَكَنْتِي ، ودخول حروف الجر (على) ك: عَلَّمَاءُ أَي : على الماء، وكلمة (بني) على معرف بأل القمرية نحو: بلحارث ، مصغر (ابن) عند اضافته الى ياء المتكلم (بُنِي) وأصله (بُنِيي) ، الفعل (استطاع) ومضارعه ، مضارع وزن (أفعل) ، والفعل المضارع نوني الفاء وهو مسند إلى نا المتكلمين ك: نُجِّيَ فِي قِرَاءَةِ عَامِرٍ وَعَاصِمٍ : {وكذلك نجى المؤمنين} (1) ، وعبرة (أَيْمُنُ اللهُ) يقال فيها : أيم الله، و(عبد الطاغوت) أي : عبدة الطاغوت .

وكتب الدكتور طارق عبد عون الجنابي بحثا بعنوان : " قضايا صوتية في النحو العربي" تحدث فيه عن المسائل الصوتية في التراكيب النحوية ، وعلاقتها بعلم الأصوات، وقد ذكر فائدته قائلا: "إن البحث الصوتي يهدينا الى طريق سليمة في فهم كثير مما يغمض من مسائل النحو ، ويفسر جانبا مما ينأى عن الإدراك ، ويوضح قدرا من حقائق اللغة التي لم نهتد إليها" (2) .

وهذا البحث يدخل من ضمن البحوث اللغوية التي نادى بدراسة النحو العربي في ضوء علم الأصوات، وقد أحسن الدكتور الإجابة في مناقشة المسائل أو ما سماها بـ(القضايا الصوتية في النحو العربي)، وهي ظاهرة صوتية مهمة ربما تثري البحث اللغوي والنحوي وحتى الدلالي على حد سواء ، وهي أن غاية المتكلم في استعمال كل وسائله اللغوية إنما هي أولا وأخرا لإيصال المعنى ، وقد احتوى البحث على مقدمة تحدث فيها عن علاقة الصوت بالنحو ، ثم شرع بعد ذلك بإيراد بعض القضايا النحوية المتعلقة بالصوت ، مقسما إياها على نقاط أساسية ، وهي :

(1) وهي قراءة "عاصم في رواية أبي بكر وحده / نجى المؤمنين / بنون واجدة مُشَدَّدة الجيم على ما لم يسم فاعله وألياء ساكنة" كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: 324هـ): 430.

(2) قضايا صوتية في النحو العربي ، الدكتور طارق عبدعون الجنابي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد(38) ، ج: (2-3) : 384.

1. التوافق الحركي ، وأعطى مثالا على ذلك ما ذكره القراء من اختلاف في نطق (الحمْدُ لله، و الحمدَ لله ، و الحمدِ لله) (1) ، ومنها : فتح لام المستغاث ، و كسر المضاف إلى ياء المتكلم ، بناء اسم (لا) النافية للجنس ، نصب اسم (إن) وأخواتها .

2. التنخيم : ومثَّل له بالاستفهام وما يحتويه أسلوبه من خبايا ، إذ يتحقق الاستفهام بالأداة ومن دونها ، ومثَّل أيضا لصيغة الأمر وما تحويه من دلالات ، ومن ثم للتعجب معرجا على حكاية أبي الأسود وابنته .

3 . النظام المقطعي الإعرابي: تحدث فيه عن مقاطع الأصوات في العربية ، معرجا على قضية الوقف على الساكن وادحاضها بدلائل صوتية وردت في العربية منها : الروم والاشمام وابدال النون ألفا في المنون المنصوب، واشباع الضمة بالواو، وميل القوافي إلى الحركة .

لقد عنى استاذنا الدكتور (طارق عبد عون) في بحثه عناية مخصصة ، إذ أوضح عن طريق المنهج التحليلي الذي اتبعه في ايراد القضايا النحوية بعض المسائل الصوتية التي ربما خفيت على الدكتورين الآخرين ، إذ أوضح في "التوافق الحركي" سبب فتح لام المستغاث مع أنها مكسورة ، إذ حللها تحليلا صوتيا حديثا قائلا فيها: "إنَّ اللام فتحت مع المستغاث إتباعا ومماثلة لصوت المدِّ في أداة الاستغاثة (يا)انسجاما مع قانون المماثلة التي تجري سليقة في اللغة من أجل تخفيف الجهد على جهاز النطق، وهو مجرى أكثر التبدلات الصوتية؛ لأن الانتقال من صوت المد الذي يجري مع الألف بسبب حالة الاستغاثة التي تتحقق من خلال هذا المد إلى الفتح أيسر وأخف فإذا انتقل الصوت إلى الكسر، أدى ذلك إلى معاناة وإجهاد لا يسيغهما ميل جهاز النطق إلى التيسير"(2)، وقد ربط علة فتح لام المستغاث مع علة فتح لام الجر مع الضمائر فالرابط بينهما بحسب تعبيره هو "التخفيف"(3) وهذا الرأي ذو وجه معتبر إذ هو تفسير دقيق لهذا التَّبُّدُّل الصوتي .

(1) ينظر: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل : 10/1.

(2) قضايا صوتية في النحو العربي : 38(2-3) : 367-368.

(3) المصدر السابق: 370.

ومثل هذه المسألة نصب اسم (لا) النافية للجنس ، فقد أعطى أستاذنا رأيا صوتيا يفسر نصب اسم (لا) النافية للجنس وهو أيسر وأقرب للمعنى النحوي يقول فيه : "فإن علة الفتح عندي تأتي من جهتين :

أولاهما: أن المركب يستطيل بالتركيب ، ولهذا يتحرك جزؤه بالحركة الخفيفة وهي الفتحة...

ثانيهما: أن ملازمة (لا) النافية للجنس لاسمها قد أدى إلى تأثير واضح لصوت المد في حركة اسمها، فكانت هذه الحركة هي الفتحة مماثلة لنظيرتها الطويلة (الألف)"<sup>(1)</sup> ، وهو يشبه ما ذهب إليه في مسألة نصب اسم إن وأخواتها يقول فيها : "فإن النصب الذي نلحظه في الاسم الذي يتلوها -إن أو إحدى أخواتها- يأتي من مماثلة النصب ، وعلامته الأصلية الفتحة ، لحركة أواخر الأدوات (إن) و أخواتها التي لا تنفك عنها ، خاصة أن أربعة منها (مشددة) ، وهذا ما يمنحها قوة مؤثرة فيما يليها مع توثيق الفتح الملازم لها"<sup>(2)</sup> .

فضلا على ما يحمله الموضوعان الصوتيان اللذان قدمهما الأستاذان الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور طارق عبد عون الجنابي إلا أنهما لا يخلوان من ملاحظات وهي:

1. في بحث الدكتور رمضان عبد التواب " كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية" ذكر أن كتاب سيبويه ربما يحتوي نصا منسوبا إلى الكتاب وليس منه ، يقول سيبويه : " فإن التقت التاءان في تتكلمون وتترسون، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتتهما، وإن شئت حذفتهما: وتصديق ذلك قوله عز وجل: " تنزل عليهم الملائكة "، و " تتجافى جنوبهم عن المضاجع"<sup>(3)</sup> ، وقد علق عليه الدكتور بأن قول سيبويه " وان شئت حذفتهما ، إضافة إلى نص سيبويه

(1) قضايا صوتية في النحو العربي: 372.

(2) المصدر السابق: 373.

(3) الكتاب: 476/4، وبحثت في طبعة بولاق فوجدت هذا النص ذاته، ينظر: الكتاب ، طبعة بولاق: 425/2.

وهي ليست منه" (1)، في حين إن العبارة موجودة في المصدر ، ويبدو أن اطلع الدكتور على نسخة من كتاب سيوييه مخطوطة أو مطبوعة في وقت سابق لا توجد فيها هذه العبارة.

2. خلا البحث من التحليل الصوتي للمسائل التي ذكرها ، واكتفى الدكتور بذكر النصوص من كتب القدماء فقط، فقد احتوى على الكثير من النصوص المتتالية.

3. وأما بحث "قضايا صوتية في النحو العربي" فقد ذكر فيه الدكتور طارق عبد عون الجنابي معلومات كثيرة ولم يرجعها إلى مصادرها الأصلية ، وذلك عند حديثه عن "كسر المضاف إلى ياء المتكلم" (2) ، وأيضا عند حديثه عن مسألة "بناء اسم (لا) النافية للجنس" (3) إذ نقل رأيا عن الزجاج والسيرافي مرجعا المصدر الى شرح الرضي على كافية ابن الحاجب.

4. لقد حطَّ العلماء القدماء عند تفسيرهم للآية القرآنية: { هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ }، وقد ذكر المفسرون بأن هل بمعنى قد (4) ، يقول الدكتور طارق عبد عون : " إذ تبدو الآية بهذا القدر استفهامية \_ للوهلة الأولى \_ بناء على القرينة اللفظية، وهي أداة الاستفهام ، إذا نظرنا إليها مكتوبة ، فإذا عرضناها على أسمعنا من أفواه القراء ، أو نظرنا إليها في سياق المعنى القرآني ، لم تكن الجملة استفهامية ، والآية بصياغتها من أساليب التحقيق والتأكيد ، ومن ثمة جعل أكثر النحاة والمفسرين (هل) بمعنى(قد) ، والقرينة التي كانت لها الغلبة على هل هو المعنى والتنغيم المعبر عنه ، وبهذا تجردت الجملة من معنى الاستفهام ، مع توافر قرينة الاستفهام اللفظية المعروفة" (5) ثم يكمل ويعلق على قول العلماء قائلا: "فالقول بخروج (هل) عن معناها يجانبه الصواب ، لأن الاستفهام يفهم من التراكيب ، و ما يصاحبها من قرائن معنوية وأدائية ، لا من الأداة وحدها" (6) ، ولا تظن الدكتورة أن القدماء (جانبوا الصواب ) في تحليلهم

(1) كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية: 18: 123.

(2) قضايا صوتية في النحو العربي: 373 .

(3) المصدر السابق: 371.

(4) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، مقاتل بن سليمان الأزدي (ت: 150هـ): 4/521، المحرر الوجيز

في تفسير الكتاب العزيز، بن عطية الأندلسي (ت: 542هـ): 5/408.

(5) قضايا صوتية في النحو العربي: 376.

(6) المصدر السابق: 376.

النص القرآني الذي وردت فيه (هل) بمعنى (قد) ؛ لأن المفسرين يحاولون استنتاج النص القرآني وتفسيره بكل الوجوه المتاحة لهم من أجل الوصول إلى المعنى المقصود من كلام الباري عزّ وجلّ وأحد هذه الوجوه هو (التضمين) إذ تضمنت هل عندهم معنى(قد)؛ كي يصلوا إلى المعنى الكامن في النص القرآني الذي هم بصدد تفسيره، وقد ذكر الزمخشري هذا التحليل في (الكشاف) إذ يقول "هل بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة، والأصل: أهل ... فالمعنى: أقد أتى؟ على التقرير والتقريب جميعاً"<sup>(1)</sup> .

### الثالث: دلالة صوت النون في العربية

كتب الدكتور مصطفى جواد بحثاً عنوانه " ن والقلم وما يسطرون ، بحث في أسرار الحروف المعجمية " <sup>(2)</sup> ، تحدث فيه عن أسرار حرف النون ، ودلالته في العربية ، وقد ذكر أن للحرف في العربية عند اللغويين معنيين ، هما <sup>(3)</sup> :

المعنى الأول : معنى نسبي تركيبى تأليفي ، ويظهر هذا المعنى عند تركيب حرف النون مع حروف أخرى في اللفظ " فالفاء من حروف المباني ...إذا وقعت في موضع معين من الكلمة كالفاء نفسها في آخر الكلمة ، فهي تفيد فائدة في تركيب الكلمة أي بنائها وفائدة أخرى هي الدلالة على (الخفة) والرقّة وضد الضخامة والثخانة والصلابة ، كما أرى مثل الفعل (خفّ) نفسه وأزف الرجل أي عجل ، والعجلة خفة ... " <sup>(4)</sup> .

المعنى الآخر : معنى فردياً : أي : تؤدي الفاء معنى بنفسها كالتعليل ، والعطف ، والاستئناف <sup>(5)</sup> .

وأما حرف النون وهو موضوع البحث ، فقد استمد أهميته من ذكره مفتتحاً سورة في القرآن الكريم ، قال تعالى : { ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ } <sup>(6)</sup> " فكأن في افتتاحه السورة

(1) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جار الله الزمخشري، 665/4،

(2) ن والقلم وما يسطرون ، بحث في أسرار الحروف المعجمية ، د. مصطفى جواد ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1970م) ، مجلد 19 / 121 .

(3) ينظر: المصدر السابق : 123 .

(4) المصدر السابق: 123 .

(5) ينظر: المصدر السابق : 123 .

(6) القلم : 1 .

بها تفضيلاً لها وتنبئها على ما فيها من عجائب تظهر في مباني الكلم ، وفي وضع الكلم نفسها ، وذلك مما لم يقف عليه المفسرون " (1) .

والنون صوت مخرجه من ذلق اللسان (2)، وأما صفاته: فهو حرف مجهور (3)، وهو حرف وسطي بين الشدة والرخاوة (4) ، وهو من الحروف المفتوحة (5)، والمنخفضة (6) ، وهو ذو رنة وغنة (7) .

ويرى الدكتور مصطفى جواد أن لحرف النون حضوراً كبيراً في اللغة ، فهو من العناصر التكوينية المهمة لها ، ويتمثل هذا الحضور بدلالات وفوائد جمّة ، ذكرها الدكتور في بحثه وهي على النحو الآتي (8) :

1. يمثل حرف النون ظاهرة التنوين في العربية .
2. تكون النون بدلاً من أحد الحرفين المضعفين في الألفاظ المضعفة ، نحو : الخنزير والأصل : الخزير ، و العنقود ، والأصل : العنقود ؛ لأن العنقود يشبه الشيء المعقود بعقده الكثيرة ، ويكثر ابدال النون في الألفاظ الرباعية والخماسية ، حرفها الثاني نونا ، أو يكون حرف النون قبل الحرفين الأخيرين ، وهذه النون مبدلة من أحد حرفي التضعيف ، نحو : احرنجم ، والأصل : احرجم – احرجمًا ، وصيغة الفعل (انفعل) ، الأصل (أفعل – أفعالا) بتثديد حرف الفاء .
3. تدل النون على التوكيد إذا جاءت ملحقة في آخر الفعل المضارع وفعل الأمر ، واسم الفاعل المستعمل بدلاً من فعله .
4. أن تكون النون حرف اعراب في الأفعال الخمسة .
5. تدل النون على جماعة المتكلمين في الفعل المضارع (نذهب) .

(1) نون والقلم وما يسطرون : 125 .

(2) ينظر: العين: 1/ 51 ، المحكم والمحيط الأعظم : 6/ 347 .

(3) ينظر: الكتاب : 4/ 435 .

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب : 1/ 75 .

(5) ينظر: الكتاب : 4/ 436 .

(6) ينظر: الشافية في التصريف : 123 .

(7) ينظر: ن والقلم وما يسطرون : 125 .

(8) ينظر: المصدر السابق : 126-127 .



6. تفيد النون تقوية الحرف ووقايته من الكسر ، إذا اتصل الحرف بياء المتكلم ،  
نحو : إنني ، لعنني، ليتني ، وتفيد النون عند اتصالها بالفعل وقيته من الكسر  
أيضا نحو : أكرمني ، و يكرمني .
7. تدل النون على قوة المصدر ، كالغفران ، والعرقان .
8. تدل النون على تقوية النسبة ، والمبالغة فيها ، كالحَياني والباقلاني ، وتفيد في  
الدلالة المطلقة على النسب ، نحو : عبادان .
9. تفيد النون زيادة معنى الفعل ، كالنون اللاحقة للفعل، نحو: ضَيَّفَ(1) .
10. تدل النون في آخر الكلمة على "الجمع والحصر والستر والثبوت" (2) ، إلا ما دلّ  
على الأصوات الطبيعية الخارجة من الكائن الحيّ، كالأنين، والحنين ، و الطنين،  
والخين ، والغنة ، والهنين ، وقد ذكر الدكتور مصطفى جواد لما أراد من معنى  
لاثباته : كالجمع والحصر والثبوت.. ، شواهد كثيرة ، منها ما يأتي (3) :
- الأحنّة : ومعناه الحقد (4) ، وهو من المشاعر الخفية المستورة .
  - الإسنّة : توجد على شجر البلوط (5) .
  - الأمن : وهو ضد الخوف (6) ، وفيه معنى الاستقرار والثبوت .
  - الأون : ومعناه الدعة ، والسكينة، والرفق (7) .

(1) أقرّ مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسية صيغة الفعل(فَعَلَنْ) ، وهذا نصه : "عنوان القرار: زيادة النون في (فَعَلَنْ) وما يُشتق منها  
"شاع على ألسنة بعض الكتاب وأقلامهم صيغ الفعل التي زيدت فيها النون من نحو: يُعَلِّمُ وَيُعَلِّلُ \_  
كما أنهم اشتقوا صفات منها مثل مُعَلِّمٌ وَمُعَلِّلٌ وجعلوها مصدرًا مثل عَلَمَةٌ وَعَقْلَةٌ \_ وقد رجعت  
اللجنة إلى ما قاله النحاة واللغويون في هذا الشأن وما سبق أن قرره المجمع من قبل من إجازته النسب  
بالألف والنون في المصطلحات العلمية ، وبعد أن تدارست كل هذا انتهت إلى القرار التالي :  
تري اللجنة :

قبول ما يشيع على ألسنة المثقفين من نحو: عَلَمَنْ، وَعَضُونْ، وَعَقْلَنْ، ومصادرهما وما يشتق منها، على  
أن تُعدّ النون زائدة، ويحمل ذلك على ما ورد من أشباهه في القديم، وما ذكره النحاة من زيادتها في  
ذلك"، صدر هذا القرار في الدورة السادسة والخمسين سنة 1989-1990م، ينظر: في أصول اللغة:  
327/4.

(1) ن والقلم وما يسطرون : 341/4.

(2) ينظر: المصدر السابق : 129.

(3) ينظر: المصدر السابق : 129 فما بعدها .

(4) ينظر: العين : 305 /3 ، وتهذيب اللغة : 166 /3 ، و لسان العرب : 8/13.

(5) ينظر: شمس العلوم : 265 /1.

(6) ينظر: العين : 388 /8 ، وجمهرة اللغة : 617 /1 ، و الصحاح : 2071 /5.

(7) ينظر: الزاهر في غريب معاني الناس : 254 /1 ، و الصحاح : 2075 /5 ، ولسان العرب: 38/13.  
العرب: 38/13.

• العجن : ومعناه ضغط الشيء وضربه (1) .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. يخلو البحث من مقدمة ، وتمهيد ، وقائمة بالمصادر والمراجع .
2. العنوان غير مناسب للمحتوى ، فالناظر في العنوان سيتوقع أنه بحث عن تفسير الآية القرآنية: { ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ } ، وذكر معاني حروفها ، وهو في الحقيقة تحدث عن معنى النون ودلالاتها ، وأهميتها، في الكلام ، فلو كان عنوان البحث ( دلالات حرف النون في العربية ، أو أسرار حرف النون في العربية ) لكان أنسب .
3. يخلو البحث من توثيق بعض المعلومات الواردة فيه.
4. أثقل الدكتور بحثه في إيراده ألفاظ وردت فيها النون آخرا ؛ لإثبات أن لها معنى الحصر والثبوت والاستقرار والجمع ، إذ استغرقت هذا الألفاظ قرابة صفتين ونصف الصفحة من مجموع تسع صفحات بحثية ، فلو اقتصر على أقل من ذلك لكان أفضل .
5. أثبت الدكتور في بحثه هذا دلالات آخر للنون ، إذا جاءت آخر الكلمة ، وهي دلالات ذكرت في المعجمات ولكن لم ينتبه إليها أحد من الدارسين ، وهذه المعاني هي : الجمع والحصر والثبوت والاستقرار ، إذ أثبتتها عن طريق عرضه كثير من الأمثلة تحتل هذه المعاني (2) .

(1) ينظر: جمهرة اللغة: 1/ 485.

(2) ينظر: العين : 3/ 305 و 8/ 388، جمهرة اللغة: 1/ 485، وتهذيب اللغة : 3/ 166، و الصحاح: 5/ 2075، شمس العلوم: 1/ 265، و لسان العرب : 8/13، و ن والقلم وما يسطرون : 127 فما بعدها .

## المبحث الثاني : البحوث الصرفية

### توطئة

يعرف علم الصرف بأنه : العلم الذي يدرس بنية الكلمة ويراقب تغييرها وتحولها من حال إلى حال ، وما يحدث فيها من حذف ، أو زيادة، أو تضعيف، أو حركة، أو تسكين، أو اعلال، أو ابدال ، أو ادغام<sup>(1)</sup> .

وقد حظي علم الصرف باهتمام الدكتورين والدارسين قديما وحديثا وضُمَّتْ مجلة المجمع العلمي العراقي دراسات صرفية إذ تصل عدد البحوث في هذا الجانب إلى (أحد عشر) بحثا، كُتبت في مختلف الموضوعات الصرفية ؛لأن علم الصرف يُعَدُّ من مصاديق ثراء اللغة العربية وتطورها وعدم جمودها، إذ يتحدد تطور اللغة في الألفاظ والأوزان الصرفية وتغيير استعمالها من موضع إلى آخر على خلاف القواعد النحوية التي تتسم بالثبوت، فاللغة تستعين بالألفاظ وأوزانها لتحصل على التطور الذي يعينها على مواكبة تطور الحضارة العالمية .

وقد جاءت البحوث المنشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي في موضوعات رئيسة يمكن عرضها على النحو الآتي:

### أولا :مصادر الأفعال الثلاثية المجردة

المصدر لغة : من صدر ، والمصدر أول كل شيء ، والمصدر : الموضع ، ومنه مصدر الأفعال<sup>(2)</sup> .

وأما المصدر في الاصطلاح فيعرف بأنه :الاسم الذي تصدر عنه الأفعال والمشتقات ، ويسمى اسم الحدث<sup>(3)</sup> ، وقد يسمى اسم المعنى<sup>(4)</sup> ، ويُعرِّفه أبو الحسن

(1) ينظر: الاصول النحو ، ابن السراج(ت:316هـ):231/3.

(2) ينظر: الصحاح :710/2.

(3) ينظر: شرح شذور الذهب ، لابن هشام (ت761هـ): 491.

(4) ينظر: المفتاح في الصرف ، أبوبكر عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ): 52.

الرماني (ت384هـ) بقوله: " اسم لحادث يُوجد فيه الفِعْل "(1) ، وقد تحمل الألفاظ شيئين: حدث وزمن ، فالحدث وحده يكون في المصدر ، والفعل فيه حدث وزمن، والمصدر يكون ثلاثيا كـ ( قال قولاً) رباعيا كـ(أكرم أكراما) وخماسي كـ(انقاد قيادة) ، وسداسي كـ(استخرج استخراجاً)(2) .

وأما مصادر الأفعال الثلاثية فتحفظ ولا يقاس عليها لكثرة مصادرهما المسموعة عن العرب فقد بلغت عند بعض الصرفيين أربعة وثلاثين وزناً(3) ، وقد صنفتْ الدكتورة أمنة صالح الزعبي في كتابها "مصادر الأفعال الثلاثية في العربية" جهود العلماء في تصنيف مصادر الأفعال الثلاثية على صنفين(4) :

الصنف الأول :ذهب إلى القول بأن مصادر الأفعال سماعية وهم ( الخليل و سيبويه، المبرد، ابن الحاجب ، ابو حيان الأندلسي) وغيرهم.

الصنف الآخر : محاولات لجعل مصادر الأفعال الثلاثية قياسية ، فقد حاول سيبويه أن يصنفها في حقول دلالية معتمدا على صيغة الفعل مرة ، وعلى دلالة الأفعال مرة أخرى كالأضطراب والصوت .

وقد نُشر في مجلة المجمع العلمي العراقي بحثان يناقشان قياس وزن (فَعْل) مصدرا للفعل الثلاثي المجرد ، هما : الأول "رأي في مصادر الأفعال الثلاثية"(5) للدكتور أحمد عبد الستار الجوارى ، والآخر "أصحيح اطراد فُعُول مصدرا لَفَعْلَ اللّازم؟" للدكتور جميل الملائكة(6) .

(1) رسالة منازل الحروف ، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: 384هـ): 67.

(2) ينظر: الكافية في النحو، ابن الحاجب (ت: 646 هـ): 40.

(3) ينظر: الشافية في علمي التصريف والخط، عمرو جمال الدين ابن الحاجب (ت 646هـ): 66

(4) ينظر: مصادر الأفعال الثلاثية ، أمنة صالح الزعبي: 177-180.

(5) رأي في مصادر الأفعال الثلاثية ، د.أحمد عبد الستار الجوارى، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة(1968م-1388هـ) ، مجلد 16: 149.

(6) مجلة المجمع العلمي العراقي ، أصحيح اطراد فُعُول مصدرا لَفَعْلَ اللّازم؟ ، مجلد: 29، سنة 1978م: 3.

أما الأول : هو بحث الدكتور أحمد عبد الستار الجواري (1) فقد جاء بعنوان "رأي في مصادر الأفعال الثلاثية" ، وهو أقرب للمقالة منه إلى البحث ، تحدث فيه الدكتور عن قضية مصادر الأفعال الثلاثية في العربية ، مشيراً إلى المسألة الخلافية المشهورة بين البصريين والكوفيين في مسألة الأصل في الألفاظ هل هي الأفعال أو المصادر ؟ ، ويميل الدكتور إلى رأي البصريين في هذه المسألة ، قائلاً : " ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف ، فإن مصادر الأفعال الثلاثية لا يعقل أن تكون مشتقة من الفعل لأنها ؛ أبسط صورة وأبسط دلالة " (2) ، ويذكر الدكتور بعض الأسباب التي جعلت البصريين يرجحون أصالة المصدر على الفعل ، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي (3) :

السبب الأول : كون المصدر يحمل حدثاً فقط ، والفعل يحمل شقين هما الزمن والحدث ، ويوضح هذا قائلاً ؛ " لأن مدلوله هو الحدث مجرداً فهو أبسط كما مر ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه أقرب ما يكون إلى اسم الذات ، بل لعله متطور عنه ، مثال ذلك : (الكتّب) فلعله في الأصل اسم للقيّد ، ثم استعمل بعد ذلك اسماً للحدث الدال على القيد ، ثم اشتق منه الفعل كتب يكتب كتباً بمعنى قيد يقيد تقييداً ، ثم دعت الحاجة تطور معنى الفعل إلى المعنى المعروف فصار كتب يكتب كتابة " .

(1) الدكتور أحمد عبد الستار الجواري : ولد في بغداد سنة (1922م) وتوفي سنة (1988م) ، عُيّن مدرساً في دار المعلمين العالية عام (1948م-1950م) ثم التحق بجامعة القاهرة في كلية الآداب ونال شهادة الدكتوراه بمرتبة الشرف عام (1953م) ، عين أستاذاً مساعداً في دار المعلمين العالية بجامعة بغداد عام (1954م-1955م) ، ثم مديراً للتعليم الثانوي عام (1956م) ، ومديراً عاماً للتعليم العام سنة (1958م) ، ثم مديراً للترجمة والنشر ، وأصبح عميداً لكلية الشريعة عام (1959م-1962م) ، وانتخب نقيباً للمعلمين في العراق في عامي (1962م و1968م) ، انتخب رئيساً لاتحاد المعلمين العرب عام (1968م-1983م) ، عين وزيراً للتربية والتعليم بعد ثورة 14 رمضان عام 1963م ، واحتفظ بمنصبه وزيراً للتربية حتى عام (1964م) ، وبعد ثورة 17-30 تموز المجيدة عين وزيراً للتربية ، وفي 28/8/1971م عين وزيراً للتربية أيضاً ، وفي العام نفسه انتخب أميناً عاماً لمجلس اتحاد مجامع اللغة العربية ، تولى منصب وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية عام (1975م) ، وفي عام (1976م) عين وزيراً للدولة ، ثم وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية عام (1979م) ، انتخب عضواً عاملاً في المجمع العلمي العراقي عام (1966م) ، وأصبح النائب الأول لرئيس المجمع منذ هذا التاريخ حتى عام (1979م) ، وفي عام (1980م) أعيد اختياره عضواً عاملاً في المجمع العلمي العراقي ، كان عضواً مراسلاً لمجمع اللغة العربية في القاهرة ، ثم أصبح عضواً عاملاً فيه ، وعضواً عاملاً في مجمع اللغة العربية بدمشق ، وعضواً مؤازراً في مجمع اللغة العربية الأردني منذ عام (1980م) وعضواً عاملاً في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية بمؤسسة آل البيت في المملكة الأردنية ، ينظر : المجمعيون في العراق 1947م-1997م : 78-79 .

(2) رأي في مصادر الأفعال الثلاثية : 149 .

(3) ينظر: المصدر السابق : 150 .

والسبب الثاني : أن المصدر هو الأسبق في الوجود ، ولا سيّما في ما يتعلق بأسماء الذوات .

والسبب الثالث: وأنّ "مصادر الأفعال الثلاثية – فيما يبدو- هي أبسط الصور اللفظية ، لأن الأصل فيها أن تكون على (فَعَلَ) بفتح الأول وسكون الثاني ، وهي أخف الصور اللفظية؛ لأن الفتحة أخف الحركات والوسط ساكن " وهي الصورة الأكثر تداولاً وانتشاراً .

والسبب الرابع : يختص بأبواب الفعل الثلاثي وهي : فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعِلُ ، وفَعَلَ يَفْعَلُ ، فإن مصادر هذه الأبواب تكون على (فَعَلَ) بفتح الفاء وسكون العين " وكثير من أفعال الباب الرابع فَعَلَ يَفْعَلُ تأتي مصادرهما على هذه الصورة أيضا ، وكل هذه الأفعال تتميز بأنها أفعال دالة على معنى الحدث ، وما يبقى من الأفعال يخرج إلى الدلالة على الوصف " .

والسبب الخامس : أن الألفاظ في العربية من أسماء الذوات والمصادر أغلبها على ثلاثة أحرف (فَعَلَ) ، وهناك من يقول بثنائيتها أي : تتكون من حرفين فقط ، وفي هذه الحال "فإن الظن يصبح يقينا لأن الثنائية تعني أن الصورة الأولى فَعُ ، بسكون الثاني والأول لا بد أن يكون مفتوحا لأن الفتحة أخف الحركات " .

وسبب مجيء بعض المصادر على أوزان مختلفة على (فَعَلَ وفُعُول) مثلا ؛ لأنّها ليست أوزان مصادر إنما أوزان جموع كجد ججودا ، وقعد قعودا ، ورقد رقودا ، و جلس جلوسا ، و ورد ورودا الخ<sup>(1)</sup> .

وأما البحث الآخر للدكتور جميل الملائكة<sup>(2)</sup> فقد جاء بعنوان " أصحح إطار فَعُول مصدرا لَفَعَلَ اللازم؟" ، في المجلد التاسع والعشرين في سنة (1978م-1398هـ)

(1) ينظر: الكتاب : 214-215، و رأي في مصادر الأفعال الثلاثية : 151.

(2) الدكتور جميل الملائكة : ولد في بغداد سنة (1921م) وتوفي سنة (2005م) عين ملاحظا فنيا في مديرية الري العامة ببغداد لمدة سنتين (1943 و1944م) ومعاون مهندس فيها عام (1949م) ثم انتقل إلى مجال التدريس أستاذا مساعدا عام (1949م) وأستاذا في كلية الهندسة بجامعة بغداد منذ عام (1953م) وحتى عام (1988م) ومنح لقب أستاذ متمرس. أصبح عميدا لكلية الهندسة وكالة عدة مرات آخرها عام (1964م)، ثم رئيسا لقسم الهندسة المدنية من عام (1956م-1973م)، وعين

، ويتضمن البحث حديثاً على ما جاء في كتب الصرفيين عن زنة المصدر (فُعُول) للفعل اللّازم (فَعَلَ)، وقد رأى الدكتور ورود الكثير من الشذوذ في هذه القاعدة الصرفية ، وهذا السبب الرئيس الذي دعاه إلى كتابة هذا البحث ، يذكر ذلك قائلاً: " وكانت ملاحظة كثرة ما يشذ عن هذه القاعدة هي التي دعت الدكتور إلى تناول الموضوع بطريقة علمية للتوصل إلى قول قاطع فيه " (1)، وقد احتوى البحث في مآلئه على " عرض لأقوال النحاة المتواترة في هذا الاطراد واستعراض لما قيل في معنى المطرد والغالب والقليل والنادر " (2)، وأما العينة التي اعتمدها الدكتور فهي " عيّنة عشوائية من هذه الأفعال بحجم كاف لجعلها ذات دلالة احصائية مقبولة ، فيحصي فيها نسبة ما جاء له على مصدر (فُعُول) وما جاء له على مصدر (فَعَلَ) " (3) واستخرج الأفعال من المعجمات العربية معتمداً في المقام الأول على : معجم المنجد لـ (الأب لويس معلوف) ، و معجم الوسيط لـ (مجمع اللغة العربية في القاهرة) ؛ والسبب بحسب قوله لأن " كليهما يذكر الفعل والمصدر خلافاً للمعجمات القديمة التي قد تورد المصدر دون الفعل ، أو الفعل دون المصدر في كثير من الحالات " (4)، ومن ثم يعود الى القاموس المحيط للفيروز آبادي أو لسان العرب لابن منظور في حال وجد اختلافاً بين المعجمين الحديثين (5) . وبعد اجراء تخمين للمجموع التقديري لمثل هذه الأفعال في المعجم يجري تخميناً للمصادر من كلا النوعين فيه ، وكذلك حساباً للخطأ المحتمل فيه هذا التخمين بحدّ من الثقة مقداره 99% بحسب نظرية الاحتمالات، ولقد ظهر أن 93% من هذه الأفعال جاء له مصدر إما على

وزيراً للصناعة عام (1965م) ثم مديراً عاماً لمركز التعريب في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من عام (1976م) وحتى عام (1979م) ، وانتخب رئيساً لجمعية المهندسين العراقيين للأعوام (1967م-1968م)، وأصبح عضو الهيئة الإدارية فيها لدورات عديدة ، ثم نائباً لنقيب المهندسين (1964م-1965م) وأسهم في تأسيس النقابة عام (1959م) وهو عضو الهيئة الدائمة للمؤتمرات الهندسية في الأقطار العبية (1954م-1958م) ، اختير عضواً عاملاً في المجمع العلمي العراقي عام (1965-1996م) وعضواً في ديوان رئاسته ، وعضواً مراسلاً في مجمع اللغة العربية بدمشق (1973م) وعضواً مؤازراً في مجمع اللغة العربية الأردني منذ عام (1980م) . ينظر: المجمعيون في العراق 1947-1997 : 75-76 ..

(1) أصحح إطراد فُعُول مصدراً لَفَعَلَ اللّازم؟ : 3.

(2) المصدر السابق :الصفحة نفسها.

(3) المصدر السابق :الصفحة نفسها.

(4) المصدر السابق: 8.

(5) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها.

(فَعْل) أو (فَعُول) أو كليهما بخطأ محتمل لا يتجاوز  $\pm 5\%$  أي أن ما ليس له مصدر على أي منهما نادر (باستثناء ما اقصررت مصادره على أوزان بعينها لامتناع أو تقلب أو داء أو صوت أو سير وهو قليل) . وكذلك أثبتت الدراسة أن (فَعْل) اللزوم في المعجم ، وإن نسبة تردده هي  $76\%$  بخطأ محتمل لا يتجاوز  $\pm 8\%$  ، بالمقارنة إلى نسبة تردد (فَعُول) البالغة  $35\%$  فقط ، بخطأ محتمل لا يتجاوز  $\pm 9\%$  .<sup>(1)</sup> ، وأما سبب اختياره لصيغة (فَعُول و فَعْل)؛ " وذلك لكثرة تردهما وغلبتهما على سواهما في عينة الثلاثي اللزوم المفتوح العين "<sup>(2)</sup> ويمثل هذا البحث مدخلا لنظرية جديدة في حصر أوزان العربية ألا وهي نظرية (الاحتمال الإحصائية) .

ولا يخلو ما قدمه الدكتوران من ملاحظات مهمة، نوردها على النحو الآتي :

1. بحث " رأي في مصادر الأفعال الثلاثية " يشير عنوانه إلى كون البحث مقالة أكثر من كونه بحثا علميا ، وكتبه الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في خمس صفحات فقط ، اشار فيه إلى مصدرين فقط هما (الكتاب ، والانصاف في مسائل الخلاف) ، ولم يُجَلِّ إلى مصادر أخرى.
2. يمكن الاستفادة من هذا الرأي في تسهيل الوصول إلى مصادر الأفعال الثلاثية وجعلها قياسية بناء على ما ورد في كتب النحويين واللغويين ، فقد ذكر الدكتور أهمية رأيه هذا قائلا : " وفوق ذلك فإنَّ في إقرار هذا الأصل تيسيرا على الدارسين والمدرسين ، ومنجاة مما يلقون من عنت في تلمس أساس لقاعدة ، وما يعانون من عسر في حفظ ألفاظ مفردة لا تجتمع في نظام ولا تتسق في قياس"<sup>(3)</sup> . فقد رأى الدكتور حاجة اللغة إلى ألفاظ قصيرة موجزة تؤدي الأغراض الدلالية المطلوبة ولا سيما فيما يخص المصطلحات العلمية المعربة والمترجمة من لغات أخرى " فكثير منها يسبق أو يلحق بما يدل على حدث أو

(1) صحيح إطراد فَعُول مصدرا لَفَعْل اللزوم؟ : 3.

(2) المصدر السابق : 13.

(3) رأي في مصادر الأفعال الثلاثية : 153.



- وصف يمكن أن يترجم بمصدر ثلاثي يتخذ أساسا في عدد من المصطلحات ، بحيث تختصر الترجمة ، ويجري الأمر فيها على قياس مطرد<sup>(1)</sup> .
3. والبحث هذا على قصره فهو ذو أهمية كبيرة إذ ما أخذَ في الحسبان أن يُدرس = بشكل جدّي ، فهذا البحث يحمل في طياته نظرة جديدة في مصادر الأفعال الثلاثية وجعلها قياسية لها قاعدة بدل أن تكون سماعية ليس لها ضابط يحكمها ؛ إذ يمكن عن طريقها تسهيل المسألة على متعلمي اللغة ودارسيها لها من أبنائها الطلبة على أقل تقدير في مراحلهم الأول لتعلم العربية ، ومن المتعلمين لغير الناطقين بها .
4. وبحث "أصحيح اطراد فُعُول مصدرا لَفَعَلِ اللّازم؟" عنوانه الدكتور بطرحه سؤالا محاولا الإجابة عنه، إذ إن هذا العنوان لا يحقق شرط الشمولية والوصفية في كتابة عنوانات البحوث الجامعية<sup>(2)</sup> ، فالعنوان لا يصح في هذا الموطن ، إذ يصح أن يكون مقالا علميا لا بحثا .
5. ذكر الدكتور جميل الملائكة في بداية البحث أنه قد كتب البحث بنظرية رياضية جديدة ألا وهي "نظرية الاحتمال الاحصائي"<sup>(3)</sup> ، إلى هنا الموضوع لطيف وفيه باب جديد قد ينفع اللغة في يوم ما ، ولكنه لم يذكر لنا أي شيء عن هذه النظرية ، إذ لم يقدم لنا شيئا عنها ولو ببعض السطور، ما هذه النظرية ؟ ما ضوابطها؟ ما قوانينها؟ وكيف سُحبت من علم الرياضيات وعلم الاحصاء ؟، وكيف تمت المزوجة بينهما ؟ .
6. يبدأ البحث بعنوانه الرئيس ثم بعد صفحة الملخص يُعطي عنوانا آخر "دراسة لغوية بالإحصاء الرياضي"<sup>(4)</sup> ، إذ يمكن أن يكون هذا العنوان هو تذييل لعنوان البحث لا عنوانا آخر .

(1) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(2) ينظر: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، رجاء وحيد دويدري: 406.

(3) ينظر: أصحيح اطراد صيغة (فعول) مصدرا ل(فَعَل) اللّازم؟ : 4.

(4) المصدر السابق: الصفحة نفسها

7. يبدأ البحث بعد العنوان الرئيس للبحث بعنوان فرعي وهو "الملخص" ذكر فيه الدكتور نتائج البحث برمتها ، وتُعد كتابة النتائج في بداية البحث خرقا واضحا لكتابة البحوث العلمية الرصينة.
8. يبدأ البحث بعبارة "في الكلام عن أبنية المصادر يقول ابن مالك..."<sup>(1)</sup> ، إذ لم يذكر مقدمة واضحة عن الموضوع الذي هو بصدد الحديث عنه .
9. بدأ الدكتور باقتباس من ابن مالك ، ثم أعقبه باقتباس من سيبويه ، ثم ابن هشام، ثم ابن عقيل ، فالسيوطي ثم عاد الى ابن مالك ، وما أريد قوله في هذا الموطن أن الدكتور لم يراع السبق الزمني للعلماء ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر قد جعل ما جاء به ابن مالك قاعدة اسس عليها بحثه هذا .
10. يمكن الأخذ بنتائج هذا البحث التي عنونها بـ(الخلاصة) وتعديل القاعدة الصرفية القديمة والتي مفادها :بأن (فُعُول) هو مصدر (فَعَل) اللّازم، إذ يمكننا القول بأن مصدر (فَعَل) اللّازم (فَعَلَ) و (فُعُول) على السواء ، وتتضح صحة ما قدمه الدكتور جميل الملائكة من الشواهد الكثيرة التي قدمها في بحثه هذا ، وقد تحدث في نتائجه قائلا: "وبعد فهذا جزم أكيد بأن مازنة مصدره فَعَلَ من هذه الأفعال أغلب مما زنة مصدره فُعُول ، بل هو في حدود ما يربو على ضعفه (فضلا عما يكون بعض اللغويين المتأخرين قد زادوه من مصادر على فُعُول من عندهم \_ على القياس\_) : فإن لم يكن أي منهما مطردا فإن فَعَلَ بلا شك هو الغالب بين مصادر فَعَلَ اللّازم في المعجم، وهو أجدر بقياس مصدر ما لم يسمع له مصدر عليه"<sup>(2)</sup> ، ونضيف على هذا فنقول : إن مصدر (فَعَلَ) يكاد يكون مطردا وقياسيا في أغلب الأفعال المتعدية، و المعتلة ، والناقصة ، حتى اللازمة ، فقد ذكرت الدكتورة (آمنة) أن الأفعال الجوفية اللازمة تأتي مصادرها على هذا الوزن ، وقد ذكر سيبويه بعض الأمثلة على ذلك ،فالمعتل نحو : (جال جَوْلًا)، و(غَلَى غَلِيًا) ،

(1) أصحح إطراد فُعُول مصدرا لَفَعَلَ اللّازم؟: 4.

(2) المصدر السابق: 26.

والصحيح، نحو: (لَمَعَ لَمَعًا) ، و (حَطَرَ حَطْرًا) ، و (هَدَرَ هَدْرًا) ، و (ذَبَلَ ذَبَلًا) ، و (مَجَّدَ مَجْدًا) ، مع أنه لم يعده وزنا قياسيا في اللازم (1) .

### ثانيا: أبواب الأفعال الثلاثية المجردة وطريقة ضبطها

نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي عن أبواب الأفعال وهو من الموضوعات الصرفية بحثين ، هما:

**البحث الأول "ضبط عين المضارع الثلاثي" (2) ،** للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، تحدث فيه عن التمييز بين الباب الأول والثاني في المضارع بين الضم والكسر ، وهذا الموضوع على حد وصفه من المسائل التي يكثر الجدل فيها بين المتخصصين من أهل العربية ، وإذا كثرت الجدل عن مسألة ما فيكون احتمال الغلط والسهو واردا ، وفي موضوع البحث هذا لا يُنَزَّه فيه المتخصصون ، إذ "عليهم أن يتحرروا فيها جانب الحذر والتحفظ لئلا يقع في نطقهم ما تنبو عنه الأسماع ولا تتقبله الأنواق" (3) ، ولا ننسى أن الفعل في العربية قد حصره اللغويون في ستة أبواب قياسية، وهي على النحو الآتي (4):

الباب الأول : ويكون الفعل فيه مفتوح العين في الماضي ومضموم العين في المضارع (فَعَلَ - يَفْعُلُ) ويسمى هذا الباب : باب (نصر ينصُرُ).

الباب الثاني: ويكون الفعل فيه مفتوح العين في الماضي ومكسور العين في المضارع (فَعَلَ - يَفْعُلُ) ويسمى باب (ضَرَبَ - يَضْرِبُ).

الباب الثالث: ويكون الفعل فيه مفتوح العين في الماضي والمضارع ويسمى باب (فَنَحَ - يَفْنَحُ).

الباب الرابع : ويكون الماضي منه مكسور العين ، ومضارعه مفتوح العين (فَعَلَ - يَفْعُلُ) ويسمى باب (فَرَحَ يَفْرَحُ).

(1) ينظر: الكتاب : 15/4 ، مصادر الأفعال الثلاثية : 22-23 .

(2) ضبط عين المضارع الثلاثي ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، ، سنة (1983م) ، الجزء 4 / 34 : 9 .

(3) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(4) ينظر: المصدر السابق : 9-10 .

الباب الخامس : ويكون الفعل فيه مضموم العين في الماضي والمضارع (فَعُلَّ - يَفْعُلُّ) ، ويسمى باب (كَرَّمَ - يَكْرُمُ) .

الباب السادس: ويكون الفعل فيه مكسور العين في الماضي والمضارع ، ويسمى باب (حَسِبَ - يَحْسِبُ) .

وقد حاول الدكتور الجواري في بحثه هذا أن يجد حلا لمسألة ضبط عين الفعل المضارع ، فالمشكلة " تكاد تنحصر في ضبط عين الفعل المضارع من البابين الأول والثاني ، أو بعبارة أخرى من الأفعال التي ماضيها فَعَلَّ بفتح العين ولا سيما ما لم تكن عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق " (1) .

وهذا الموضوع قد وجد له القدماء حلّين هما :

الحلّ الأول : استواء الضم والكسر في المضارع إن لم يسمع أحدهما ، والكسر أرجح (2) .

الحلّ الثاني : قال به ابن يعيش وهو : إذا كان الفعل متعديا فالكسر أرجح ، وإن كان الفعل لازما فالضم أرجح (3) .

وللدكتور الجواري رأي مختلف عن هذا فهو يرى إن دلالة الفعل هي التي تحدد باب الفعل الذي ينتمي إليه ، فعنده إن الفعل الذي فيه معنى الحدث قوي وواضح ومؤثر فهذا هو الباب الأول فقد ذكر قائلا : " إن الذي يلاحظ في أفعال الأبواب الثلاثة أنها مما يتضح ويقوى فيه معنى الحدث ، أما التعدي واللزوم فأمر ينبغي أن ينظر فيه نظرة تتجاوز الظاهر في نصب المفعول به أو عدم نصبه . ذلك أن حقيقة اللزوم في الفعل إنما هي لزوم الفعل فاعله فلا يتعداه إلى مفعول يباشره فينصب أو يصل إليه بواسطة وهي حروف الجر . وذلك لا يصدق إلا في الأفعال الدالة على معنى الوصف كأفعال الباب الخامس (كَرَّمَ يَكْرُمُ) وأغلب أفعال الباب الرابع " (4) ، وأضاف قائلا : " ثم إن دعوى أن

(1) ضبط عين الفعل المضارع: 11.

(2) ينظر: كتاب الأفعال لابن القطاع : 1 / 7-8 ، و شرح الشافية لابن الحاجب : 1 / 117-118.

(3) ينظر: شرح المفصل: 153 / 7.

(4) ضبط عين المضارع الثلاثي : 13.

الكسر أكثر وأنه الأصل في مضارع المتعدي ، وأنه الأخف الذي يصار إليه إن لم يشتهر بالضم سماعا ، إن هذه الدعوى تقتضي شيئا من التأمل ، ذلك أن لخفة الحرف الواقع عينا للفعل وثقله دخلا في حركته فتحا أو ضما أو كسرا . وإن في كلامهم على الباب الثالث الذي وسطه أو آخره حرف حلق وأنه يفتح ليوازن الثقل في حروف الحلق ما يدل على الاعتداد بذلك والاحتكام إليه " (1) .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. يخلو البحث من مقدمة وتمهيد ونتائج وقائمة بالمصادر والمراجع .
2. اعتمد الدكتور على أربعة مصادر فقط ، هي : كتاب الأفعال ، والمصباح المنير ، وشرح الشافية ، وشرح المفصل (2) .
3. لم يذكر الدكتور شواهد كافية في حديثه عن الأبواب الصرفية ، والمعلوم أن هذا الموضوع يحتاج إلى شواهد ليست بالقليلة .
4. يعتقد الدكتور الجواري أن مسألة اللزوم والتعدي لا تحدد نوع الباب ، و إن الذي يحدد نوع الباب هو دلالة الفعل على قوة الحدث ، وهو في مكان سابق من البحث جعل هذا المعنى محصورا في الأبواب الثلاثة الأولى (3) ، فكيف إذا سنعرف باب الفعل الصحيح إذا كان اتضح المعنى يشمل ثلاثة أبواب ؟ .
5. لم يخرج لنا الدكتور نتيجة جديدة في بحثه هذا فقد انتهى لما ذكره القدماء قديما فقد ذكر إن باب الفعل الذي لم يسمع كسره أو ضمه (عين المضارع) أو لم يشتهر فيه استعمال معين ، فالمعجم هو الفاصل بينهما ، وهذه الكلام ذكره العلماء قديما كابن القطاع وابن الحاجب وابن يعيش (4) .

(1) ضبط عين المضارع الثلاثي: 14.

(2) ينظر: م. ن : 11-12

(3) ينظر: المصدر السابق: 10 و 13.

(4) ينظر: كتاب الافعال ، لابن القطاع(ت: 515هـ): 11/1، و شرح المفصل لابن يعيش(ت: 643هـ) 152 /7، و شرح شافية ابن الحاجب الرضي الاسترابادي (ت: 686هـ): 117/1.

**البحث الآخر: " الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسيته " (1) .**

وهذا البحث للدكتور محمد ضاري حمادي (2) ، ويرى فيه أن أبواب الفعل الثلاثي المجرد يمكن أن تكون تسعة لا ستة ، وذلك بحسب القسمة العقلية ؛ لأن حركة عين الماضي ثلاثا وحركة عين المضارع ثلاثا ، (ثلاثة ضرب ثلاثة نتيجتها تسعة) ، فالحاصل تسعة صور ، وهذه الصور التسع لا تتساوى من حيث الكثرة والقلة في الاستعمال ، وإنما تقع بين الشائع المستفيض والنادر ندرة جعلتهم يحظرون القياس عليه (3) ، والذي دعا الدكتور محمد ضاري إلى القول بذلك هو طبيعة المرونة التي تتصف بها اللغة العربية ، إذ هي لغة " لا تؤخذ بالقياس دائما وفي كل حال ، بل إن السماع على ما يقوله ابن جني ، هو الباب الأكثر " (4) .

قد قسم الدكتور محمد ضاري حمادي بحثه على موضوعات فرعية وهي على النحو الآتي :

**1. صوغ المضارع من الماضي المفتوح العين (فعل)**

تحدث في هذا الموضوع عن الأبواب الصرفية الثلاثة الأولى (مضمومة العين ، ومكسورة العين ، ومفتوحة العين ) في المضارع ، فأما الباب الأول وهو (فَعَلَ- يَفْعُل) فقد ذكر في المظان أن له دلالات كثيرة ذكرتها الدكتورة خديجة الحديثي (رحمها الله) ، هي : " الطلب والهدوء والاعتداء والحركة والسير والاضطراب والصوت والتحصيل والرفعة والجوع والعطش والجبن والدنو أو الابتعاد والحسن والأخذ والعطاء والعمل والأكل والانتهاه وغيرها" (5) ، ويرد على هذا الباب كل فعل أجوف واوي أو ناقص واوي أو

(1) الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه ، د. محمد ضاري حمادي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1405هـ-1985م) ، جزء 1 / 36 : 151 .

(2) الدكتور محمد ضاري حمادي : ولد في بغداد سنة (1943م) وتوفي سنة (2019م) ، عين بجامعة بغداد مدرسا في مؤسسة المعاهد الفنية - معهد الإدارة- الرصافة عام (1973م) حتى عام (1978م) ، وانتقل إلى جامعة بغداد بكلية الآداب ليكون تدريسيا فيه عام (1978م) ، وتدرج في الألقاب العلمية فنال الأستاذية عام (1990م) ، اختير عضوا في المجمع العلمي عام (1996م) . ينظر: المجمعيون في العراق 1947-1997 : 218 .

(3) الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه : 152 .

(4) المصدر السابق: الصفحة نفسها، وينظر: المنصف ، لابن جني (392هـ): 3

(5) الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه : 160 ، وينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 381-382 .

مضاعف متعد<sup>(1)</sup> ، فقد ذكر المبرد ذلك قائلاً : " فَإِذَا قُلْتَ يَفْعَلُ فَمَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ فَإِنَّ يَفْعَلُ مِنْهُ يَكُونُ عَلَى يَفْعُلُ كَمَا كَانَ قَتَلَ يَقْتُلُ وَلَا يَقَعُ عَلَى خِلَافٍ " (2) .

وأما الباب الثاني فعينه (مفتوحة في الماضي ومكسورة في المضارع) فقد ضم كل المعاني ولم يختص بدلالة دون غيرها وقد حمل دلالات كثيرة أشهرها "الطلب والأخذ والهدوء والثبات والسير والمجيء أو المضي والنفور والصوت والعطش والاضطراب والحركة والقطع والاعطاء" (3) ، وذكر الدكتور أن الصرفيين أولوا هذا الباب عناية كبيرة حتى جعلوه الأصل في الأبواب الصرفية جميعها وحاولوا : " اخضاع هذا الباب للقياس المطلق ، بل اخضاع جميع أبواب الفعل الثلاثي المجرد لهذا القياس " (4) ، وقد مثل هذا الاتجاه (عبد الله العلي) الذي نص في كتبه على أن الباب الأول (فَعَلَ يَفْعُلُ) هو المحور الذي تدور عليه الأفعال الثلاثية المجردة ، ولا يجوز الانتقال إلى أي باب آخر إلا لسبب معنوي يدعو إلى ذلك الانتقال (5) .

وأما الباب الثالث للفعل الثلاثي المجرد فهو (فَعَلَ - يَفْعُلُ) ، وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي لهذا الباب معاني مختلفة وهي : الخوف ، والذعر ، والمنع والإبعاد ، الاعتداء والصوت والقطع أو الفتح ، والإعطاء والحفظ والذهاب والكره وغير ذلك (6) ، وذكر الدكتور محمد ضاري حمادي أن هذا الباب طارئ على صيغة الفعل إذا كانت عين الفعل أو لامه إحدى أحرف الحلق الستة وهي على النحو الآتي مرتبة ترتيباً صوتياً : " الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والحاء " (7) ، الأمثلة على ذلك حين تكون هذه الحروف (لاماً) نحو : نحو : "قَرَأَ" ، "يَقْرَأُ" ، "قَلَعَ" ، "يَقْلَعُ" ، "ذَبَحَ" ، "يَذْبَحُ" ، وأمثلة

(1) ينظر: الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه : 162 .

(2) المقتضب : 96 / 1 .

(3) الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه : 154 ، وينظر: أبنية الصرفي في كتاب سيبويه : 382 .

(4) الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه : 155-156 .

(5) ينظر: المعجم ، موسوعة لغوية علمية فنية ، عبد الله العلي : 7 ، و الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة :

156 :

(6) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 386-387 ، و ينظر: الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه

164 :

(7) المصدر نفسه : 164-165 .

هذه الأفعال حين تكون هذه الحروف (عينا) نحو: "سَأَلْ"، "يَسْأَلُ"، و"بَعَثَ"، "يَبْعَثُ"، و"نَغَرَ"، "يَنْغُرُ"، و"فَخَرَ"، "يُفَخِرُ" (1).

ويرجِّح الدكتور لهذه الظاهرة تعليلا صوتيا قائلا فيها: "وتعليل هذا يرجع إلى الاعتبار الصوتي ، فهذا الاشتراط يحقق تناسب الأصوات بعضها مع بعض ، مما يؤدي إلى فصاحة اللفظة ويسر نطقها" (2) وقد ذكر ابن يعيش ذلك قائلا: "وإنما فعلوا ذلك، لأن هذه الحروف السنّة حلقية مستقلة، والضمّة والكسرة مرتفعتان من الطّرف الآخر من الفم، فلما كان بينهما هذا التباعدُ في المخرَج، ضارعا بالفتحة حروف الحلق؛ لأن الفتحة من الألف، والألف أقرب إلى حروف الحلق لتناسُب الأصوات، ويكون العملُ من وجه واحد" (3).

وإذا ما وردت بعض الأفعال مما تكون عينها ولامها حرفا حلقيا مكسور العين أو مضموم العين في المضارع فلا يعد ذلك من الشذوذ ؛ لأن الكسر والضم هو أصل هذا الباب، نحو : دخل- يدخل، و نخر – يذخر ، وخرج يخرج (4).

وقد أفاد المحدثون من هذا الباب ومنهم الأستاذ علي الجارم بتقديمه مقترحا إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة يوجب قياسية هذا الباب للأفعال المشتقة من الاسم الجامد، قائلا فيه: " ما كانت عينه أو لامه حرف حلق مثلا ، جعلناه من باب فتح ، كقمح وبلح" (5).

## 2. صوغ المضارع من الماضي المكسور العين

وقد ذكر في هذا القسم البابين الرابع والسادس ، والباب الرابع يكون فيه الفعل مكسور العين في الماضي مفتوح العين في المضارع، ولهذا الباب دلالات كثيرة وهي: الفرح، والحزن، والامتلاء ، والخلو، والحلي ، والألوان (6).

(1) شرح المفصل : 428 / 4.

(2) الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه: 165.

(3) شرح المفصل : 428 / 4.

(4) ينظر: الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه: 166-167.

(5) في أصول اللغة: 64/1.

(6) ينظر: الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه: 171-172.



وهنا حيث بدأ الدكتور بمعالجة الفرضية التي بدأها في أول البحث التي تقضي بأن يكون للأفعال الثلاثية المجردة تسعة أبواب بدلا من الستة حيث قال: "وتقتضي القسمة العقلية أن يكون المضارع من (فَعَلَ) - كما هو من (فَعَل) أو (فَعُل) - على الأوجه الثلاثة: يَفْعُلُ و يَفْعِلُ و يَفْعَلُ" (1)، فالقياس يقتضي أن تكون عين المضارع إما مفتوحة أو مكسورة، والضم من الحالات الشاذة في اللغة.

وبيان ذلك أن هذا الباب الافتراضي الثالث وهو مضموم العين في المضارع قد ينتج من تراكم اللغات وتداخلها كما ذكر ذلك ابن جني (2)، وهذا الباب لم يَعُدَّه الصرفيون من الأبواب الستة؛ لأنه لم يرد عن الفصحاء وإنما جاء هذا الباب مزيجا بين بابين، نحو: (فَضِل- يَفْضُل) و (نِعِم - يَنْعُم)، فالأصل أن تكون العين مكسورة في المضارع (3).

وقد ذكر الدكتور محمد ضاري حمادي لهذا الباب ستة عشر فعلا منتبعا إياها في المصادر الصرفية وهي: فَضِل يَفْضُل، و مِتَّ تَمَوْتُ، و دِمَت أَدُم، و نِعِم يَنْعُم، قَطَط يَقْطُط، و رَكِن يَرْكُن، لَبِيتُ تَلْبُ، كِدْتُ تَكُود، و وَجِدْتُ يَجُود، حَضِرَ يَحْضُر، نَكَلَ يَنْكُل، نَجِدَ يَنْجُد، شَمِلَ يَشْمَل، شَمِسَ يَشْمُسُ، فَرَعٌ يَفْرُعُ، بَرِيٌّ يَبْرُؤُ (4).

وعقب بعد ذلك قائلا: "وفي ذلك دلالة على أن هذا الوزن تزداد أمثله بازدياد البحث والتتبع، وأنه لا يُحَدُّ بفعلين أو ثلاثة أو أربعة... على أن الاختصار على ما ورد من هذا الصنف أمر لازم، وإن جملة ما أشرنا إليه خمسة عشر فعلا لا تعد نهاية المطاف، بل هي استدراك على من حدد أو وقف عند فعلين أو بضعة أفعال" (5).

والباب الأصلي في الماضي مكسور العين أن يكون مضارعه مكسور العين وهو (الباب السادس) وله أفعال ليست كثيرة نحو: حَسِبَ يَحْسِب، وَيَيْسُ يَبْيَسُ، وَيَيْسُ يَبْيَسُ، وَمَقَّ يَمِقُّ (6).

(1) الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه: 172.

(2) ينظر: الخصائص: 376 / 1، و الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه: 172.

(3) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 136 / 1، و الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه: 172.

(4) ينظر: و الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه: 174.

(5) المصدر السابق: 174.

(6) ينظر: المصدر السابق: 175.

ويقول بعد ذلك إن (فعل - يفعل) و (فعل - يفعل) "متقاربان من حيث ورودهما في فصيح اللغة ورودا قليلا ، على الرغم من أن ما أثبتته الكتب الصرفية من أمثلة الباب السابق أقل من أمثلة الباب اللاحق . وهو فرق ضئيل ، قد يكون سببه نقص الاستقصاء . وقلة المروي المنقول ، لا قلة المنطوق نفسه وعليه ، يمكن النظر إلى البابين نظرة متشابهة وعد كل منهما أصلا قائما بنفسه ، لا أن يعد أحدهما أصلا ويعد الآخر وليدا لتداخل اللغات " (1) .

والأصل أيضا في (فعل) أن يكون على (بفعل) بفتح العين في المضارع وهذا هو الباب الرابع ، وله دلالات كثيرة أشهرها : الداء ، والخوف ، والحزن ، والعيب ، والاهمال ، والتعلق ، والحركة ، والسهولة ، والغضب ، وأمثله كثيرة ، نحو : علم يعلم ، وفقه يفقه ، ووجي يوجي ، وعض يعض ، وقوي يقوى (2) .

وبناء على ما تقدم فإن مضارع (فعل) مفتوح العين يفصل بين حركاته في المضارع السماع المتمثل بالمعجمات اللغوية ، فالمعجم" هو الطريقة المثلى للوصول إلى صورة الماضي الحقيقية ؛ فإن لم يوصل إليها لحيء إلى ما أعلنه الصرفيون من دلالات الأوزان الفعلية لحمل المجهول على المعلوم" (3) .

### 3. صوغ المضارع من الماضي المضموم العين

ويمثل هذا الفعل مضموم العين في الماضي ومضمومه في المضارع (الباب الخامس) ، وبديل هذا الباب على الغرائز والطبائع والأوصاف ، هذا هو الغالب ، نحو : كرم - يكرم ، ولؤم - يلؤم ، شعُر - يشعُر ، وفقه - يفقه ، ويرد هذا الباب من الأفعال اللازمة فقط(4) .

هذا هو الأصل في هذا الباب ، ويفترض الدكتور محمد ضاري حمادي حركة أخرى لعين المضارع في هذا الباب ألا وهي : الكسر والفتح ، وهي صور شاذة من صور الفعل الثلاثي ، وهذه الصيغ لم يقرأها الصرفيون ؛ لأنها لم ترد في عصر الاحتجاج

(1) الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسيه: 177-178.

(2) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 384-385، والفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه: 179.

(3) الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه: 180.

(4) ينظر: المنصف: 188، و الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه: 181-182.

، وإن سمع على هذين الصورتين أقصد (فَعَلَ- يَفْعَلُ) ، و ((فَعُلَ – يَفْعُلُ) فيؤول هذا بالشذوذ أو من باب (تداخل اللغات و تراكيبها) (1) ، قال سيبويه : " وقد قال بعض العرب: كُذِّتَ تكادُ فقال فَعُلَّتْ تَفْعَلُ كما قال فَعَلَّتْ أَفْعَلُ، وكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمة. وهذا قول الخليل وهو شاذٌ من بابه كما أن فُضِلَ يَفْضُلُ شاذٌ من بابه" (2) .

والصورة الأولى هي الشائعة والتي عدها الصرفيون قياسية " حتى تقرر أن صوغ مضارع (فَعُلَ) على (يَفْعُلُ) ثابت مطرد لا ينقطع قياسه " (3) .

ويرى ابن جني أن اللزوم والضم في الباب أحدهما دال على الآخر ؛ لأنه لما كانت الأفعال لازمة في هذا الباب فقد لزمتم الضم لمماثلة أحدهما الآخر (4) ، قال ابن جني : " فأما قولهم: "كرم يكرم" فإنهم إنما أقروا في عين المضارع حركة الماضي؛ لأن هذا باب على حدته لا يكون متعديا أبدا، إنما يكون للهيئة التي يكون الشيء عليها" (5) .

#### 4. اختلاف الأوزان في الفعل الواحد

الاختلاف في أوزان الفعل الواحد شائع وكثير في اللغة ، ويكون على النحو الآتي (6):

1. اختلاف حركة عين الماضي، ويكون على : صورتين كالفتح والكسر، نحو : بَرِقَ و بَرَقَ ، أو بين الفتح والضم ، نحو : سَخُنَ و سَخَنَ ، أو بين الكسر و الضم ، نحو : سَفِهَ و سَفَّهَ، أو على ثلاث صور ، نحو : كَمِلَ ، و كَمُلَ ، و كَمَّلَ.
2. اختلاف عين المضارع ، فقد يكون الماضي مفتوح العين والمضارع بصورتين : الفتح والكسر ، نحو : مَنَحَ – يَمْنَحُ و يَمْنَحُ، وقد يأتي بثلاث صور ، نحو : صَبَغَ – يَصْبِغُ و يَصْبُغُ و يَصْبَعُ.

(1) ينظر: الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه : 185.

(2) الكتاب : 4 / 40.

(3) الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه : 185.

(4) ينظر:المصدر السابق : 186.

(5) المنصف : 1 / 188.

(6) ينظر: الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه : 188.

وفي هذا الاختلاف اتجاهان (1) :

1. إما أن يختلف المبنى ويتفق المعنى ، وتعدُّ حينئذ من باب تداخل اللغات .
2. وإما أن يختلف المبنى والمعنى ، وذلك نحو (رَمَدَ - يرمِد) ومعناها الهلاك ، و (رِمَدَ - يرمِد) ومعناه مرض يصيب العين (2) .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. يخلو البحث من مقدمة وتمهيد وقائمة بالمصادر والمراجع .
2. ذكر الدكتور في بداية البحث أن القسمة العقلية تقتضي بوجود تسعة أبواب صرفية للفعل لا ستة ، وقد انتهى في النتائج إلى خلاف ذلك ، فقد عاد ليقرَّ ما أقره علماء الصرف قديما بقياسية الأبواب الستة ، والاحتكام إلى التصريفات الأخر للأفعال إلى السماع (3) ، وعليه فإن هذ البحث لم يأت بنتيجة مختلفة إنما هي لإثبات مسألة ثابتة أصلا .
3. تكررت في البحث عبارة " نظرية العلايلي " (4) ، وتقصيت هذه العبارة فلم أجد لهذه النظرية أي ذكر في كتب العلايلي ، وإنما للعلالي رأي في توحيد الأبواب الصرفية ، قائل فيه : "درج المعجميون على الخلط بين أبواب التصريف الستة خلطا كبيرا بينما اتضحت لي حقيقة في كتاب مقدم وهي : إن التصريف بمعنى التلبس بحركة الفعل في الزمن الخاص ، يخضع دائما لباب واحد ، وهو الثاني أي باب ضرب يضرب . بينما الأبواب الخمسة الأخرى لإفادة معنى زائد " (5) ، وقد بنى الدكتور محمد ضاري حمادي حكمه على هذا الجزء المقتطع من كلام طويل ، فقد حاول تنفيذ هذا الرأي للعلالي ، قائلا : "الذي نراه أن نظرية العلايلي هذه لا يمكن أن تستوعب جمهرة الأفعال الثلاثية المجردة ، تلك الأفعال التي كثيرا ما تتفقت من القوالب الصرفية المقررة ، فليس من باب يمكن أن ينقاس قياسا مطلقا يطمأن إليه دون النظر إلى السماعي المخالف والذي يقتضي الحفظ

(1) المصدر السابق : 189 فما بعدها.

(2) ينظر: جمهرة اللغة : 639 / 2.

(3) ينظر: الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه: 200.

(4) ينظر: المصدر السابق: 156 و 159.

(5) المعجم: 7.

والإتقان . وكثيرا ما يكون القياس في نواح من الباب دون نواح أخرى كالذي رأيناه في الباب الذي نحن بصدده (فَعَلَ - يَفْعَلُ) ، فكيف يريد العلايلي جعله مطردا في كل فعل ثلاثي لم يقع فيه معنى زائد ينقله إلى الباب الآخر ؟ " (1) ، والحقيقة أن العلايلي قد حاول تيسير نسبة الأفعال الثلاثية إلى أبوابها الصحيحة عبرَ حفظ المعاني الدلالية لكل باب منها ، فقد ذكر قائلا : " فإذا أردت الدلالة على التفوقية أو التركيب ، فوق الدلالة على التلبس بالحالة الفعلية ، تنقل الفعل إلى الباب الأول أي باب نصر ينصُر . ولذا طرده اللغويون في معرض المفاخرة والمبالغة ... وإذا أردت الدلالة على التقلت والانسراح تنقل الفعل إلى الباب الثالث أي باب فتح يفتح ، ولا تلق بالآلا إلى ما اشترطه اللغويون من أن هذا الباب خاص بما عينه أو لامه ، حرف حلق فهو تقدير واهن ... وإذا أردت الدلالة على التغيير خلوا وامتلأ وجودا وعندما تنقل الفعل إلى الباب الرابع أي باب علم يعلم... وإذا أردت الدلالة على الرسوخ والطبع تنقل الفعل إلى الباب الخامس أي باب حسن يحسن... وإذا أردت الدلالة على التجزؤ والتقسم تنقل الفعل إلى الباب السادس أي باب ورث يرث... " (2) ، وترى الدكتورة أن لرأي العلايلي باعا في التيسير الصرفي للأفعال الثلاثية المجردة ونسبتها إلى أبوابها وهذا الذي نعانيه اليوم في تدريس موضوع الأبواب الصرفية لطلاب العربية ولا سيما متعلمو اللغة من غير العرب .

4. أخذ الحديث في البحث عن "نظرية العلايلي القائلة بقياسية الأبواب الستة قياسية مطلقة" (3) ، مأخذا كبيرا من البحث ، فقد استغرق الحديث عنها ثماني صفحات تامات وهذا ليس بالعدد القليل من بحث عدد صفحاته ثماني وأربعون صفحة ، إذ كان بإمكان الدكتور أن يختصر هذا الكلام وأن يشير إلى النظرية إشارة بسيطة ، وإن موضوع البحث لا يعنى بمناقشة هذه النظرية وإثبات مقدار صحتها أو رفضها.

(1) الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه: 156.

(2) المعجم : 7.

(3) الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه : 160

5. حاول الدكتور أن يوضح للقارئ أهمية الرجوع إلى المعجمات اللغوية ، فهي الفاصل الأول في نسبة أبواب الفعل الصحيحة ، وهو في هذا يرد على قول العلايلي الذي يعيب على العلماء الكبار العودة إلى المعجم العربي ، فقد ذكر قائلاً : "وإن اعراضنا عن المعجم في هذه الحال يكلفنا ضياع الصورة الحقيقية للفعل الوارد في نص الكلام العربي الفصيح ، والنطق بصورة أخرى رجما بالخيب !! " (1)

6. استغرق البحث نحو عشرين صفحة حتى وصل إلى مدار البحث الذي حاول الدكتور محمد ضاري حمادي التحدث عنه وهو الأبواب الثلاثة الأخر التي لم يجعلها الصرفيون قياسية .

7. لم يلتزم الدكتور محمد ضاري بترتيب الأبواب الصرفية في كتب الصرفيين ، فقد ذكر الباب الثاني ثم الأول ثم الثالث ثم الخامس فالسادس وأخيراً الباب الرابع (2) ، وأرى أن السبب في هذا هو كثرة الأفعال الموجودة في الباب الثاني ، إذ اتبع الدكتور مبدأ الكم .

### ثالثاً : حروف الزيادة في العربية

كتب الدكتور أحمد عبد الستار الجواري بحثاً عنوانه " حروف الزيادة نظرة أخرى في قضايا علم العربية " (3) ، تحدث فيه عن ضرورة النظر في الموضوعات اللغوية ، ولا سيما علم الصرف ، وهو يدعو الدارسين إلى إعادة النظر ، والتأمل ، والتدبر في قواعده ؛ ذلك لأن الدكتورين ضربوا " عنه صفحا ، فلم يعد في موضع العناية والاهتمام مثل اهتمام الناس بالنحو وشكواهم من وعورة مسالكة وتعقيد قواعده " (4) ؛ لأن علم الصرف علم دقيق جداً وقواعده محدودة ، تقتصر دراسته على بناء الكلمة في نفسها ، لا مع ألفاظ آخر ، وهذا ما يجعل اكتشاف الأخطاء والثغرات في القواعد الموضوعية أمراً

(1) المصدر السابق : 163.

(2) ينظر: والفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسية: 154 و 160 و 172 و 179 و 181 و 184.

(3) حروف الزيادة ، نظرة أخرى في قضايا علم العربية ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1409هـ - 1988م) ، مجلد 39/3 : 62.

(4) المصدر السابق : الصفحة نفسها.

غاية في الصعوبة على كثير من الدكتورين ، إذ هم بحاجة دائمة في العودة إلى المعجمات ، وكتب اللغة ؛ لمعرفة ما فاتهم من هذا العلم (1) .

وقد ألقى الدكتور الضوء في هذا البحث على (حروف الزيادة) ، وحقيقة وضعها ، وقد دعا الدكتورين إلى إعادة النظر فيها ، إذ ثبت عنده بما يثبت اليقين أن حروف الزيادة ليس منها اللام والهاء ، وإليك بيان ذلك :

الحروف في العربية نوعان :

النوع الأول : حروف المعاني : وهي ألفاظ مركبة من حرفين أو أكثر ، وتؤدي معنى معين في الجملة ، وهذه الحروف إما أن تكون مختصة بالأسماء كحروف الجر ، أو مختصة بالأفعال كحروف النصب ، والجزم ، أو تكون غير مختصة كأدوات السؤال ، وحروف العطف، وهذه الحروف لا يُستغنى عنها في الجملة؛ لتأديتها معنى معين فيها(2) .

النوع الآخر : حروف المباني : وهي الحروف التي يتألف منها بناء الكلمة ، وهذه الحروف قسمان :

● القسم الأول : الحروف الأصلية : وهي الحروف التي تُكوّن معنى الكلمة الرئيس ، أي : المعنى المحوري الذي يدور في فلكه اللفظ، وهذه الحروف ثابتة في كل اشتقاق من اللفظ ، نحو : نجح ، ناجح ، ينجح... الخ فالحروف الأصلية في هذه الألفاظ هي: (ن ج ح) (3) .

● القسم الثاني : الحروف الزائدة : وهي حروف تُزاد على البناء ليتغير حال اللفظ من معنى إلى معنى آخر ، وتؤدي هذه الحروف المعنى الهامشي للفظ ، وهذه الحروف قسمان (4) :

أ. زائد أصلي : ويكون بتكرار حرف من الحروف الأصول نحو: زلزل، أو بتضعيف حرف من الحروف الأصول ، نحو : عظّم.

(1) ينظر: حروف الزيادة : 62-63.

(2) ينظر: المصدر السابق :64.

(3) ينظر: علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي : 142.

(4) ينظر: الأصول في النحو : 243-244 /3.

ب. زائد بحرف زائد: وتؤدي هذه الحروف المعنى الهامشي للفظ ، وهذه الحروف تمثلها عبارة (سألتمونيها) وقد عدها أكثر الصرفيون عشرة أحرف، إلا أن أبا عمر الجرمي أخرج منها حرف اللام ، وعلق الدكتور الجوارى قائلا: " وهو في ذلك أدنى إلى الصواب . فإن الذين ذكروها بين حروف الزيادة لم يجدوا لها إلا في : ( ذلك ، وتلك ، وهناك ، وأولاك) . واللام في هذه الأمثلة لمعنى البعد في ما يشار إليه ، فهي إذن ليست كسائر حروف الزيادة التي تصير حين تزداد في الكلمة جزءا منها لا يستقل عنها ولا ينسلخ منها . ثم إن هذه أسماء مبنية لم يعهد فيها زيادة حرف من الحروف كالأسماء المعربة وكالمصادر والأفعال المنصرفة . حتى كأن الزيادة لا تكون إلا فيها " (1) .

وقد استدلل القائلون بزيادة اللام بأسماء وردت فيها حرف اللام زائدة نحو : زيدل وعبدل ، وهيقل ، وفيشلة ، وأصل الأسماء هذه بدون اللام (2) .

وقد ذكر الدكتور الجوارى أن الجرمي رفض أن تكون اللام من الزوائد (3) ، وكذلك العكبري وقد عدها من البعيد للقياس ، وأما ورودها في هذه الأسماء فتدل في ذلك في البعد شأن ورودها مع أسماء الإشارة (4) .

وأما حرف (هاء) ، فقد ذكر الجوارى أن المبرد ينكر كون (هاء) من حروف الزيادة ، وقد وافقه الدكتور الجوارى بهذا الرأي قائلا: "والذين عدوها في حروف الزيادة لم يجدوها إلا في كلمة واحدة هي (أمهات) جمع (أم) ، كما في قول قصي بن كلاب : أمهتي خندف والياس أبي (5) .

ورُدَّت دعوى زيادتها بجواز أن تكون أصلية بدليل (تأمهت) " (6) ، ذكر الدكتور الجوارى فيما بعد أن هناك ألفاظا وردت في العربية فيها الهاء زائدة ،

(1) حروف الزيادة : 69.

(2) ينظر: المنصف : 165/1 ، الممتع الكبير في التصريف : 145 .

(3) ينظر: شرح الشافية ، الرضي : 381/2 .

(4) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: 279/2 ، شرح الشافية ، ركن الدين : 633/2 .

(5) ينظر: الصحاح : 2225/6 .

(6) حروف الزيادة : 70 .



وهذه الألفاظ قليلة لا تقوم عليها القاعدة ، منها : (اهراق الماء) و (هجرع) ونحو ذلك<sup>(1)</sup> .

وقد نوّه الدكتور الجوّاري إلى أن حروف الزيادة تؤدي زيادة في المعنى ، وتغيير معنى اللفظ وتحويله من مكان إلى آخر ، كتغيير الفعل من حالة الماضي إلى الحاضر ، ومن الحاضر إلى المستقبل ، وتغيير اللفظ من الفعلية إلى الاسمية ومنها إلى الصفة ، وهكذا دواليك ، وهذا ما لا نجده مع حرف (اللام والهاء)، والدكتور الجوّاري يدعونا إلى اخراج هذين الحرفين من حروف الزيادة والاقتران على الحروف الأخر<sup>(2)</sup> .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. يخلو البحث من مقدمة وعنوانات فرعية ، ويخلو من نتائج البحث ، وقائمة بالمصادر والمراجع.
2. عنوان البحث فيه نقص ، إذ يجب أن تُوجه دراسة البحث بما يتناسب مع مضمون البحث ، ولو كان عنوان البحث ( حقيقة حروف الزيادة وعددها) لكان أنسب للمحتوى .
3. ذكر الدكتور الجوّاري أن المبرد قال بأصالة الهاء لا زيادتها ، وهو يبعدها من الزيادة<sup>(3)</sup> ، وهذا الرأي فيه نظر ، فعند الرجوع إلى كتاب المقتضب للمبرد وجدته قال بزيادة الهاء لا أصلتها ، فقد ذكر في (أمهات) قائلا : " فَأَمَّا (أُمَّهَات) فَالْهَاءُ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ تَزَادُ لِتَبْيَانِ الْحَرَكَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فزِيدَتْ وَلَوْ قُلْتِ: أَمَاتَ لَكَانَ هَذَا عَلَى الْأَصْلِ، وَلَكِنْ أَكْثَرَ مَا يَسْتَعْمَلُ (أُمَّهَات) فِي الْإِنْسِ، وَ (أَمَات) فِي الْبَهَائِمِ فَكَانَتْهَا زِيدَتْ لِلْفَرْقِ... " <sup>(4)</sup> .

(1) ينظر: حروف الزيادة: 70.

(2) ينظر: المصدر السابق: 71.

(3) ينظر: المصدر السابق: 69.

(4) المقتضب : 169 /3 .

## رابعاً: الاشتقاق

الاشتقاق في اللغة : مأخوذ من الجذر شقق ، ومعناه قطع الشيء إلى جزئين ، والاشتقاق ، معناه الخصومة في الكلام أيضا (1) .

والاشتقاق في الاصطلاح :صياغة لفظ جديد سواء أكان اسماً أم فعلاً من المصدر ، ويسمى اللفظ مشتقاً ، والمصدر :مشتقاً منه ، وتختلف الألفاظ المشتقة إما بزيادة حرف أو حذفه أو تغيير بحركة أو سكون نحو : أخذ : أخذَ ، يأخذُ ، مأخوذاً ، أخذاً (2) .

والاشتقاق على أربعة أنواع(3) :

1. الاشتقاق الصغير : وهو اشتقاق كلمة من أخرى مع توافقها بالحروف الأصول ومراعاة ترتيبها في اللفظ ، ك: دَرَسُ : دَرَسَ ، يدرُسُ ، دارسٌ ، مدرُوسٌ ، مدرسة، دراسة .

2. الاشتقاق الكبير : وهو اشتقاق كلمة من أخرى مع اختلاف في ترتيب الحروف كتقديم حرف على آخر وتشابههما في المعنى المحوري والحروف ، ك: مدح وحمد ، جذب جبذ ، جبر جرب .

3. الاشتقاق الأكبر: وهو ما يسمى بالإبدال اللغوي ، وهو اخذ كلمة من أخرى مع تغيير في بعض الحروف المجانسة لها مخرجا وصفة ، وبقاء الأحرف الأصلية المكونة للمعنى ، ك: هز وأز ، جثا وجذا ، ثلم و ثلب ، والرجز والرجس .

4. الاشتقاق الكُبَّار(النحت):وهو صياغة كلمة جديدة ، من كلمتين يشتركان في عدد أحرفهما ومخارجهما واختلافهما في حرف أو حرفين ك: (دَلِقْم) من (دلق) و (دقم)، و(بُرْجُد) من (بجاد وبرد) أو مأخوذ من جملة ك(

(1) ينظر: تاج العروس ، الزبيدي (ت: 1205 هـ): 522 / 25.

(2) ينظر: المفتاح في الصرف : 62.

(3) ينظر: الخصائص : 135 / 2 فما بعدها، و الاشتقاق ، د. فؤاد حنا ترزي : 26-27.

طلب) أي أطل الله بقاءك ، و(بسم ) أي : قال الرجل بسم الله الرحمن الرحيم.

وقد نشر الباحثون في مجلة المجمع العلمي العراقي عددا من البحوث الصرفية في موضوع الاشتقاق ، ويمكن تصنيفها على قسمين :

### القسم الأول : اشتقاق الأسماء

وقد احتوى على ثلاثة دراسات صرفية الأول (الآلة والأداة في العربية" كتبه الشيخ محمد بهجة الأثري، والثاني "صيغة (فَعَل) في العربية" كتبه الشيخ محمد حسن آل ياسين ، والثالث "زيادة الألف والنون في النسب" كتبه الدكتور أحمد مطلوب.

\_ البحث الأول "الآلة والأداة في اللغة العربية" في ضوء مطالب التمدن الحديث وعبرية اللغة) كتبه الأستاذ محمد بهجة الأثري (1) ، ونشره في المجلد العاشر سنة (1382هـ - 1962م)، وقد ألقاه في مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة ، الدورة الثامنة والعشرين (1962م)(2)، عرض فيه أهمية صياغة قاعدة اسم الآلة صياغة جديدة اعتمادا على الثراء اللغوي الموجود في المعجمات العربية ، وقد ذكر ذلك قائلا: "إن دواوين اللغة العربية تفيض بأسماء الآلات والأدوات والأثاث والرياش والماعون وألفاظ الشؤون العامة التي تشد حاجة الناس إليها..."(3) ، وتخلصا من مشكلة الحرج والضيق عند استعمال الأشخاص آلة أو أداة جديدة وهو لا يعرف اسمها أو تعريبها بكلمة عربية ، وقد ذكر وسيلتين لذلك(4) :

(1) الأستاذ محمد بهجة الأثري ولد سنة (1902م) وتوفي سنة (1996م) ، عمل معلما في التقيض الأهلية عام (1924م-1925م) ، ومدرسا في الثانوية المركزية عام (1926م) ، عُيِّن مديرا للأوقاف بغداد عام (1936م) ، ثم مفتشا اختصاصيا للغة العربية والدين حتى ثورة أيار عام (1941م)، ومدرسا في دار المعلمين العالية عام (1951م) ومديرا عاما للأوقاف عام (1958م)، انتُخب عضوا عاملا في المجمع العلمي العراقي عام (1948م)، ونائبا لرئيسه في العام نفسه ، وأعيد اختياره عضوا عاملا في عام (1979م) ، ينظر: المجمعيون في العراق 1947م-1997م : 17.

(2) ينظر: الآلة والأداة في اللغة العربية ، في ضوء مطالب التمدن الحديث وعبرية اللغة ، الشيخ محمد بهجة الأثري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1382هـ-1962م) ، المجلد 10 : 3.

(3) المصدر السابق: 7.

(4) ينظر: المصدر السابق : 6-7.

الأولى : تفعيل الكلمات القديمة واعادتها إلى الاستعمال ، وضرورة التلاؤم بينها وبين العصر الحاضر . والأخرى : الاشتقاق أو ما يشبه المولد في الصناعات الآلية.

وقد لخص الدكتور ما ورد في كتب العلماء في هذه المسألة في ثلاث نقاط رئيسة(1):

الأمر الأول : حصر العلماء اشتقاق اسم الآلة بالفعل الثلاثي المتعدي فقط، وقد استخرجوا من هذه القاعدة الأفعال اللازمة والأسماء الجامدة فضلا على ذكرها في الكلام العربي القديم .

الأمر الثاني: اقتصروا في اشتقاق اسم الآلة على ثلاثة أوزان مشهورة هي(مَفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَة).

الأمر الثالث : وقع خلاف في قياسي هذه الأوزان ، فقد عد بعضهم (مَفْعَل ومِفْعَال) من الصيغ القياسية ومنعوا القياس على (مِفْعَلَة) ، وبعضهم ألغى القياس عليها كلها شرط ورودها في المسموع من اللغة .

وقد أبدى الأستاذ محمد بهجة الأثري عدم رضاه عما جاء به النحويون معتمدا في ذلك على ما وقع بين يديه من أدلة تثبت أن القاعدة فيها نقص ، قائلا في ذلك : " وهذا وذلك لا يصح أساسا لقاعدة ، ولا يصح كذلك أن يسمى ما يبنى على مثله قاعدة فإن القواعد إنما تبنى على استقراء الجزئيات ومناحي اللغة في استعمالاتها ، وأن تكون إلى هذا جامعة مانعة متفقا عليها كما جرى عليه عرف العلماء " (2) .

وقد قرر الأستاذ غايته من هذا البحث قائلا : "...أقرر أولا: أن أوزان أسماء الآلة والأداة لا تنحصر في ثلاثة كما توهمه قاعدة النحاة، وإنما هي كثيرة ، ومنها : فاعِل وفاعِلَة وفَعُول وفَعِيل وفَعِيلَة وفاعول وفعالة ومَفْعُول ومَفْعُولَة ومَفْعُولَة ومَفْعَلَة .

(1) ينظر: الآلة والأداة في اللغة العربية: 13.

(2) ينظر :المصدر السابق: 13-14

وأقرر ثانيا أن العرب قد اشتقت عليها كلها من الأفعال المتعدية واللازمة ، ومن الثلاثية وغير الثلاثية ، ومن المصادر ، ومن أسماء الأعيان "(1) ، وقرر فيما بعد " أن هذا التقسيم الذي استحدثه ، كما يلائمك كل الملاءمة السر اللغوي الذي أرادته العرب في تنويع أوزان أسماء الآلة والأداة ، وتنويع ما تشتق منه يلائم كل الملائمة طبيعة الحياة الصناعية وحاجاتها أيضا"(2) ، وقرر آخرًا : " اطلاق قيود الاشتقاق في هذا الباب انسياقا مع أغراض اللغة في تنويع دلالات المشتقات بحسب تنوع ما تشتق منه من الأفعال وغيرها ، ومع أغراض الصناعات الآلية المختلفة في العصر الحاضر ، ... وأقرر كذلك إضافة أوزان أخرى اشتق عليها العرب إلى مثلث مفعلة ومفعل ومفعال ، تنفيذا للغة من كرب التضيق عليها من غير مسوغ وفتحاً للمساك الكلامية أمام الناطقين بها ، من غير نظر إلى كثرة أو قلة "(3)

فمن طريق قراءتي للبحث تبين أن الأستاذ في بحثه هذا استمد قوة بحثه وصلابة رأيه وحججه من أربعة أركان رئيسية:

الأول : يزعم أن الزمخشري ذكر تلميحا في كتابه عن الطريقة الأعجمية في الاشتقاق (4).

الثاني: إنَّ مجمع اللغة العربية في القاهرة قد أقرَّ في أحيان كثيرة استعمال صيغ جديدة لسد النقص الحاصل في الألفاظ ، وذلك عندما صاغ عشرات الأسماء من الآلات والأدوات على صيغتي (فاعلة \* وفَعَّالة) (5).

(1) الآلة والأداة في اللغة العربية: 16.

(2) المصدر السابق: 18.

(3) المصدر السابق : 20.

(4) المصدر السابق: 11.

\*اقرار صيغة (فاعلة) " ترى لجنة الأصول أن حركة التصنيع الحديثة قد تتطلب مزيدا من صيغ اسم الآلة ، وتقترح لذلك أن يضاف إلى الصيغ الثلاثة المشهورة في اسم الآلة وهي : مَفْعَل . مَفْعَلَة . مَفْعَال ، التي أقر مؤتمر المجمع قياسييتها ، صيغ أخرى هي : 1. فَعَال : مثل إراث وهي التي قال بعض العلماء بقياسييتها.

والثالث: إن العرب "تتوسع في لغتها بالاشتقاق وتنويع صيغته وإنما تتصرف بحرية تجري مع غريزتها اللغوية في إقامة دلالات الألفاظ على المعاني ورموزها عن الفروق التي تميز معنى عن معنى" (1) .

الرابع : تأثر بمنهج الكوفيين في اعتمادهم على المثال الواحد ، فما دام اللفظ مسموعا عن العرب فهو يؤخذ به(2) .

وما ذهب إليه الشيخ محمد بهجة الأثري من إمكانية اشتقاق اسم الآلة من الفعل اللازم والمتعدي والاسم الجامد وعدم الاقتصار على الفعل المتعدي يؤدي إلى التنويع الدلالي الذي يكتسبه اسم الآلة ، فدلالة الاسم المشتق من الفعل المتعدي يؤدي إلى "المعنى العلاجي الذي يوصل أثر الفعل إلى مُنْفَعِلِهِ ، كالمقص والمنشار والمكسحة والسداد والحاملة والساطور والقذافة"(3) ، وأما اشتقاق الاسم من الفعل اللازم فيدل على "قيام المعنى بنفسه ، وأن مدلوله هو غير مدلول المشتق من الأفعال المتعدية ، كالمعزف والمسرجة والمصباح والسراج والمائلة والدراجة"(4) ، وأما اشتقاق اسم الآلة من الاسم الجامد فيدل على "اختصاصه به كالمُخَصَّرَة من الخَصْر لأنه يسند بها والمُخَدَّة من الخَدِّ

2. فعّالة مثل ثلاجة وهي التي أقرها مجلس المجمع في اسم الآلة .

فاعلة ، فاعول مثل الساقية ، ساطور.

وبهذا تصبح الصيغ القياسية في اسم الآلة سبع صيغ" ، في أصول اللغة: 33 / 1.

(5) الآلة والأداة في اللغة العربية: 15، اقرار صيغة (فعّالة) لاسم الآلة ، نص القرار: "صيغة فعّال في العربية من صيغ المبالغة ، واستعملت أيضا بمعنى النسب أو صاحب الحدث ، وعلى الأخص الحرف، فقالوا : نجار وخبّاز ونسّاك . ومن أسلوب العرب إسناد الفعل إلى ما يلبس الفاعل ، زمانه أو مكانه أو آله، فقالوا : نهر جار ، وليل ساهر ، وعيشة راضية ... وعلى ذلك يكون استعمال صيغة فعّالة اسما للآلة استعمالا عربيا صحيحا" مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، عدد 10 : 279، وينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، محمد شوقي أمين وابراهيم التريزي : 64.

(1) الآلة والأداة في اللغة العربية: 16.

(2) المصدر السابق: 20.

(3) المصدر السابق: 16.

(4) المصدر السابق: 16.

والمصدَّعة من الصِدْع والمورَّكة من الورِّك والمِرْفَقة من الرِّفْق لأنها تتخذ لها وتوضع تحتها" (1) .

**البحث الثاني " صيغة فَعَل في العربية" (2)** فقد كتبه الدكتور الشيخ محمد حسن آل ياسين (3) ، تحدث فيه عن صيغة الفعل (فَعَل) وكيفية صوغ المصدر منها على (تفعيل) ، بادئا البحث بمقدمة عن ظهور صيغة جديدة في كتابات الدكتورين والصحفيين ألا وهي صيغة "تفعيل" مرجحا احتسابها مصدرا للفعل الثلاثي المضعف (4) .

وقد ذكر فيما بعد معاني التضعيف في الفعل وقد حصرها في ستة معان مختلفة هي (5) :

1. التكاثر والمبالغة : نحو : غُلِّقَت الأبواب.
2. التعدية : قال ابن سيده : " وَقَدْ يَجِيءُ فَعَّلَتْ وَأَفَعَلَتْ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ مُشْتَرِكَيْنِ كَمَا جَاءَ فِيمَا صَيَّرْتَهُ فَاعِلًا وَذَلِكَ وَعَزَّتْ إِلَيْهِ وَأَوْعَزْتَ وَخَبَّرْتَ وَأَخْبَرْتَ وَسَمَّيْتَ وَأَسَمَّيْتَ فَقَدْ اشْتَرَكَا فِي هَذَا كَمَا اشْتَرَكَا فِي بَابِ نَقْلِ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ" (6) .
3. السلب : وهو استعمال الفعل خلافا لظاهره (7) ، وقد ذكر ابن جني هذا المعنى في كتابه "الخصائص" في "باب السلب" قائلا : " ثم إنهم مع هذا قد استعملوا ألفاظا من كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها. ألا ترى أن تصريف "ع ج م" أين وقعت في كلامهم إنما هو للإبهام" وضد البيان. ومن ذلك العجم لأنهم لا يفصحون،... ثم إنهم قالوا:

(1) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(2) صيغة فعل في العربية ، الشيخ محمد حسن آل ياسين، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 31 سنة 1980 م ، عدد 4 : 53

(3) الشيخ محمد حسن آل ياسين : ولد في بغداد عام (1931م) وتوفي عام (2006م) ، درس علوم العربية والشريعة والفلسفة الإسلامية في الحلقات الدراسية المعنية بهذه المواضيع ، ونال الاجتهاد في الفقه ، ودرس في كلية منتدى النشر في النجف ، وحصل منها على شهادة التخرج في الشريعة وعلوم العربية وذلك في عام (1950م) ، عين عضوا عاملا في المجمع العلمي العراقي عام (1979م) وعضوا مؤازرا في مجمع اللغة العربية الأردني عام (1980م) وزميلا في هيئة ملتقى الرواد ، ينظر: المجمعيون في العراق 1974م-1997م : 166 .

(4) ينظر: صيغة فعل في العربية : 53 .

(5) ينظر: المصدر السابق : 54 فما بعدها .

(6) ينظر:المخصص ، ابن سيده (ت458هـ) : 3/ 306 .

(7) صيغة فعل في العربية : 60 .

أعجمت الكتاب إذا بينته وأوضحته. فهو إذا لسلب معنى الاستبهام لا إثباته" (1) ،  
وقد ذكر الأستاذ (محمد بهجة الأثري) هذا المعنى وهو لا يتعلق بالتضعيف ،  
وإنما من معاني همز الفعل.

4. النحت : تدل بعض الأفعال المضعفة على أنها منحوتة من كلمتين أو تكون  
منحوتة من جملة ، نحو : سَبَّحَ ، أي قال : سبحان الله (2) .

5. في الاشتقاق من أسماء الأعيان : كاشتقاقهم من "أسماء الجواهر والأثاث ،  
والأزمنة والأديان ، والملابس ، والمأكولات ... من هذا الباب : جَيَّبَ القميص :  
جعل له جيبا ... " (3) .

6. أغراض أخرى : إذ توجد أفعال جاءت مضعفة ولم يرد لها شيء من المعاني  
السابقة ، يقول الفارابي : " ومنها ما يكونُ بمعنى نفسه من غير أن يُرادَ به شيءٌ  
من هذه المعاني كقولك: جَرَّبَهُ، وكلمه" (4) .

وأنتهى بحثه بالنتائج التي توصل إليها من خلال احصائه معاني (فَعَّل) المضعف ،  
ومن ثم جاء بـ(أمثلة من الاستعمالات المعاصرة) وقد أكد أهمية بحثه هذا قائلا : " أجد من  
المفيد في ختام هذا الحديث أن أورد أمثلة من الألفاظ التي شاعت وكثر تداولها في هذه  
الأيام مشتقة على زنة (التفعيل) ... لتحديد الموقف منها رفضا أو قبولا . مهيبا بمجامع  
اللغة وهيئاتها المختصة أن ترصد كل جديد من هذه الاستعمالات بدقة وحزم ؛ وأن تلزم  
الجهات المعنية باتباع سبيل الصواب فيها ، صيانة للغة من العبث والتلاعب والتنشويه ،  
وأداء لما حُمِّلَت من أمانة المراقبة والإشراف والتوجيه " (5) .

وقد أحصى أربعين لفظا جديدا على زنة التفعيل أغلبها قد ذكر في المعجمات  
العربية ، ومن هذه الألفاظ ما يأتي (6) :

(1) الخصائص: 3/ 77.

(2) ينظر: صيغة فعل في العربية: 62.

(3) المصدر السابق: 63.

(4) ديوان الأدب ، للفارابي (ت:360هـ) : 2/ 381.

(5) صيغة فعل في العربية : 70.

(6) ينظر: المصدر السابق: 70.



1. التثبیت : من ثَبَّتَ ويستعمل في استقرار الشيء بعد هيجانه<sup>(1)</sup> وقد وردت هذه اللفظة عند ابن منظور ، ذكرها قائلاً : " قَالَ الزَّجَّاجُ: أَي يُنْفِقُونَهَا مُؤَرِّينَ بِأَنَّهَا مِمَّا يُثَبِّبُ اللَّهُ عَلَيْهَا. وَقَالَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُنَبِّئُ بِهِ فُؤَادَكَ؛ قَالَ: مَعْنَى تَثْبِيتِ الْفُؤَادِ تَسْكِينُ الْقَلْبِ " (2) .
2. التسويق : من سَوَّقَ الشيء إذ باعه بكميات كبيرة<sup>(3)</sup>
3. التصليح: اصلاح الشيء بعد فساده<sup>(4)</sup>
4. التصويب : من (صَوَّبَ) وهو تصحيح الخطأ<sup>(5)</sup> .
5. التصويت : من صَوَّتَ ومعناها : التصفيق باليد<sup>(6)</sup> ، ومعناها في الوقت الحاضر " طريقة معينة للوقوف على آراء الناس " (7) .
6. التلقيح: هو عملية نقل البذور اللقاح بين النباتات ، وتستعمل غالباً للنخيل<sup>(8)</sup> .
7. التفصيل: وهو شرح الموضوع بتفريعاته<sup>(9)</sup> ، وتفصيل القماش تقطيعه إلى أجزاء صغيرة لخياطته<sup>(10)</sup> .
8. التزيين : وضع الزينة على الثوب أو أي شيء آخر<sup>(11)</sup> .
9. التوطنين : من وَطَّنَ أي اتخذ المكان موطناً<sup>(12)</sup> .
10. التهديم : من هَدَّمَ وهو تخريب البناء<sup>(13)</sup> .

(1) ينظر: لسان العرب: 59/13، و 2/19.

(2) لسان العرب : 2/19.

(3) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت: 573هـ): 3279/5.

(4) ينظر: المصدر السابق: 6/ 3813.

(5) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 6/3863.

(6) ينظر: الصحاح: 4/1507.

(7) صيغة فعل في العربية : 70.

(8) ينظر: مقاييس اللغة: 4/67.

(9) ينظر: معجم الفروق اللغوية، أبو هلال مهران العسكري (ت: 395هـ): 1/134.

(10) ينظر: تهذيب اللغة : 12/136، و صيغة فعل في العربية : 77،

(11) ينظر: تهذيب اللغة: 9/90.

(12) ينظر: شمس العلوم: 11/7210.

(13) ينظر: المصدر السابق : 10/6900.

**البحث الثالث "زيادة الألف والنون في النسب"** (1) كتبه الدكتور أحمد مطلوب (2)  
 (2) ، تحدث فيه عن طريقة أخرى من طرائق النسب والتي لم يعدها الصرفيون من ضمن  
 ضمن الطريقة القياسية للنسب ، مُقدما للبحث حديثا عن تعريف النسب والفرق بين  
 الإضافة والنسبة ، وأقوال العلماء في ذلك ، فضلا على اهتمام النحويين بموضوع النسب  
 وتفصيل قواعده وجعل الكثير من صيغه قياسية إلا أنهم قد حكموا على كثير من مسموعها  
 بالشذوذ(3) ، منها ما زيد بألف ونون قبل ياء النسب ؛ لأنها تخالف قواعدهم التي وضعوها  
 وضعوها فضلا على أدلته الكثيرة الفصيحة ووروده في القرآن الكريم ، في قوله تعالى : {  
 وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ } (4) { الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ  
 وَالْأَحْبَارُ } (5) { لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ } (6) ، وكلام سيد البلغاء الإمام علي (عليه  
 السلام) في حديث له يقول فيه " الناس ثلاثة : عالم رباني ، ومتعلم على سبيل النجاة ،

(1) ينظر: زيادة الألف والنون في النسب ، الدكتور أحمد مطلوب، مجلة المجمع العلمي العراقي  
 1989م-1398هـ، مجلد 40/ج1: 137.

(2) الدكتور أحمد مطلوب : ولد في تكريت عام (1936م) وتوفي عام (2018م) عين مدرسا في  
 التعليم الثانوي في كركوك وبغداد عام (١٩٥٧م \_ ١٩٥٨م)، ثم معيدا في قسم اللغة الغربية بكلية  
 الآداب بجامعة بغداد عام (١٩٥٨م) ، فمدرسا وأستاذا مساعدا وأستاذا مشاركا عام (١٩٧٠م) ، وأستاذا  
 عام ١٩٧٢م وحصل على لقب الاستاذية من جامعة تكريت من العام نفسه ، عين مديرا عاما للصحافة  
 والإرشاد في وزارة الثقافة والإرشاد عام (١٩٦٤م) ومديرا عاما للثقافة في العام نفسه ، ثم أصبح  
 رئيسا لقسم الصحافة في كلية الآداب عام (١٩٦٦م \_ ١٩٧٠م) ، ثم عين وزيرا للثقافة والإرشاد عام  
 (١٩٦٧م) ثم عميدا لكلية الآداب بجامعة بغداد في مطلع عام (١٩٨٤م) حتى عام (١٩٨٦م) فأميناً عاما  
 للهيئة العليا للعناية باللغة العربية التابعة لمجلس قيادة الثورة منذ عام (١٩٨٦م \_ ١٩٩٢م) فريسا لها  
 عام (١٩٩٢م) ، اختير عضوا عاملا في المجمع العلمي العراقي عام (١٩٨٥م) ثم أعيد اختياره عضوا  
 عام (١٩٩٦م) وعين أمينا عاما له ، وهو عضو مؤازر في مجمع اللغة العربية الأردني منذ عام  
 (١٩٨٨م) ، ينظر : المجمعيون في العراق ١٩٤٧م \_ ١٩٩٧ : ١٦٨ \_ ١٦٩.

(3) صيغ النسب الشاذة: زيادة الألف والنون قبل ياء النسبة ، نحو : باقلاني، وزيادة ألف وواو قبل ياء  
 النسبة ، نحو : حفاوي ، و بكراوي ، وزيادة الهمزة بعد الألف في النسب إلى المقصور ، نحو : أستوا  
 – أستوائي، أندا – أندائي، واثبات الياء في النسب على زنة (فَعِيلَة و فَعِيلَة) نحو : بجيلة - بجيلي،  
 اثبات الهاء عند النسبة ، نحو : خليفة – خليفتي ، و إباحة – إباحتني، والنسب على زنة (فَعَالِي) ؛ لإفادة  
 معنى المبالغة، نحو : فُخَازِي ، و رُؤَاسِي ، والنسب إلى الجمع ، نحو: أزر- أزرِي ، و مُلُوك – مُلُوكِي  
 ، ينظر: شواذ النسب في العربية ، الظواهر والعلل ، محمد خالد أحمد كميل : 100 فما بعدها.

(4) عمران : 146

(5) المائدة : 44.

(6) زيادة الألف والنون في النسب: 63.

وهمج رعا ع أتباع كل ناعق" (1) وهذا الحكم يُعدُّ جانبا من جوانب تعطيل القياس في الصرف العربي (2) .

إن ورود هذه النسبة (النسب بالألف والنون قبل ياء النسب) في كلام العرب جعلت موقف النحويين منها موقف المتذبذب بعضهم قبلها كما هي من دون صياغة قاعدة لها وعدوها سماعية وأنها واردة ، ولو أردنا أن نستعملها فستكون للمبالغة في الوصف (3) ، ومنهم سيبويه قائلا في ذلك : " فمن قولهم في الطَّويل الجَمَّة: جَمَّاني، وفي الطَّويل اللَّحية: اللحياني، وفي الغليظ الرقبة: الرقباني. فإن سميت، برقبة أو جمَّة أو لحية قلت: رقبِي ولحيَّ وجمِّي ولحوي، وذلك لأن المعنى، قد تحول، إنما أردت حيث قلت: جماني الطويل الجمَّة، وحيث قلت: اللحياني الطَّويل اللَّحية، فلما لم تكن ذلك أجري مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى" (4) ، وهذا البناء يعد من المعدول على غير قياس (5)، واتفق معه فيما بعد المبرد (6) ، وأما الرضي فقد تنبه إلى أن الألف والنون قد تُزاد في النسب الى بعض أجزاء الجسم فتدل على عظمها والمبالغة فيها وهو أيضا بناء سماعي عنده (7) ، ونحوهم والزمخشري، ابن يعيش ابن مالك، والسيوطي، وأما ابن جني فقد عدها شاذة لا يقاس عليها (8) ، ومثله ابن سيده ، والحريري ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والأشموني.

وأما أبو عبيدة فقد ذكر أن هذا البناء ليس عربيا قائلا فيه : " أحسب الكلمة ليست بعربية ، إنما عبرانية أو سريانية ... وإنما عرفها الفقهاء وأهل العلم ... (9) .

(1) غريب الحديث ، لابن قتيبة (ت276هـ): 108 / 2.

(2) ينظر: زيادة الألف والنون في النسب : 138.

(3) ينظر: المصدر السابق: 141.

(4) الكتاب: 380 / 3.

(5) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها.

(6) ينظر: المقتضب: 144/3.

(7) ينظر: شرح الشافية : 84/2.

(8) اللع في العربية : 210.

(9) المعرب ، الجواليقي : 83. وتهذيب اللغة: 15/ 130، و لسان العرب : 1/ 404.

ينتهي الدكتور د. أحمد مطلوب إلى أن النسب بالألف والنون والياء المشددة ، يقدم لنا اختلافا دلاليا عما لو كان النسب بالياء المشددة وحدها " ... وهناك تفسير ثالث بدا لي وهو أن تكون زيادة الألف والنون في بعض هذه الكلمات قد قصد بها اشتقاق أوصاف تدل على المبالغة ، بغض النظر عن النسبة إليها أو لا ... وحيث كانت زيادة الألف والنون في النسب تحمل معنى إضافيا على مجرد النسبة فلا معنى إذن لاعتبار هذا النوع من الكلمات من شواذ النسب أو من نادر معدول النسب على حد تعبير سيوييه " (1)

وقد لخص الدكتور الأغراض التي تخرج إليها الكلمة بعد زيادة الألف والنون قبل ياء النسب، وقد حصرها في سبع دلالات ، وهي على النحو الآتي :

الأولى : الوصف والمبالغة ، نحو: البحراني ، البلتعاني، البلغماني، الجسماني ، الجماني ... الخ.

الثانية : للدلالة على الحرفة أو الصنعة ، نحو : الباقلاني ، البوراني ، التّدانيّ، التّياني ... الخ.

الثالثة: للدلالة على الملكية ، نحو: الدّيراني .

الرابعة : للدلالة على النسب إلى مكان معن ، نحو : الإستاني ، الاسكندراني الإسناني ،... الخ.

الخامسة : النسب إلى القبيلة أو الأب ، نحو : البهراني ، الحرقاني ، الزباني ، القرناني ، الماماني .

السادسة : أمن اللبس والتفريق بين المتشابهات ، نحو : البحراني :نسبة الى البحرين، وبحري : نسبة الى البحر ، الحدثاني : نسبة الى حديثة الفرات المعروفة بحديثة النورة، ويقال الحديثي ، الروحاني : نسبة الى علم الروح ، والروحي : نسبة الى الروح ،... الخ.

السابعة : النسبة الى أشياء أخرى ، نحو : البراني ، والجواني ، التّحتاني ،... الخ.

(1) العربية الصحيحة ، د. أحمد مختار عمر: 103

وإن النسبة بالألف والنون والياء المشددة فضلا عن شذوذها عن قواعد الصرفيين إلا أنها قد وردت في القرآن الكريم والحديث والشعر وكلام العرب الفصحاء ، وتعد هذه الصيغة من الأبنية المعدولة التي جاءت على غير قياس ، ومجيؤها على غير قياس لا يعني أنها غير صحيحة وإنما جاءت مخالفة لما ذكره النحويون ، واللغة العربية بحاجة إلى صيغ جديدة لزيادة المعاني والدلالات لمواكبة توليد الألفاظ في اللغة المستعملة العصر الحديث ، مع دلالتها على النسب<sup>(1)</sup> .

ولا تخلو هذه البحوث الثلاث من ملاحظ ، منها :

1. في بحث (الآلة والأداة في العربية) لم يذكر الشيخ محمد بهجة الأثري اسم صاحب المذكرة الخاصة باسم الآلة والأداة المقدمة إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة ؛ إذ يقول : " وإذ بلغت بالبحث إلى أثر المسألة في عصرنا ، فقد لزمني استيفائه أن أعرض لظاهرة من نقدها عند لغوي مفكر متعمق للغة ومدرك لحاجات العصر ، نقل نتائجها عنده على النحو الذي تهدي له إلى (مجمع اللغة) في بداية تأسيسه قبل ثمانية وعشرين عاما ..."<sup>(2)</sup> فضلا على عدم ذكره لاسم الدكتور الذي جاء بفكرة التجديد في أوزان اسم الآلة ، و لم يذكر جهده في اضافة وزن جديد للآلة والأداة ، حتى وإن لم يوافق المجمع على ذلك حينها، وقد أشكل عليه في هذا الجانب أحد أعضاء المجمع وهو الشيخ محمد علي النجار في مذكرته التي قدمها إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة<sup>(3)</sup> .

2. وجه نقدا إلى أحد الباحثين في المغرب الأستاذ المغربي \_ الذي قدم بحثا عن اسم الآلة إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة - في عدم معارضة أقوال النحويين مستدلا على ذلك برأي علماء الأصول "إذا تعارضا تساقطا" ، فكيف نرفض جملة وتفصيلا آراء النحويين ؟ وفيها ما يثري اللغة<sup>(4)</sup> ، إذ أصاب

(1) ينظر: زيادة الألف والنون في النسب: 172-173.

(2) الآلة والأداة في العربية : 15.

(3) ينظر: في أصول اللغة : 1 / 25.

(4) ينظر: الآلة والأداة في العربية : 15.

الدكتور محمد بهجة في رأيه هذا ، إذ علينا أن لا نرفض المستجد في اللغة فقد نُفيد من هذا الجديد والقليل والنادر في التعريب والاصطلاحات العلمية الحديثة.

3. ذكر الشيخ محمد بهجة الأثري أن من شروط اشتقاق اسم الآلة عند القدماء أن يكون مشتقا من الفعل المتعدي فقط، ولم يحدد القدماء اشتقاق اسم الآلة من شيء معين ، فهذا سيبويه يقول في : " باب ما عالجت به أما المقص فالذي يقص به. والمقص: المكان والمصدر. وكل شيءٌ يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التانيث أو لم تكن، وذلك قولك: محلبٌ ومنجلٌ، ومكسحةٌ، ومسلة، والمصفي، والمخرز، والمخيط. وقد يجيء على مفعالٍ نحو: مقراضٍ، ومفتاحٍ، ومصباحٍ. وقالوا: المفتاح كما قالوا: المخرز، وقالوا: المسرجة كما قالوا: المكسحة"<sup>(1)</sup> ، فسبويه هنا لم يحدد مصدر الاشتقاق وكذلك أغلب الصرفيين<sup>(2)</sup> ، والذي يُلاحظ هنا أنه عوّل في حكمه هذا على رأي صاحب روح الشروح على (المقصود) في قوله الذي اقتبسه : " أما اسم الآلة فاسم مشتق من يفعل لما يعالج به الفاعل المفعول ، ولذا لا يبنى إلا من الفعل الثلاثي المتعدي"<sup>(3)</sup> ، وقد رد عليه الأستاذ الشيخ علي النجار في هذه المسألة قائلا : " وعاب على الأقدمين قصرهم الاشتقاق على الثلاثي المتعدي . ولم يرد هذا التقييد في عباراتهم كلها بل خلا منها بعضها .... وقصرهم الأوزان على الثلاثة وليس فيما أورده من العبارات ما يقتضي الحصر ، وكان عليه أن يأتي من العبارات بما هو صريح في هذا ..."<sup>(4)</sup> .

(1) الكتاب: 4/ 95.

(2) ينظر: المفتاح في الصرف : 61، المفصل في صناعة الاعراب : 274، و شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 317.

(3) روح الشروح في شرح المقصود ، عيسى أفندي السيروي (ت 1008هـ)، تاريخ النسخ: 1158هـ ، الكتاب مازال مخطوطا إلى يومنا هذا ، موجود في دار الكتب المصرية: 2:57، (موقع كتاب ميديا أكبر مكتبة عربية حرة : <https://ketabpedie.com>)، والآلة والأداة في العربية: 12/10.

(4) في أصول اللغة: 1/ 22.

4. ويقول الشيخ: " إنَّ القواعد تبنى على استقراء الجزئيات ومناحي اللغة في استعمالاتها ، وأن تكون إلى هذا جامعة مانعة متقفا عليها ..."(1) ، مشيحا بفكره في ذلك تعدد اللهجات والقبائل ، وقد أثبت العلماء بعض القواعد النحوية والصرفية بناء على ما سرت عليه بعض السنة القبائل ك(ما التميمية والحجازية)(2) وتأنيث صفة (فعلان) على (فعلانة) لورودها عند بني أسد.
5. وأما الشواهد التي جاء بها فقد عدها كلها اسم آلة ، وهذه المسألة فيها نظر، لأن الألفاظ التي استشهد بها احتوت على الكثير من الصفات (3)، ويمكن تخريج ذلك أنه استعمل الصفة وأنزلها منزلة اسم الآلة .
6. يؤخذ على الشيخ محمد بهجة الأثري عدّه صيغة (فِعال) أكثر الأوزان القياسية لاسم الآلة من حيث عدد الكلمات الواردة ، إلا أن الصحيح ما ذكرته خديجة الحمداني من إن صيغة (فِعال) جاءت على (315) كلمة ، والصيغ الأخرى (4775) كلمة (4).

(1) الآلة والأداة في العربية : 14 .

(2) ينظر: في أصول اللغة : 22 / 1 .

(3) ومن هذه الصفات : العاتكة : القوس المحمرة لقدمها، الجارنة: الدرع اللينة ، الشاصية: الزق المملوء الشائل القائمة ، الغالية: السكين، النابية: القوس التي نبت عن وترها، الفارج: القوس البائنة عن الوتر، الطروح: القوس الشديدة الدفع للسهم، المروح: القوس التي يمرح راؤها لحسنها في ارسال السهم، الخشيب: السيف الصقيل ، وهو أيضا الذي بديء طبعه ولم يحكم عمله، السبيد : الجوالق من صوف أو وبر ، اللبيد: الجوالق الصغير ، الجشير : الجوالق الضخم، الرهيش: النصل الرقيق، الوليجة: الجوالق الضخم ، الصفيحة: السيف العريض ، الطراد: السفينة الصغيرة السريعة ، المرادة : منجنيق صغير، الطلاسة: خرقة يمسح بها اللوح، القذاف: المنجنيق، الفجاء: القوس التي بان وترها عن كبدها، الجشاء: الغليظة الأرنان من القسي، القضاء: الدرع التي فرغ من عملها وأحكمت، الموضونة : الدرع المنسوجة، المنجوب: القح الواسم ، المريش: السهم الزق عليه من الريش، المهلهلة : الدرع الرديئة ، المصفحة: السيف، المجنأ: الترس المحدودب، المشقر: القدرح الكبير من الخشب، المسير : ثوب فيه خطوط، المققر: السيف فيه حروز مطمئنة ، المدمى : من السهام الذي ترمي به العدو ثم يرمىك به .

(4) ينظر: اسم الآلة بين القدماء والمحدثين ، أ. حسن العايب . جامعة الأخوة منتوري ، قسطنطينة ، مجلة الآداب ، العدد 14 : 214 .

7. وأما بحث (صيغة فَعَل في العربية)، فعنوانه فيه نظر ، فلو عنون بـ(صيغة تَفْعِيل من فَعَل المضعف العين) ، لكان أفضل؛ إذ مضمون البحث يتوافق مع العنوان الثاني أكثر من توافقه مع العنوان الأول .
8. ذكر دلالات الفعل المضعف في العربية وقد نقل النصوص واحدا تلو الآخر ، وفي النتائج علق على هذه الدلالات محلا إياها فلو ذكر هذا التحليل مع النصوص لكان أفضل فمثلا عند ما ذكر معنى التضعيف للكثرة والمبالغة نقل نصين من سيبويه وأتبعه بنص من ابن السكيت ثم من الفارابي وبعده ابن فارس ثم ابن سيده<sup>(1)</sup> .... وقال في النتائج: "لا ريب في جواز تضعيف الفعل الثلاثي للتكثير والمبالغة ، بل هو قياسي في صريح كلام عدد من العلماء ؛ كما يدل عليه مثل قولهم: "فإذا أردت كثرة العمل" ، بل يدل كلام ابن سيده على أن التضعيف أجود ليبين الكثير"<sup>(2)</sup> .
9. أما بحث ( زيادة الألف والنون في النسب) استشهد الدكتور أحمد مطلوب في بحثه بثلاث آيات قرآنية جاء فيها بموطن واحد ، وقد ذكرها من دون أن يراعي التسلسل والترتيب كما جاءت في القرآن الكريم ، وقد ذكرها على الترتيب الآتي: آل عمران :آية 79 ، والمائدة :آية :44، والمائدة :63، وبحسب الترتيب القرآني لا بد من أن يؤخر الآية الثانية من سورة المائدة على الآية الثالثة<sup>(3)</sup> .
10. لقد ذكرنا سابقا أن الدكتور بدأ البحث بمقدمة عن النسب والإضافة ، ثم شرع بعدها بتقسيم مذاهب العلماء في هذه المسألة (زيادة الألف والنون قبل ياء النسب)، ولكنه لم يذكر أنه سيقسم المذاهب على ثلاثة أقسام ، فقد بدأت تقسيماته مباشرة بقوله "لقد نص القدماء على أن الرباني ..."<sup>(4)</sup> ، وقد ذكر أبا عبيدة كأول عالم من القدماء وبعدها ذكر سيبويه والخليل وبقية النحويين ، وكان من الأفضل إما أن يؤجل ذكر أبي عبيدة إلى ما بعد ذلك لأنه جاء بعد سيبويه بأكثر من مائة عام ، أو أنه يقسم تقسيما بناء على المذاهب ، فمثلا : ماجاء به المفسرون وما

(1) ينظر: صيغة فعل في العربية:54-55.

(2) المصدر السابق:68.

(3) زيادة الألف والنون في النسب: 138

(4) المصدر السابق:139.



جاء به النحويون ويقسم النحويين الى قسمين أيضا ، فمنهم من قال بالسماع عن العرب بأنه يحفظ ولا يقاس عليه فتبقى الألفاظ على ما جاءت ، ومنهم من قال بالشذوذ ولا يصح أن يقاس عليه.

11. يرى البحث أنه لو أضيفت عبارة (للتفرقة بين المعاني) إلى عنوان البحث الذي ثبته الدكتور أحمد مطلوب (رحمه الله) لكان أبين وأفضل ؛ فكل ما جاء في داخل البحث من معان مختلفة ترمي إليها هذه الزيادة إنما تدور في معنى واحد ألا وهو (التفرقة بين المعاني).

### القسم الآخر : النَّحْتُ

وفيه بحثان الأول كتبه الدكتور سليم النعيمي بعنوان "النحت (بحث قدم إلى لجنة الأصول)" ، والآخر كتبه الدكتور محمد ضاري حمادي بعنوان " النحت في العربية" وكأنه مفصل عن سابقه .

**\_ فالبحث الأول** للدكتور سليم النعيمي <sup>(1)</sup> نشره في المجلد الثالث والعشرين، سنة 1973م-1393هـ ، تحدث فيه عن موضوع النحت في اللغة العربية وكان البحث في عشر صفحات فقط ، درس فيها هذه المادة دراسة وافية ، بدأ من المعنى اللغوي والاصطلاحي للنحت ، ثم ذكر أقسامه ، وآراء اللغويين المهمة فيه<sup>(2)</sup> .

والنحت لغة : النَّشْرُ وَالْقَشْرُ. وَالنَّحْتُ: نَحَتَ النَّجَّارُ الخَشَبَ. نَحَتَ الخَشْبَةَ ونحوها يَنْحِثُهَا وَيَنْحِثُهَا نَحْتًا<sup>(3)</sup>، ويستعمل النحت لكل شيء فيه صلابة وقوة كالخشب والحجر<sup>(4)</sup> ، والنحت في الاستعمال الاصطلاحي يدل على: "أخذ كلمة من كلمتين فأكثر ، أو شئت أخذ

(1) الدكتور سليم النعيمي : ولد (1911م ) وتوفي عام (1984م) ، عُيِّنَ أستاذًا في دار المعلمين العالية عام (1940م) ورئيسًا لقسم اللغة العربية فيها عام (1949م) ، وبقي أستاذًا فيها وعميدا حتى عام (1963م)، ورأس دائرة اللغة العربية بجامعة بغداد، عُيِّنَ سفيرًا للعراق في تونس عام (1964م) ، ثم في ليبيا عام (1966م)، ثم نقل إلى جدة ، وأحيل إلى التقاعد عام (1972م) ، انتخب عضوا عاملا في المجمع العلمي العراقي عام (1963م)، ونائبًا أول لرئيسه ، كان عضوا مراسلا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ عام (1967م) ، ومجمع اللغة العربية بدمشق ، وعضوا في جمعية المؤلفين والكتاب العراقيين ، ينظر : المجمعون في العراق 1947م-1997م : 54.

(2) ينظر: النحت بحث قدم إلى لجنة الأصول ، د. سليم النعيمي ،مجلة المجمع العلمي العراقي، 1973م :89/23.

(3) ينظر: لسان العرب (نحت):97/2.

(4) النحت : 89.

كلمة من حروف كلمتين أو أكثر . وهو ضرب من الاختصار استعمله العرب قديما دفعا للالتباس في النسب ثم سار على طريقته المحدثون "(1) .

وقسم الدكتور النحت على ثلاثة أقسام: أحدها: وهو "النسب إلى الأعلام المؤلفة من مضاف ومضاف إليه(المركب الاضافي) ، تميزا لها ومنعا لها من أن تلتبس بغيرها"(2)، كالنسب لامرئ القيس(الشاعر) (مرقسِيّ)؛ لئلا تلتبس بالنسب إلى امرئ القيس (اسم قبيلة) فالنسب إليها (مرئِيّ) ، والنسب إلى تيم الله (تيمليّ) تمييزا عن النسب إلى قبيلة تيم (تيميّ) ... (3) .

الثاني: " وهو أن تأخذ كلمة على وزن فَعَلَلٍ في الأفعال و فَعَلَّلَهُ في الأسماء من حروف جملة مؤلفة من كلمتين أو أكثر للدلالة على التحدث بهذه الجملة فقالوا بسم الله أي قال باسم الله وحمدل قال الحمد لله . وحوقل فيما ذكره ابن فارس منحوت لاحول ولا قوة إلا بالله ... " ويُعدُّ هذا النوع اختصارا لجملة (4) .

الثالث: نحت كلمة من كلمتين : وهو ما ذهب إليه ابن فارس وتبناه الدكتور الدكتور سليم النعيمي: "فقد قال في باب النحت من فقه اللغة : العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار يقولون رجل عبشمي منسوب إلى اسمين . وانشد الخليل:

أقول لها ودمع العين جار ألم يحزنك حيلة المنادي

من قولهم حي على. وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت ، مثل قول العرب ضبطر للرجل الشديد . وصهصلق وصفا للصوت والمرأة أنه من سهل وصلق ، وفي الصلدم أنه من الصلد والصدم . قال وقد ذكرنا ذلك بوجهه في مقاييس اللغة"(5) .

(1) النحت: 89.

(2) المصدر السابق : 89.

(3) ينظر: المصدر السابق : 90.

(4) المصدر السابق : 91.

(5) المصدر السابق:93.

وقد ذكر ابن فارس أن أغلب الألفاظ الرباعية والخماسية منحوتة من كلمتين ، وقليل منها منحوت من ثلاث كلمات<sup>(1)</sup> ، وقد أحصى الدكتور ما ذكره ابن فارس في كتابه "مقاييس اللغة" الكلمات المنحوتة فوجدها (131) كلمة ، مع ملاحظة أنه لم يذكر شيئاً في باب التاء ، وسقط باب الجيم من النسخة المطبوعة<sup>(2)</sup> .

وأوزان المنحوت في العربية حصرها الدكتور في ستة أوزان ذكرها ابن فارس في كتابه المذكور آنفاً ، وهي على النحو الآتي<sup>(3)</sup> :

1. فَعَلَّ : بفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين نحو : بَحَثَر من (بحث وبثر) ، و(عَسَلَق) من (عسق وعلق وسلق) ... الخ.
2. فَعَلِل : بكسر الفاء واللام الأولى وسكون العين ، نحو : (دَلِقِم) من (دلق ودقم) و (حَثْرِم) من (حَثْم وثرم) و(بِرْقِش) من (برش ورقش)... الخ.
3. فَعَلَل : بكسر الفاء وفتح اللام وسكون العين ، نحو : (عَلَكْد) من (عكد ولكد) ، و(هَجَرَع) من (هجع وهرع) ، و (دَهَلَق) من (هدل و دلق) ، و(هَبَلَع) من ( هلع وبلع )... الخ .
4. فُعَلَل : بضم الفاء واللام الأولى وسكون العين ، نحو : (فُرْهُد) من ( فر و رهد) ، و (بُرْجُد) من (بجاد و برد) ، و(كُرْدُس) من (كرد و كرس وكدس) ... الخ.
5. فَعَلِل : بفتح الفاء وكسر اللام الأولى وسكون العين ، نحو : (صَلْدِم) من (صلد وصدم) .
6. فَعَلَّ : كسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام ، نحو : (ضِبَطْر) من (ضبط وضطر).

\_ وأما البحث الآخر " النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية" الذي كتبه الدكتور محمد ضاري حمادي فكان بعنوان، تحدث فيه عن ظاهرة النحت في اللغة العربية ، وقد توسع فيه وأبرز شأنه ، متحدثاً في أوله عن تقسيمات شليجل للغات الانسانية من حيث البناء والتركيب ، وهي: (اللغات المتصرفة ، واللغات اللصقية ،

(1) ينظر: مقاييس اللغة: 1/ 328-329.

(2) ينظر: النحت : 93-94.

(3) ينظر: المصدر السابق : 94.

واللغات العازلة) (1) ، مصنفا العربية من القسم الأول والثاني منها وهي اللغات المتصرفة أو الاشتقاقية واللغات اللصقية، قائلا : "إن اللغة العربية لغة اشتقاقية أي أنها من اللغات المتصرفة في هذا التقسيم ، بيد أنها لم تخل من تركيب الكلمات بعضها مع بعض وصولا إلى كلمة واحدة مقصودة على طريقة الصنف الثاني في تقسيم شليجل ، صنف اللغات اللصقية أو الوصلية . وذلك ما يوضحه وجود المركب المزجي والمركب الإضافي وغيرهما من المركبات المؤلفة من أقسام الكلمة الثلاثة: الفعل والاسم والأداة ..."(2) ، والتركيب من أكثر الموضوعات المرتبطة بالنحت ، إذ يشمل تركيب الفعل بالاسم ك(حبذا) والفعل بالحرف ك(قلمًا) ، والاسم مع الاسم ك(عبد الله)، والأداة مع الأداة ك(ليتما) ، فمعنى التركييب هو : جمع اللفظ إلى لفظ آخر ، وقد اتجهت العربية الى دمج اللفظين معا وهي ظاهرة جديدة أطلق عليها النحويون مصطلح النحت أو الكلمة المنحوتة(3) ، وأول من قال بهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175هـ) معلقا على كلمة(عيشمية) الواردة في بيت عبد يغوث بن وقاص قائلا : "نسبها إلى عَبْدِ شَمْسٍ، فَأَخَذَ العين والباء من (عَبْد) وَأَخَذَ الشَّيْنَ والميمَ من (شَمْس) ، واسقَطَ الدال والسَّيْن، فَبَنَى من الكلمتين كلمة، فهذا من النَّحْت " (4) ، ويفهم من كلام الخليل أن النحت : هو إيجاد لفظ جديد مأخوذ من لفظين كأول حرفين من كل كلمة(5) .

وقد عرَّج الدكتور على النحت في الأدوات ك( لن المؤلفة من لا و أن ، وليس المؤلفة من لا و أيس ، وهلاّ المؤلفة من هل و لا ، ولولا المؤلفة من لو ولا ... ) وهذا الخلط بين أداتين يعطينا أداة ثالثة ومعنى مختلفا عن الأصل ، يقول ابن جني (392هـ) فيها : " فهذا يدلّك أن الشينين إذا خلطا حدث لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا، ألا ترى أن لولا مركبة من "لو" و"لا" ومعنى "لو" امتناع الشيء لامتناع غيره، ومعنى "لا" النفي أو النهي. فلما ركبا معا حدث معنى آخر، وهو امتناع الشيء لوقوع غيره"(6) .

(1) ينظر: علم اللغة ، د. علي عبد الواحد وافي: 115-117.

(2) النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية ، د. محمد ضاري حمادي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، ، سنة 1400هـ-1980م ، مجلد 2/31 : 162 و163.

(3) ينظر: النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية: 163.

(4) العين : 61/1.

(5) ينظر: النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية: 163.

(6) سر صناعة الاعراب : 314 /1.

وقد خلط بعض العلماء بين المركب النحتي والمركب المزجي أمثال جرجي زيدان الذي خلط بينهما عازيا هذه الظواهر الى التركيب النحتي فقط ك(ألم ، والآن ، وكيفما ، وحيثما ، إذما ، لولا) (1) ، وبروكلمان الذي أنكر وجود النحت في العربية معزيا هذه الظواهر الى التركيب فقط (2) .

ويكون الميزان الصرفي للكلمة المنحوتة رباعيا ؛ إذ كل " ... ماجاءنا منحوتا عن العرب من الأفعال أو الأسماء لم يكن ليقل عن أربعة أحرف ، فلم يؤثر عن علماء العربية أن قالوا بنحت كلمة حروفها أقل من ذلك " (3) .

والألفاظ المنحوتة في العربية تدخل في مقاييس العربية " وغير غريب أن تخضع الكلمة المنحوتة لمقاييس واعتبارات تقضي إلى صوغها صياغة مرضية مقبولة تباعد بينها وبين كل ما قد يهبط بها عن المستوى الخاص بوضع الألفاظ وتكوينها ... والوصول إلى معرفة مدى خضوع المنحوتات العربية لقاعدة أو قواعد لزمنا أن نستحضر أولا ما تقدم به القول من أن المنحوت لا يقل عن أربعة أحرف ، وأنه لا بد أن يقع فيه التهذيب والاسقاط ، تمييزا له من سائر المركبات ، يضاف الى ذلك هنا أنه لا بد أن يكون لكل من الكلمتين المنحوت منهما معنى يختلف عن معنى الكلمة الأخرى ، فيجتمع المعنيان في الكلمة الجديدة المنحوتة ... " (4) .

وقد أفادنا الدكتور محمد ضاري حمادي بتلخيص قواعد اللفظ المنحوت على النحو الآتي:

1. أن تكون الكلمة المنحوتة لا تزيد على أربعة أحرف إذا كانت فعلا، نحو: (طلبق) أي: (أطال الله بقاءك) ، و(دمعز) أي: (أدام الله عزك) ، ولا تزيد على خمسة أحرف إذا كانت اسما نحو (أسمر) من (أسود وأحمر)، و(جعفلة) من (جعلت فداك)، (حوقلة) من (لاحول ولا قوة إلا بالله)... الخ (5) وقد علق الدكتور قائلا: "فتلك الكلمة المنحوتة إذا كانت فعلا فإنها يجب أن توضع على صورة واحد من

(1) ينظر: الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان: 83

(2) ينظر: النحو العربي نقد وبناء ، د. ابراهيم السامرائي : 172 .

(3) النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية: 166-167 .

(4) المصدر السابق: 167 .

(5) ينظر: المصدر السابق: 168-169 .

- أوزان الفعل العربي ، وأن تخضع لجميع أحكامه من التعدي واللزوم وغيرها .  
وإذا كانت اسما فإنها توضع على وزن اسمي (وأن تخضع لأحكام الاسم كذلك)...؛ لأن...الكلمة المنحوتة في هذه اللغة العريقة كأية كلمة أخرى بسيطة أو مركبة يجب أن تخضع لقانون التأليف اللغوي في المفردات العربية" (1) .
2. يجب أن تبقى الحروف على ترتيبها في الجملة بعد عملية النحت " فلا يسوغ التلاعب بهذا الترتيب بتقديم الحروف وتأخيرها" (2) .
3. إخضاع الكلمة المنحوتة إلى القوانين الصوتية للألفاظ العربية شأنها شأن الألفاظ الأخرى " ولما كانت الألفاظ المنحوتة لاتقل عادة عن أربعة أحرف أصلية... فإن ذلك يقتضي ضرورة أن يشتمل كل كلمة منحوتة على حرف من أحرف الذلاقة أو أكثر من حرف منها ، وهي : الفاء والباء والميم والراء والنون واللام ؛ تطبيقا لقانون لغوي عرفته الكلمات العربية الرباعية والخماسية" (3) .
4. حتى يستوي الائتلاف بين أصوات الكلمة المنحوتة لايد من تحقيق أحد شروط الفصاحة وهو: الابتعاد عن تنافر الحروف في الكلمة المنحوتة؛ "إذ لا يتحقق الائتلاف المطلوب في النسيج الصوتي للمنحوت إلا بعد النظر في أمر آخر هو الحذر من الوقوع في تنافر الحروف؛ إذ لا يجوز اجتماع حرفين متنافرين في كلمة عربية ،فلا يجتمع الصاد والجيم، ولا الهاء والعين، ولا العين والخاء... " (4) .
5. النحت من المضاف والمضاف إليه يكون بأخذ الحرفين الأول والثاني من كل جزء ، على قول ابن مالك (672هـ) " يبني من جزءي المركب (فَعَلَل) بفاء كل منهما وعينه" (5) ، على أن يُراعى فيه أمران :
- الأول : موطن حرف العلة من الكلمة (الفاء أم العين)، فإذا كان في الفاء فلا ضير ، وإن كان العين فيجب حذفها .

(1) النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية: 171.

(2) المصدر السابق: 169.

(3) المصدر السابق: 171.

(4) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(5) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك : 262

الآخر: بقاء "جزءي المركب خاضعا لقول ابن مالك في أخذ حرفين اثنين منه ( الفاء والعين) ، وقد يختلف الأخذ بما لا يقل عن واحد ، ولا يزيد على ثلاثة . فالنحت من (عبد شمس) مثلا ، يكون بأخذ حرفين (الفاء والعين) من كل جزء فيقال ((عبشم))، وعند النسبة((عبشمي)). فإذا اعتلت عين الجزء الأول ومثاله ((دار)) من ((دار البطيخ))- أو عين الجزء الثاني- ومثاله ((قيس)) من ((عبد القيس)) - فلا محالة من حذف العين والتعويض باللام ... " (1) فيكون على هذا الكلام النحت من (دار البطيخ) دربخي ، ومن (عبد القيس) عبقي (2) .

6. إذا كانت الكلمة المنحوتة مؤلفة من خمسة أحرف فأكثر ، فقد تكون إحدى الكلمتين احتفظت بحروفها ، واكتفت الثانية بحرف واحد فقط ، وهذا ضرب من المركبات عرفته العربية كقولنا(تيملي) من (تيم الله) ، و(حسبل) و (حمل) و(بسمل) من (حسي الله) و(الحمد لله) و (بسم الله)، ومنه النسب الى المركب المزجي كقولنا (حزرمي) نسبة إلى (حزرموت)(3) .

7. وقد يكون أحد هذه الحروف زائدا ، كما جاء ابن فارس(395هـ) في كتابه (مقاييس اللغة) بشواهد كثيرة تثبت زيادة أحد الحروف في الكلمة المنحوتة كأن يكون : الحرف الأول منها نحو (برقع) من (رقع) والباء زائدة ، و (دمشق) من (مشق) والداد زائدة ... الخ ، وقد يكون الأوسط زائدا ويسمى (حشوا) نحو (بلطح) من (بُطَح) و (بلهس) من (بهس) ، وقد يكون الحرف الزائد آخر (ك) ب(سمل) و (حمل) و(دحرج) (4) .

وشأن ما جاء به ابن فارس من نظرية النحت وما أضفى لها من فكره الخاص قد أعطى للنحت أهمية كبيرة، إذ: "إن نظرية ابن فارس نقلة هائلة في النحت تجعل من هذه الظاهرة المحدودة في العربية ظاهرة عامة تتسع لما هو كثير جدا من الكلمات ، أسماء أو صفات ، أو أفعالا ... " (5) .

(1) النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية : 173 .

(2) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها : (الهامش).

(3) ينظر: المصدر السابق : 176 .

(4) ينظر: المصدر السابق: 176-177 .

(5) المصدر السابق: 180 .

وذكر الدكتور أيضا في أهمية النحت قائلا " لا ينبغي لأحد إذن الانتقاص من النحت، أو إضعاف شأنه أو نكرانه ، فإن ما تقدم في هذا البحث كاف للدلالة على أن العربية عرفت النحت وقبلته "(1) .

وقد ذكر د. محمد ضاري حمادي في بحثه سؤالين مهمين يعبران عن أهمية الموضوع الذي هو بصدده هما ، "الأول \_ متى نحت؟ والثاني: كيف نحت؟ فالحاجة القائمة في هذا العصر ، ستبقى قائمة في المستقبل ، تدعو إلى الإفادة من وسائل الإثراء اللغوي في العربية وهي : المجاز والاشتقاق والتعريب إليه إذن قائمة بهذا المعنى "(2) ، ولما كان النحت أحد فروع الاشتقاق فحاجتنا إليه كبيرة قائمة ، وهذا السبب قد حث "كثير من الدارسين على اعتماد قياسية النحت وطرده "(3) ، ومن خلاله تفتتح نافذة أخرى من نوافذ اللغة العربية لخلق مفردات ومصطلحات علمية ومعان جديدة ، ومن هؤلاء الدارسين : " طائفة من أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة ، وعبدالقادر المغربي ، وساطع الحصري ، ومصطفى الغلاييني ، وعبد الله أمين وغيرهم "(4) .

وقد حذر الدكتور محمد ضاري حمادي من فتح الباب على مصراعيه أمام موضوع النحت هذا فضلا عن أهميته ، إذ لا يمكننا أن نطلقه هكذا ؛ ذلك أن آلاف الألفاظ المخترعة ستجري سيولها تغزو العربية بلا قيد أو شرط ، فعلى الدارسين أن يستنبطوا "الضابط النحتي" ويكتشفوا "طرائقه ومسالكه عند العرب الفصحاء في عصور السليقة العربية والطبع الخالص الأصيل "(5) ؛ لأن بعض الكلمات المنحوتة تقتقر إلى جوهر الألفاظ العربية وهو الموسيقى الصوتية التي تتسم بالخفة والقوة والوضوح والجمال(6) .

ولا يخلو هذان البحثان من ملاحظات هي :

1. عنون د. سليم النعيمي بحثه بـ "النَّحْتُ" واكتفى بهذا العنوان ، ولو أضاف تذييلا له يوضِّح غايته منه لكان أفضل ، كإن يكون على النحو الآتي:

(1) النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية: 184.

(2) المصدر السابق : 185.

(3) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(4) المصدر السابق: 185.

(5) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(6) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها .



- النحت في العربية ؛ لأن البحث قد تحدث عن هذه المسألة في اللغة العربية.
- النحت في العربية أنواعه وأوزانه ؛ لأنه ذكر الأنواع التي يستطيع المتحدث بها أن ينحت منها ، وذكر الأوزان فيها .
- أو " النحت عند ابن فارس " لأنه تحدث عن هذه النظرية عند ابن فارس في كتابه مقاييس اللغة .
2. يخلو البحث من مقدمة ونتائج ، ويخلو من الهوامش ، ومن قائمة المصادر ، ولا يحتوي على أقواس التنصيص مطلقا ، فالقارئ لا يعرف بداية الاقتباس من نهايته ، ولا يتم التمييز بين كلام الدكتور وكلام العلماء الآخرين .
3. في بعض الفقرات ذكر الدكتور اسم العالم فقط ، ومرة يذكر اسمه مع عنوان الكتاب ، وفي موطنين فقط ذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب ورقم الصفحة .
4. ينقل الدكتور عن ابن فارس بأن (الجعفلة) منحوت من جعلت فداك<sup>(1)</sup> ، ولم أجد مايطابق هذا الكلام عند ابن فارس ، فقد ذكر ابن فارس (جعفل) من دون التاء وهي عنده منحوتة من (جُعِفَ) و (جَفَل)<sup>(2)</sup> .
5. ذكر بأن الشهاب الخفاجي(ت 1069هـ) (كمال الدين شهاب الخفاجي) قد ذكر في كتابه "شفاء الغليل" كلمة (طبلقة) منحوتة من أطال الله بقاءك<sup>(3)</sup> ، بتقديم الباء على اللام ، ولم يذكر الشهاب ذلك في كتابه إذ أوردها (طلبق) على الترتيب الصحيح للحروف<sup>(4)</sup> .
6. نقل الدكتور رأيا للزمخشري حول كلمة (البَلْكَفَة) المنحوتة من دون أن يذكر لنا المصدر الذي وردت فيه هذه المعلومة ، يقول : " واستعمل الزمخشري : البلكفة نحنا لقولهم بلا كيف"<sup>(5)</sup> ، وبعد البحث والتقصي عثر البحث على مكان هذه المعلومة ، إذ وردت في تفسير الكشاف في معرض حديثه عن قوله تعالى :{وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى

(1) ينظر: النحت : 92.

(2) ينظر: مقاييس اللغة : 1 / 506.

(3) ينظر: النحت : 92.

(4) ينظر: شفاء الغليل، شهاب الدين الخفاجي (ت1069هـ) : 147

(5) النحت : 92.

لِلْمُتَكَبِّرِينَ<sup>(1)</sup>، حيث وصف { الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ } بقوله: أي " كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وصفوه بما لا يجوز عليه تعالى، وهو متعال عنه... ويثبتون له يدا وقدماء وجنبا متسترين بالبلكفة..."<sup>(2)</sup> ، وقد علق شرف الدين الطيبي (ت 743 هـ) في حاشيته على الكشاف قائلا: " قوله: (بالبلكفة) نحو: البسمة والحيلة، أي: القائلين بأن الرؤية تحصل بلا كيف"<sup>(3)</sup> ، وقال عنها الشهاب الخفاجي: " البلكفة نحت كالبسمة أي القائلين بأنّ الرؤية بلا كيف، وفي بعض حواشي الكشاف القائلين بل كفى في إمكان الرؤية تعليقها بالممكن"<sup>(4)</sup> .

7. ذكر الدكتور في بحثه " ويستعمل بعض المؤلفين الفنقلة نحتا من قولهم فإن قيل"<sup>(5)</sup> من دون اشارة إلى أسماء هؤلاء المؤلفين أو مصادرهم .

8. بحث " النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية " يلحظ خلوه من الملخص الذي يكون في بداية كل البحوث المنشورة في المجالات ، وقد خلا أيضا من المقدمة والنتائج ، وهذه الصفة تكاد تكون عامة لأغلب البحوث المنشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي ؛ إذ لم تأت البحوث المنشورة على هيكلية موحدة كما هو معروف في المجالات العلمية

9. بدأ الدكتور مباشرة بدخوله إلى الموضوع ، إذ بدأ من تقسيم شليجل للغات الإنسانية<sup>(6)</sup> .

10. وجّه نقدا لرأي ذكره الدكتور رمضان عبد التواب والذي نص فيه أن النحت قد يكون على أقل من أربعة أحرف ، وأن النحت بأكثر من ثلاثة قد قال بها ابن فارس ، وهو يرى أن النحت قد يكون على ثلاثة أحرف كذلك ككلمة (أسمر) المنحوتة من (أسود و أحمر)<sup>(7)</sup> ، فعلق الدكتور محمد ضاري حمادي قائلا: " وهو مجرد إجتهد منه لم يدعمه ببراہين كافية أو أمثلة أخرى تمكن الدكتور من

(1) الزمرة : 60.

(2) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ، جار الله الزمخشري(ت 538هـ): 156 /2.

(3) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)،شرف الدين الطيبي (ت 743 هـ): 563 /6.

(4) حاشية الشَّهابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِي، الْمُسَمَّاةُ: عِنَايَةُ الْقَاضِي وَكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِي، شهاب الدين الخفاجي(ت 1069هـ): 215 /4.

(5) النحت : 92.

(6) ينظر: النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية : 162.

(7) فصول في فقه العربية : 270.

رسم منهج في النحت الثلاثي ، فإن المثال واحد ، لا يغني غناء الأمثلة المئات التي قدمها ابن فارس في رسم منهج النحت فيما زاد على ثلاثة أحرف ...<sup>(1)</sup> ، وأقول أصلا المثال الذي جاء به (أسمر) على أربعة أحرف وليس على ثلاثة .

11. احتوى البحث على مواطن نقدية كثيرة ، مدافعا عما جاء به من نظرية للنحت مثبتا لها ، ومواجهها أي كلمة قيلت في هذا الشأن ، فمثلا : شكّل مجمع اللغة العربية في القاهرة لجنة لدراسة النحت في العربية وانتهى إلى القرار الآتي : "أنه لا يجب الأخذ من كل كلمة من المنحوتات منه ، فإن (الدمعزة) و (الكتبعة) لم يؤخذ فيها حرف من حروف لفظ الجلالة"<sup>(2)</sup> ، وقد علق الدكتور محمد ضاري حمادي على هذا القرار قائلا : " وهذا استنباط لم يلتفت إلى أن العرب يكتفون عند النحت غالبا بلفظين فقط من الثلاثة أو الأربعة أو الأكثر . وهو بعد استنباط عام يشمل النحت من كلمتين مثلما يشمل النحت من أكثر منهما ، وليس ذلك كذلك ، فإنه في الحقيقة استنباط خاص لا يشمل إلا النحت من ثلاث كلمات أو أكثر ، وإلا فهل يجوز تطبيق هذا القول : (لا يجب في النحت الأخذ من كل كلمة من المنحوت منه) ، على النحت من كلمتين ؟ "<sup>(3)</sup> ، لقد كان نص قرار المجمع واضحا جدا ولا ولا يحتاج إلى كل هذا التأويل ، إذ بقراره هذا لا يقيد المستعملون للغة بأن يأتوا بكل حرف من الألفاظ المركبة في الجملة أو المركب بأكثر من كلمتين ، وهذا يسهل استعمال النحت على مستعمليها ، وهذه قاعدة عامة يمكن أن تتناسب مع كلمة وممكن أن لا تتناسب مع أخرى وهي من الخيارات السهلة في استعمال النحت . أشارت لجنة المجمع اللغة العربية في القاهرة إلى بعض الألفاظ المنحوتة منها : حوقل ، وجعفل ، وقد نسبتها للجنة المذكورة إلى ابن فارس<sup>(4)</sup> ، وقد ذكر ذكر الدكتور أنه لم يجد (جعفل) المنحوتة من (جعلت فداك ) في معجم ابن فارس<sup>(5)</sup> ، وقد وجدت في معجم ابن فارس هذه اللفظة مشكلة على هذا الشكل(جُعْفَل) وقد ذكر ابن فارس أنها منحوتة من كلمتين أحدهما:

(1) النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية: 167.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة : 201 /7.

(3) النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية : 169.

(4) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة : 201 /7.

(5) ينظر: النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية : 169.

(جُعِف) والأخرى : ( جَفَلَ ) ، و(جعفل) كلمة تقال للذي يصرع ،ومعناها : جُمِعَ  
وَذُهَبَ به (1) ، وقد جاء في الحديث " مثل المؤمن كمثل الخامة من الزرع، تُفَيِّؤُهَا  
الرياح، تقيمها تارة وتميلها أخرى، ومثل المنافق كمثل شجرة الأرز، لا تزال ثابتة  
على أصلها حتى يكون انجعافها مرة واحدة"(2) ، فربما قد تم نقل هذه الكلمة عن  
طريق الخطأ بأنها منحوتة من (جعلت فداك) وأن النحت من هذه الجملة (جعفد)  
على ما ذكر في المزهري.

---

(1) ينظر: مقاييس اللغة ، ابن فارس : 1 : 506-507.  
(2) مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة خواستي العبسي (ت235هـ): 338 / 1.

## الفصل الثاني : البحوث النحوية

المبحث الأول : نواسخ الابتداء

المبحث الثاني : الأفعال

المبحث الثالث: المنصوبات

المبحث الرابع: ظواهر نحوية أخرى

## الفصل الثاني: البحوث النحوية

### توطئة:

يُعَدُّ علمُ النحو من أهمِّ العلومِ العربيةِ وأكثرِها اتساعاً وانتشاراً ؛ لما له من الأثرِ تقويم اللسان، وتصحيح اللغة، وفهم دلالات الشعر، وتوضيح معاني القرآن الكريم ومعرفة الحديث الشريف (1)، حتى أنَّ علماء العربية في القديم عدوه أصلاً لعلوم العربية(2)، وعَرَفُوهُ بأنَّه: " علم يُعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً"(3)، والمقصود ب(الإفراد) علم الصرف، والتركيب علم النحو وهو مشتمل على أحكام أواخر الكلمات العربية من حيث رفعها ونصبها وجرّها وبنائها(4)، فعلمُ النَّحو هو " العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"(5).

وقد عُنيَتْ مجلة المجمع العلمي العراقي بهذا العلم أيما عناية إذ احتوت المجلة على مجموعة من البحوث في هذا المجال، وقد درست الكثير من الموضوعات المهمة، ك(نواسخ الابتداء، والأفعال، والمنصوبات، وظواهر نحوية أخر).

وكانت البحوث النحوية في مجلة المجمع العلمي العراقي كثيرة، وقد تنوعت لتشمل مسائل نحوية مختلفة، ويمكن تبويب البحوث النحوية التي نُشرت في هذه المجلة بحسب موضوعاتها، وقد جاء هذا الفصل على أربعة مباحث:

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح 12 / 1.

(2) ينظر دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة إبراهيم محمد أبو سكين: 56.

(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين المالكي (ت749هـ): 1508/3.

(4) ينظر: المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(5) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان: 23 / 1.

### المبحث الأول: نواسخ الابتداء

تُعد نواسخُ الابتداءِ احدى أهم الموضوعاتِ النحوية وأكثرها وروداً في الكتبِ النحوية والاستعمال على حدٍ سواء ، وقد اختلف في تسميتها فبعض النحويين سموها "عوامل الأسماء"<sup>(1)</sup> وسمها ابن الصائغ (ت 720هـ) بالعوامل اللفظية<sup>(2)</sup> وتعرف نواسخ الابتداء بأنها الأفعال أو الحروف التي تدخل على الجملة الاسمية فتنسخ حركتها الأصلية وتحولها من حالة الرفع الى النصب وبخلاف<sup>(3)</sup> ، وتقسم نواسخ الابتداء على ستة أقسام ، ثلاثة منها للأفعال ، وثلاثة منها للحروف:

القسم الأول : كان وأخواتها ، وتدخل هذه الأفعال على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها ، كقوله تعالى : {وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا}<sup>(4)</sup> ويحتوي هذا القسم على أفعال كثيرة منها متصرفة ك( كان وأصبح وأمسى وظل ويات وأضحى وزال وبرح وانفك) وتعمل هذه الأفعال في كل حال سواء أكانت ماضية أم مضارعة أم مشتقة ، ومنها جامدة ك( ليس ودام )<sup>(5)</sup> .

القسم الثاني : الحروف المشبهات ب(ليس) ، وهي القسم الأول من الحروف الناسخة للابتداء وسميت بالمشبهات ب(ليس) ؛ لأنها تدل على النفي ، وهي (إن النافية و ما النافية و لا النافية ولات) وهي تعمل عمل كان في الجملة ولكل منها شروطها في العمل<sup>(6)</sup> .

القسم الثالث : أفعال المقاربة : وهي القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء ، إذ تعمل عمل كان في الجملة ، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ولا يكون خبرها إلا جملة فعلية فعلها متصرف ، كقوله تعالى : { فَدَبَّحُوْهَا وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ }<sup>(7)</sup> ، وفي بعض الأفعال يجوز اقتران خبرها بأن المصدرية ك(كاد وعسى وحرى واخولق وأوشك)<sup>(8)</sup> ، قال

(1) ينظر: المقتضب: 317/4، والاصول في النحو: 58/1.

(2) ينظر: للمحة في شرح الملحّة، ابن الصائغ (ت720هـ): 301 /1.

(3) ينظر: حاشية الصبان : 363 /1.

(4) مريم : 31.

(5) ينظر: اللمع في العربية ، ابن جني(ت392هـ) : 58 .

(6) ينظر: شرح ابن عقيل : 148-139 /1.

(7) البقرة: 71.

(8) ينظر: المقتضب : 68/3، والمفصل في صنعة الإعراب : 357/1 فما بعدها.

تعالى: {عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عُدُوَّكُمْ} (1) ، وهذه الأفعال جامدة إلا كاد وأوشك فإنها متصرفة ناقصة أي : لها مضارع فقط ، وتقسم هذه الأفعال على ثلاث مجموعات (2) :

الأولى : أفعال المقاربة وهي: كاد وكرب وأوشك.

الثانية : أفعال الرجاء وهي: عسى وحرى واخلولق .

الثالثة : أفعال الانشاء وهي: جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ.

القسم الرابع :إن وأخواتها : وهي القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي حروف مشبهات بالفعل ناسخة للابتداء تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وهي ستة أحرف: (إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ) (3) ، كقوله تعالى : { وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهِونَ } (4) ، وقوله تعالى: { فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ } (5) .

وقد نشر الدكتور فاضل السامرائي بحثين في نواسخ الابتداء أحدهما: الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب، والآخر: حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال .

### البحث الأول : الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب

كتب الدكتور فاضل صالح السامرائي (6) بحثاً بعنوان " الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب" (7)، تحدث فيه عن مسألة جوهرية في الأفعال الناسخة ولاسيما باب (ظن وأخواتها) وهذه الأفعال تنقسم على قسمين: القسم الأول : أفعال القلوب وهي تنقسم على قسمين :أفعال اليقين وهي(رأى ،وعلم ، ووجد، ودرى ، وتعلم)، والثاني أفعال الرجحان

(1) الأعراف : 129.

(2) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك : 515/1.

(3) ينظر: اللمع في العربية : 41، و شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري(ت: 761هـ): 205-201.

(4) الأنفال : 5.

(5) القصص : 75.

(6) الدكتور فاضل السامرائي :ولد في مدينة سامراء عام (1933م) ، عمل معيدا في كلية التربية بجامعة بغداد عام (1965م) ، ومدرسا فيها بقسم اللغة العربية من عام (1968م-1972م)، وتدرج في الألقاب العلمية فأصبح أستاذا مساعدا في كلية الآداب بجامعة بغداد عام (1972م) وأستاذا فيها ، اختير عضوا في المجمع العلمي عام (1996م) . ينظر: المجمعيون في العراق 1947م-1997م: 210.

(7) ينظر: الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب ، د. فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، 2/40 ، سنة (1410هـ - 1989م):253.



وهي (خال ، وظن ، وحسب ، وزعم ، وعد، وحجا ، وجعل ، وهب ) وهذا القسم هو المعني ببحث الدكتور فاضل السامرائي، والقسم الثاني : أفعال التحويل ، وهي: (صير ، وجعل ، وهب ، تخذ ، واتخذ، و ترك ، وردّ)، فالمعروف أنها أفعال تنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها ، وتتسم هذه الأفعال بالعمل تارة والإلغاء والتعليق تارة أخر<sup>(1)</sup> .

قسم الدكتور فاضل السامرائي بحثه على قسمين الأول (الإلغاء) وقد بدأ بالحديث عن تعريف الإلغاء عند القدماء، وقد عرفه ابن السراج قائلا : "هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يخلت الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيدا أو تبيينا"<sup>(2)</sup>، وقد عرفه أبو علي المرادي المالكي قائلا : " والإلغاء هو: ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع، والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لمانع"<sup>(3)</sup> وهو تغيير بمحل الفعل فإما أن يكون متوسطا أو متأخرا<sup>(4)</sup>، وهو مختص بالأفعال القلبية المتصرفة فقط ، وأما الأفعال الجامدة من الأفعال القلبية وأفعال التحويل فلا يكون فيها إلغاء ولا تعليق<sup>(5)</sup> .

فإذا كان الفعل متوسطا فيجوز فيه الاعمال والإهمال ، والإعمال هو المختار عند أكثر النحويين ، وإذا تأخرت فالإلغاء أحسن ، والإلغاء فيه ثلاثة أحوال<sup>(6)</sup> :

1. وجوب الإلغاء ، وفيه موضعان ، أحدهما : كون العامل مصدرا متأخرا كقولنا: محمد مسافر علمي ، إذ يمتنع الإعمال هنا لأن المصدر لا يعمل متأخرا ، والآخر : تقديم المعمول على عامله واقترانه بأداة لها الصدارة في الجملة كـ(لام الابتداء) ، نحو: لزيد قائم ظننتُ .
2. منع الإلغاء ، أي :الإعمال، وفيها موضع واحد ، وهو كون العامل منفيا ، نحو: زيدا قائما لم أظن ؛ حتى يبقى صدر الكلام منفيا ويمتنع التوهم بأنه مثبت.

(1) ينظر: اللمع في العربية : 52.

(2) الأصول في النحو: 257/2.

(3) توضيح المقاصد : 558/1.

(4) ينظر: أوضح المسالك : 48/2، و شرح قطر الندى وبل الصدى : 237.

(5) ينظر: اللوحة في شرح الملحّة: 338/1.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل : 22/2 (الهامش).

3. جواز الإعمال والإهمال، ويجوز الإعمال والإهمال فيما عدا الحالات السابقة ، أي إذا كان العامل المتأخر فعلا ، أو إذا كان المعمول المتقدم لم يقترن بأداة التصدير ، وإذا كان العامل مثبتا غير منفي .

والثاني : التعليق ، وقد بدأ الدكتور فاضل السامرائي بمعناه في اللغة والاصطلاح، فالتعليق في اللغة : مأخوذ من "تعلقت بالشيء"<sup>(1)</sup> أي ارتبطت به ، و"علقه فتعلق، وامرأة معلقة: لا أيم ولا ذات بعل، قال الله تعالى: فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ"<sup>(2)</sup> .

والتعليق في الاصطلاح : " وهو إبطال العمل لفظا لا محلا"<sup>(3)</sup> ؛ لفاصل يحول بين الفعل والجملة الاسمية ، والفاصل : هو أداة لها الصدارة في الجملة وهو خمسة أنواع<sup>(4)</sup> :

1. لام الابتداء ، كقولنا : ظننتُ لزيدَ قائمٌ ، فقد منعت لام الابتداء من عمل الفعل في اللفظ وهو نصبه ، فبقي الاسم والخبر على حالهما مرفوعين، وهما في موضع نصب مفعولين لظن .

2. إن النافية، كقوله تعالى : { وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ }<sup>(5)</sup> ، حيث وقعت إن النافية بين الفعل (ظن) والجملة الاسمية التي بعده ، والجملة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها في موضع نصب مفعولي ظنَّ.

3. ما النافية : كقوله تعالى : { لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هُوَ لِأَنْ يَنْطِقُونَ }<sup>(6)</sup> ، حيث جاءت (ما النافية) بين فعل القلب (عَلِمَ) والجملة الاسمية " هُوَ لِأَنْ يَنْطِقُونَ " وهذه الجملة في موضع نصب مفعولي عَلِمَ.

4. لا النافية : كقولنا : ظننت لا زيدَ قائمٌ ولا عمرو، حيث جاءت (لا النافية) وسطا بين الفعل (ظنَّ) والجملة الاسمية (زيدُ قائمٌ) وهذه الجملة في محل نصب مفعولي ظنَّ.

(1) المخصص : 37/4.

(2) شمس العلوم: 4744/7، النساء : : 129.

(3) شرح الأشموني : 363/1.

(4) ينظر: اللحة في شرح الملة : 339/1.

(5) التوبة: 9.

(6) الأنبياء: 65.

5. لام القسم : كقولنا : عَلِمْتُ لَيْقَوْمًا زَيْدٌ ، حيث دخلت لام القسم بين فعل القلوب(عَلِمَ) والجملة الفعلية (يَقَوْمًا زَيْدًا) وهي في موضع نصب مفعولي (عَلِمَ).

والتعليق يشمل الأفعال القلبية المتصرفة كما ذكرنا وقد يشمل غيرها إذ يكون في أربعة دلالات من الأفعال ، وهي (1) :

1. الأفعال الدالة على الشك ، نحو : شَكَّ ، وَنَسِيَ وَتَرَدَّدَ.
2. الأفعال الدالة على اليقين، نحو : تَبَيَّنَ ، وَ اتَّضَحَّ.
3. الأفعال الدالة على طلب اليقين ، نحو : فَكَّرَ ، امْتَحَنَ ، وَسَأَلَ ، وَاسْتَفْهَمَ .
4. الأفعال الدالة على الحواس الخمسة ، نحو :لمس ، و أبصر ، واستمع وشم ، وذاق .

وأهمية هذا البحث تكمن في تسليط الضوء على مسألة مهمة من مسائل ظن وأخواتها التي كثر الحديث عنها وهي الإلغاء والتعليق ، فقد رصدت الدراسة ملاحظ ، وهي :

1. عنون الدكتور فاضل السامرائي بحثه بـ"الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب" ، وبما أن البحث يعرض الأثر النحوي والدلالي الذي يترتب على الإلغاء والتعليق في الكلام ، فكان الأفضل أن تتبع بعبارة (دراسة نحوية و دلالية ) في عنوان البحث ؛ ليكون المضمون مطابقا للعنوان .
2. يخلو البحث من مقدمة وتمهيد وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع وهي سمة تكاد تطغى على أكثر البحوث المنشورة في مجلة المجمع ، إذ لم أر قالبا ثابتا لنشر هذه البحوث القيمة ضمن المدة المحددة لميدان دراستي.
3. أظهر الدكتور فاضل السامرائي عمل ظن وإلغاؤها في الجملة وسلط الضوء على دور المتكلم في الجملة ، إذ يقول في هذا : " إن معنى الأعمال مبني على الظن ، تقدم الفعل أو تأخر ، ومعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين ثم أدرك الشك فيما بعد فقولك : "محمدًا قائمًا ظننت " مبني على الشك ابتداء ، وقولك محمد قائم

(1) ينظر: شرح ابن عقيل : 21 / 2 (الهامش).

ظننت مبني على اليقين . فإن بنيت كلامك على الظن ، نصبت ، تقدم الفعل أو تأخر وإن بنيته على اليقين ، رفعت <sup>(1)</sup> ، وقد ورد ما يشابه هذا الكلام في كتب النحو قديماً<sup>(2)</sup> .

4. قدم نقداً على ما ذكره سيبويه أن الكلام كلما طال ضعف أداء الفعل كقولنا (زيدا أخاك أظن) ضعف إعمال الفعل فيها كضعف الفعل في قولنا (زيدا قائماً ضربت) <sup>(3)</sup> ، فقد ذكر الدكتور أن كلام سيبويه " فيه نظر ؛ لأن الكلام إنما يكون تأليفه بحسب القصد والمعنى . وليس فيما ذكر ضعف ، وتقديم المفعول إنما يكون للاهتمام والحصر ، وإيضاح ذلك أنك تقول :

(ظننت محمداً قائماً) ... إذا كان المخاطب خالي الذهن من الخبر ، (ومحمداً ظننت قائماً) ... إذا كان المخاطب يعتقد أنك تظن خالداً قائماً لا محمداً ...  
(ومحمداً قائماً ظننت) - ... إذا كان المخاطب يعتقد أنك تظن أن خالداً جالساً - فهنا حصل الوهم من ناحيتين: من ناحية الشخص، والوصف...  
(ومحمداً - ظننت قائماً) ... إذا بنيت كلامك على اليقين فإنك أردت أن تخبر أن محمداً قائماً، ثم اعترضك الظن، وأنت تتكلم، ...  
(ومحمداً قائماً ظننت)، ... إذا بنيت كلامك على اليقين وأمضيت كلامك على ذلك، ... ثم أدرتك الظن في الآخر، فاستأنفت كلاماً جديداً وقلت: ظننت" <sup>(4)</sup> .

5. ذكر الدكتور فاضل السامرائي أدوات التعليق وقد ذكر منها ثلاثاً فقط وهي ( ما النافية ، وأداة الاستفهام ، ولام الابتداء) ولم يذكر غيرها<sup>(5)</sup> ، وبقيت (إن النافية ، ولام القسم) فهي في الأصل خمسة ذكرها النحويون <sup>(6)</sup> .

6. رد الدكتور فاضل السامرائي على الدكتور ابراهيم مصطفى الذي عدَّ الفعل المعلق بأداة من أدوات التعليق مستقل عن الكلام الثاني الذي يأتي بعد الأداة

(1) الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب ، د. فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد: 40/ 2، 1989م : 245.

(2) ينظر: المقتضب: 11/2، و همع الهوامع : 152 / 1، و أسرار العربية: 160-161 ، وحاشية يس على التصريح: 1/ 253.

(3) ينظر: الكتاب: 61/1.

(4) الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب : 155\_156.

(5) ينظر: المصدر السابق : 258.

(6) ينظر : اللحة في شرح الملح: 339/1، أوضح المسالك : 51/2 - 53.

استقلالاً تاماً ، وأن الكلام الثاني يقصد به الاخبار وإن جاء متأخراً<sup>(1)</sup> ، إذ قال : " وهذا وهم ظاهر فيما يبدو ، لأن ما بعد الأداة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما قبله ، وليس مستقلاً عنه وإنك لو فصلته عنه لتفكك الكلام ، وما استقام... " <sup>(2)</sup> ، وقدّم لنا أدلة على أن ما بعد الأداة له علاقة بما قبلها ، منها : قوله تعالى : { فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً } <sup>(3)</sup> ، والفعل (ينظر) مرتبط بجملة { أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً } والمعنى في هذه الحالة لا يستقيم إذا فرضنا أن الفعل مستقلاً عن الجملة التي بعده ، وقوله : { سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشْرُ } <sup>(4)</sup> ، فالجملة الفعلية { سيعلمون غداً } مرتبطة بجملة { من الكذاب الأشسر } ، حيث لا يمكن الفصل هنا بين الجملتين على ادعاء أنهما مستقلتان عن بعضهما ، إذ المعنى يقتضي ارتباط أحدهما بالآخر ، وقوله تعالى : { ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا } <sup>(5)</sup> ، وسياق الآية ودلالاتها يقتضي أن يكون الفعل (نعلم) مرتبط بجملة { أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ... } إذ لا يجوز أن تكون الجملة الثانية مبتدأ بها في المعنى ؛ لأنها مرتبطة بالفعل (نعلم) <sup>(6)</sup> ، وقول الشاعر <sup>(7)</sup> :

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَاءُ  
وَلَا مُوجِعَاتِ النَّبِينِ حَتَّى تَوَلَّاتِ

فالشاهد في هذا البيت قول الشاعر (وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَاءُ) ؛ إذ أن (ما البكا) متعلقة بالفعل (ما كنت أدري) ولا يمكن أن يكون (ما البكا) مقدم في المعنى ولا مبتدأ بها ؛ إذا لا يمكن أن يكون الكلام : ماكنت ما البكا أدري قبل عزة <sup>(8)</sup> .

والدليل الآخر : العطف على جملة الفعل المعلق ، إذ يقول النحويون بأنه يجوز أن تكون الجملة المعطوفة منصوبة بالفتح آخذين بالحسبان أن الفعل عامل

(1) ينظر: إحياء النحو: 149.

(2) الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب : 259.

(3) الكهف : 19.

(4) القمر: 26.

(5) الكهف : 12.

(6) ينظر: الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب : 259-260.

(7) ديوان الشاعر كثير ، وهو شاعر أموي اسمه: كُنَيْز بن عبد الرحمن بن الأسود يلقب بكثير عزة (ت105هـ)، جمعه وشرحه: د. احسان عباس : 95، وينظر: المصدر السابق : 11.

(8) ينظر: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، محمد أحمد عرفة: 207-208.

قبل وقوع أداة التعليق بينها وبين الجملة ، أو مرفوعة بالضم على اعتبار التعليق وأن الفعل غير عامل في اللفظ<sup>(1)</sup> ، إذ يفرق الدكتور فاضل السامرائي بين الرفع والنصب في هذه الحال ، ويعبر عنه قائلاً: "والذي يبدو لي أن بين الوجهين فرقا ، وإيضاح ذلك أن لام الابتداء تفيد التوكيد، فقولك (علمتُ لمحمدً مسافراً) أكد من قولك (علمتُ محمداً مسافراً)... فإذا عطفت بالرفع، كان المعنى على تقدير اللام، فتكون بمنزلة ما قبلها في التوكيد، وإذا نصبت لم يكن المعنى على تقدير اللام، فكانت الجملة المعطوف غير مؤكدة، فقولك (خالداً راجعاً) في (علمتُ لمحمدً مسافراً وخالداً راجعاً) مؤكدة بمنزلة المعطوف عليه. أما قولك (علمتُ لمحمدً مسافراً وخالداً راجعاً) فإن الجملة الأولى فيه مؤكدة بخلاف الإسمين المنصوبين"<sup>(2)</sup>.

وبناء على هذه الأدلة التي قدمها الدكتور فاضل السامرائي فإن الفعل المعلق مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجملة التي بعده ، والمسألة التي قدمها الدكتور ابراهيم مصطفى إنما تنطبق على موضوع الإلغاء فهو بداية كان يتحدث في كتابه عن الإلغاء ثم أعقبه بالتعليق فاشتبكت النتيجة مع بعضهما ، فقد قال عن الإلغاء: " قد يكون من هم القائل أن يقول: ((زيدٌ ذاهبٌ)) يقصد أولاً إلى الإخبار بهذا الحديث عن زيد ، ثم يقول: هذا ظني ، أو أظن ، أو ظننتُ . فهنا كلامان ؛ وحكم الإسمين على أصلنا الرفع ، وأسلوب الكلام أن يتأخرَ الفعل ويتقدم الاسمان ، فيجيء ترتيب اللفظ في النطق على ترتيب المعنى في النفس وخطوره بالفكر ؛ على أنه يمكن أن يفهم هذا مع المتوسط أيضاً ، إذ تقول : زيدٌ أظنُّ ذاهبٌ"<sup>(3)</sup> ، وهذا الرأي راجح بسبب كون الفعل الملقى من عمله جملة لا محل لها من الاعراب فإن كان وسطاً كانت جملة اعتراضية كقولنا : زيدٌ علمتُ أخوك، وإن جاء متأخراً فإعرابه جملة استئنافية كقولنا : الاسلامُ حقٌّ رأيتُ<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب: 259-261.

(2) المصدر السابق : 262.

(3) إحياء النحو ، ابراهيم مصطفى: 148.

(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ): 500

### البحث الآخر : حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال

كتب الدكتور فاضل السامرائي بحثاً بعنوان " حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال"<sup>(1)</sup> تحدث فيه عن مسألة مهمة خاصة بنحوي الكوفة ، فقد ادعى بعض النحويين القدماء<sup>(2)</sup> وبعض المحدثين<sup>(3)</sup> بأن نحوي الكوفة "يختلفون في نظرتهم إلى (كان وأخواتها) عن البصريين فهذه الأفعال عند البصريين ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها أما الكوفيون فيرون أن المنصوب بها حال لا خبر... وأما المرفوع فإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ... وسرى هذا القول إلى المحدثين، فذكروه على أنه من المسلمات وذكروا أيضاً أن الكوفيين لا يقسمون الأفعال على ناقصة وتامة وإنما الأفعال كلها تامة عندهم وأن المرفوع بعدها فاعل لها ، وأن المنصوب حال"<sup>(4)</sup>.

وقد أخذ الدكتور فاضل السامرائي على عاتقه مناقشة هذه الادعاءات الثلاثة واحدة تلو الأخر ، وقد قدم الكثير من الأدلة المقتبسة من أمّات الكتب النحوية ، للرد على هذه الادعاءات ، ومن هذه الاقتباسات قول لابن السراج في حديثه عن الفعل (مرّ) : " تقول: مررت بزيد واقفاً فتنصب "واقفاً" على الحال، والكوفيون يجيزون نصبه على الخبر يجعلونه كنصب خبر "كان" وخبر الظن ويجيزون فيه إدخال الألف واللام، ويكون: مررت عندهم على ضربين: مررت بزيد فتكون تامة، ومررت بزيد أخاك فتكون ناقصة"<sup>(5)</sup> ، وهذا الكلام صريح بأن نحوي الكوفة عندهم قسم من الأفعال ناقصة وأخر تامة .

وردّ على الادعاء الثاني القائل: بأن نحوي الكوفة عندهم المنصوب بكان وأخواتها حال لا خبر ، فقد ذكر السيوطي في كتابه "مع الهوامع" بأن أسماء الإشارة (هذا وهذه)

(1) ينظر: حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال ، د. فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 2 / 41 ، سنة (1411هـ - 1990م) : 185.

(2) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري (ت588هـ) : 2 / 680.

(3) ينظر: تجديد النحو ، شوقي ضيف : 12 ، وتيسير النحو التعليمي ، شوقي ضيف : 50 ، و المباحث اللغوية في العراق ، مصطفى جواد : 10.

(4) حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال: 185.

(5) الاصول في اللغة : 1 / 220.

إذا أُريد بهما التقريب احتاجا إلى اسم مرفوع وآخر منصوب كاحتياج كان وأخواتها إلى ذلك ، وتكون أسماء الاشارة في هذه الحال ناقصة<sup>(1)</sup> .

ورد أيضا على الادعاء القائل بأن المرفوع بعد كان وأخواتها مرفوع بما كان قبل دخولها ، إذ روي عن الكسائي أنه قال : " سمعت العرب تقول: هذا زيد إياه بعينه. فجعله مثل كان. وقالوا: تربع ابن جؤية في اللحن حين قرأ: " هؤلاء بناتي هن أظهر لكم " وجعلوه حالا، يعنى أظهر. وليس كما قالوا، هو خبر لهذا كما كان في كان"<sup>(2)</sup> .

وقد انتهى إلى نتيجة مفادها أن نحوي الكوفة لا يختلفون عن البصريين في عد كان وأخواتها ناقصة بل أنهم يضمنون إليها (ظن وأخواتها) ، وأن مصطلح النقص والتمام في الأفعال مصطلحات كوفية إذ وردت عند الكسائي و الفراء ولم ترد عن سيبويه والمبرد<sup>(3)</sup> .

وقد رصدت الدراسة بعض الملاحظ العلمية على هذا البحث:

1. خلو البحث من مقدمة وتمهيد وقائمة المصادر .
2. رصد الدكتور فاضل السامرائي اضطرابا فيما نقله النحويون عن الكوفيين فمثلا الاسم المنصوب بعد (كان وأخواتها) فمرة يقولون عنه حالا ومرة يقولون عنه خبرا، يقول الدكتور فاضل السامرائي: " فقد جاء في (الهمع) و(شرح الأشموني) و(التصريح) وغيرها فيما يتعلق بخبر كان مع لام الجحود ، وذلك نحو قوله تعالى: { وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ }<sup>(4)</sup> : أن الكوفيين يذهبون إلى أن خبر كان هو الفعل الواقع بعد اللام ، وأن اللام زائدة ، وأن البصريين يذهبون إلى أن خبر كان محذوف .تقديره مريدا ، أو هاما ، ونحو ذلك "<sup>(5)</sup> .
3. ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن الذين نقلوا عن الكوفيين قد وقعوا في اضطراب واضح في النقل فمرة يقولون بأن(كان وأخواتها) لها خبر ومرة يقولون لها حال منصوب واستشهد بذلك في موطن حديثهم عن (لام الجحود) ،

(1) ينظر: همع الهوامع: 415 /1.

(2) مجالس ثعلب ، أبو العباس ثعلب (ت 291هـ): 12.

(3) ينظر: حقيقة النقص والتمام في الافعال: 196.

(4) الأنفال: 33.

(5) ينظر: همع الهوامع: 378/2.



وبعد التحقيق في المسألة ، وجدت بأن صاحب الهمع (السيوطي) في حديثه عن قوله تعالى "ليعذبهم" ذكر بأن اللام للجحود وأن الخبر محذوف على رأي البصريين ولم يذكر شيئاً عن رأي الكوفيين مطلقاً ، وأما (الأشموني) و(التصريح) فلم يرد عندهم شيء عن هذه الآية ، وقد وجدت صاحب (التصريح) يذكر هذا الكلام في حديثه عن قوله تعالى : {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ} (1) وقوله : { وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ } (2) ، فقد ذكر عن لام الجحود قوله : "فـ" يظلم" و"يغفر" ، منصوبان بـ"أن" مضمرة بعد اللام عند البصريين ، لا باللام. واللام متعلقة بمحذوف ، لا زائدة ، وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام. وخالفهم الكوفيون فيهن" (3) ، وفي قوله "وخالفهم الكوفيون فيهن" أحال المحقق إلى كتاب الانصاف المسألة (82) ، ومضمون هذه المسألة هي حديثهم عن الناصب للفعل هل هي لام الجحود أم أن مضمرة ؟ فرأي البصريين الناصب للفعل أن مضمرة ، والكوفيون يرون بأن لام الجحود هي العاملة في الفعل (4) .

4. ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن الكوفيين يعدون الاسم المرفوع بعد كان فاعلاً وقد اخذ هذا الكلام من قول السيد صدر الدين الكنغراوي (ت1349هـ) في حديثه عن الفاعل فقد مثل له بـ"كان زيداً عالماً" (5) ، فقد عدَّ (زيداً) فاعلاً وليس اسماً لكان ، ويمكن تخريج هذه المسألة على أن المقصود هنا الفاعل في المعنى فزيداً اسم كان ولكنه هو الفاعل في المعنى .

5. حاول الدكتور فاضل السامرائي أن يقارب رأي الكوفيين مع البصريين وليس شرطاً أن يكون المذهبان على اتفاق ، ففي الاختلاف معارف كثيرة ومعان يحتاجها الدارس ، فمثلاً عدَّ البصريون المنصوب بعد كان خبراً للفعل (كان) ، وعدها بعض الكوفيين حالاً للفعل (كان) ، وإذا نظرنا إلى المعنى المراد لكان الحال أقرب من الخبر ، كقولنا : كان زيداً قائماً ، فـ(قائماً) معناها حال أقرب من

(1) النساء: 137.

(2) العنكبوت: 40.

(3) شرح التصريح على التوضيح: 371/2.

(4) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف : 485/2.

(5) الموفي في النحو الكوفي: 18.

معناها خبراً وهذا ما يوضحه محمد بهجة البيطار في هامش كتاب الموفي في النحو الكوفي في تعليقه على قول السيد الكنغراوي " ولا يكون معرفة إلا إذا كان صاحبُ فاعلِ النواقص "(1) قائلاً: " واحتج الكوفيون لمذهبهم أن (كان) فعل غير واقع ، أي غير متعد ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً ، نصب الحال ، لا نصب المفعول ، فإذا ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ؛ ولأنه يحسن أن يقال فيه (كان زيدٌ في حالة كذا) وكذلك يحسن أيضاً في (ظننتُ زيداً قائماً) ظننتُ زيداً في حالة كذا ، فدلَّ على أنه نصب على الحال... "(2) .

---

(1) المصدر السابق: 57.

(2) الموفي في النحو الكوفي: الهامش : 57، وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 2/ 680.

### المبحث الثاني : الأفعال

تُشكّل الأفعالُ في كلِّ لغاتِ العالمٍ نسبةً كبيرةً في الكلام ولا سيّما في اللغة العربية، فلا تخلو جملةٌ واحدةٌ من فعلٍ فيها، وقد يكون هذا الفعل إما ظاهراً أو مضمراً ، وتكمن أهمية الفعل في أداء المعنى من اخبار أو انشاء يرومه المتكلم، ويمكن عدّ الفعل في العربية هو المحور الأساس في تكوين الجملة<sup>(1)</sup>؛ " لفعاليته في تكوين المجالات "<sup>(2)</sup> ، وبحسب ما توصل إليه الدكتور حسن الأسدي بما يسمى بفتح المجال في الجملة ، فهو المسؤول الأول عن ادخال عناصر الجملة الأخر ، فكلما كان الفعل قويا كلما دخلت معه مفاعيل أو منصوبات ليكتمل المعنى<sup>(3)</sup> ، وهكذا فعل سيبويه في كتابه في باب الفاعل قائلاً فيه: " هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر والمفعول الذي لم يتعد إليه فاعلٍ ولم يتعدّه فعله إلى مفعولٍ آخر. والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغلّ الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل. فأما الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله فقولك: ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمروٌ. والمفعولُ الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعلٌ فاعلٌ فقولك: ضَرَبَ زيدٌ ويُضْرَبُ عمروٌ"<sup>(4)</sup> ، وفي فعله هذا رؤية واضحة لعمل الفعل فقد تصور أن الفعل له قدرة على ضم عناصر أخر ، أي: له امتداد أفقي " فكانت الأبواب التي عقدها على الفاعل موزعة على أبواب ، بحسب ما في الفعل من قدرة على الامتداد الخطي بالمعمولات في فضاء الجملة ..."<sup>(5)</sup>

ويمكن تعريف الفعل بأنّه : تلك اللفظة المحتوية على عنصرين هما : المصدر والزمن ، ويُؤخذُ المصدر من حروف الفعل الأصول ، ويُؤخذُ الزمن من صيغته ، فإذا كان الفعل ماضياً فصيغته (فَعَلَ) ، وإذا كان الفعل مضارعاً فصيغته (يَفْعَلُ) ، وإذا كان الفعل أمر فصيغته (افْعَلْ) ، ك(جَهَدَ) فدلالته على (الجُهد) متأتية من حروفه الأصول(ج ه د) ، ودلالته على الماضي متأتية من وزنه (فَعَلَ) وهكذا دواليك ، وقد

(1) ينظر: نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، سعيد أحمد طالب: 82.

(2) مفهوم الجملة عند سيبويه ، د. حسن الأسدي: 155.

(3) ينظر: المصدر السابق: 161.

(4) الكتاب: 33/1-34.

(5) نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، سعيد أحمد طالب: 82

ذكر سيبويه في كتابه ما يشابه هذا الكلام قائلاً: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يَنقُطع"<sup>(1)</sup>.

وقد نشر الأساتيد الأفاضل في مجلة المجمع العلمي العراقي بحثاً في الفعل ، درست نظام الفعل من جهة ، وتعديته من جهة آخر ، وهي كما يأتي :

### أولاً : عمل الفعل وزمنه في العربية

كتب الدكتور ابراهيم السامرائي <sup>(2)</sup> بحثاً بعنوان " الفعل والنظام الفعلي في العربية"<sup>(3)</sup> ، تحدث فيه عن اختلاف أشكال الفعل من الماضي والمضارع ، وثبات القاعدة النحوية لكل فعل ، فالماضي مثلاً : له صورة واحدة وقاعدته ثابتة إلا أن دلالاته مختلفة ولكن لم يحدد النحويون الفسحة الزمنية بين زمن القول و زمن الفعل الماضي ، وهذا الفرق واضح بين العربية وباقي اللغات الهندية- الأوربية ، فقد ذكر قائلاً : " إنَّ الأقدمين على اهتمامهم الزائد بالفعل ومعانيه وصوره لم يبحثوا في زمان الفعل وتحدياته ، فالماضي الذي مضى... ولكن هذا الذي مضى لانعرف في أي زمان من الماضي ، وهذا فهو يصدق على حدث مضى قبل لحظات ، وعلى آخر مضى عليه زمان طويل ، وهذا التوسع أو قل التساهل مبعثه قلة ضبط الأزمنة في النحو العربي"<sup>(4)</sup> ، وأما الفعل المضارع " فالتسمية لا تشير إلى زمن معين محدد معروف ، وإنما تشير إلى شبه هذا بالاسم ، فهو مضارع للاسم ، وتأتي مضارعه للاسم من ناحية حركة

(1) الكتاب : 12 / 1.

(2) الدكتور إبراهيم أحمد السامرائي في سنة 1923م في مدينة العمارة بالعراق، ولقب بالسامرائي نسبة إلى مدينة أرامية اسمها (سامرا)، هاجر منها أهله إلى جنوب العراق، وشكلوا جالية سميت بالسوامرة، وحصل على الثانوية العامة، ثم التحق بمدرسة دار المعلمين العالية سنة 1942م، وتخرج فيها مدرساً للغة العربية، ثم رشح في بعثة علمية إلى باريس ودخل جامعة السوربون، وحصل على درجة الدكتوراه في دراسة اللغات السامية سنة 1956م، ثم مارس التدريس الجامعي أكثر من خمس وعشرين سنة، ثم أُحيل إلى التقاعد. وإبان حياته العلمية شارك في كثير من المؤتمرات الثقافية واللغوية والندوات العلمية في العراق وفي الأقطار العربية والأجنبية، وتقديراً لأعماله العلمية الغزيرة، اختير عضواً مراسلاً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ثم عضواً عاملاً به سنة 1990م، في المكان الذي خلا بوفاته الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى، وعضواً مؤازراً في مجمع اللغة العربية الأردني، وعضواً في المجمع العلمي الهندي، وعضواً في الجمعية اللغوية بباريس ، ينظر : موقع مجمع اللغة العربية في القاهرة على شبكة الأنترنت .

(3) الفعل والنظام الفعلي في اللغة ، د. ابراهيم السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1378هـ - 1959م)، مجلد 6: 277.

(4) الفعل والنظام الفعلي في العربية 277-278.

آخره ، ثم أنهم حين أرادوا أن يدلوا على زمن هذه الصيغة أشاروا الى الحال والاستقبال وأمر الحال والاستقبال في هذه الصيغة متروك للنص ، تحدده القرائن والاشارات "(1) .

ويمكن تلخيص اهتمام النحويين العرب في الفعل التي ذكرها الدكتور ابراهيم السامرائي في بحثه(2) ، كما يأتي :

1. البناء الصرفي للأفعال : فقد اهتم النحويون بالصيغ والأوزان والمعاني للأفعال ، وتقلباته واختلافه " وبحثوا فيه بحثوا طويلة ، وأعطوه من الأحكام مما هو معروف ، مقيد في الأسانيد ، ... وقد خلف السلف في هذا الباب كتباً كثيرة ، قصرها أصحابها على الفعل وأوزانه ومعانيه ، ولعل طائفة منها كانت أشبه بالمعجمات اللغوية ، فكتاب الأفعال لابن القوطية يظهر اهتمام الأقدمين بالفعل ومعانيه وصوره وقد أعاد أحد العلماء ترتيب هذا الكتاب ، وأضاف إليه شيئاً آخر وبوّبه تبويباً خالف فيه الأصل ، وهو ابن القطاع من علماء القرن السادس الهجري "(3)

2. غلبة الجملة الفعلية على كلام العرب " ذلك أننا لو نظرنا إلى كتاب من كتبهم فاحصين على طريقة الإحصاء في أيامنا لاهتدينا إلى صدق هذه الدعوى " يقول الاستاذ علي الجارم في هذا الشأن بأن : " الجملة الفعلية الأصل والغالب الكثير في التعبير ؛ لأن العربي جرت سليقته ، ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث والأحوال العادية الكثيرة ، وهي التي لا يريد فيها أن ينبه السامع إلى الاهتمام بمن وقع منه الحدث أو التي لا يهم هو فيها بمن وقع منه الحديث ، فالأساس عنده الإخبار أن يبدأ الفعل "(4) .

3. اهتمامهم بالإعراب ، ومن اهتمام النحويين بالإعراب أنهم ذهبوا " إلى أن الإعراب أثر يجلبه العامل ، ومن هنا كان بحثهم في العامل ، فالبصريون يرون أن الفعل صاحب العمل تقدم أو تأخر وسواء ذلك كان مقدراً أم مذكوراً "(5) .

(1) المصدر السابق : 278.

(2) ينظر: المصدر السابق 277 فما بعدها .

(3) الفعل والنظام الفعلي في العربية : 277.

(4) الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية ، علي الجارم، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، سنة 1953م : 347.

(5) الفعل والنظام الفعلي في العربية : 281.

4. اهتمامهم بالعمل، فقد كثر الحديث عن العامل وأثره فقد "ألف أبو علي الفارسي المتوفى سنة (377هـ) كتاب العوامل ومختصره ؛ وألف الشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة (471هـ) كتاب (العوامل المائة)"<sup>(1)</sup> ، فقد شغلت مسألة العامل نحوي البصرة والكوفة على حد سواء<sup>(2)</sup> ، ومن خلال اهتمامهم بالعمل فقد أوقعهم بمشكلات صعب عليهم الخروج منها ، ك: خلطهم بين المواقع الاعرابية لبعض الألفاظ ، وذلك بجعلهم ما كان مبتدأ فاعلا لفعل محذوف ، وقد أدى ذلك "إلى تخليط أبعد ما يكون عن البحث اللغوي السليم ، فقد وقفوا عند قوله تعالى : { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ }<sup>(3)</sup> ، فقالوا بفاعلية أحد ولكنهم قالوا لفعل محذوف يفسره المذكور "<sup>(4)</sup> .
- وكذلك في باب التنازع ، فمن خلال اعتماد النحويين على العامل ومن أن الفعل لا بد له من فاعل مرفوع أوقعهم في مشكلة أحر وهي تنازع فعليين على فاعل واحد كقولهم (قام وقعد أخوك) فكل من (قام) و(قعد) يطلب (أخوك) للفاعلية<sup>(5)</sup> .
5. أسماء الأفعال والمشتقات ك(اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعال التفضيل ، وصيغ المبالغة ) ، فمن اهتمام النحويين بالفعل ألحقوا به هذه الأسماء<sup>(6)</sup> .
6. اشتقاق الفعل من الاسم ، أي اشتقاقهم الفعل من الأسماء التي ثبتت أصلاتها في الاسمية ، والمقصود بذلك الاشتقاق من الأسماء الجامدة ، فقد اشتق العرب الكثير من الأفعال الثلاثية من هذه الأسماء ك(رَأَسَ مشتق من الرأس، وكَبَدَ مشتق من الكبد .... الخ)<sup>(7)</sup> .
7. احتسابهم الكثير من الأدوات أفعالا ك(ليس وبئس ونعم وحبذا وعسى)<sup>(8)</sup> .

(1) المصدر السابق: الصفحة نفسها .

(2) المصدر السابق: الصفحة نفسها .

(3) التوبة : 6 .

(4) الفعل والنظام الفعلي في العربية: 283 .

(5) ينظر: المصدر السابق : 284 .

(6) ينظر: المصدر السابق : 284 .

(7) ينظر: المصدر السابق: 284 .

(8) المصدر السابق : 285 .

فكما اهتم النحويون بجوانب معينة عند دراستهم للنظام الفعلي ، فقد ذكر الدكتور ابراهيم السامرائي مسائل مهمة لم يهتم بها النحويون ، ويمكن توضيحها كما يأتي (1) :

1. زمن الفعل : لم يهتم النحويون بتحديد زمن الفعل كالماضي مثلا ، فقد ذكروا أنه ماض فحسب ، إذ لم يتم تحديد الفسحة الزمنية بين الفعل وزمن القول ، ومن هذا الكلام لا يمكننا أن نهتدي إلى الماضي المستمر أو الماضي التام أو الماضي البعيد ، وأما مع الفعل المضارع فلم يحددوا زمن الحال ولا الفسحة الزمنية للدلالة على المستقبل .

2. تسمية الفعل : أطلق النحويون تسمية (المضارع) على الفعل الذي يدل على الحال أو الاستقبال ، ولكنهم إنما أسموه بذلك ليس دلالة على نوعه وزمنه ، إنما لمشابهته الاسم في تغييراته الاعرابية بين الرفع والنصب والجزم .

وقد رصدت الدراسة ملاحظ على هذا البحث ، يمكن تلخيصها بما يأتي :

1. يخلو البحث من مقدمة وتمهيد ونتائج وقائمة للمصادر والمراجع .
2. قدم الدكتور انتقادات صريحة على طريقة وضع القواعد النحوية فيما يخص الفعل وأزمنته ، فضلا عن احتمال الصحة في انتقاداته من جهة معينة ، إلا أنه في الواقع لم يقدم حلاً واضحاً في تحديد الزمن مع الماضي والمضارع ، وتغيير تسمية المضارع مثلا ، واكتفى بطرحها فقط ، أليس من دواعي كتابة البحوث الأكاديمية هي : حل المشكلات ومحاولة الإجابة عن التساؤلات التي تشغل ذهن الدكتور؟، يمكننا الرد على هذه الإشكالات التي تخص الأنظمة الفعلية في العربية ، بأن طبيعة العربية تختلف عن باقي اللغات في العالم ، فطريقة تحديد الزمن ودلالته يحتاج إلى توفر الكثير من القرائن والإشارات وحتى صيغة الفعل وأيضا تراكب الجملة واحتوائها على مشتقات معينة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، وقد علل ذلك الدكتور تمام حسان قائلا : " لأن السياق يحمل من القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ما يعين على فهم الزمن في مجال أوسع من مجرد المجال الصرفي المحدود. وهكذا يكون نظام الزمن جزءاً من النظام

(1) ينظر: المصدر السابق : 278.

الصرفي، وأما الزمن السياقي النحوي: فإنه جزء من الظواهر الموقعية السياقية؛ لأن دلالة الفعل على زمنٍ ما تتوقف على موقعه وعلى قرينته في السياق"<sup>(1)</sup>.

3. احتوى البحث في طياته دفاعاً عن النحويين القدماء واضعي القواعد إذ رد الشبهات القائلة بتأثر النحو العربي بالنحو اليوناني قائلاً فيها: "ووقفهم في البحث عند هذا الحد من حيث الناحية الزمنية، دليل على أن الباحثين الأقدمين في النحو لم يتأثروا في الأمور الجوهرية بالفكر اليوناني"<sup>(2)</sup>، ولكنه لم يثبت على رأيه هذا إذ سرعان ما قال بالتأثر المنطقي في النحو إذ يقول: "ونحن إذا أردنا أن نجد آثار المنطق في النحو لا نجده إلا في التقسيمات وفي الأحكام العامة المطلقة، كالسبب والمسبب، والعلّة والمعلول"<sup>(3)</sup>.

4. ردّ الدكتور على المستشرقين القائلين بتأثر المسلمين بالفكر اليوناني في وضع القواعد النحوية ولا سيما تأثرهم بالزمن وتقسيماته وهم فيشر، و فرانس بريتوريوس<sup>(4)</sup> كارل بروكلمان<sup>(5)</sup>، ودي بور<sup>(6)</sup> ومن العرب ابراهيم مذكور<sup>(7)</sup>، إذ يقول في ذلك: "لو كان واضع النحو متأثراً في الأمور الجوهرية بالنحو اليوناني، لنحنا في تحديد الزمن منحى الإغريق، ولبحث في قضية الزمن وتحديده كما بحثوا، ولوقفنا اليوم في عصرنا الحديث على جلية الأمور، وصرنا لا نحار في قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُونِ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(8)</sup>، فالفعل (تقتلون) مضارع ولكن النص لا يشير إلى الحال أو الاستقبال وإنما يشير إلى الزمن الماضي"<sup>(9)</sup>.

5. يظهر من بحثه هذا أنه من أنصار المذهب الظاهري الذي قاده ابن مضاء القرطبي، إذ لم يرتض للنحويين تعلقهم بالعامل فقد قال على حد وصفه: "أوقعهم في

(1) اللغة العربية مبناها ومعناها، د. تمام حسان: 105.

(2) الفعل والنظام الفعلي في العربية: 278

(3) المصدر السابق: 278-279.

(4) ينظر: المستشرقون ونظرياتهم في نشأة البحوث اللغوية، د. اسماعيل أحمد عمارة: 68-69 و 89.

(5) ينظر: العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، كارل بروكلمان: 11.

(6) ينظر: تاريخ الفلسفة في الإسلام، دي بور: 54-55.

(7) ينظر: في اللغة والأدب، ابراهيم مذكور: 220.

(8) البقرة: 91.

(9) الفعل والنظام الفعلي في العربية: 279، وينظر: الرد على النحاة: 69.



مأزق (1) " ولا تأثرهم بالنهج الكلامي ، فقد ذكر أن النحويين لم يسلموا " من هذا الخلط ، فلم ينصرفوا في بحوثهم اللغوية إلى المذهب اللغوي الصحيح ، ولم يستطيعوا أن يجنبوا بحوثهم هذا الدخيل الذي لا يمت للبحث اللغوي بصلة ، ومن يتعقب كتاب الخصائص لابن جني يجده يتخبط في مسائل لا علاقة لها بالبحث اللغوي ، وإنما هي من تأثير المنهج الكلامي ... " (2) .

### ثانيا : اسم الفعل بين الاسمية والفعلية

كتب الدكتور سليم النعيمي بحثا بعنوان " اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير " (3)، تحدث فيه عن اسم الفعل ونظرة النحويين إليه ، وقد بدأ بتقسيم الكلمة على ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وقد اعتمدوا هذا التقسيم بناء على دلالة كل لفظ ، فما دلَّ على ذات فهو اسم وما دلَّ على حدث فهو الفعل ، وما لم يدلَّ على معنى في نفسه فهو الحرف (4) ، وقد وجد النحويون " طائفة من الكلمات لها نفس دلالة الفعل ، بل أن منها في رأيهم ، ما يعمل عمل الفعل ويفيد فائدة الفعل من الأمر والنهي والزمان الخالص " (5) ، لكنها \_ أسماء الأفعال \_ تخالف الفعل في عدة أمور وهي :

1. الجمود: إذ أنها ألفاظ جامدة لها صيغة واحدة لا تتصرف (6) .
2. النقل: فقد " ثبت أن جميع أسماء المصادر منقولة، إمَّا عن المصادر الأصلية، أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً، أو عن الظرف، أو عن الجار والمجرور " (7).
3. الدلالة : إذ يدل الفعل على الحدث بحروفه الأصلية (المادة)، ويدل على الزمن بصيغته ، فالفعل (بَحَثَ) يدل على حدث البحث من خلال الحروف (ب ح ث) والزمن الماضي بصيغة (فَعَلَ)، ويدل اسم الفعل على معنى الفعل لا الحدث والزمان ، بمعنى

(1) المصدر السابق: 283.

(2) المصدر السابق : الصفحة نفسها ، وينظر : الرد على النحاة: 69.

(3) اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير، د. سليم النعيمي ، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 16: 60.

(4) المصدر السابق : الصفحة نفسها.

(5) اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير: 61-62.

(6) ينظر شرح الكافية الشافية: 1397/3.

(7) شرح الرضي على الكافية: 85/3.

أدق : أن الأفعال دوال على المعاني التي وضعت لها وأما أسماء الأفعال فدالة "على تلك الألفاظ فهي أسماء لألفاظها" (1) .

4. العمل : فأسماء الأفعال لا تعمل فيما قدم عليها(2) إذ لا يجوز أن نقول زيدا نزال والصحيح نزال زيدا .

5. اختلافات أخر : كرفعها حاضرا لا غائبا ،أي تكون للمخاطب ، ولا يجاب عنها بالفاء الناصبة ، فلا يقال : نزال فأكرمك(3) .

6. الاشتقاق : فهي ألفاظ لم تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء، ولا هي على أمثلتها .

وتشابه هذه الألفاظ (أسماء الأفعال) الاسم في أن بعضها تقبل علامات الاسم كالتنوين نحو: (رويداً)والالف واللام نحو: (النجاءك)، والاسناد (رويدا زيدا)، والتنثنية نحو: (هاتا، وهلما) والجمع(هاتوا وهلموا، وهيهات) والتأنيث نحو: (هيهاة ، و أولاة) بالهاء والإضافة نحو: (دونك، وعندك، و وراءك)والتحقير نحو: (رويدك) ، وهذه كلها من خواص الاسم(4) .

وقد اختلف النحويون بين اسميتها وفعاليتها فذهب الكوفيون إلى أنها : أفعال حقيقية، وذهب بعض البصريين إلى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء(5) ، وذهبت طائفة إلى إلى أن ما سمع استعماله في ظرف أو مصدر فهو اسم نحو : رويد زيدا ودونك زيدا ، وما دل على أمر أو مضي أو حاضر أو فهو فعل نحو : نزال ، وآمين ، وصه(6) .

وأما موضعها من الاعراب فقد قيل إنَّها : في موضع رفع بالابتداء قد يغني مرفوعها عن الخبر ، وقد ذهب الأخفش إلى أنها في موضع نصب بفعل مضمر ؛ لأنها مصادر نائبة عن معمولها ، وقال آخرون أنها لا موضع لها من الاعراب(7) .

وأما أقسامها فعلى قسمين(1) :

- (1) المرتجل في شرح الجمل : 248.
- (2) ينظر: شرح الكافية الشافية :1387/3.
- (3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة :193/1.
- (4) الخصائص : 46-47.
- (5) ينظر: توضيح المقاصد :1159/3.
- (6) ينظر: اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير : 62.
- (7) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها.

الأول : قسم الأوامر ، نحو : رويد زيدا ، وهلم زيدا ، وهات ، وهاء ، وعليك ، وحيهل ، وتراكها ، وصه ، ومه ... الخ

والآخر : قسم الأخبار ، ما كان للماضي ، نحو : وهيات ، وشتان ، وسرعان ، وبطان... الخ ، وما كان للمضارع ، نحو : اواه ، وبخ ، ووي ، وأف ... الخ .

وأما علة بناء أسماء الأفعال فتتمثل بأنها تتضمن " معنى لام الأمر ، ألا ترى أن (صه) بمعنى (اسكت) وأن أصل اسكت لتسكت ... فلما ضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فبنيت ؛ كما أن كيف ومن وكم لما تضمن كل واحد منها معنى حرف الاستفهام بني ؛ وكذلك بقية الباب "(2)

وأما فائدتها فمن دلالتها على ما يأتي (3) :

1. الاختصار والايجاز في العبارة.

2. السعة في اللغة .

3. المبالغة في الكلام .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية:

1. خلو البحث من مقدمة ونتائج وقائمة للمصادر أيضا .

2. أشار الدكتور سليم النعيمي إلى أن النحويين قد تأثروا بالمنطق اليوناني في تقسيمهم الكلمة في العربية قائلا ب"أن النحويين لم يراعوا في تقسيمهم هذا \_ تقسيم الكلمة \_ خصائص الكلمات العربية ذاتها ليقسموها على أساس هذه الخصائص وإنما تأثروا في ذلك بفلسفة اليونان ونظرتهم إلى الموجودات وبخاصة فلسفة أفلاطون ... ولسنا نريد أن ندخل في تفصيل ذلك وإنما نكتفي أن نشير إلى أن النحويين قد تأثروا في تقسيمهم للكلمة بهذا الرأي الفلسفي ..."(4)، وهذا الكلام مردود سلفا ؛ لأن الأخبار تروي لنا أن أول من قام بتقسيم الكلم العربية هو الامام علي (عليه السلام) والرواية

(1) ينظر: المصدر السابق :الصفحة نفسها .

(2) الخصائص :51/3.

(3) ينظر: الخصائص: 48/2.

(4) اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير : 60.

المشهوره في تعليمه لأبي الأسود الدؤلي في وضع أولى القواعد العربية ، فقد تروي لنا القصة بأن الامام (عليه السلام) قد أعطى رقعة لأبي الأسود قد كتب فيها : الكلمة اسم وفعل وحرف ، وقال له انح هذا النحو ...<sup>(1)</sup> ، وفي ذلك الوقت قرابة(35هـ) لم تكن هنالك ترجمات عن الاغريق ولم يختلط العرب بغيرهم، ومن البعيد جدا أن يكون الامام علي (عليه السلام) قد أخذ منهم أي :الرومان والإغريق ؛مصادقا لقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم ): " أنا مدينة العلم وعلي بابها ..."<sup>(2)</sup> ، فكيف للإمام علي (عليه السلام) أن يتأثر بتقسيم اليونانيين للكلمة؟.

3. يذكر الدكتور سليم النعيمي بأن النحويين قد تأثروا بالمنطق اليوناني بتعريفهم الكلمات ولم يتأثروا بتقسيم هذه الكلمات "ولكنهم لم يتأثروا بتقسيم أفلاطون للكلمات في لغته"<sup>(3)</sup> ،فلو صح هذا الادعاء على النحويين فكيف يتأثرون بشيء وينقلونه ناقصا إلى العربية؟ .

4. نجد الدكتور سليم النعيمي يتحدث عن المنطق اليوناني وأن العرب أخذوا منهم ولم ألاحظ رجوعه إلى مصدر في ذلك .

5. ذكر الدكتور سليم النعيمي مصطلحا جديدا لاسم الفعل وهو " خالفة الفعل" وقد ذكر أن جماعة من النحويين قد جعل اسم الفعل قسما مخصوصا برأسه لا من الأفعال ولا من الأسماء يقول : " ومن النحويين من رأى أن يجعل هذه الكلمات قسما برأسه يسمى (خالفة الفعل) "<sup>(4)</sup> ، وقد ورد هذا المصطلح في كتب النحو وأول من أطلق عليه هذه التسمية هو ابن صابر (ت:662هـ)<sup>(5)</sup> ، واشتهرت هذه التسمية عند الأشموني ومن جاء بعده في شروحه وحواشيه على شرحه<sup>(6)</sup> ، إذ لم يقل أن هذا المصطلح جاء متأخرا أو أنه ورد عند النحويين المتأخرين فظاهر قوله أنه مصطلح متداول عند النحويين القدماء .

(1) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ):18.

(2) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج الجوزي (ت 597هـ):11/ 243.

(3) اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير: 61.

(4) المصدر السابق : 62.

(5) هو "أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي الذاهب إلى أن للكلمة قسماً رابعا ، وسماه الخالفة"، ينظر: بغية الوعاة: 1/ 235-311، و ابن صابر القائل بـ"الخالفة" في النحو العربي ، علي خليفة عطوة عبد اللطيف ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد 21- العدد 1 – (2020م – 1441هـ) : 21.

(6) ينظر: شرح الأشموني:91/3، حاشية الصبان : 289/ 3، و ارشاد السالك :2/ 714.

6. اقتبس الدكتور سليم النعيمي نصا من الأعم الشنتمري لتقوية ادعائه في اسقاط علامة الاسناد من علامات الاسمية لأسماء الأفعال قائلا " هذه الكلمات التي سماها النحويون أسماء أفعال لا بد أن نشير إلى أن الأدلة التي استند إليها النحويون على اسميتها لا تثبت أمام النقد الصريح "(1) ، إذ يذكر أن اسنادها في الشواهد التي جاء بها النحويون هو عن طريق الحكاية ، كما ورد ذلك في قول زهير بن أبي سلمى (2) :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دَعَيْتَ نزالٍ ولجَّ في الذعر

الشاهد في هذا البيت (دعيت نزال ..) قد أسند فيه اسم الفعل (نزال) إلى الفعل (دعيت) وهو نائب عن الفاعل .

وقد ورد في قول ربيعة بن مقروم الضبي (3) :

فَدَعَا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلِ

ولم يذكر المصدر حينها ، مع أنه اعتمده لتقوية رأيه في ذلك وهو أن اسم الفعل (نزال) استعمل في هذا البيت مفعولا وقد اخبر به عن طريق الحكاية ، وهذا نصه : " الشاهد في قول نزال وهو اسم لقوله انزل ، وإنما أخبر عنها عن طريق الحكاية وإلا فالفعل وما كان اسما له لا ينبغي أن يخبر عنه" (4) ، ولالأعم الشنتمري الكثير من المؤلفات ولو أشار الدكتور إلى المصدر لأسهل على القارئ مشقة التفتيش في مؤلفات الأعم.

7. هذه الدراسة تُعد من مظاهر التيسير النحوي الذي نادى بها بعض المحدثين أمثال الدكتور سليم النعيمي ، فما يرمي إليه الدكتور في هذه الدراسة هو: تيسير دراسة اسم الفعل للدارسين والناشئة ، فهذا التيسير سيسهل على الطلبة التعامل مع هذه الألفاظ ويسهل على الأستاذ شرحه وإيصال الموضوع إليهم بأسهل الوسائل ، كاسم الفعل الدال على جار ومجرور كعليك زيدا ، والدال على مصدر كرويد زيدا ، والمصادر الدالة على تعجب كبطآن وسرعان، واسم الفعل الدال على المضي كهيئات بمعنى بعد فعلى سبيل المثال اسم الفعل الدال على ظرف يمكن دراسته في الظروف وقد اعتمد في ذلك

(1) اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير : 65.

(2) ديوانه : 31.

(3) ديوانه : 44.

(4) ينظر: اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير: 66.

على رأي صاحب الكافية إذ يقول: "أما الظرف، والجار والمجرور فلأن نحو: أمامك، ودونك زيدا، بنصب زيدا، كان في الأصل: أمامك زيد، ودونك زيد، فخذه فقد أمكنك، فاختصر في الكلام الطويل، لفرض حصول الفراغ منه بسرعة، ليبادر المأمور إلى الامتثال، قبل أن يتباعد عنه زيد؛ وكذا كان أصل عليك زيدا: وجب عليك أخذ زيد، وإليك عني، أي: ضم رحلك عني... فجرى في كلها الاختصار لغرض التأكيد"<sup>(1)</sup>، وقد علق الدكتور سليم النعيمي على هذا الرأي قائلاً: "وهو في تقريره هذا قد أدرك سر استعمال مثل هذا الكلام. ولذلك فنرى من الأفضل اعتبار دونك وأمامك ظرفاً على الأصل ويكون ما بعدها منصوباً على التحذير أو الإغراء حسب ما يقصد إليه المتكلم، وأما التي لم يرد بعدها منصوباً فاعتبارها ظرفاً على الأصل لا مشكل فيه بل هو أكثر اتساقاً مع آراء النحويين أنفسهم"<sup>(2)</sup>، فالجار والمجرور لا يمكن أن يقال له اسماً، إذ يختلف اختلافاً تاماً عن أسماء الأصوات وأسماء الأفعال الدالة على مصدر أو ظرف<sup>(3)</sup>، ويمكننا قبول هذه الدعوى وإعادة النظر في اسم الفعل الدال على الجار والمجرور.

وأما اسم الفعل الدال على مصدر كـ(رويد) فقول النحويين أن فيها أربعة أوجه ثلاثة منها منونة فتكون في موضع الفعل نحو: والله لو أردت الدَّراهمَ لأعطيكَ رُوَيْدَ ما الشَّعْرَ. يريد: أرود الشعر، وتكون صفة نحو: ساروا سَيْراً رُوَيْدًا، وحالاً نحو: ساروا رُوَيْدًا، تكون في موضع فعل أمر بمعنى افعل إذا اتصلت بها كاف الخطاب نحو: رويدك زيدا<sup>(4)</sup>

(1) شرح الرضي على الكافية : 89 / 3.

(2) اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير : 69.

(3) ينظر: اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير : 69.

(4) ينظر: المصدر السابق : 70.

### ثالثاً: التعدية بحرف الجر

تعدية الأفعال بنفسها أو بالواسطة، قد شغلت العلماء قديماً وحديثاً ، وموضوع التعدية من الموضوعات التي تربط الصرف بالنحو ، ومعناه : كثرة عناصر الجملة وتماثل معناها بمفعول به مناسب للفعل المؤثر فيه<sup>(1)</sup> ، وللتعدية أنواع بحسب نوع الفعل<sup>(2)</sup>:

أولاً : تعدية أصلية ، وأقصد فيه أن يكون الفعل متعدياً أصالة إلى مفعول واحد ، نحو : برّيت القلم ، أو مفعولين ، نحو : كسوتُ زيدياً جبّةً.

ثانياً : تعدية غير أصلية ، وأعني بها أن يكون الفعل غير متعدٍ أصالة ، كأن يكون لازماً فيتعدى بأحد وسائل التعدية كالهزلة والتضعيف وزيادة الالف والسين والتاء ، أو زيادة التاء والألف فيكون الفعل على زنة (تفاعل) نحو : دَخَلَ زيْدُ الدارَ ، فيكون أُدخِلْتُ زيدياً الدارَ .

والفعل من حيث التعدّي واللزوم أنواع<sup>(3)</sup> :

1. الفعل المتعدّي بنفسه : وله أنواع : المتعدّي إلى واحد نحو : ضرب ، و أكل... والمتعدّي إلى اثنين كأفعال الظن نحو : ظن ، علم ، زعم... الخ ، وكسا وأعطى .
2. الفعل المتعدّي بالنقل، وله نوعان : المتعدّي إلى مفعول به واحد وهو في الأصل لازم فتعدى بالنقل أو بإضافة إحدى حروف التعدية كالهمز والتضعيف نحو : نام الطفل ، ونوّمت الأمُّ طفلها، والمتعدّي إلى اثنين ، وهو في الأصل متعد إلى مفعول به واحد فتعدى إلى اثنين بالنقل أو التضعيف نحو : شَرِبَ زيْدُ الماءَ ، وأشربتُ زيدياً الماءَ ، والمتعدّي إلى ثلاثة وهو في الأصل متعد إلى اثنين وتعدى بواسطة النقل أو التضعيف ، نحو : رأى زيْدُ الحقَّ منتصراً ، وأريبتُ زيدياً الحقَّ منتصراً.
3. الفعل اللازم الفعل المتعدّي بالواسطة أو ما يسمى المتعدّي بحرف الجر: وهو الفعل الملتزم بفاعله ولا يتعداه إلى مفعول ، نحو : أثمرَ الشجرُ ، وأزهرَ النباتُ وهذا هو

(1) ينظر : الكتاب : 35/1.

(2) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب : 1 / 341.

(3) ينظر: المصدر السابق : 1 / 341 - 342.

الموطن الذي شغل الدكتور محمد ضاري حمادي فقد كتب فيه بحثين، وكتب الدكتور جميل الملايكة بحثاً واحداً، و البحوث على ما يأتي:

### البحث الأول : تعدية الفعل بالباء

تحدث فيه عن الأفعال التي تتعدى بالباء التي خَطأَ فيها المحققين اللغويين في العصر الحديث أمثال : زهدي جار الله ومحمد العدناني و ابراهيم اليازجي ومصطفى جواد و ابراهيم المنذر ومصطفى الغلابيني وصلاح الدين الزعبلوي ... الخ<sup>(1)</sup>.

وقد رمى في بحثه هذا إلى تصويب الأخطاء التي تلحق استعمال الأفعال ، مثل : بصر ، و حدا و أسرف ، وظن و اعتقد ، وكلف والتقى وهم و وعد .

واستعمل الدكتور محمد ضاري حمادي في بحثه هذا الاستقراء والتأمل والموازنات بين آراء العلماء المحدثين معتمداً على نصوص القرآن والحديث الشريف وعلى ما ذكرته أمات المعجمات العربية في الاستعمال ، وقد سعى إلى تأصيل التركيب العربي الأصيل<sup>(2)</sup>.

### البحث الثاني : تعدية الفعل بالحرف (على)

وقد ذكر فيه مسألة تعدي بعض الأفعال بحرف الجر (على) فيما ذكره المحققون في مصادرهم ، وهذه الأفعال : (أدمن، ازمع، تسلق ، سعد ، ضغط ، علا، عاب )<sup>(3)</sup>.

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية على كلا البحثين:

1. احتوى البحثان على مقدمة وسرد للأفعال المذكورة آنفا ، مع ذكر أقوال العلماء المحققين فيها سواء بتعديتها بـ(الباء) أم بتعديتها بالحرف (على) أم بنفسها مع بيان الآراء المختلفة فيها والرجوع الى كتب المعجمات والحديث والقرآن الكريم وبيان الصحيح منها.

(1) ينظر: التعدية بالباء في تحقيقات اللغويين ، د. محمد ضاري حمادي ، مجلة المجمع العلمي العراقي، سنة 1988م-1409هـ، مجلد39، ج4: 217

(2) التعدية بالباء في تحقيقات اللغويين : 217.

(3) ينظر: التعدية بالحرف (على) في تحقيقات اللغويين، محمد ضاري حمادي ، مجلة المجمع العلمي العراقي في مجلد 46ج2 ، في سنة 1420هـ-1999م: 87.



2. يخلو البحثان من تمهيد لمعاني التعدية، والفرق بينها وبين التعدية بحرف الجر ، ويخلو من خاتمة وقائمة للمصادر والمراجع ، مع أن الدكتور محمد ضاري حمادي قد وثق كل معلومة من مصدرها الصحيح ، إلا أنه لم يجمع المصادر في قائمة مرفقة.

3. يقول عن تحقيقات العلماء المحققين : " ثم لحظت أنّ من تحقيقاتهم ما لا يصح أن يوصف بصفة التحقيق، لأنّه إنّما أُصدر مفتقراً إلى التوثيق العلمي الكافي أو خلواً من أي تحقيق أو توثيق " (1)، والحق أن ما ذكره المحققون فيه وجهة نظر ونستطيع أن نقول عندما يجيزون مسألة كتعدية فعل ما بـ(الباء) أو خلوه منها لهم وجهة نظر ، فيمكن أن تقبل ويمكن أن تُرد فمثلا الفعل (اعتقد) على رأي مصطفى الغلاييني أنه يتعدى بالباء إذا ما أُشربَ معنى آمن أي : تضمنه معنى آمن فقد رد في رأيه هذا على من قال بأن الفعل (اعتقد) لا يتعدى بحرف الجر قائلا: " إن اللغويين لم يذكروا هذا الحرف إلا متعديا بنفسه. لذلك جعل الأستاذ (أعتقد به) خطأ ؛ لأنه لم يرد في كتب اللغة . ونحن نسلم بخطأ (أعتقد به) إن أراد الكاتب أنها بمعنى(صَدَّقَه) ، ولا نسلم بخطئه إن أراد معنى (آمن به) . فالاعتقاد إن تضمن معنى الإيمان جازت تعديته بالباء ؛ لأن الفعل تختلف تعديته باختلاف استعماله ، ليتضح معناه المراد . وقد قالوا : (اعتقد بالله ، والاعتقاد بالله) بمعنى آمن به والإيمان به " (2) ، ويمكن عد تعدية الفعل (اعتقد) بـ(الباء) من الأساليب المحدثة في اللغة ، فقد ذكرت المعجمات الحديثة صحة تعدية الفعل (اعتقد) بالباء مع تشربه معنى الفعل (آمن) (3)، وقد ذكر الدكتور أحمد مختار عمر أن هذا الاستعمال صحيح ولكنه غير فصيح (4) ، ويمكن أن يحتمل معنى اعتقد معنى (اعترف وقر ) وهما فعلا يتعديان بالباء (5) .

4. في تعدية الفعل (بصر) بالباء خلاف ذكره الدكتور محمد ضاري ، فقد ذكر بأن زهدي جار الله خطأ تعدية الفعل بالباء فلا يقال : بصرته بالحقيقة ، وإنما الصحيح حذفها (6) ، وذكر أيضا رأي محمد العدناني القائل بقبول الإثبات والحذف فكلاهما عنده

(1) التعدية بالباء في تحقيقات اللغويين : 217.

(2) نظرات في اللغة والأدب ، مصطفى الغلاييني : 11.

(3) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة : 122 / 1، و 1526/2.

(4) ينظر: معجم الصواب اللغوي: 124 / 1

(5) ينظر: الصحاح : 790/2، و تكملة المعاجم العربية : 257 / 7.

(6) ينظر: الكتابة الصحيحة ، زهدي جار الله : 33.

صحيح<sup>(1)</sup> ؛ لرجوعه إلى معجم الأساس والمصباح ومعجم القاموس والمعجم الوسيط ، وقد اعترض عليه الدكتور محمد ضاري بإجازته الوجهين قائلاً بأن مما : "ينبغي التنبيه له أن الصورتين ليستا على صعيد واحد من حيث السعة والذويوع ، وأن غياب صورة الإثبات في معظم المعجمات العربية ولا سيما التاج واللسان ليحمل هذه الدلالة ، ولقد رجعت إلى القرآن الكريم فألفت هذا الفعل (بصر) متعدياً بنفسه لا بالباء ..."<sup>(2)</sup> ، وما ذهب إليه الدكتور محمد ضاري حمادي بأن الوجهين ليسا على صعيد واحد من حيث السعة والذويوع فيه نظر، إذ ذكر سيبويه في كتابه بأن : "لطف به وألطف غيره، ولطف به كغفل عنه، وألطفه كأغفله. ومثل ذلك بصر وما كان بصيراً"<sup>(3)</sup> وقد ذكر الفعل (بصر) متعدياً (بالباء) في بعض المعجمات العربية كالتهذيب والصحاح والمقاييس الفعل (بَصَرَ) متعدياً بالباء : " وَيُقَالُ: بَصُرْتُ بِهِ."<sup>(4)</sup> ، وجاء في القرآن الكريم الفعل (بصر) متعدياً بالباء في قوله تعالى : { قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ }<sup>(5)</sup> ، وقوله : { وَلَهُمْ أَغْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا }<sup>(6)</sup> وقد ذكر الفعل (بصر) من دونها في قوله تعالى : { يَا أَبَتِ أَبْتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ }<sup>(7)</sup> ، وقوله : { فَأَعْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ }<sup>(8)</sup> ، وقوله : { وَأَبْصُرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ }<sup>(9)</sup> ، وقد ذكر في بداية بحثه أن منهاجه يعتمد على النصوص الفصيحة بدءاً بالقرآن الكريم ، فهذه النصوص قد ذكرت في القرآن.

وأصل الفعل (بَصَرَ) هو (بَصَرَ) وهو متعدٍ بالباء فلما زيد عليه حرف أصلي تعدى إلى مفعول به مع تعديته بحرف الجر ، فصار الفعل متعدياً إلى اثنين نحو : بَصُرَ بالشيء ، وبَصَّرْتُهُ بالشيء .

5. ويحسب للدكتور محمد ضاري حمادي اعتماده في بعض المواطن على القرآن الكريم ونصوص الحديث الشريف في إثبات صحة التعدية بالباء لأي فعل قد وقع فيه

(1) ينظر: معجم الأخطاء اللغوية: 38-39.

(2) التعدية بالباء في تحقيقات اللغويين: 219.

(3) الكتاب: 62/4.

(4) ينظر: تهذيب اللغة: 12/123، و الصحاح 591/2، و مقاييس اللغة 253/1، المحكم: 8/315،

الأفعال 71/1.

(5) طه: 96.

(6) الأعراف: 179.

(7) مريم: 42.

(8) يس: 9.

(9) الصافات: 175.

خلاف بالتعدية من عدمها ، فيجعل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف فيصلا في هذه الخلافات.

6. تعدد الدكتور أن يعتمد في بحثه على أقوال المحققين أمثال : زهدي جار الله وأسعد داغر وكمال ابراهيم ومحمد العدناني و ابراهيم المنذر ، لسبب ؛ ربما لأنهم أكثر المرتبطين بالقديم والمصادر القديمة ، وكلامهم مأخوذ من كلام موثوق ونصوص قيمة ، فضلا عن أنهم معنيون بقضايا التصحيح اللغوي ما أعطى قيمة علمية لبحثه .

7. ردّ الدكتور محمد ضاري حمادي على من جَوَّز أن يعدي الفعل(أزمع) بحرف الجر (على) مع تجويز المعجمات هذه التعدية ، فقد أثبت من الشعر القديم تعدي الفعل بنفسه ، كقول امرئ القيس : " وإن كنت أزمعت صرمي .."(1)، وقول الأعشى : " أزمعت من آل ليلى ابتكارا..."(2) ، وقول عنتره بن شداد : " إن كنت أزمعت الفراق فإنما فإنما ..."(3) ، وقد ورد هذا الفعل في خطب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) حيث قال في التزهيد في الدنيا : " فَأَزْمَعُوا عِبَادَ اللَّهِ الرَّحِيلَ عَنْ هَذِهِ الدَّارِ الْمَقْدُورِ عَلَى أَهْلِهَا الزَّوَالِ"(4) ، قائلا : "لقد رأى البحث أن يرجع إلى المادة اللغوية وهي وهي النصوص المتمثلة بمصادر التوثيق اللغوي وهي : القرآن الكريم والحديث وكلام الفصحاء . ولم يجد هذا البحث الفعل (أزمع) (وما يتصل به من صيغ) في القرآن ولا في الحديث ، ولكنه وجد الفعل المذكور في الشعر القديم . ويبين هذا البحث أن ما وقف عليه من نصوص الشعر القديم قد سجلته المعاجم الأساسية نفسها ؛ فإنما وقف هذا البحث على تلك النصوص في تلك المعاجم . وقد سارت تلك النصوص على منهج واحد وهو التعدية المباشرة"(5) فعلى ما جاء به الدكتور محمد ضاري حمادي يمكن عدّ تعدية الفعل(أزمع) بنفسه فصحيا لوروده في الشعر القديم وخطب أمير المؤمنين(عليه السلام) ، وأما تعديته بالحرف على فيمكن عده من كلام العامة ؛ لوروده في معجمات اللغة القديمة كمعجم العين : " وأزمعوا على كذا إذا ثبت عليه عزيمة القوم أن يمضوا فيه لا

(1) البيت لامرئ القيس يقول فيه : أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلِّلِ ... وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَزْمَعْتَ صَرْمِي فَأَجْمَلِي، ديوانه : 37.

(2) تكلمة البيت : (أَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارًا ... وَشَطَّطْتُ عَلَى ذِي هَوَى أَنْ تُزَارَا) ، ديوانه : 184.

(3) تكلمة البيت : إِنْ كُنْتَ أَزْمَعْتَ الْفِرَاقَ، فَإِنَّمَا ... زُمَّتْ رِكَابُكُمْ بَلِيلَ مُظْلَمٍ، ديوانه : 80.

(4) نهج البلاغة ، خطب الامام علي عليه السلام : خطبة 52 : 78.

(5) التعدية بالحرف (على) في تحقيقات اللغويين :90-91.

محالة<sup>(1)</sup>، وأساس البلاغة<sup>(2)</sup>، ولسان العرب<sup>(3)</sup> ، وقد عدها ابن دريد من النادر في اللغة<sup>(4)</sup>.

8. لقد ذكر الدكتور محمد ضاري في إثباته تعدية الفعل (أزمع) بنفسه قد رجع "إلى المادة اللغوية وهي النصوص المتمثلة بمصادر التوثيق اللغوي وهي القرآن والحديث وكلام الفصحاء"<sup>(5)</sup> ، والملاحظ أن الدكتور لم يذكر أياً من هذه الشواهد فقد جاء بثلاثة أبيات شعرية لامرئ القيس والأعشى وعنتره فقط ، فلم يذكر آية من القرآن ولا حديثاً شريفاً ولا نصاً من كلام العرب الفصحاء .

9. ذكر الدكتور محمد ضاري حمادي بيتاً لعنتره بن شداد يقول فيه :

إن كُنْتُ أزمعتِ المسير، فإنّما ... زُمْتُ رِكابِكُمْ بِلَيْلٍ مُظْلَمٍ

وقد نقل الدكتور هذا البيت عن درة الغواص: "أزمعت المسير"<sup>(6)</sup> ، وقد ذكر في ديوان عنتره بن شداد: "أزمعت الفراق" فكان لا بد للباحث هاهنا من أن يعود إلى الديوان لينقل البيت بصورة صحيحة كما ورد في ديوانه لا من مصدر آخر.

10. اختلف المحققون في تعدية الفعل (صعد) فمنهم خطأً تعدية الفعل بحرف

الجر (على) وهم زهدي جار الله يقول فيه: "خطأً صعد إلى الجبل - صواب

صَعَدَ الْجَبَلَ وَصَعَدَ الْجَبَلَ. وَصَعَدَ عَلَى الْجَبَلِ..."<sup>(7)</sup> ، ومحمد الكرباسي بقوله

: "يقولون صعد على المكان والصواب صعد المكان وصعد فيه ... قال تعالى

: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ}"<sup>(8)</sup> "<sup>(9)</sup> ، وقد جَوَزَ مجمع اللغة العربية في القاهرة

هذه التعدية في المعجم الوسيط<sup>(10)</sup> وجوزها أيضاً محمد العدناني<sup>(11)</sup> ، وقد

انتهى رأي الدكتور محمد ضاري حمادي بقبوله هذه التعدية قائلاً: "لقد وجد

هذا البحث أن من المظان ما ذكر تعدية هذا الفعل بالحرف (على) وأن منها ما

(1) ينظر: العين : 368 / 1، مادة ز م ع.

(2) ينظر: اساس البلاغة : 421/1، مادة ز م ع.

(3) ينظر: لسان العرب : 143/8-144، مادة ز م ع .

(4) ينظر: جمهرة اللغة : 816/2، مادة ز ع م.

(5) التعدية بالحرف (على) في تحقيقات اللغويين: 91.

(6) درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد الحريري البصري (ت 516هـ): 79.

(7) ينظر : الكتابة الصحيحة : 168 (مادة ص ع د).

(8) فاطر : 10.

(9) ينظر: نظرات في أخطاء المنشئين : 258 (مادة صعد).

(10) ينظر: المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية في القاهرة : 1 / 514 (مادة صعد)

(11) ينظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة : 378..

خلا من تلك التعدية . ولعل المظان التي خلت من تلك التعدية هي التي أوقعت اللغويين في العصر الحديث ، أولئك الذين خطؤوا تلك التعدية ، في الوهم الذي جعلهم يقولون بخطأ تعدية الفعل (صعد) بالحرف (على) " (1) ، إذ جاء الفعل(صعد) متعديا بالحرف(على) في الحديث الشريف وقد ذكر له خمسة شواهد منها: فقد روي عن محجن أنه قال: "إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِي، فَصَعَدَ عَلَيَّ أُحْدٍ، فَأَشْرَفَ عَلَيَّ الْمَدِينَةَ... " (2) ، وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله: " أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّفَاءَ، فَصَعَدَ عَلَيْهِ ... " (3) ... الخ من الشواهد ، والذي يلحظ من هذه الشواهد أن تعدية الفعل (صعد) بحرف الجر (على) يدل على استقرار في مكان مرتفع ، وأما تعديته المباشرة فدلالة على الصعود المستمر وعدم الاستقرار ولذلك نقول (صعد الجبل) أي إنه مازال في حركة صعود ، وإذا قلنا (صعد على الجبل) أي: إنه استقر في مكانه المنشود .

### البحث الثالث : الأشهر الأفصح (يأنس به قلبي) لا (يأنس إليه قلبي)

كتب الدكتور جميل الملائكة بحثاً بعنوان " الأشهر الأفصح (يأنس به قلبي) لا (يأنس إليه قلبي)" (4) ، تحدث فيه عن تعدية الفعل (أنس) بواسطة حرف الجر (الباء) ، إذ ، إذ خطأ تعدية الفعل بالحرف(إلى) معتمداً في ذلك على وروده في المعجمات العربية ، وقد ذكر أن جماعة من المعجميين قالوا بالتعدية بحرف الجر إلى وهم : السرقسطي (ت400هـ) في كتاب الأفعال قوله : " وأنست بالشيء أنسا: ضد توحّشت، وأنست به لغة" (5) ، و وافقه في ذلك الصغاني (ت650هـ) في العباب الزاخر (6) ، وابن منظور(ت711هـ) في لسان العرب (7) ، والفيومي(ت770هـ) في المصباح المنير (8) ، و

(1) التعدية بالحرف (على) في تحقيقات اللغويين : 93.

(2) مسند بن أبي شيبه ، أبو بكر بن أبي شيبه العبسي (ت235هـ): 98 / 2.

(3) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ): 17/5.

(4) ينظر: الأشهر الأفصح (يأنس به قلبي) لا (يأنس إليه قلبي)، د. جميل الملائكة ، مجلة المجمع

العلمي العراقي ، مجلد (43) العدد(1) ، سنة (996م-1416هـ) : 101.

(5) كتاب الأفعال ، ابن الحداد السرقسطي(ت بعد 400هـ) : 75 / 1.

(6) ينظر: العباب الزاخر واللباب الفاخر ، رضي الصغاني (ت650هـ) : 29.

(7) ينظر: لسان العرب : 12/6 (مادة : أنس).

(8) ينظر: المصباح المنير : 25 / 1 (مادة : أنس).

و الفيروز آبادي(ت 817هـ) في القاموس المحيط<sup>(1)</sup> ، والزبيدي (1205هـ) في تاج العروس<sup>(2)</sup> ، وقد خالفهم في هذا الزمخشري (ت 538هـ) ، فقد أجاز تعدية الفعل (أنس) (أنس) بحرفي الجر (الباء) و (إلى) قائلاً: " وأنست به واستأنست به وأنست إليه واستأنست إليه"<sup>(3)</sup> ، واستشهد الزمخشري بقول الطرماح<sup>(4)</sup> :

كلُّ مستأنسٍ إلى الموت قد خا ... ض إليه بالسيف كل مخاضٍ

وقال هلال بن خثعم<sup>(5)</sup> :

إذا غاب عنها بعلها لم أكن لها ... زوراً ولم تأنس إليّ كلابها

و وافقه من المحدثين محمد العدناني قائلاً: " ويخطئون من يقول : أنس إلى الشيء ويقولون إن الصواب هو : أنس به ، والحقيقة هي أن أنس به ، وأنس إليه ، واستأنس به ، واستأنس إليه جميعها صحيحة ..."<sup>(6)</sup> .

ويخلص البحث إلى نتيجة مفادها أن الفعل (أنس) يتعدى بالحرف (الباء) وهو الأشهر والأفصح ، ولا يتعدى بـ(إلى)<sup>(7)</sup> .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. خلو البحث من مقدمة وتمهيد وقائمة للمصادر والمراجع ، والصفة الغالبة على البحث هي : تجميع نصوص من المصادر المعجمية.
2. أثقل الدكتور متن البحث بذكره معلومات المصادر جميعها وهذا خلل منهجي واضح ، إذ كان بمقدوره أن ينقلها إلى قائمة خاصة بالمصادر ، أو على الأقل كتابتها في هامش البحث .

(1) ينظر: القاموس المحيط : 1 / 1333(مادة : لهو).

(2) ينظر: تاج العروس : 15 / 414(مادة : أنس)

(3) أساس البلاغة ، الزمخشري(ت538هـ): 1 / 35.

(4) ديوان الطرماح : 178.

(5) أمالي المرتضى ، الشريف المرتضى (ت: 436هـ) : 379.

(6) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة : 33.

(7) ينظر: الأشهر الأفصح (يأنس به قلبي) لا (يأنس إليه قلبي): 106.

3. العنوان غير مناسب للبحث ؛ لأن العنوان هو نتيجة نهائية توصل إليها الدكتور جميل الملايكة في طيات بحثه ، وأقترح أن يكون العنوان : (تعدي الفعل أنس بحرف الجر).

4. البحث عبارة عن اقتباسات متتالية للمعجميين القدماء حتى كاد يخلو جهد الباحث منه .

5. ذكر شاهدا شعريا للشاعر بشار بن بشر المجاشعي ، ولم يحل الشاهد إلى ديوان الشاعر واكتفى بالإشارة إلى كتاب (معجم الأغلط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني)<sup>(1)</sup>، وعند التقصي عن الشاعر لم أجد له ذكر في كتب التراجم ، بل وجدت أن (السيد الشريف المرتضى) قد ذكر اسم الشاعر وهو (هلال بن خثم)<sup>(2)</sup> ، وليس كما ذكر الباحث.

6. رصدت الدراسة خطأ نحويًا في تجريد الفعل (جاء) من الضمير (وا) للغائبين ، في قوله : "ومما تجدر ملاحظته أن الصغاني ، وابن منظور ، والفيومي ، والفيروزآبادي ، والزبيدي ، كلهم جاء بعد الزمخشري"<sup>(3)</sup> ، والصحيح أن يقول (كلهم جاؤوا) ؛ وذلك لأن الخبر إذا كان فعلا فيجب أن يحتوي على ضمير يعود على المبتدأ<sup>(4)</sup>.

#### رابعا : حركة بناء الفعل الماضي

كتب الدكتور جميل ابراهيم علوش<sup>(5)</sup> بحثًا بعنوان "الفعل الماضي وحركات بنائه" بنائه" وتحدث فيه عن الفعل الماضي وتغيير حركة البناء عند اتصاله بواو الجماعة فيضم ، واتصاله بضمائر الرفع المتحركة فيسكن ، وهو في بحثه هذا يروم إلى التمييز بين البناء والاعراب قائلا فيه : " يذكر النحاة في معرض التمييز بين البناء والإعراب ،

(1) ينظر: الأشهر الأوضح (يأنس به قلبي) لا (يأنس إليه قلبي): 105.

(2) ينظر: أمالي المرتضى : 379.

(3) المصدر السابق : 104.

(4) ينظر: الأصول في النحو : 64 / 1.

(5) الدكتور جميل ابراهيم علوش : ولد في بيرزيت عام (1937م)، وهو شاعر ولغوي ، وهو عضو رابطة الأدباء في الكويت ، واتحاد الكتاب الفلسطينيين في الكويت ، والنادي العربي في عمان ، ورابطة الكتاب الأردنيين في عمان ، واتحاد الكتاب الأذنيين في عمان ، ينظر: مقال بعنوان (الذكرى الثالثة لرحيل د.جميل علوش "معلم الأجيال وشاعر العروبة" اليوم ، الصوت العربي الحر سنة (2013م)، على شبكة الأنترنت .

أن حركة البناء هي حركة ثابتة لازمة ؛ في حين أن حركة الإعراب حركة عارضة متغيرة ويضيفون إلى ذلك أن حركة البناء لا علاقة لها بالعوامل الداخلة على اللفظة المبنية ؛ في حين تكون حركة الإعراب نتيجة حتمية لتلك العوامل . ويفهم من هذا أن الكلمة لا تتأثر بما يدخل عليها من عوامل ؛ في حين تكون اللفظة المعربة لمثل ذلك التأثير" (1) .

وقد ركز الدكتور على تغيير حركة الفعل الماضي بسبب اتصاله بأحد هذه الضمائر وأن "هذا التغيير في حركات بناء الفعل الماضي قد يوحي بأنه معرب لا مبني" (2) ، وهذا التغيير قد جعل الدكتور يطرح تساؤلا بقوله : "ألا يمكن أن نجد في التغيير تسويغا بل تفسيراً لما قد يتبادر أحيانا إلى أذهان بعض الدارسين من أن الفعل الماضي معرب لا مبني ؟" (3) ، والمقصود بالبناء هو أن تكون حركة اللفظ ثابتة لازمة غير متأثرة بالعوامل الداخلة على اللفظة ، والمبني من الأفعال هو (الفعل الماضي، وفعل الأمر ، والفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة ونون التوكيد) (4)، والمقصود بالإعراب أن تكون حركة اللفظ عارضة متغيرة متأثرة بالعوامل الداخلة عليها كأدوات النصب والجزم ، ويمثل هذا النوع من الأفعال (الفعل المضارع) (5) .

والفعل الماضي -وهو مادة البحث- يبنى على الفتح إذا لم يتصل به شيء نحو: (ذَكَرَ ، حَجَبَ ، مَالَ ... الخ) ، ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة نحو : (كَفَرُوا ، ظَلَمُوا ، هَادُوا ، آمَنُوا... الخ ) ، ويبنى على السكون إذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة ، نحو : ( شَرِبْتُ ، شَرِبْتِ ، شَرِبْتُمْ ، آمَنْتُمْ ، آمَنْتُمْ ، آمَنْتُمْ خَلَقْنَا ، ضَرَبْنَا ) (6) ، وقد ذكر الدكتور جميل ابراهيم قائلا ف: " هو يبنى اذن تارة على الفتح وطورا

(1) ينظر: الفعل الماضي وحركات بنائه ، د.جميل ابراهيم علوش، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 43 ج:1، سنة 1416هـ- 1996م :241.

(2) المصدر السابق : 242.

(3) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(4) ينظر: الأصول في النحو : 199 /2.

(5) ينظر: المصدر السابق:48/1.

(6) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب : 319.



على الضم وطورا على السكون ، وهذا التغيير في حركات بناء الفعل الماضي قد يوحى بأنه معرب لا مبني" (1) .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. من المعروف بأن الفعل الماضي مبني على الفتح ، وقد ذكر الدكتور جميل ابراهيم بأن في حالات بناء الفعل الماضي التباساً واشكالاً يكمنان في بناء الفعل الماضي على الضم اذا اتصل بواو الجماعة نحو : ساروا ، والاشكال الآخر هو بناؤه على السكون إذا اتصل بإحدى ضمائر الرفع المتحركة كـ ( تاء الفاعل ، ونا المتكلمين ، ونون النسوة) نحو : سرتُ ، سرتِ ، سرتَ ، سِرْنَا ، سِرْنَ ... الخ ، وقد ذكر بأن هذا التغيير في بناء الفعل الماضي "قد يوحى بأنه معربٌ لا مبني" (2) ، ويمكن أن أضيف هنا بأن الأصل في الأفعال هو البناء والاعراب فرع عنه ، لأن أكثر حالات الأفعال هي البناء فالفعل الماضي مبني دائماً وفعل الأمر مبني أيضاً ، والفعل المضارع مبني في حالتين: مع اتصاله بنون التوكيد واتصاله نون النسوة ، وبناء الفعل الماضي على السكون؛ إنما جاء لمشابهته "بالإسم من وجه، وَذَلِكَ فِي الصَّفَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ، كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، وَيَقَعُ مَوْقِعَ الْمُضَارِعِ فِي الشَّرْطِ، كَقَوْلِكَ: إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: إِنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ. وَفِعْلُ الْأَمْرِ لَا يَقَعُ هَذَا الْمَوْقِعَ، فَجَعَلَ لِلْمَاضِي مِزِيَةً عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ، وَلَمْ تَبْلُغْ هَذِهِ الْمِزِيَةَ أَنْ تَوْجِبَ لَهُ الْإِعْرَابَ، فَوَجَبَ أَنْ يَجْعَلَ الْمَاضِي حِكْمَهُ بَيْنَ حُكْمِ الْمُضَارِعِ وَيَبِينُ فِعْلَ الْأَمْرِ، فَمَنْعَ الْإِعْرَابَ، لِنَقْصِهِ عَنِ الْمُضَارِعِ، وَفَضْلَ بَحْرَةَ لِمِزِيَتِهِ عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ" (3) ، فلو عددنا الفعل الماضي معرباً على رأي الدكتور جميل ابراهيم لأمكن أن نجعل الاعراب من حالات الأفعال ، فإذا كان ادعاؤه صحيحاً، فعلى ذلك بأن التغيير الذي يصيب فعل الأمر عند اتصاله بضمائر الرفع (الف الاثنيين ، واو الجماعة ، وياء المخاطبة) يمكن عد حذف النون فيها أيضاً من علامات اعراب فعل الأمر وليس من علامات البناء .

(1) الفعل الماضي وحركات بنائه : 242.

(2) المصدر السابق: 242 .

(3) علل النحو، أبو الحسن، ابن الوراق (ت 381هـ): 148.

2. ذكر الدكتور بأن بحثه هذا قد كتبه لمن "يتمتعون بقسط من الذكاء والفهم" (1) ؛ ومقصده هنا أن من يوافقه في رأيه فهو ذو فهم وذكاء ومن يعارضه فهو على خلاف ذلك وأعتقد أن تثبيت مثل هذه العبارات والأحكام في البحوث الإنسانية ليس من الصحيح ؛ إذ العلوم الإنسانية ولا سيما اللغة قابلة للمناقشة لوجهات النظر المتعددة ولا يمكن أن تثبت على حكم واحد.

3. اتهم الدكتور جميل ابراهيم النحويين بأنهم " لا يفرقون في كتبهم بين المبني على الفتح والمنسوب والمبني على الضم والمرفوع والمبني على الكسر والمجرور . والدليل على ذلك أنهم يسمون علامة النصب فتحة وعلامة الرفع ضمة وعلامة الجر كسرة . ونحن نعلم أن الفتح والضم والكسر من ألقاب البناء ، فكيف تكون الضمة والفتحة والكسرة علامات إعراب؟ " (2) ، وإذا كانت دعوى الباحث الدكتور صحيحة من جهته ، فهو لم يقترح لنا علامات رفع ولا نصب ولا جر ولا بناء ، وعلى ذلك يكون موقف النحويين لا غبار عليه؛ لأنه في العربية لا يوجد غير هذه العلامات بالنسبة (للضمة والفتحة والكسرة والسكون) و الحركات الثلاث تتعاور بين البناء والاعراب ، إذ لا إشكال في عد حركة الفتحة علامة للنصب أو علامة للبناء .

4. حاول الدكتور جميل ابراهيم الخروج من المأزق السابق بقوله: " لقد خرج بعض جهابذة النحاة من هذا المأزق بتسميتهم علامة النصب نصباً أو حركة نصب وعلامة الرفع رفعة أو حركة رفع وعلامة الجر جرة أو حركة جر . كما جعلوا للجرم علامة أخر غير السكون هي حذف الحركة ؛ لأن السكون علامة بناء " (3) ، وهو في كلامه هذا حاول التخلص من مسألة تشابه علامات الاعراب وعلامات البناء ، إذ يمكن الرد على ذلك بأن علامات الاعراب تحتاج إلى تسمية ، فكيف لنا أن نقول علامة الرفع رفعة وعلامة النصب نصباً ؟ وهل كلمة (رفعة ، ونصب ، وجر ) مجزية من دون تحديد العلامة؟، إذ لا بد من أن نحدد ما العلامة المناسبة للدلالة على الرفع والنصب والجر.

(1) الفعل الماضي وحركات بنائه: 242.

(2) المصدر السابق: 243.

(3) الفعل الماضي وحركات بنائه: 243.

\*يقصد هنا تأثير العامل على الفعل المعرب (المضارع) وعدم تأثر الفعل المبني (الماضي).

5. ذكر الدكتور جميل ابراهيم بـ"أن مقياس الثبات والتغير الذي أشرنا إليه في بدء المقال \* ، لم يعد صالحا للفصل في الموضوع ، بسبب وقوع التغير في الفعل الماضي الذي هو مبني في الأصل ، وتعرضه لثلاث حالات بنائية هي الفتح والضم والسكون ، دونما تأثر بعامل سابق ولأسباب بنوية بحتة"<sup>(1)</sup> ، فوقع التغير في الماضي مختلف تماما عما هو في المضارع ، فالتغير في الماضي هو تغير مناسبة مع الواو ، و تغير طارئ أو ما يسمى بتغير عارض نتيجة اتصال الفعل بالضمائر (واو الجماعة وضمائر الرفع المتحركة)<sup>(2)</sup> ، وأما تغير المضارع فلعامل سابق كالجزم والنصب ، ويمكن على هذا الأساس التفريق دلاليا بين التغير الماضي وتغير المضارع ، ففي الماضي لا يُضاف إلى المعنى شيء ، وأما المضارع فتغييره بعامل الجزم والنصب يقتضي تغيرا دلاليا واضحا في أداء الفعل وهذا ما نلاحظه أيضا عند اتصال المضارع بنوني التوكيد والنسوة ، فهذه التسميات مأخوذة من الحالة الإعرابية ، والحالة الإعرابية واحدة ولكن لها صور مختلفة ، فمثلا حالة الرفع تكون بالضممة في المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث، أو الألف في المثنى والواو في جمع المذكر السالم ، أو ثبوت النون في الأفعال الخمسة وهكذا بقية الحالات الإعرابية .

6. من القضايا المنهجية التي رصدتها هذه الدراسة هي الإحالات في هامش البحث ، فقد اضطرب التوثيق مرتين بتقديم كتاب حديث على كتاب قديم ، فقد قدم كتاب (كشف المشكل في النحو) لعلي سليمان الحيدرة المتوفى سنة (599هـ) على كتاب (المقتصد في شرح الايضاح) لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة (471هـ) ، و قدم أيضا كتاب سلم اللسان لجرجي شاهين عطية (ت1366هـ) على كتاب الخصائص لابن جني المتوفى سنة (ت392هـ)<sup>(3)</sup> .

(1) الفعل الماضي وحركات بنائه: 244.

(2) ينظر: مبادئ العربية ، رشيد الشرتوني : 128/4.

(3) ينظر: الفعل الماضي وحركات بنائه: 246-247.

## المبحث الثالث : المنصوبات

### توطئة:

المنصوبات في اللغة العربية من أكثر الموضوعات النحوية شيوعا وأكثرها اتساعا؛ إذ تشغل نسبة كبيرة من المسائل النحوية إذا ما قورنت بالمرفوعات والمجرورات (1)، وقد عرفها ابن الحاجب بقوله: " هو ما اشتمل على علم المفعوليّة" (2) والمنصوبات نوعان (3) :

الأول : منصوبات عمدة في الكلام " شبهت بالفضلات" (4) ، ومن هذه المنصوبات: خبر كان ، واسم إن، واسم (لا) النافية للجنس ، واسم (ما) الحجازية، ومفعولا ظن وأخواتها ، ومفعولا كسى وأعطى، ومفاعيل أعلم وأرى (5).

والآخر: منصوبات فضلة في الكلام أي: " ما كان أصلا في النصب" (6) ، وهذه المنصوبات يجوز أن يأتي الكلام من دونها ، ومن هذه المنصوبات : التوابع والمفعولات ، كالمفعول معه والمفعول له والمفعول فيه ، والحال والتمييز، والاستثناء، والتوابع... الخ.

وقد درس بعض الباحثين بعض المنصوبات في مجلة المجمع العلمي العراقي وكانت هذه البحوث على ما يأتي :

### اولا: الحالات الإعرابية للتمييز ومعناه

- (1) ينظر: إحياء النحو : 79 فما بعدها .
- (2) الكافية في علم النحو ، ابن الحاجب: 18.
- (3) ينظر: شرح الرضي على الكافية : 294-295 / 1.
- (4) المصدر السابق: 294 / 1 .
- (5) ينظر: معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي : 14/1.
- (6) شرح الرضي على الكافية: 295 / 1.

كتب الدكتور فاضل صالح السامرائي بحثاً بعنوان " اسلوب التمييز ومعناه" (1) ، تحدث فيه عن الفرق بين النصب والجر والاتباع في التمييز وقد بدأ بحثه هذا بالاستفهام عن المعاني المنبثقة من حالات التمييز المختلفة قائلاً: " يأتي التمييز في الكلام على صور مختلفة فقد يأتي منصوباً ، نحو (عندي نسيجٍ حريراً) وقد يأتي مع (من) كقولك (عندي نسيجٍ من حريرٍ) وقد نضيف المميز إلى التمييز نحو (هذا نسيجٌ حريرٍ) وقد نتبع التمييز المميز كقولك (هذا نسيجٌ حريرٍ) فهل هناك فرق بين معاني هذه التعبيرات؟" (2) ، وإنَّ العدول بين التعبيرات يلحقه عدول بين المعاني، وعلى هذا الأساس قسم الدكتور فاضل السامرائي بحثه فكان على ما يأتي:

### 1. معنى النصب والجر : وقد ذكر فيه الفرق بين المعنيين كقولنا : (عندي حُبُّ

عسلاً) و(حُبُّ عسلٍ) ، فبالنصب "معناه أن عندك عسلاً مقدار حب" أي إنَّ النصب يتعين فيه المقدار ، و" أما الجر فيحتمل معنيين : الأول : أي عندك التمييز كأول \_كالنصب\_ أي عندك عسل مقدار حب ... والثاني : أن عندك الإناء أي عندك الحُبُّ وليس عندك العسل ..." (3) ، والمقصود هنا أن النصب والجر يشتركان في معنى التمييز أي : أنهما يوحيان بمعنى المادة ، والمعنى الآخر للجر هو الإناء أو الظرف الذي توضع فيه المادة كالعسل مثلاً ، وذكر الدكتور فاضل السامرائي للنصب والجر معاني مختلفة ، وهي على ما يأتي :

أ. دلالة النصب على الايضاح بعد الإبهام : كقولنا ( عندي خاتم ذهب ) و قولنا ( عندي خاتم ذهب ) " فالتمييز في الأول منتصب بعد تمام الكلام وهذا يكون إذا أردت ابهام الأمر على السامع أولاً ثم إيضاحه فيما بعد إذا رأيت أن المقام يستدعي ذلك كأن يكون الخاتم من نوع ثمين أو معدن نادر يستدعي الإبهام أو هو عند شخص غير متوقع أن يكون عنده هذا الخاتم أو

(1) ينظر: اسلوب التمييز ومعناه، د.فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة 1977م-

1397 هـ : 28 / 200.

(2) اسلوب التمييز ومعناه: 200.

(3) المصدر السابق : 201.

غير ذلك من الملاحظ فتبهم الأمر عليه ثم توضحه لك ، وهذا المعنى غير موجود في الإضافة " (1) .

ب. للنصب معنى تمام الكلام بخبرين كقولنا: (عندي خاتم ذهباً) فكأن الكلام قد تم إلى قولنا (خاتم) ثم جننا بما يفسر ذلك الخاتم فقلنا (ذهباً) ، خلافاً لقولنا (عندي خاتم ذهب ) فالكلام هنا سرداً واحداً ولم يتم بكلمة (خاتم) بل السامع هاهنا ينتظر تمام الكلام (2) .

ت. دلالة النصب على الماهية كقولنا (هذا المقص حديداً) فمعناه أن المقص مصنوع من الحديد، أي إنَّ النصب يدل على الاختصاص، وأما الإضافة كقولنا (هذا مقص حديد) فإنه يحتمل أن المقص للحديد، أي : يقص به الحديد، ويحتمل أن يكون من الحديد (3) .

ث. دلالة النصب على تحديد المقدار ، كقولنا (عندي خاتم ذهباً) أي : عندي من الذهب بمقدار خاتم ، وهذا غير موجود في الجر (4) .

**2. معنى الاتباع :** ومعنى الاتباع هو للتشبيه على عكس النصب والجر ، فقولنا (

هذا بابٌ ساجٌ) و(قماشٌ صوفٌ) فالمعنى المتأني من الاتباع أن هذا الباب يشبه الساج ، وهذا القماش يشبه الصوف ؛ لأن الوصف لا يأتي من أسماء الذات (الجواهر) (5) ، ويعلل سيبويه ذلك بقوله: " لقبح النكرة أن تكون موصوفةً بما ليس صفةً، وإنما هو اسمٌ كالدرهم والحديد " (6) وقد ذكر المبرد اعتراض سيبويه قائلاً : " وَكَانَ سَيْبَوِيهِ يَقُولُ: ... وَلَا تَقُولُ عَلَى النَّعْتِ: هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ إِلَّا مُسْتَكْرَهَا - إِلَّا أَنْ تُرِيدَ الْبَدَلَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَدِيدًا وَفِضَّةً وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ جَوَاهِرٌ، فَلَا يَنْعَتُ بِهَا؛ لِأَنَّ النَّعْتَ تَحْلِيَةٌ وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا نَعْتًا مُسْتَكْرَهَا إِذَا أُرِدَتْ التَّمْثِيلُ " (7)

(1) المصدر السابق: 202.

(2) أسلوب التمييز ومعناه: الصفحة نفسها .

(3) المصدر السابق: 203.

(4) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(5) ينظر: المصدر السابق: 202.

(6) الكتاب: 396/1.

(7) المقتضب : 272/3.

3. **الجر ب(من)** : ومعنى الجر بمن أنه يدل للنص على التمييز ، أي إن معنى التمييز فيه دقيق جدا على خلاف من النصب فإنه يحتمل التمييز ويحتمل الحال كقولنا : ( ما أحسنه خطيبا ) فإنه يحتمل التمييز ويحتمل الحال ، أي حال كونه خطيبا ، وأما قولنا ( ما أحسنه من خطيب ) فإنه يدل النص على التمييز على أنه أفضل الخطباء<sup>(1)</sup> .

4. **التمييز المحول** : وهو تحويل التمييز عن فاعل أو مفعول ، كقولنا : ( غزر أخوك علما ) ، أي : ( غزر علم أخيك ) والفاعل (علما) حيث حول في الجملة الأولى إلى تمييز ، وهذا الأسلوب ، أي : العدول من مرتبة إلى أخر تفيد معنى "الاتساع والشمول والمبالغة ... نحو قوله تعالى : {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} (2) ... قالوا أصله (اشتعل شيب الرأس) إلا أن هناك فرقا بينهما في المعنى فمعنى قولك (اشتعل شيب الرأس) أن هناك شيئا في الرأس متفرقا ظهر ، وأما قوله تعالى : {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} فمعناه أن الرأس قد امتلأ بالشيب ..."<sup>(3)</sup> ، وقد تحول الاسم (شيب) الأولى إلى مفعول به في الآية القرآنية فصار "شيبا" ، وقد تحول (الرأس) لكونه مضافا إلى فاعل في الآية القرآنية.

#### وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1.خلو البحث من مقدمة وتمهيد ، ونتائج للبحث، وقائمة للمصادر والمراجع ، وألتمس للدكتور العذر في ذلك ؛لأنَّ الظاهر أنَّ مجلة المجمع العلمي العراقي لم تبين للباحثين قوانين معينة يتبعونها في بحوثهم المنشورة ، ويمكن أن يلتبس أي قارئ ذلك إذا ما اطلع على بقية البحوث لباحثين آخرين ليجدها تختلف من بحث إلى آخر .

2.دخول الدكتور للموضوع دون التعريف بالعنوان ، وعدم بيان المشكلة التي يعالجها البحث ، وكأن البحث سرد لما جاء به العلماء السابقون .

(1) أسلوب التمييز ومعناه: 205 .

(2) مريم : 4 .

(3) أسلوب التمييز ومعناه: 207 .

3. يخلو البحث من خطة واضحة ومتسلسلة للموضوعات وكأنه كُتِبَ على شكل ورقات بحثية ثم جمعت في بحث واحد ، أو ربما محاضرات أُلقيت وكُتِبَت بهذا الشكل .

4. العنوان يختلف عما جاء في محتوى البحث ، فعنوان البحث "اسلوب التمييز ومعناه" ، فكلمة (أسلوب) زائدة ؛ لأنها تُطلق على أساليب معينة والتمييز ليس منها ؛ لأن التمييز من الألفاظ المنصوبة وتحتاج الأساليب إلى موضوعات مختلفة من أدوات وجمل محددة مكونة لذلك الأسلوب مثل اسلوب الاستفهام والشرط .. الخ<sup>(1)</sup> ، وهذا ما لا نجده في التمييز فهو فضلة يمكن الاستغناء عنها في الجملة<sup>(2)</sup> ، فلو كان عنوان البحث (من معاني التمييز) ، لكان أفضل.

5. أكثرَ الدكتور تلاحق النصوص ، إذ كان ينتهي من نص ويدخل في نص آخر دون أن يحل النص السابق ، والمعروف أن الدكتور فاضل السامرائي موسوعي في طرحه لكنه يميل إلى النقل المباشر وهو اسلوب جمع لا بحث ؛ لأن البحث يتطلب العرض والتحليل الربط والتسلسل الحججي والأدلة وغيرها مما تقوي البحث ، وهذا ما لا نجده في الغالب من مفاصل البحث .

6. مما يؤخذ عليه عدم الالتزام بالتسلسل الزمني للمصادر ، فتراه يأخذ من الحديث ثم يتبعه بالقديم ، والأقدم هو المقدم في البحوث الجامعية ؛ لكونه الأصل الذي استقى منه الحديث مادته ، فعلى سبيل المثال نقل من شرح الرضي على الكافية (ت 688هـ) ثم أردفه بشرح الأشموني (ت 900هـ) ثم ينقل بعد ذلك من الأصول لابن السراج (ت 316)<sup>(3)</sup> .

7. ومما يؤخذ على البحث أيضا ، طريقة ترتيب هوامش البحث فتارة نجد اسم المؤلف من دون اسم الكتاب كالرضي فقط والأشموني ، والصبان فقط، وتارة أخرى يذكر اسم الكتاب من دون اسم المؤلف كالأصول والهمع ..<sup>(4)</sup> ، وثالثة يذكر اسم الكتاب مع مؤلفه مثلا "الأشموني 197/2" ، وانظر حاشية الصبان

(1) ينظر: الأساليب النحوية عرض وتطبيق ، د. محسن علي عطية : 15.

(2) ينظر: أسلوب التمييز ومعناه: 200

(3) ينظر: اسلوب التمييز ومعناه: 201.

(4) ينظر: المصدر السابق: 201 و 202 و 204.



- 197/2" (1) و " المقتضب: 272/3، انظر : ابن يعيش 49/3" (2) ، والأصح أن يعتمد طريقة واحدة في الكتابة ، فمثلا : المقتضب، للمبرد : 272/3، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : 49/3، أو خلاف ذلك كذكر اسم المؤلف فقط .
8. قولنا : (هذا خاتمٌ ذهبٌ) ، فقد ذكر الدكتور كل شيء عنها لكنه لم يذكر أنها على تقدير حرف الجر (من) ، والتقدير : هذا خاتمٌ من ذهبٍ ، مع أنه قدر (مثل) أو (شبيهه) ولم يقدر (من) التي تدل على التبويض التي قد تتضمن المعاني التي ذكرها الباحث (3) ، ولفظ (ذهبٌ) في الجملة المذكورة ليس خبرا ؛ لأن الجواهر لا يُخبر بها ، بل هو عطف بيان للتوضيح أو التخصيص؛ لأن الرفع يخرجها من التمييز ، والجر يخرجها من التمييز أيضا ، لتكون الموازنة ليس بين التمييز المنصوب والمجرور بل بين النصب والرفع والجر ؛ لأن كل علامة لها وظيفة اعرابية تميزها عن غيرها.
9. يحسب للباحث استعمال الأسلوب التعليمي المباشر، أسلوب السؤال والجواب ، ويحسب له أن هذا الأسلوب قد اقترن بمصادر النحو المهمة ولاسيما يعنى منها باللفظ والتركيب والمعنى ، واستعمل في مواضع قليلة أسلوب الإثارة العقلي بطرحه سؤالا عند الاجابة عن سؤال آخر ، أي : توجيه المسألة إلى مسألة أخرى.
10. ويحسب له أنه انطلق من المعنى لتحديد التوجيه الاعرابي المناسب للحال الذي يرومه المتكلم ، فجعل لكل وجه معنى ، ويمكن تسمية هذا ب(تعدد المعنى الوظيفي) (4) .

#### ثانيا: اشتراط معنى القلبية في المفعول له

كتب الدكتور جميل الملائكة بحثا بعنوان " في اشتراطهم كون المفعول له قلبيا" (5) ، تحدث فيه عن شرط المفعول له أن يكون مصاغا من الأفعال القلبية ، وقد ذكر أن النحويين الأوائل أمثال : سيبويه ، وابن السراج ، وابن جني ، لم يذكروا هذا الشرط في

(1) المصدر السابق : 201.

(2) المصدر السابق 204.

(3) ينظر أسلوب التمييز ومعناه: 204-203

(4) ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها، د. تمام حسان: 39.

(5) في اشتراطهم كون المفعول له قلبيا، د. جميل الملائكة ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1405هـ - 1984م) مجلد: 35، عدد: 4 / 123.

حديثهم عن شروط المفعول له المنتصب المحقق للشروط المعروفة ( دلالاته على العلة ، الاتحاد مع العامل في الوقت والاتحاد معه في الفاعل ، وأن يكون مصدرا)<sup>(1)</sup> ، وأن أول من ذكر هذا الشرط هو الرضي الاسترابادي في كتابه "شرح الرضي على الكافية" قائلا : " وشرط بعضهم كونه من أفعال القلب ..."<sup>(2)</sup> .

وأن أول من أشار إلى اشتراط القلبية ابن الخباز (ت:639هـ) في القرن السابع الهجري في كتابه (شرح ألفية ابن معط)<sup>(3)</sup> ، وقد أشار إليه ابن هشام في تحديد هذا الشرط قائلا : " وكونه قلبيا كالرغبة ... قاله ابن الخباز وغيره ..."<sup>(4)</sup> .

وفي شرط القلبية للمفعول له خلاف بين النحويين منذ القرن السابع الهجري ، فقد أوجبه بعض النحويين كابن الخباز ، وابن هشام ، الأشموني<sup>(5)</sup> ، ومنهم من لم يوجبه : كابن كابين يعيش ، وابن الحاجب ، وابن مالك<sup>(6)</sup> ، وأما الرضي فلم يشترط القلبية في المفعول له ، والمفعول له عنده على ضربين : الأول : إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو : : قعدتُ جنباً، فهو من أفعال القلوب ، كما قالوا ، وإما أن يتقدم على الفعل تصوراً أي يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل القلب ، نحو : ضربته تقويماً وجنته اصلاً<sup>(7)</sup> .

وأما المحدثون فقد خاضوا في هذا الخلاف ، فقد جعل كل من ( حفي ناصف ، ومحمد دياب ، ومصطفى طوم ، ومحمود عمر ، وسلطان عمر ) شرط القلبية لنصب المفعول له واجبا ، فقد قالوا في هذا " لا بد لجواز النصب أن يكون المصدر قلبيا متحدا مع الفعل في الوقت والفاعل ..."<sup>(8)</sup> ، ومن أوجب هذا الشرط أيضا (مصطفى الغلاييني) في كتابه (جامع الدروس العربية) قائلا : " فان كان المصدر غير قلبي لم يجز نصبه، نحو

(1) ينظر: الكتاب:367/1،و الأصول في النحو : 206 /1 ، واللمع في العربية: 58.

(2) شرح الرضي على الكافية: 194 /1 .

(3) ينظر: شرح ألفية ابن معط أول ألفية في النحو المسمى الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية في علم العربية ، شمس الدين الأربيلي (639هـ) :174 .

(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 197/2 .

(5) ينظر: شرح ألفية ابن معط: 174 ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 197/2 ، شرح الأشموني الأشموني : 480/ .

(6) ينظر: شرح المفصل : 449/1 ،و أمالي ابن الحاجب : 754 /2 ،و شرح التسهيل : 196/2 .

(7) شرح الرضي على الكافية : 513 /1 .

(8) كتاب قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية :66 .

"جئت للقراءة"<sup>(1)</sup> ، و وافقهم في هذا الرأي محيي الدين الناصري<sup>(2)</sup> وأثبت هذا الشرط الدكتور عباس حسن قائلاً: "ومن الزيادة أن يكون المفعول لأجله "قلبياً"؛ لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر، "هو: التعليل؛ إذ التعليل -غالبًا- يكون بأمور قلبية معنوية، لا بأمور حسية من أفعال الجوارح، ويفهم أيضاً من باقي الشروط"<sup>(3)</sup> ، وقد خالفهم السيد أحمد الهاشمي وقد ضم رأيه إلى رأي الرضي في هذا قائلاً: " والمراد بالمصدر القلبى ما كان مصدراً لفعل من أفعال القلوب ما كان مصدراً لفعل من أفعال القلب وهي التي منشؤها الحواس الباطنة كالحب والبغض والخوف والحياء وما أشبهه . ولا يشترط في المصدر أن يكون قلبياً إلا إذا كان حاصلًا كما رأيت في المثال \_ اجتهدت رغبة في التقدم\_ أما إذا كان غير حاصل فيكون الباعث على وقوعه تحصيله كما في نحو ضربته تأديباً له . وفي مثل هذه الحال لا يلزم أن يكون قلبياً ..."<sup>(4)</sup> .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. خلو البحث من مقدمة ، وتمهيد ، ونتائج للبحث ، وقائمة بالمصادر والمراجع التي رجع إليها الدكتور.
2. يحتوي العنوان على ضمير للغائب وقد أحال الضمير على كلام خارج النص فقله في العنوان: " في اشتراطهم ... " ماذا يقصد بالضمير (هم) ؟ هل المقصود بالضمير اللغويون أو النحويون ، البصريون أو الكوفيون ؟؟ ، ولذلك كان عليه أن يذكر الفئة المقصود فيها الضمير (هم) ، كأن يقول على سبيل المثال : في اشتراط النحويين كون المفعول له قلبياً، وقد كان القصد منه الإبهام والتشويق والانتساع في المعنى<sup>(5)</sup> .
3. دخول الدكتور في الموضوع دون التعريف بمحتوى العنوان ، وعدم ذكره للمشكلة التي سيعالجها في بحثه هذا .

(1) جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني: 43/3.

(2) ينظر: دروس في قواعد اللغة العربية ، محيي الدين الناصري: 204 – 205.

(3) النحو الوافي ، عباس حسن: 238 /2.

(4) القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي: 209-210.

(5) ينظر: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الاندلسي(745هـ): 28/9.

4. أنهى الدكتور بحثه في أول سطر ، إذ نفى بشكل قطعي اشتراط النحويين السابقين للقلبية في مصدر المفعول له فقله : " لم يشر النحاة الأوائل إلى شرط كون المفعول له قلبيا ، واكتفوا بالإشارة إلى انتصابه في حال كونه عُذراً وعلّة لوقوع الفعل"<sup>(1)</sup> ، و بيان أن النحويين استغنوا عن ذلك الشرط ؛ لأنه لا يلزم أن يكون المفعول له قلبياً ، والظاهر من كلام الدكتور أنهم اتفقوا على ذلك وإن كان الأمر هكذا فالدكتور يريد أن يثبت شيئاً غير موجود .
5. انقل الدكتور هوامشه بذكر معلومات الكتب كاملة ، ولم يذكر المصادر ضمن منهج واحد فتارة يذكر اسم المؤلف ، و تارة أخر لا يذكره ، وكان من الأفضل أن يذكر هذه المعلومات في قائمة للمصادر والمراجع .
6. اعتمد الدكتور على كتب تعليمية حديثة ، وهذه الكتب لا تُعدُّ من مصادر البحوث العلمية المعتمدة ، ويأنف كثير من الباحثين التوثيق منها ، وهذه الكتب أمثال : جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني ، وكتاب قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية لحفني ناصف ومحمد دياب ومصطفى طوموم ومحمود عمر وسلطان محمد ، والنحو الوافي لعباس حسن ، ودروس في قواعد اللغة العربية لأبي فراس الدحناح ، والقواعد الأساسية للغة العربية لأحمد الهاشمي<sup>(2)</sup> ، فكيف لباحث أن يتبنى رأياً أو حكماً يعتمد فيه على هذه الكتب التعليمية المعدة للناشئة ويقارنها بكتاب كشرح الكافية للرضي الاستربادي ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام..!؟!
7. توهم الدكتور في ضم عباس حسن من الراضين لشرط القلبية قائلاً : " وبعد هذا كله يأتي عباس حسن بكتابه الحديث الكبير الواسع الانتشار فيتحلل من كل هذه الآراء منكرًا هذا الشرط جملة وتفصيلاً . فهو بعد أن يشترط للمفعول له ((مصدرا ، يبين سبب ما قبله ، ويشارك عامله في الوقت وفي الفاعل )) ينكر الآراء التي تزيد بعض هذه الشروط أو تنقصها"<sup>(3)</sup> إذ هو يوافقهم بهذا الشرط وقد عده من البدهيات في موضوع المفعول له قائلاً : " ومن الزيادة أن يكون

(1) في اشتراطهم كون المفعول له قلبيا : 123 .

(2) ينظر: في اشتراطهم كون المفعول له قلبيا: 128 و129 و130.

(3) المصدر السابق: 130.

المفعول لأجله "قلبياً"؛ لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر، "هو: التعليل؛ إذ التعليل -غالبًا- يكون بأمور قلبية معنوية، لا بأمور حسية من أفعال الجوارح، ويفهم أيضاً من باقي الشروط " (1) فقوله " لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر" أي إنه لا يرفضه أبداً بل يعترف به .

8. يقول الدكتور " ولا يخفى التهافت الذي في هذا الكلام . فليس كل تعليل يكون بأمور قلبية معنوية ؛لأننا قد نعلل بأمور حسية من أفعال الجوارح فنجر بحرف الجر ، فنقول خرجت للأكل ، وجلست للكتابة" وهذا غير صحيح لأن المصدر إذا كان قلبياً يجوز أن يكون منصوباً أو يجر بحرف التعليل كقولنا : (أبكي ألماً وأبكي لأجل الألم) ، (أصلي طمعا بالجنة ، وأصلي للطمع في الجنة)، ولكنه على خلاف ما إذا كان المصدر حسي غير قلبي فلا يجوز أن يأتي منصوباً إذ يكون مجروراً بحرف التعليل فقط فلا نقول : خرجتُ أكلاً ولا جلستُ كتابة .

9. بنى الدكتور بحثه هذا على قول الرضي في شرحه على الكافية معلقاً على مسألة المفعول له "وشرط بعضهم كونه من أفعال القلب.." (2) ، وقد ذكر إيهاماً أن هناك رأياً نسبته "لبعضهم" على حد قوله يشترط فيه ذلك ، وقوله : "بعضهم" لا دليل فيه على صحة الرأي ؛ لأنه لو ذكر لنا شخصاً أو عالماً واحداً تبنى هذا الرأي لكان مقبولاً ، أما نسبته إلى مجهول فهو إما رأي غير صحيح أو أن الشارح زجَّ رأيه في مسألة وتعزيده بقوله "بعضهم" ليوهم القارئ أن هذا الرأي رأي جماعة لا من النحويين السابقين له .

### ثالثاً : ذكر الفعل وحذفه في الإغراء والتحذير

كتب الدكتور فاضل السامرائي بحثاً بعنوان "حذف الفعل في الإغراء والتحذير" (3) ، ذكر فيه أسلوب الإغراء والتحذير، والمقصود به :وهو من الموضوعات النحوية المنصوبة كأن يكون الاسم منصوباً بفعل مضمّر وجوباً أو جوازا ، فائدته التحذير من

(1) النحو الوافي 2/ 238.

(2) شرح الرضي على الكافية :1/ 512.

(3) حذف الفعل في الإغراء والتحذير، د. فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد 36: العدد: 2، سنة : 1405هـ - 1985م : 171.

أمر سيء أو الإغراء بأمر محبب<sup>(1)</sup> ، وما ذكره النحويون بخصوص الحذف الواجب للعامل الناصب على التحذير ، فقد ذكر النحويون أن الفعل واجب الحذف مطلقا فيما يأتي<sup>(2)</sup> :

1. إذا ذكرت في الجملة (إيّا) سواء كررت أم لم تتكرر ، نحو : إياك والكذب، فلا يصح أن يقال إياك أحذرُ إِيّاك والكذب .

2. وإذا لم تُذكر (إيّا) فيكون الاسم المنصوب إما مكررا، كقولنا : السيارةَ السيارةَ ، و الطفلَ الطفلَ ، فلا يصح أن يُقالَ : أحذرَ السيارةَ السيارةَ ، وأحذرَ الطفلَ الطفلَ، أو معطوفا ، نحو : النارَ والزيت ، فلا يصح أن يُقالَ : أحذرَ النارَ والزيتَ .

ويكون إظهار الفعل وحذفه جائزا فيما يأتي<sup>(3)</sup> :

1. إذا لم تذكر (إيّا) ، أي: يكون التحذير بغير (إيّا) .  
2. وإذا لم يكن المحذر معطوفا ولم يكن مكررا ، وأجاز بعض النحويين إظهار العامل مع المُحذِرِ المكرر كقوله تعالى : { إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا }<sup>(4)</sup> .

وحذف الفعل واجب في قولنا : " إياك من المراء ، وإياك من الكذب ، والكذب والخيانة " إذ يتساءل الدكتور فاضل السامرائي في هذه العبارات قائلا : " ألا يصح أن نقول : أحذرك من المراء ، وأحذر الكذب والخيانة ؟ ألا يصح أن نقول : أحذرك من هذا الأمر ، وأحذرك العقوق والظلم ؟ " وقد أردف قائلا : " إن هذه تعبيرات صحيحة بلا شك . وإذا حذفنا الفعل من هذه الجمل ، كانت من الجمل الواجبة حذف الفعل عند النحاة ... فلماذا يقول النحاة : إن الحذف واجب؟ "<sup>(5)</sup> ، وقد حاول الدكتور فاضل السامرائي أن يجيب عن هذا السؤال قائلا : وإنما منع ذكر الفعل مع " (إيّا) في هذا الباب كناية عن المنع والتحذير والتباعد عن الشيء ، معناها "بَعْدُ" أو " باعد ، أو " احذر " ، أو " احفظ نفسك "

(1) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري (616هـ) : 459 /1.

(2) ينظر: الكتاب : 273-274، و علل النحو: 298، و اللمحة في شرح الملحة: 529 /2.

(3) ينظر: اللمحة بشرح الملحة : 529 /2 ، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/1154.

(4) الفجر : 89.

(5) حذف الفعل في الإغراء والتحذير : 172.

، أو " ق نفسك" ، ونحو ذلك من معاني التحذير ، والكاف للخطاب . وهي بمعنى فعل التحذير نائبة عنه وتسد مسده "(1) .

والفرق بين حذف الفعل وذكره في التحذير كالفرق بين حذف الفعل في المصدر النائب عن فعل الأمر وذكر فعله أي : كالفرق بين المفعول المطلق والمصدر المنصوب النائب عن فعل الأمر ، كقوله تعالى : { فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا } (2) ، وقولنا : ( صبرا جميلا) ففي الآية الاسم المنصوب مفعول مطلق مبين للنوع إذ لا يحتمل معنى الأمر، وفي القول مصدر منصوب نائب عن فعله فيه معنى الأمر " وكذلك الأمر في التحذير ف" إِيَّاكَ" في التحذير ، نائبة عن فعل التبعيد والمنع والتحذير . ويقدرّون لها فعلا معناه" احذر" ونحوه . ولكن لو أظهرته لتغير المعنى ، وأصبح التحذير بالفعل المذكور لا بإيّاك"(3) .

والفرق بين التحذير بالفعل و (إيّا) ، أن الضمير " منع عام بصيغة التبعيد المطلق ، في حين أن التحذير بالفعل مقيد بمعنى ذلك الفعل "(4) .

وفائدة الحذف في التحذير اختصار الألفاظ وتأدية المعنى بأقل جهد وأقصر في الوقت قال الرضي : " وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة المُحذَرِ منه للمُحذَرِ بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن ، وذلك بتكريره ، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر ... "(5)

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. خلو البحث من مقدمة وتمهيد وقائمة للمصادر والمراجع ، وتكاد تكون هذه المنهجية ثابتة في بحوث الدكتور السامرائي المنشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي.

(1) المصدر السابق : 173 .

(2) المعارج : 5 .

(3) حذف الفعل في الإغراء والتحذير: 175 .

(4) المصدر السابق: 176 .

(5) شرح الرضي على الكافية: 1/ 482 .

2. يحسب للباحث استعماله الأسلوب التعليمي في السؤال والجواب واعتماده على الأمثلة التعليمية المصنوعة التي تسهل على الكثير من الدارسين في فهم الموضوعات وربطها في الواقع، وهذه من سمات بحوث السامرائي المميزة له .

3. رصدت الدراسة أنّ الدكتور قدّم مصادر نحوية على آخر أقدم منها ، إذ قدم بذلك كتاب شرح الرضي على كتاب سيبويه في التوثيق ، وقدم شرح التصريح على شرح ابن عقيل ، وحاشية الخصري على كتاب سيبويه ، وحاشية الصبان والخصري على شرح المفصل لابن يعيش<sup>(1)</sup> ، وهذا خلاف المتعارف عليه في البحوث الأكاديمية.

4. لقد أجمع النحويون على وجوب حذف فعل الإغراء والتحذير مع (إيّا) والعطف والتكرار<sup>(2)</sup> ، وقد خالفهم الدكتور فاضل السامرائي إذ عزى هذه المسألة في المقام الأول إلى الحال في ذكر الفعل وحذفه قائلاً: " والأمر عندي فيه تفصيل ، وهو : أنه ليس كل مكرر واجب الحذف ولا كل مفرد جائز الحذف ، وإنما الأمر يعود إلى القصد والمعنى والمقام. فإذا كان ذكر اللفظ من المحذر أو المحذّر منه نائباً عن فعل التحذير مفهوماً منه التحذير بما يرى من الحال ، وكان المقام يضيق عن ذكر الفعل ، حُذِفَ فعله ولا يذكر ، وكان المذكور يقوم مقام فعل التحذير كما في (إيّا) سواء أكان مكرراً أم غير مكرر ، وإلا جاز ذكره"<sup>(3)</sup> ، ويقول في موطن آخر عن الفرق بين حذف الفعل مع (إيّا) وذكره كقولنا : " ( إياك من المراء) و (إياك من الكذب) وفي نحو : الكذب والخيانة. ولكن ألا يصح أن نقول : احذرك من المراء، و احذرك من الكذب ، وأحذر الكذب والخيانة ؟ ألا يصح أن نقول : أحذر من هذا الأمر ، واحذر العقوق والظلم ؟

إنّ هذه تعبيرات صحيحة بلا شك . وإذا حذفنا الفعل من هذه الجمل ، كانت من الجمل الواجبة حذف الفعل عند النحاة ... "<sup>(4)</sup> والحق ما جاء به الدكتور فاضل السامرائي بأن المقام هو المحرك الأساس في الجملة من حيث ذكر الفعل وحذفه

(1) حذف الفعل في الإغراء والتحذير: 171 و 173.

(2) ينظر: الكتاب : 1 / 273-274، و علل النحو: 298، و اللوحة في شرح الملحة: 2 / 529.

(3) حذف الفعل في الإغراء والتحذير : 178.

(4) المصدر السابق : 172.



، وهذا يكثر استعماله حتى في الكلام العادي ، عندما نحذر من شيء بيننا وبين حصوله ثوان معدودة ، كاقتراب الطفل من النار أو من شيء خطر فنقول : النار النار ، ويوضح الدكتور هذه المسألة قائلاً: " وإيضاح ذلك أن تقول لصاحبك : احذر زيداً ، ثم ترى أنه لم يسمع كلمة زيد ، أو ذهب ذهنه إلى خالد ، فتؤكد زيداً ، وهذه من فوائد التوكيد اللفظي ، فتقول : احذر زيداً زيداً فإذا كان زيداً قريباً منه وهو له عدو ينوي قتله ، وكان الوقت يضيق عن ذكر المحذّر منه، قلت : زيداً أو زيداً زيداً ، أي : احذره فهو قريب . فكلمة زيد الأولى ، أعني في : احذر زيداً ، ليست نائبة عن فعل التحذير ، بخلاف الثانية فإنها نائبة عنه ومفهمة إياه " (1) .

5. يعطينا الدكتور فاضل السامرائي تشبيهات من القرآن الكريم بذكر فعل التحذير ، وهذا ما يؤيد الذي جاء به من أن فعل التحذير جائز الذكر مع إيّا والعطف (2) ، فإن كان مع (إيّا) وذلك في قوله تعالى : {يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ} (3) فقد ذكر الله تعالى فعل التحذير ولو حذفه لكانت الآية : إياكم أن تعودوا لمثله أبداً (4) ، وقل تعالى : {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} (5) ولو حذف الفعل لكانت الآية : الله والأرحام (6) ، وقال تعالى : {قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ} (7) ، ولو حذف حذف الفعل لكانت الآية : الله والرسول ، وقوله تعالى : {وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ} (8) ولو حذف الفعل لكانت الآية : الكافرين والمنافقين ، وقوله تعالى : { وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ} (9) ، ولو حذف الفعل لقال ( الكيل والميزان) ، وهذه على حد وصف الدكتور فاضل السامرائي : " من أساليب الإغراء والتحذير الواجبة حذف الفعل معها (10) " .

(1) حذف الفعل في الإغراء والتحذير : 172 ..

(2) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها.

(3) النور : 17 .

(4) ينظر: حذف الفعل في الإغراء والتحذير: 172 .

(5) النساء : 1 .

(6) ينظر: حذف الفعل في الإغراء والتحذير: 172 .

(7) آل عمران : 32 .

(8) الأحزاب : 48 .

(9) الأنعام : 152 .

(10) حذف الفعل في الإغراء والتحذير: 172-173 .

#### رابعاً : اسلوب الاستثناء عند النحاة

كتب الدكتور عبد الحسين الفتلي (1) بحثاً بعنوان " أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء وما الذي أضافه النحاة المتأخرون " (2) ، درس فيه موضوع الاستثناء بين القدماء القدماء متمثلاً بكتاب سيبويه وبين النحويين المتأخرين متمثلاً بمن جاء بعد سيبويه ، وقد ابتدأ بحثه بمقدمة عامة عن اللغة وقواعدها بشكل عام ، مقترحاً دراسة الموضوعات النحوية وفق أساليب معينة ؛ بغية تسهيل القواعد النحوية على الدارسين يقول في هذا : " فلو درست الموضوعات النحوية البارزة مثل النداء والاستثناء والاستفهام والقسم والنفي والتوكيد والحذف والتقديم والتأخير على أنها أساليب لوفرت على المتعلم كثيراً من الجهد ، ولكان شأن النحو غير ما عليه الآن " (3) ، وأهمية دراسة الموضوعات النحوية دراسة أسلوبية على حد وصفه تضيف إلى القواعد النحوية صفة التطور وعدم الجمود ، مع اقبال الدارسين عليه من دون عناء أو ضجر (4) .

قسم الدكتور البحث على عدة موضوعات تخص الاستثناء بادئاً به (بالأ) ، وكان بحثه كما يأتي :

#### (إلا في الاستثناء)

وقد ذكر أنها ستكون مدار البحث ؛ لأنها الأساس في هذا الباب لسببين :

الأول : أنها حرف .... والثاني : وقوعها في باب الاستثناء خاصة (5) .

(1) لكتور عبد الحسين محمد جاسم الفتلي : ولد في محافظة القادسية ناحية الشامية سنة (ت1936م) عُين في كليتي التربية والآداب في جامعة بغداد وجامعة العلوم الإسلامية ، وقد شارك في كثير من المؤتمرات الثقافية والندوات اللغوية في داخل العراق فضلاً عن مشاركته في رئاسة لجان جامعية وعضويتها ، منها: لجنة الترقيات العلمية ، ولجنة النشاط العلمي ، وتحرير مجلة جامعة العلوم الإسلامية ، وكذلك ترأس قسم اللغة العربية في كلية التربية ، وقسم اللغة العربية وعلوم القرآن في جامعة العلوم الإسلامية. ينظر: الدكتور عبد الحسين الفتلي لغويا ومحققا (ت1936-1999م) م . م . ماهر خضير هاشم ، جامعة بابل/كلية التربية/صفي الدين الحلي ، بحث منشور على موقع جامعة بابل

(2) أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء وما الذي أضافه النحاة المتأخرون ، د. عبد الحسين الفتلي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1408هـ \_ 1987م) : 232.

(3) أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء: 232 .

(4) المصدر السابق: الصفحة نفسها .

(5) أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء : 233.

وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه عن أهمية هذه الأداة في " باب الاستثناء" قائلاً :  
"فحرفُ الاستثناء إلا. وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغيرٌ، وسوى. وما جاء من  
الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون، وليس، وعداء، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف  
الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات"<sup>(1)</sup> .

وقد عرف الدكتور عبد الحسين الفتلي الاستثناء قائلاً : " هو اخراج الشيء بها  
يقصد إلا\_ عن حكم ما قبلها حقيقة أو حكماً . ويسمى المنصوب بها "المستثنى " وما  
عُدَّ مغايراً له في الحكم المستثنى منه "<sup>(2)</sup> .

والموضوع الآخر الذي كتب عنه هو " العامل في المستثنى " وهذه المسألة في  
خلاف فقد ذهب بعض الكوفيين " إلى أن العامل فيه "إلا"، وإليه ذهب أبو العباس محمد  
بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين  
-وهو المشهور من مذهبهم- إلى أن "إلا" مركبة من إنَّ ولا، ثم خفت إنَّ وأدغمت في لا،  
فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإنَّ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا، وحكي عن  
الكسائي أنه قال: إنما نصب المستثنى؛ لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيدياً لم يقم، وحكي  
عنه أيضاً أنه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول. وذهب البصريون إلى أن  
العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط إلا "<sup>(3)</sup> ، يتبين لنا مما سبق أن  
النحويين اختلفوا في عامل النصب في المستثنى وهو على أربعة آراء :

الأول : أن المستثنى منصوب بإلا ، وهو قول المبرد والزجاج .

والثاني : أن المستثنى منصوب بأن المدغمة مع لا ، وهذا قول الكسائي.

والثالث : أنها منصوبة بفعل أو ما كان بمعنى الفعل أو شبهه ، وهو رأي سيبويه.

والرابع: أن (إلا) بمعنى (لكن) وهي ناصبة بنفسها وما بعدها اسم منصوب بـ(لكن)

، خبرها محذوف

وأما رأي سيبويه في (إلا) فيحتمل وجهين :

(1) الكتاب : 1/ 309.

(2) اسلوب الاستثناء عند النحاة القدماء : 233.

(3) الانصاف في مسائل الخلاف : 212/1.

الوجه الأول : لا تعمل سوى زيادة المعنى والتوكيد والاسم الذي بعده يكون مرفوعاً وذلك في قوله : " فأخذُ الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن لا حين قلت: لا مرحبا ولا سلاماً، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك إلا، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء لا لمعنى" (1) ، حيث تفيد (إلا) في هذا الوجه معنى الاستثناء فقط وهي غير عاملة في الاسم الذي بعدها(2)

والوجه الآخر : أن يعمل ما قبل إلا في الاسم الذي بعد إلا " أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما" (3) ، أي إن الاسم الذي يأتي بعد إلا منصوب كما نُصِبَ (درهما) بـ (عشرون) .

### ما يحمل المستثنى فيه على الموضع

يجوز أن يحمل المستثنى على الموضع؛ وذلك إذا سبق المستثنى مؤثران يخلفان في العمل ، فعمل أحدهما في الموضع ، وعمل الآخر : في اللفظ ، والذي يحدد المؤثر (الموضع أو اللفظ) هو المعنى ، أي: " إن كان المستثنى يصح على عامل الموضع في المعنى حمل عليه . وإن كان يصح على اللفظ حمل عليه وإن صح على الأمرين جاز أن يحمل على كل واحد منهما" (4) ، وذلك كقولنا : (ما جاءني من أحدٍ إلا عليّ) و(ما صَحِبْتُ من أحدٍ إلا محمداً) فيجوز في هذه الحال أن يكون الاسم منصوباً على الاستثناء أو أن يكون مرفوعاً على البديل من الفاعل في القول الأول ، وعلى النصب على الاستثناء أو أن يكون بدلاً من المفعول به في القول الثاني ، إذ لا يجوز هنا أن المستثنى بدل من اللفظ المجرور بـ(من) ؛ لأن (من) ههنا زائدة لتأكيد النفي ، وأن البديل يكون على نية تكرار العامل وهنا لا يجوز تكرار (من) فلا يصح أن نقول: (ما جاءني من أحدٍ إلا من عليّ) (5).

(1) الكتاب : 310/2 .

(2) ينظر: أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء : 234 .

(3) الكتاب : 310/2 .

(4) أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء: 237 .

(5) ينظر: الكتاب : 315/2 - 316 ، وأساليب الاستثناء عند القدماء : 237-238 .

### الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه نصبا في النفي

الاستثناء المنفي: هو أن يسبق المستثنى بنفي ، ويكون منصوبا تشبيها له بالاستثناء الموجب (المثبت) ، حيث لا يكون فيه المستثنى مبدلا من المستثنى منه (1) ؛ لأنه جاء بعد تمام الكلام و" الاسم الثاني لا يتصل بالأول إلا بـ إلا فصار كالموجب في تسليط العامل على ما بعد إلا" (2) كقولنا: ما مررت بأحد إلا زيدا ، وما أتاني أحد إلا زيدا ، وما رأيت أحدا إلا زيدا ، (فر زيدا) منصوبة هنا ؛ لأن المستثنى انقطع عن الاتصال مع المستثنى منه ، ودليل ذلك صحة ابدال (إلا) بـ،(لكن) و ( أعني) (3) .

### \_ الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل :

الاستثناء المنقطع : هو جملة في الاستثناء يكون فيها المستثنى مختلفا عن المستثنى منه ، أي: ليسا من جنس واحد ، نحو: رأيتُ المعلمينَ إلا مهندسا (4) ، وهو على نوعين : النوع الأول: الاستثناء الذي يحتمل المتصل : وهو أن يكون المستثنى مختلفا عن جنس المستثنى منه ولكنه يصلح أن يحمل عليه ، وفي حكمه وجهان : النصب على القطع على مذهب أهل الحجاز ، والبدالية على الاتصال وفيها معنى المبالغة في التشبيه على مذهب بني تميم ، كقولنا : ما فيها أحدُ إلا بابا ، و لا أحدُ فيها إلا بابٌ (5) .

### والنوع الآخر: الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل

وهو الاستثناء المنقطع الذي لا يكون فيه معنى الاتصال أبدا ، ويكون منصوبا فقط، كقوله تعالى : { فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمَّنتُ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤنْسَ } (6) ، إذا لا يجوز هنا

(1) ينظر: شرح المفصل: 58/2.

(2) أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء: 241.

(3) ينظر: الكتاب : 319/2.

(4) ينظر: التذليل والتكميل في شرح التسهيل: 167 /8.

(5) ينظر: الكتاب : 319/2-320 ، و أساليب الاستثناء عند القدماء : 242.

(6) يونس : 98.

الاتصال ؛ لأنه لا يحمل القوم على القرية من جانب اللفظ<sup>(1)</sup> ، وإذا ما أخذنا لفظ(القرية) من جانب معنوي أي: المقصود هنا أهل القرية كذلك لا يجوز لأن أهل القرية كافرون وقوم يونس مؤمنون .

### \_ الاستثناء الموجب

وهو نوع من الاستثناء يكون فيه المستثنى مثبتا غير منفي ، ويسمى بالاستثناء الموجب ، وحكمه أن يكون الاسم بعده منصوبا على الاستثناء ؛ لأن العامل فيما يسبق (إلا) غير مفرغ لما بعد (إلا) ، كقولنا : حضرَ القومُ إلا أباك ، وسلمت على القوم إلا أخاك ، القوم في الدار إلا أباك ، وسبب النصب ؛ لأن (أب و أخ) لم يكونا داخلين فيما سبقهما ، ولم يكونا صفة للمستثنى منه ، والعامل فيهما سابق الكلام<sup>(2)</sup> .

### \_ (إلا) بمعنى غير :

ومعنى (إلا) على الدوام للاستثناء ، أي: عزل شيء من شيء آخر ، وأما (غير) فتكون وصفا ، وعلى اختلاف الاستعمال فيما بينهما ، إلا أنهما قد يبدلان من بعضهما ، فقد تحتمل (إلا) معنى (غير) ؛ وذلك بأن تكون (إلا) وما بعدها صفة لما قبلها ، وعلى ذلك " يراد بها وصف ما قبلها بما يغاير ما بعدها ؛ وذلك قولك : لو كان معنا رجلاً إلا زيداً لغلبنَا ... فلا يصح الاستثناء . فيتعين أن تكون (إلا) بمعنى غير ونظير ذلك قوله عز وجل : { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا }<sup>(3)</sup> ، فإلا وما بعدها صفة "لآلهة" لأن المراد من الآية نفي الآلهة المتعددة وإثبات الإله الواحد ، ولا يصح الاستثناء بالنصب ، لأن المعنى حينئذ يكون : لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وهذا ظاهر الفساد ... ولا يصح أيضا أن يعرب لفظ الجلالة بدلا من " آلهة" لأنه حيث لا يصح الاستثناء لا تصح البدلية ..."<sup>(4)</sup> ، وعلى هذا السبب تكون (إلا) بمعنى (غير) .

### \_ تكرار الاستثناء من غير عطف

- (1) ينظر: الكتاب : 325/2، و أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء : 243.
- (2) ينظر : الكتاب : 331/2، و أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء:245-246.
- (3) الأنبياء : 22.
- (4) أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء : 247.

يجوز أن يأتي الاستثناء مكررا مع تكرار أداة الاستثناء ، فيكون الأول (المستثنى) مرفوعا والثاني منصوبا ، ويرفع الأول على الفاعلية إذا كان العامل مفرغا لما بعد إلا ، ويكون الثاني منصوبا على الاستثناء ، كقولنا ما قدم إلا زيداً إلا محمداً ، وفي هذا خيار بين أن تنصب الأول وترفعه وبين أن ترفع الثاني وتنصبه ، وما يرفع من الأسماء يكون داخلا في حكم السابق ، والمنصوب خارجا عن الكلام الأول ، إذ لا يجوز عند سيبويه "رفعهما جميعا ولا نصبهما ، وذلك نظرا إلى اصلاح اللفظ وتوفية ما يستحقه . وذلك أن المستثنى منه محذوف والتقدير : ما أتاني أحد إلا زيدا إلا عمرا ، لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغا بلا فاعل ، ولا يجوز اخلاء الفعل من الفاعل في اللفظ ، فرفع أحدهما بأنه فاعل ، ولما رفعت أحدهما لم يجز رفع الآخر "(1) ، ويكون المرفوع بعد (إلا) على وجهين : الأول : أن يرفع بالفعل السابق على أنه فاعل له ، والآخر : أن يرفع على أنه بدل من الضمير المستتر الموجود في الفعل .

ويجوز في تكرار المستثنى أن يكونا مرفوعين إذا كانا لشخص واحد ، كاجتماع الاسم مع الكنية فتكون الأخيرة بدلا من الاسم ، قولنا : لم يقم إلا عليّ إلا أبو الحسن ؛ لأنه تكرار أفاد معنى التوكيد ، ويجوز أيضا رفعهما على الغلط والنسيان ، إذا اشتبه القائل بين اسم وآخر ، كقولنا : ما جاءني إلا عليّ إلا محمداً.(2)

### \_ الاستثناء بغير

الأصل في (غير) اسم توحى بمعنى الاستثناء وما بعدها مضاف إليها ، يقول سيبويه " اعلم أن غيرا أبدا سوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى إلا فيُجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا، وهو الاسم الذي يكون داخلا فيما يخرج منه غيره وخارجا مما يدخل فيه غيره. فأما دخوله فيما يخرج منه غيرُه فأتاني القومُ غيرَ زيد، فغيرهم الذين جاؤوا ولكن فيه معنى إلا، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا. وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتاني غيرُ زيدٍ. وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى إلا"(3) .

(1) أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء : 248.

(2) ينظر: المصدر السابق : 249.

(3) الكتاب : 343/2.

ولو عطف على مجرور غير فيكون المعطوف مرفوعا على محل غير واسمها ومحلها الرفع على الفاعلية ، كقولنا: (ما أتاني غير زيد وعمرو) ؛ لأن (غير) بمعنى (إلا) ومعناها كمعناه لذلك حملوا الاسم المعطوف على الموضع ، ودليل ذلك لو أبدلنا (غير) بـ (إلا) لقلنا : (ما أتاني إلا زيد) على تفرغ العامل ، فلما رفع عمرو وهي معطوفة على (إلا) لم يقبح الكلام<sup>(1)</sup> .

### \_ حذف المستثنى

يجوز أن يحذف المستثنى ؛"طلبا للخفة ... وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذلك ، وليس غير ذلك، ولكنهم حذفوا تخفيفا اكتفاء بعلم المخاطب"<sup>(2)</sup> .

### \_ ما الذي أضافه المتأخرون بعد ذلك

يرى الدكتور عبد الحسين الفتلي أن النحويين لم يضيفوا شيئا على مستوى الاصطلاحات المتعلقة بالاستثناء وأنواعه ، وأن الاستثناء عند سيبويه " أوسع وأشمل منه في أي كتاب آخر من كتب النحو التالية له "<sup>(3)</sup> ، إذ كان جل اهتمامهم في الخلاف المشهور بين البصريين والكوفيين ومن تابعهم من المتأخرين يكمن في العامل الناصب للمستثنى ، وهذا الخلاف على ثلاثة آراء :

1. العامل في المستثنى (إلا)، وهذا ما ذهب إليه أبو العباس المبرد ، وهي عنده عاملة ؛لأنها نابت مناب الفعل (أستثني)<sup>(4)</sup> .

2. المستثنى منصوب بـ(أن) مدغمة مع (لا)، وهذا مذهب الكسائي ، وفحواه أن المستثنى منصوب بأن مضمرة وخبرها محذوف أي إنّه يكون اسم إن منصوب محتمل معنى الاستثناء ، وهذا الرأي ذهب إليه البغداديون أيضا ، إلا أنهم أضافوا أن في حالة الرفع تكون(لا) عاملة وفي حالة النصب تكون (أن) عاملة<sup>(5)</sup> .

(1) ينظر: الكتاب : 344/2.

(2) أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء: 251.

(3) المصدر السابق: 252.

(4) ينظر: المقتضب : 390 /2.

(5) ينظر: الأصول في النحو : 281 /1.



3. الناصب للمستثنى هو فعل أو شبهه السابق لأداة الاستثناء ، وهذا مذهب ابن السراج ، وقد نصب المستثنى على أنه شبيه بالمفعول به من حيث مجيئه بعد تمام الكلام (1) .

### \_ إلا بمعنى الواو

يمكن أن تكون (إلا) بمعنى الواو، وقد روى لنا النحويون ذلك في كتاباتهم ، فالخليل بن أحمد ذكر في كتابه " الجمل في النحو " أن (إلا) تكون بمعنى (الواو) وذلك في قوله تعالى : {لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم واخشوني} (2) ، فقد جاءت إلا بمعنى الواو ، والمعنى إذا : لئلا يكون للناس عليكم حجة والذين ظلموا... ، ومنه قول الشاعر (3) :

وعض زمان يا بن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحاً أو مجلف

حيث ذكر الخليل بن أحمد البيت برفع (مسحاً) ؛ لأن (إلا) جاءت بمعنى الواو (4) ، وقد ذكر أبو البركات الأنباري هذه المسألة في كتابه " الانصاف " ، وقال : أن البصريين لم يجيزوا مجيء إلا بمعنى الواو ، إلا أن الكوفيين قالوا بذلك ، و" احتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لمجيئه كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: {لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم}... أي ولا الذين ظلموا" (5)

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. يفتقر البحث إلى مقدمة وتمهيد ونتائج للبحث.
2. دخل الدكتور بعد المقدمة إلى موضوع فرعي عنونه بـ" إلا في الاستثناء" من غير أن يوضح لنا ما المقصود بأسلوب الاستثناء ، وإلى كم قسم يقسم ، وما العينة المخصوصة بالدراسة ، والحقبة الزمنية الداخلة في هذا الموضوع ؟ ، فقد ذكر في عنوان بحثه أن البحث "بين النحاة القدماء و.... النحاة المتأخرون" ولكننا

(1) ينظر : شر الرضي على الكافية : 80 / 2 .

(2) البقرة: 150 .

(3) ديوان الفرزدق : 386 .

(4) الجمل في النحو : 169 .

(5) الانصاف في مسائل الخلاف : 216 / 1 .

- حينما نأتي في طيات البحث نجد أنه قد ذكر المستشرق براجستراسر ، وهو من علماء اللغة المحدثين<sup>(1)</sup> ، ولم يوضح لنا الدكتور ما المقصود بمصطلح "المتأخرون" عند الدكتور عبد الحسين الفتلي ؛ لأنه عد كل من جاء بعد سيبويه من المتأخرين أمثال : المبرد والفرق بينه وبين سيبويه قرابة(100) سنة تقريبا .
3. ذكر في بحثه بأن كتاب سيبويه قائم على نظرية العامل والمعمول ، والسبب في ذلك ؛ "لأنها أقرب إلى التعلم وأرسخ في الفكر لوجود قواعد تنظمها وتسهل فهمها"<sup>(2)</sup> ، وفي هذا الكلام نظر ؛ لأن كتاب سيبويه لم يكن كتابا تعليميا وإنما كان كتابا علميا درس علوم اللغة كلها ، وهو كتاب للمختصين فقط .
4. ذكر الدكتور أن "الاستثناء أسلوب له طرائقه واستعمالاته ...." وفي هذا ملاحظتان، الأولى: أنه خالف عنوان البحث فقد ذكر "أساليب الاستثناء" بالجمع ، وذكرها هنا بالإفراد ، والأخر: أن الدكتور ذهب إلى في أن الاستثناء مقسم على أساليب فقد جعل المنقطع اسلوبا ، والمتصل أسلوبا ، والمنفي أسلوبا، وفي ذلك وجهة نظر؛ لأنه موضوع يتغير نوعه بحسب ما يدخل عليه من تغيير سواء في المستثنى أو المستثنى منه ، وقد يكون المستثنى جزء من المستثنى منه أو لا يكون ، فالاستثناء تام في الجملة وهذا يدل على أنه شكل واحد وليس أساليب كما ذهب إليها الدكتور.
5. أشار الدكتور إلى أن الاستثناء أسلوب في عنوان بحثه وحاول أن يثبت ذلك ؛ لكنه مع ذلك لم يتطرق إلى أنه أسلوب و اكتفى بالحديث عن (إلا) ومعانيها وتبديلها بين أدوات الاستثناء الأخر ، وذلك في قوله " ستكون "إلا" مدار هذا البحث من بين أدوات الاستثناء"<sup>(3)</sup> ، فاخترل الاستثناء ب(إلا) وحدها والمعروف أنها أداة من أدوات الاستثناء ليس غير.

(1) ينظر: أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء: 254.

(2) المصدر السابق: 233.

(3) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

6. ذكرت في النقطة السابقة أن الدكتور رقال بأن "إلا ستكون مدار هذا البحث" ولكنه عدل عن ذلك في صفحات بحثه ؛ إذ عنون بمسائل البحث عنوانات للاستثناء بغير وهما: "الاستثناء بغير" و "العطف على مجرور غير"<sup>(1)</sup>
7. ذكر الدكتور أن الاسم الذي بعد إلا يكون على وجهين : أحدهما : لا تعمل في الاسم شيئاً ، والآخر: أنها تعمل<sup>(2)</sup>، واستند في كلامه هذا إلى اقتباس لسيبويه فسرّه على ما يريد ، ولكن الأمر ليس مثلما فسر فكلام سيبويه واضح ؛ لأن الوجه الأول الذي لا تعمل فيه (إلا) يكون مسبوقاً بنفي أو شبهه ، وهو ما يسمى بالاستثناء المفرغ ، والوجه الثاني الذي تعمل في (إلا) فقد فسرّه تفسيراً فيه لبس وغموض ؛ إلا أن سيبويه ذكر : " أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام"<sup>(3)</sup> ، فقد حصر العمل بـ(إلا) بقوله " ثم هو في الاستعمال الثاني " كما تفعل عشرون" فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما ، جعل موقع المستثنى من (إلا) موقع الدرهم من العشرين . فهو بهذا لم يرد الفعل ، لأنه منفصل مكثف . بخلاف "إلا" فإنها مثل العشرين في الاتصال وعدم الاكتفاء فكانت مراده"<sup>(4)</sup> ، فهو يشبهها بـ(عشرين) العامل بـ(درهما) و(إلا) عاملة فيما بعدها ، وهذا مغاير لكلام سيبويه فقد ذكر قائلاً: " دخل فيما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام" والمعنى عند سيبويه واضح فهو يقصد (إلا) فما قبلها ، فالعامل في المستثنى ليس (إلا) وحدها وإنما ما قبلها من الكلام ، والدليل أنه قال "ما قبلها من الكلام" .
8. تكرر في البحث قول الدكتور " النحاة " ، فمرة يقول " ...كما قال النحاة بعد ذلك ... " وقوله : "غير أن النحاة قسموا الاستثناء ... " وقوله : " يجوز عند النحاة في الاستثناء ..."<sup>(5)</sup> ، لم يحدد الدكتور النحويين الذين قصدهم ، ولم يشر إلى أي مصدر قد ذكرت فيه المسألة التي يتحدث عنها .
9. لم يذكر إضافات المتأخرين في كل موضع من البحث حتى يفهم القارئ كل مسألة على حدة ، ولكنه جمعها في آخر البحث ، أي: إنه في بداية البحث ذكر ماجاء في

(1) المصدر السابق: 250.

(2) المصدر السابق: 234.

(3) الكتاب : 310/2.

(4) أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء: 234.

(5) المصدر السابق: 234 و 234.

كتاب سيبويه في موضوع الاستثناء ، وفي آخره ذكر آراء المتأخرين ولم يجمعهما في موطن واحد ، وفي هذه الطريقة ارباك وتشتيت للقارئ الذي يبحث عن المعلومة فيجدها في موطنها .

10. ذكر الدكتور أن (إلا) تكون بمعنى (غير)، وأن غير تكون بمعنى (إلا)، لكنه ذكر الجزء الأول وتحدث عنه بشاهدين ، وأما الجزء الثاني فلم يذكر عنه شيئاً سوى تلميح بسيط في بداية الموضوع (1).

11. يبدأ الدكتور في الحديث عن موضوعات الاستثناء باقتباس مباشر (2)، وهذا غير صحيح في منهجية كتابة البحوث الأكاديمية .

12. في قائمة المصادر لم يذكر الدكتور معلومات المراجع التي أخذ منها كاملة ، فقد اكتفى بذكر الكتاب والمطبعة مرة ، واكتفى بذكر الكتاب ومحققه آخر (3) .

13. لم يذكر القرآن الكريم من ضمن هذه المصادر مع أنه أخذ من القرآن في موطنين (4) .

14. لم يشر الدكتور إلى مصادر الأبيات الشعرية واكتفى بذكر البيت من دون ارجاعه إلى قائله في موطنين من البحث (5) .

15. اعتمد في بحثه على الاقتباس المباشر من المراجع ، ولم يضع الاقتباسات في داخل أقواس التنصيص فالقارئ لا يعرف بداية النص من نهايته ، فقد اختلط كلام الدكتور بكلام العلماء السابقين .

16. مصادر البحث قليلة وعددها اثنا عشر مصدراً مثبتاً في قائمة المصادر والمراجع ، وأحد هذه المصادر غير موجود في متن البحث وهو : (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي) ، إذ لم يستعمله الدكتور ولم يشر إليه (6) .

(1) ينظر: المصدر السابق : 246.

(2) المصدر السابق : 244 و 250.

(3) المصدر السابق : 256.

(4) المصدر السابق : 243 و 255.

(5) المصدر السابق : 237 و 239 و 241 و 244 و 245 و 247 و 249 و 252 و 255.

(6) المصدر السابق : 256.

### ثالثا : تضمن الظرف معنى (في)

كتب الدكتور فاضل السامرائي بحثا بعنوان "تضمن الظرف معنى (في)"<sup>(1)</sup> تحدث فيه عن المفعول فيه (الظرف) والشرط الذي وضعه النحويون فيه .

وقدم الدكتور السامرائي اعتراضا على التسمية التي وضعها النحويون للمفعول فيه وهي (الظرف) قائلا : " وهي تسمية مجازية ، وذلك لأن الظرف في الحقيقة هو الوعاء ذو الحدود المتناهي الأطراف ، كالفارورة والوزير والحب وسائر الآنية ، وليس لها حدود متناهية كالظروف الحقيقية ، وإنما سميت بذلك لأن الأحداث تكون فيها وهي تحتويها كما تكون في الآنية ... " <sup>(2)</sup> .

والظرف في عرف النحويين : هو زمان أو مكان احتوى الحدث ، متضمنا معنى في باطراد <sup>(3)</sup> .

واشترط النحويون للمفعول فيه المنصوب على الظرفية أن يكون متضمنا معنى (في) الظرفية ، كقولنا : أكلتُ ظهرا ، ونمت ليلا ، فالأكل كان في الظهر ، والنوم في الليل ، وأن (الظهر والليل) كانا كالوعاء المحتوي على الفعل <sup>(4)</sup> .

وعلى هذا فإن اسم الزمان أو المكان إذا لم يتضمن معنى (في) فإنه ليس من باب (المفعول فيه) ، فقد يكون مفعولا به ، نحو قوله تعالى : { وَأَنْقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا } <sup>(5)</sup> ، فإن (يوما) منصوبة على أنها مفعول به <sup>(6)</sup> .

وقول النحويين "أن يتضمن معنى في" أي إن يحتوي الظرف على معنى (في) وأن يكون حرف الجر مقدر في الكلام غير مصرح به أحيانا <sup>(7)</sup> .

<sup>(1)</sup> تضمن الظرف معنى (في) ، د. فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1408هـ - 1988م) ، مجلد 39/1 : 245.

<sup>(2)</sup> المصدر السابق : 245.

<sup>(3)</sup> ينظر: الأصول في النحو : 291/2.

<sup>(4)</sup> ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها .

<sup>(5)</sup> البقرة : 48.

<sup>(6)</sup> ينظر: تضمن الظرف معنى (في): 246.

<sup>(7)</sup> ينظر: المصدر السابق : 248.

وأشار الدكتور السامرائي على النحويين أنهم " لا بد أن يذكروا في حده أنه (فضلة)، وإلا فنحو (انطلق يومان) و (سوف يوم الخميس) ، متضمن معنى (في) وليس ظرفاً"<sup>(1)</sup> ، وقد فهم الدكتور فاضل السامرائي من لفظ النحويين " باطراد" أي: " أن تتعدى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف " <sup>(2)</sup> .

وبناء على هذا فقد اقترح الدكتور السامرائي " اخراج أسماء المقادير من الظرفية كالفرسخ والميل . فإنها لا يطرد تعدي الأفعال إليها ، وإنما تتعدى إليها أفعال السير خصوصا فإنك تقول (سرت ميلا) ، و (ركضت فرسخا) ، ولا تقول (بعث ميلا) ولا (جلست ميلا) ولا (نسيت ميلا) . كما يلزم أن يخرج نحو (جلست مجلس محمد) ، أي ما صيغ من أسماء المكان والزمان ، فإنها لا تنصب على الظرفية ، إلا إذا تعدى إليها ما اجتمع معها من مادتها" <sup>(3)</sup> .

والجدير بالذكر هنا أن الدكتور السامرائي قدم لنا نقدا على قول النحويين في تعريف الظرف " باطراد" قائلا: " وفي هذا نظر ، فإن من الظرف ما لا يتضمن معنى (في) ، بل إذا قدرت هذا الحرف معه تغير المعنى ، ولك نحو قوله تعالى: { يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ } <sup>(4)</sup> ، فإنه لا يصح أن تقول : يُعْمَرُ فِي أَلْفِ سَنَةٍ؛ لأن المعنى إنما هو يعمر ألف سنة لا في ألف سنة " <sup>(5)</sup> .

والظرف عند الدكتور فاضل السامرائي فيما قدمه من نقد على منهج النحويين في موضوع الظرف قسمه إلى ثلاثة أنواع <sup>(6)</sup> :

النوع الأول : الظرف المتضمن معنى (في)، كقولنا : (سافرت يوم الثلاثاء) ، وهذا هو المتفق عليه عند النحويين .

النوع الثاني : الظرف الدال على مدة زمنية أو مقدار من الزمن أو مكان وقوع الحدث ، كقوله تعالى: { سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ } <sup>(1)</sup> .

(1) المصدر السابق : 248.

(2) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(3) المصدر السابق : 249.

(4) البقرة : 96.

(5) تضمن الظرف معنى (في) : 249.

(6) ينظر: المصدر السابق: 251-250.

النوع الثالث : الظرف الدال على عدد الزمان أو المكان لوقوع الحدث ، نحو : درستُ النحو سبعة أيام .

وقد أفاد الدكتور فاضل السامرائي في بحثه أن النحويين لم يذكروا النوعين الثاني والثالث ، وإنما ذكروا النوع الأول فقط (2) .

ويقترح الدكتور في هذا الموطن أن يتغير عنوان الموضوع من الظرف إلى (الزمان والمكان) (3) .

وذكر الدكتور السامرائي في آخر البحث الفرق بين ذكر (في) الظرفية وحذفها من الجملة قائلاً : " وقد يعرض سؤال في هذا المجال ، فيقال : قد نصرح بـ(في) أحيانا ، وقد نسقطها في التعبير الواحد ، نحو (حضر ليلا) ، و(حضر في الليل) فهل هناك من فرق بينهما؟ " (4) ، وذكر حينها الفرق بين المعنيين في ست صور :

1. تفيد (في) الظرفية النص على انقضاء الحدث وحصوله ، كقولنا : هو في المدرسة ، والأرز في القدر ، ونمت في السرير " فجعلت (في) هذه المحال ظروفا لما فيها . ولو حذفتها ، لم يفهم المعنى " (5) إذا إن عملها في هذه الحال تصيير ما ليس ظرف ظرفا ، أي : يحل في هذا الزمان أو المكان أي داخل فيه.
2. يفيد ذكر (في) الاستمرار في الحدث طوال المدة المذكورة ، وهذا ما لا نحصل عليه عند حذفها ، نحو (سقيتُ الشجرة هذه في سبعة أيام) و (سقيتُ الشجرة هذه سبعة أيام) " فإن ذكرها أفاد حلول الحدث في هذه الأزمنة ، أي استغراق الحدث سبعة أيام " (6) وفي هذا الوجه يكون جواب (كم) الخبرية وهو استغراق الزمن كله يقول الرضي في هذا : " إذا قيل لك : كم سرت ؟ فقلت : شهرا ، استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره ، إلا أن تقصد المبالغة والتجاوز . وكذا إذا قلت : شهر رمضان ، فإن لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما أمكن ، كما تقول :

(1) الحاققة : 7.

(2) ينظر " تضمن الظرف معنى (في): 251.

(3) ينظر: المصدر السابق: 252

(4) المصدر السابق: 252.

(5) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(6) المصدر السابق: 252.

شهرًا ، في جواب : كم صمت ؟ وكم سرّيت ؟ فالأول يُعْمُ جميع أيامه ، والثاني جميع لياليه " (1) .

3. يفيد ذكرها أيضا على تحديد وقوع الحدث في زمن معين وفي هذا يكون جواب (متى) يقول السيوطي في الهمع : " وَمَا صَلَحَ أَنْ يَقَعَ جَوَابًا لِمَتَى فَإِذَا كَانَ اسْمُ شَهْرٍ غَيْرِ مُضَافٍ إِلَيْهِ لَفْظُهُ (شهر) فَكَذَلِكَ يَكُونُ الْفِعْلُ وَقَعَا فِي جَمْعِيهِ تَعْمِيمًا أَوْ تَقْسِيمًا نَحْوَ سَرَّتْ الْمَحْرَمُ وَسَرَّتْ صَفْرٌ يَحْتَمَلُ الْأَمْرَيْنِ " (2) .

4. إذا ذكرت (في) فلا يكون المعنى معها محددًا للزمن ، على خلاف من حذفها إذ يفيد في تعيين الزمن حينها .

5. يمكن أن يفيد حذف الجر (في) " اقتران الحدث بالظرف وذكرها يدل على حلول الحدث في الظرف وذلك في نحو قولك (عشنا زمنًا طيبًا) و (عشنا في زمن طيب) فالأول يدل على اقتران الحدث بالظرف أي هم عاشوا الزمن الطيب ، والثاني قد يفيد ذاك وقد يكون لمعنى آخر الذي عاشوا فيه كان طيبًا وإن لم يقترن خصوص عيشهم بالطيب " (3) .

6. عند ذكر حرف الجر (في) يفيد في بعض الأحيان التنصيص على الظرفية ؛ وذلك إذا كان حذفها يؤدي إلى احتمال المفعولية والظرفية نحو قولك (قد أنسى يوم السفر) فهذا يحتمل أنك تنسى اليوم نفسه فيكون مفعولًا به ويحتمل أنه يحصل النسيان عندك في يوم السفر فيكون ظرفًا له . فإن أردت التنصيص على الظرفية قلت : (قد أنسى في يوم السفر) " (4)

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. ذكر الدكتور في بداية البحث اعتراضه على تسمية المفعول فيه بالظرف قائلاً : " وهي تسمية مجازية ، ذلك لأن الظرف في الحقيقة هو الوعاء ذو الحدود المتناهي الأطراف ، كالقارورة والوزير والحبّ والآنية ، وليس هذا كذلك ، فإن كلمة فوق وتحت وزمن وحين ليس لها حدود متناهية كالظروف الحقيقية ، وإنما

(1) شرح الرضي على الكافية : 493 / 1 .

(2) همع الهوامع : 146 / 2 ، وينظر: شرح الرضي على الكافية: 493 / 1 .

(3) تضمن الظرف معنى في : 257 .

(4) المصدر السابق : 257 .



سميت بذلك لأن الأحداث تكون فيها وهي تحتويها كما تكون الأشياء في الآنية<sup>(1)</sup>، ثم ذكر بعد صُفِيحات قليلة " ونرى أن تسمية هذا الباب بـ(الزمان والمكان" أولى من تسميته بالظرف ، لما ذكرنا في أول الباب" <sup>(2)</sup> ، هذا الكلام فيه نظر ؛ لأن الوقت والزمن والمكان له حدود متناهية وهو أصلاً كالوعاء الذي نحن فيه ، فهذه الأرض هي حدود وهذه السماء هي حدود وهذا الفضاء هو حد ، وكل المجرات والأكوان هي بالأصل حدود ، وذلك مصداق لقوله تعالى : { خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا } <sup>(3)</sup> وقوله تعالى : { اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ } <sup>(4)</sup> ، وقوله تعالى : { يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ } <sup>(5)</sup> ، فدلالة اللفظ (بينهن) دلالة على أن هناك حدوداً بين السماوات والأرض وهي مكان له حد ، وإن كانت هذه الحدود غير ظاهرة للناظر إلا أنها موجودة وضعها الله تعالى ، والوقت أيضاً له حد والحد وإن كان لا يلمس ولكنه يرى ويكون واضحاً في أوقات من الليل قريب من وقت الصباح ، وفي ذلك قال الإمام علي (عليه السلام) في دعاء الصباح " وَسَرَّحَ قَطَعَ اللَّيْلِ الْمَظْلَمِ بِغِيَاهِبِ تَلْجُجِهِ" ومعنى قطع الليل أي : أوقات الليل فالليل له أوقات مختلفة كما هو معلوم معروف <sup>(6)</sup> ، وهذا مصداق لقوله تعالى : { فَاسْرِبْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ } <sup>(7)</sup> .

2. ذكر الدكتور نقده على تعريف النحويين للظرف بقولهم : " ما تضمن معنى في باطراد" قائلاً : " فقد ذكرنا أن الظرف عند النحاة ما تضمن معنى (في) باطراد . وفي هذا نظر، فإن من الظرف مالا يتضمن معنى (في) ، بل إذا قدرت هذا الحرف معه تغير المعنى ... " <sup>(8)</sup> ، وهذا الرأي فيه نظر ؛ لأن المقصود من قول النحويين " ما تضمن معنى في" ليس لازماً معناها وإنما ممكن أن تحتويه وليس بالضرورة أن تكون بمعناه الذي وضع له ، والمعروف عند النحويين أن الحرف

(1) المصدر السابق : 245.

(2) المصدر السابق : 252.

(3) الملك : 3.

(4) الطلاق : 12.

(5) الأنبياء : 104.

(6) ينظر: الإعجاز العلمي عند الامام علي عليه السلام ، د. ألييب بيضون : 26.

(7) هود : 81.

(8) تضمن الظرف معنى (في) : 249.

لا معنى له في نفسه ، فقولهم " تضمن معنى في " لا يدل على أن الحرف (في) له معنى في ذاته بل يمكن أن يقدر مع هذا الظرف حرف الجر (في) ويبقى المعنى صحيحا .

3. ذكر الدكتور فاضل السامرائي في أقسام الظرف الثلاثة<sup>(1)</sup> كلها تحتل دخول حرف الجر (في) عليها وإن اختلف المعنى ؛ لأنه بطبيعة الحال أن الجملة مع حروف الجر يختلف معناها من دون حروف الجر وهو ما ذهب إليه أيضا في حديثه عن معنى الجملة في حال تقدير حرف الجر (في) في قسميه الثاني والثالث وهذا ينطبق على القسم الأول أيضا فإذا أدخلنا حرف الجر (في) سيختلف معنى الجملة ، وعليه فإن تقدير حرف الجر(في) هو معيار لتحديد الظرف لا بدخوله عليه .

4. شغل الدكتور السامرائي مساحة كبيرة من البحث في إثبات أن وجود (في)في الجملة له معنى يختلف عن معنى الجملة التي يحذف فيها حرف الجر (في)<sup>(2)</sup> ، وهذا بدهي ؛ لأن الجملة التي تحتوي على الحرف من المؤكد لها معنى يختلف عن الجملة التي ليس فيها ، وهذا ينطبق على جميع حروف الجر ليس (في) فحسب ، وإذا نظرنا إلى الموضوع فهو يختص بالظرف وتضمنه معنى (في) لا لبيان معنى وجود (في) أو عدمه ، والنحويون يرون أن الظرف يتضمن معنى (في) ولا يشترطون وجودها لفظا ومعنى ، ولم يقولوا أن جملة الظرف فيها حرف جر (في) محذوف بل يمكن تقديره والتقدير لا يثبت وجود الحرف .

(1) ينظر: تضمن الظرف معنى (في) : 250-251.

(2) ينظر: المصدر السابق : 252-257.

## المبحث الرابع: ظواهر نحوية أُخر

إن البحوث النحوية المنشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي تكاد تضم أكثر الموضوعات النحوية؛ إذ قدم أعضاء المجمع العلمي العناية والأهمية لهذه الموضوعات وقدموا فيها مادة علمية كثيرة فيها فائدة كبيرة، لكن مع هذا فقد وجدت بعض الموضوعات النحوية المتفرقة عن سابقها من المسائل النحوية، وهذه البحوث ما يأتي:

### أولاً: تركيب الألفاظ في الألفاظ

كتب الدكتور إبراهيم السامرائي بحثاً عنوانه "التركيب والبناء في العربية"<sup>(1)</sup>، تحدث فيه عن تركيب الأدوات، والحروف، وأصلها، ومعانيها، كرلن، وكان، ليس ولات ولكن ومهما... الخ)، والبحث في حقيقته رُدُّ على ما قاله المستشرق الألماني (بروكلمان)، فقد ذكر الدكتور إبراهيم ذلك قائلاً: "دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع ما ذكره المستشرق الألماني Brochlmann في دراسته المطولة المقارنة في اللغات السامية، وهو أن ليس في اللغات السامية إدغام للكلمات"<sup>(2)</sup>.

والمقصود بالإدغام: "وصل كلمة بأخر بحيث يتكون منهما كلمة واحدة ذات معنى مؤلف من معنى الكلمتين المستقلتين"<sup>(3)</sup>، واستدرك الدكتور على مصطلح (الإدغام) الذي قدمه (بروكلمان) في بحثه قائلاً: "ولعله أصاب لو استعمل (التركيب) مصطلحاً لغويًا لما سمَّاه بالإدغام وكأنه أحسن أن في العربية شيئاً كثيراً من المركبات، وهذا الشيء الكثير يفسد عليه رأيه"<sup>(4)</sup>.

وقد ذكر الدكتور أنَّ التحقيقات العلمية تفسد على بروكلمان ادعاءه؛ ذلك أن العربية قد أفادت من تراكيب الألفاظ واعتمادها لتكثير المعاني، والمباني<sup>(5)</sup>.

(1) التركيب والبناء في العربية، د. إبراهيم السامرائي، مجلة المجمع العلمي العراقي، سنة (1378هـ - 1959م)، المجلد السادس: 286.

(2) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(3) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(4) التركيب والبناء في العربية: 286.

(5) ينظر: المصدر السابق: الصفحة نفسها.

وفي الحقيقة إن التركيب في داخل في بناء أكثر الألفاظ في العربية ، اسمها ، وفعلها، وحرفها ، وقد ذكر الدكتور ابراهيم السامرائي إن التركيب في العربية على ضربين<sup>(1)</sup> :

الأول : تركيب نحوي ، كتركيب اسمين معا ؛ لحاجة معنوية ، يبني أحدهما الآخر ، ويمثل هذه الحالة تركيب الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر ماعدا اثني عشر ؛ لأنها معربة الجزء الأول ، مبنية الجزء الثاني ، ويمكن أن يكون التركيب مع غير الأعداد ، نحو : (حيصَ بيص) ، و(بينَ بين) ، و (شجر بجر) ، و (شذر مذر) ، و (خدع مذع) ... الخ .

الثاني: أن يكون المركب مسموعا ، كأن يكون مضافا إلى الاسم الأول ، نحو : معدي كرب ، و أيدي سبا .

وأما حركة البناء فالفتحة ؛ لأنها خفيفة " والخفة متطلبة في هذا الباب ذلك أن المركب كلمة طويلة ثقيلة"<sup>(2)</sup> .

وقد ذكر الدكتور أنّ الأدوات هي أولى الألفاظ التي أفادت من التركيب في العربية ، ومن هذه الأدوات ما يأتي<sup>(3)</sup> :

1. لن : وقد ذكر سيبويه أن الخليل قال بتركب (لن) من (لا) و (أن) وقد حذفتم الهمزة لكثرتها في الكلام، فصارت (لن)<sup>(4)</sup> ، و وافقه الكسائي من الكوفيين<sup>(5)</sup> .

2. كَأَنَّ و: وهي مكونة من (الكاف) و(إِنَّ) ، يقول ابن جني فيها : " أن أصل قولنا: كأن زيدا عمرو، إنما هو أن زيدا كعمرو، فالكاف هنا تشبيهه صريح، وهي متعلقة بمحذوف، فكأنك قلت: إن زيدا كائن كعمرو، ثم إنهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي هو عليه عقدوا الجملة، فأزالوا الكاف من وسطها، وقدموها إلى

(1) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب : 219/1، و التركيب والبناء في العربية: 293 ، .

(2) التركيب والبناء في العربية : 294 .

(3) ينظر: المصدر السابق : 287-293 .

(4) ينظر: الكتاب 3 / 5 .

(5) ينظر: همع الهوامع : 385/2 .

أولها، لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوها على إن من قبلها، وجب فتح إن، لأن المكسورة لا يتقدمها حروف الجر، ولا تقع إلا أولاً أبداً، وبقي معنى التشبيه، الذي كان فيها وهي متوسطة بحاله فيها وهي متقدمه، وذلك قولهم: كأن زيدا عمرو<sup>(1)</sup>.

3. لكن : وتركبها فيه رأيان : الأول ، للفراء إذ يرى أنها مركبة من (لكن) و(أن) ، وحذفت الهمزة للتخفيف ، واجتمعت نونان فصارت مشددة ، والآخر : يرى باقي الكوفيين أنها من مركبة من(لا) و(أن) والكاف زائدة، حذفت الهمزة للتخفيف<sup>(2)</sup>.

4. ليس: وفيها خلاف ، فمنهم من يرى أنها مركبة من (لا) و (أيس)، ويمثل هذا الرأي الخليل<sup>(3)</sup> ، ومنهم من يرى أنها حرف بمعنى (ما) ، ويمثل هذا الرأي ابن السراج<sup>(4)</sup> ، منهم من يرى أنها فعل جامد ، ويمثل هذا الرأي ابن هشام<sup>(5)</sup>.

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. خلا البحث من مقدمة ، وتمهيد ، ونتائج ، وقائمة بالمصادر والمراجع .
2. العنوان فيه شيء من اللبس ؛ إذ فصل الدكتور بين التركيب والبناء ، فالفصل يوحي بأنهما شيان مختلفان ، فكان الأولى أن تُحذف لفظة (البناء) من العنوان، فيكون العنوان (التركيب في الأدوات العربية دراسة تأصيلية أو تحقيقية ) ؛ ليفهم أن التركيب مقصود به تركيب اللفظ لا تركيب الجملة.
3. ذكر الدكتور أن التركيب على ضربين كما ذكره النحويون في كتبهم ، ولكنه لو اعتمد تقسيماً آخر يناسب بحثه لكان أفضل لمحتوى البحث ، إذ كان بإمكانه أن

(1) سر صناعة الإعراب : 1/ 313.

(2) ينظر: مغني اللبيب : 384.

(3) ينظر: العين : 7 / 300.

(4) ينظر: الأصول : 1 / 27.

(5) ينظر: مغني اللبيب : 387.

- يقسم التركيب وفقا لما جاء به على أربعة أضرب : تركيب الأدوات ، و تركيب الاسم ، و تركيب الإضافة ، والنحت (1) .
4. اعتمد الدكتور في توثيق بعض المعلومات الخاصة بالنحو على كتب المعجم (2) ، وكان الأفضل أن يوثق هذه المعلومات من كتب النحو ، وإن لم توجد فكتب المعجم .
5. داخل الدكتور بعض المعلومات التي تخص الأدوات ، فقد تحدث عن (لن) ثم (كأن) ثم عاد ليتحدث عن (لن) (3) ، فكان الأولى أن ينتهي من (لن) في موضعها حتى لا يحصل تشويش للقارئ .

### ثانيا : واو الحال

كتب الدكتور فاضل السامرائي بحثا عنوانه "واو الحال" ، تحدث فيه عن واو الحال وما تؤديه من معنى ، والفرق بينها وبين واو العطف ، والاستئناف ، وقد ابتدأ البحث بسؤال محاولا الاجابة عنه في صفحات البحث، قائلا : " تقع قبل قسم من الجمل الحالية واو تسمى واو الحال وجوبا أو جوازا نحو (أقبل محمد أخوه معه) و (أقبل محمد وأخوه معه) فما فائدة هذه الواو ؟ وهل تؤدي معنى خاصا بها ؟ وما الفرق بين الجملتين السابقتين ونحوهما في المعنى ؟ " (4) ، وقد جمع معاني الواو عموما ، ومعاني واو الحال مخصوصة الواردة في كتب النحويين ، فكانت على النحو الآتي :

1. تفيد معنى الاجتماع ، كقوله تعالى : {يَغْشَىٰ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ} (5) ، وقد أفادت الواو الاجتماع ؛ لأنها " لغير العطف في هذا الموضع الموضع أيضا وَذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي بَعْدَهَا غَيْر دَاخِلَةٌ فِي إِعْرَابِ الْإِسْمِ الَّذِي قَبْلَهَا وَلَا هِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا وَإِنَّمَا الْكَلَامُ مَجْمُوعُهُ فِي مَوْضِعِ

(1) ينظر : التركيب والبناء في العربية : 287، و 293-294.

(2) ينظر : المصدر السابق : 287 و 289 و 290.

(3) ينظر: المصدر السابق: 289.

(4) واو الحال ، د. فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1404هـ - 1984م) ، مجلد 3 / 35 : 225.

(5) آل عمران : 154.

- نصب بُوُوعِهِ مَوْعَ الْحَالِ فَهَذَا مَا يُنْبِئُكَ عَنِ اسْتِحْكَامِ الْوَاوِ فِي بَابِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْاجْتِمَاعِ إِذْ كَانَ حُكْمُ الْحَالِ أَنْ تَكُونَ مَصَاحِبَةً لِذِي الْحَالِ" (1) .
2. وقد تفيد الاجتماع والعطف معا ،كقولنا : ( مررت بزيد وعمرو) ، فقد أفادت الواو هنا معنى العطف والاجتماع لا الحال .
3. التشريك في حكم سابقها ، وهذا المعنى يتسم بالثبوت في معاني الواو جميعها ، فالعاطفة كقولنا : ( حضر محمد وخالد) ، والناصب للمعية كقولنا : (قدمت والصبح)، والناصب للفعل المضارع كقولنا : (لا تكتب وترسم) ، وقد تكون ضميرا متصلا نحو : أكلوا ، وقد تكون حرف إعراب يدل على الجمع نحو : قادمون، ذاهبون .. (2) .
4. وقد تفيد معنى الاستئناف أي : استئناف حال آخر تضمهما إلى ما قبلها ، وقد ذكر الجرجاني (471هـ) هذا المعنى في دلائل الاعجاز قائلا : "وإذا قد عرفت هذا، فاعلم أن كل جملة وقعت حالا ثم امتنعت من «الواو»، فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالا، ثم اقتضت «الواو» فذاك لأنك مستأنف بها خبرا، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات" (3) .
5. تأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، أي: لتأكيد وقع الكلام الأول وتحقيقه ، نحو: أكرم أخاك وإن عاداك ، وقد ذكر هذا المعنى الزمخشري في كتابه (الكشاف) في معرض حديثه عن قوله تعالى : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ...﴾ قوله "وَلَهَا كِتَابٌ جَمَلَةٌ" واقعة صفة لقريّة، والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف" (4) .

(1) المخصص : 227/4 .

(2) ينظر: واو الحال : 226 .

(3) دلائل الاعجاز : 143 .

(4) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 570/2 ..

6. إثبات حكم معين وتأكيده ، وذلك "أن تزداد الواو بعد (إلا) ؛ لتأكيد الحكم المطلوب إثباته إذا في محل الرد والإنكار ، نحو : ما من أحد إلا وله طمع أو حسد" (1) .

7. وقد تأتي بمعنى (إذ) وقد تدل على الماضي أو يأتي بعدها فعل ماضي ، يقول سيبويه في هذا المعنى في قوله تعالى : {يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم} ، "فإنما وجهه على أنه يغشى طائفةً منكم وطائفةً في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفةً في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً ولم يُرد أن يجعلها واو عطفٍ، وإنما هي واو الإبتداء" (2) .

8. وقد تسمى واو الحال ب(واو الوقت) ؛ لدلالاتها على وقت معين ، نحو : أتيته والشمس طالعة ، والجملة التي بعدها جرت مجرى ظرف الزمان ، ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن هذه الواو " واو الحال تفيد الوقت كثيرا وهي بمعنى (إذ) الظرفية غالبا وإيضاح ذلك أنك تقول : ( ما بالك تركض) و (ما بالك راكضا؟) فأنت تسأل عن سبب ركضه ، وتقول (ما بالك وأنت تركض؟) تسأله عن شيء حدث له وهو يركض ، كأنك قلت : ما بالك حين تركض؟ ... " (3) .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. يخلو البحث من مقدمة، وتمهيد ، وقائمة بالمصادر والمراجع.
2. ذكر الدكتور فاضل السامرائي أحد معاني الواو في نتائج البحث قائلا : "قد يؤتى بها للاهتمام نحو(عبر النهر ولم يحرك يده) و(قفز خمسة أمتار وعلى ظهره حمل و بيده ثقل) و(دخل على الأمير وبيده سيفه)" (4) ، و لم يذكر ما يشابه هذا المعنى في متن البحث .
3. لم يتبع الدكتور فاضل السامرائي منهجا واحدا في توثيق المعلومات من المصادر ، فمرة يذكر اسم الكتاب مختصرا ومعه اسم المؤلف ، ك"الأصول ابن

(1) واو الحال : 228.

(2) الكتاب : 90/1.

(3) واو الحال : 231.

(4) المصدر السابق : 236.



السراج..."، ومرة يذكر اسم المؤلف فقط كـ "ابن يعيش...". ومرة يذكر اسم الكتاب فقط ، كـ "الكتاب...".<sup>(1)</sup> ، فلو اتبع منهاجا ثابتا في التوثيق لكان أفضل.

### خامسا: القول في صرف الاسم الثلاثي ساكن الوسط

كتب الدكتور أحمد نصيف الجنابي بحثا عنوانه " الأعلام المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط بين الصرف وعدمه"<sup>(2)</sup> ، تحدث فيه عن صرف الاسم المؤنث الساكن الوسط من عدمه ، وبين آراء النحويين فيه ، وقسم البحث على ثلاثة أقسام : 1. آراء النحويين في هذا الموضوع ، 2. مناقشة هذه الآراء وبيان الصالح منها ، 3. إعطاء رأي الدكتور استنادا إلى ما جاء في القراءات القرآنية ودواوين الشعراء في عصور الاستشهاد ، ولا سيما الشاعر الإسلامي (عمر بن أبي ربيعة) ؛ ذلك لأنه ثبت عنده أنه من أكثر الشعراء ذكرا للأسماء المؤنثة الساكنة الوسط<sup>(3)</sup> .

وقد انقسمت آراء النحويين على أربعة اتجاهات<sup>(4)</sup> :

الاتجاه الأول : التسوية بين الصرف وعدمه في الأسماء المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط، ويمثل هذا الاتجاه : عيسى بن عمر الثقفي(ت149هـ) ، ويونس بن حبيب (ت182هـ) ، وأبو عمر الجرمي (ت225هـ)<sup>(5)</sup> ، وابن السراج(316)<sup>(6)</sup> ، والزجاجي (ت337هـ)<sup>(7)</sup> ، وأبو سعيد السيرافي (ت368هـ)<sup>(8)</sup> ، وأبو علي الفارسي (ت377هـ)<sup>(1)</sup> ، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)<sup>(2)</sup> ، وابن عصفور (ت669هـ)<sup>(3)</sup> .

(1) ينظر: المصدر السابق : 228 فما بعدها.

(2) الأعلام المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط بين الصرف وعدمه، د أحمد نصيف الجنابي، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1404هـ- 1984م) ، مجلد 1/35 : 251.

(3) ينظر: المصدر السابق: 251 و 263.

(4) ينظر: الأعلام المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط بين الصرف وعدمه: 252 فما بعدها .

(5) ينظر : المذكر والمؤنث ، لابن الأنباري : 1 / 117

(6) ينظر: الأصول في النحو : 2 / 85.

(7) أمالي الزجاجي : 84.

(8) ينظر: شرح كتاب سيبويه : 4 / 12.

الاتجاه الثاني : والمختار في هذا الاتجاه ترك صرف الاسم المؤنث مع اجازة صرفه، ويمثل هذا الاتجاه: الخليل (4)، وسيبويه (5)، والمبرد (6)، وابن جني (7)، وابن سيده (8).

الاتجاه الثالث: المختار فيه صرف الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط ، مع جواز ترك الصرف، وهم : الكسائي (ت189هـ) ، والفراء(ت207هـ) (9).

الاتجاه الرابع : اختار منع الصرف مطلقا، ومنهم الزجاج(ت337هـ) (10).

وفي ظل هذه الآراء الكثيرة ، احتكم الدكتور إلى عصر الاستشهاد ، فذهب إلى القراءات القرآنية ، فوجد فيها كثيرا من الأسماء ممنوعة من الصرف وردت مصروفة فيه ، وقد جاءت الأسماء المؤنثة ساكنة الوسط مصروفة أيضا في دواوين الشعراء في عصر الاستشهاد (11).

قال تعالى: { إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا } (12).

وقوله تعالى: { قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا } (13).

انتهى الدكتور إلى رأي اعتمد فيه على الاستقراء قائلا: " وخالصة هذا الاستقراء تدل على : أن الظاهرة السائدة في اللغة العربية في أعلام النساء الثلاثية الساكنة الوسط هي الصرف.

وأن اسم (هند) قد جاء في ثلاث مجموعات من دواوين الشعر العربي مصروفا ، ولم يأت غير مصروف .

(1) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 995 /2.

(2) ينظر: المصدر السابق: 995 /2.

(3) ينظر: ضرائر الشعر : 24.

(4) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 995 /2.

(5) ينظر : الكتاب : 240 /3.

(6) ينظر: المقتضب : 350 /3.

(7) ينظر: الخصائص : 98 /2.

(8) ينظر : المخصص : 171 /5.

(9) ينظر: اعراب القرآن ، للنحاس : 111/4.

(10) ينظر: ماينصرف وما لاينصرف ، أبو اسحاق الزجاج : 49-50.

(11) ينظر: الأعلام المؤنثة الثلاثية ساكنة الوسط : 260.

(12) اعراب القرآن للنحاس 63 /5.

(13) سورة الانسان : 16.

وإن اسم (هند) جاء في ديوان عمر بن أبي ربيعة مصروفاً في ثلاث وثلاثين مرة ،  
تسع وعشرين مرة في (حشو البيت)، وأربع مرات في (عروضه)"<sup>(1)</sup>.

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. يخلو البحث من تمهيد ، وقائمة بالمصادر والمراجع .
2. العنوان مطابق لمحتوى البحث .
3. يحسب للباحث أنه حدد المنهج الذي سار عليه في بحثه ، إذ ذكر ذلك في مقدمة البحث<sup>(2)</sup> .
4. الجدير بالذكر أن الدكتور اعتمد على المنهج الاستقرائي في تقصيه الشواهد الشعرية في عصور الاستشهاد ؛ ليقف موقف الفصل بين آراء النحويين ، في مسألة صرف الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط.
5. أسهب الدكتور في حديثه عن "حالة التوازن الإيقاعي" في الشعر ، إذ شغلت خمس صفحات من البحث<sup>(3)</sup> ، فلو اقتصر الدكتور على أقل من ذلك لكان أفضل ؛ ذلك لأن البحث لا يدور على الإيقاع في الشعر إنما على القول بصرف الاسم الثلاثي المؤنث ساكن الوسط من عدمه ، فالتركيز على موضوع البحث أفضل لمنع تشتت أذهان قارئ البحث .
6. إن موضوع البحث هو استقراء لصرف الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط في دواوين الشعراء ، وقد ذكر الدكتور في هذا البحث الاستقراء لذلك وعددها ومواطن الصفحات في ديوان عمر بن أبي ربيعة ، ولكن الدكتور لم يذكر بيتاً واحداً في ذلك ، فكان الأولى أن يأتي بشواهد من الديوان والاقتصار على عدد قليل من الشواهد والإشارة إلى الأبيات الأخرى في البحث لا أن يكتفي بالإشارة فقط؛ ذلك لأن البحث هو في حقيقته رد على من يرفض صرف الاسم المؤنث...
7. إن البحث في الحقيقة مثال يُحتذى بطريقته لقول كلمة الفصل في الخلافات النحوية الكثيرة والوقوف على حقيقة ذلك عن طريق استقراء النصوص التي وصلتنا من

(1) الأعلام المؤنثة الثلاثية ساكنة الوسط: 266.

(2) ينظر: المصدر السابق : 251.

(3) ينظر: المصدر السابق: 269 – 274.

عصور الاستشهاد ، بدلا من الاعتماد على القياس فقط ، إذ المنهج الاستقرائي يحقق الفصاحة والكثرة وهذان يتكى عليهما القياس.

# الفصل الثالث : بحوث في الدلالة والمعجم

المبحث الأول : بحوث في الدلالة

أولا : الوصف في العربية

ثانيا : التضمين والنيابة في حروف الجر

المبحث الثاني : البحوث المعجمية

أولا : بحوث في منهج المعجم العربي

ثانيا : بحوث معجمية أخرى

## الفصل الثالث

### المبحث الأول : بحوث في الدلالة

#### توطئة

تعرّف الدلالة النحوية بأنها : تلك الدلالة المستمدة من التركيب اللغوي للألفاظ وعلاقتها مع بعضها بوساطة النظام النحوي للجملة<sup>(1)</sup> ، وتدخّل فيها الدلالات الاشتقاقية للصيغ الصرفية ؛ لأن الصيغ الصرفية المستعملة في اللفظ لها تأثير في التركيب النحوي للجملة ويؤثر بدوره على الدلالات النحوية للتركيب المختلفة<sup>(2)</sup> .

والعلاقة بين النحو والدلالة علاقة قديمة تعود إلى بداية نشوء اللغة ، وقد حاول د. نعم تشومسكي تفسيرها من خلال نظريته التوليدية التحويلية، إذ إنّ المعنى الدلالي النحوي متجذر في الذهن منذ بدايات انطلاق الجملة ، فالبنية العميقة تمثل الدلالة أو المعنى، والبنية السطحية تمثل الجملة المنطوقة<sup>(3)</sup> ، وقد حاول علماء اللغة فهم هذه العلاقة من خلال تعريفهم للغة، إذ يعرف ابن جني اللغة بأنها : " أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم " <sup>(4)</sup> ، فالغاية إذاً قبل إصدار الصوت هو الغرض الذي يروم إيصاله المتكلم .

وقد عنى الدارسون في العربية عناية مخصصة بالدلالة ولا سيما الدلالة النحوية ، إذ إنّ القواعد النحوية لا تنسلخ عن الدلالة، إذ يرى أتباع مدرسة الكوفة أن سيبويه " عمل كلام العرب على المعاني وخلق الألفاظ ، أي : إنه أولى الجانب الإدراكي رعاية واهتماماً على حساب الجانب الصوتي ... إنه يهتم بالدلالة وليس الدال ... إذ إنّ الوصف النحوي وصف للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها ببعض الآخر " <sup>(5)</sup> .

(1) ينظر: دلالة الألفاظ ، د. ابراهيم أنيس : 48.

(2) ينظر : أثر البنية الصرفية في تحديد وظيفة الظاهرة النحوية ، د. أحمد هلال سلايمة ، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ، سنة (2023م) ، مجلد 1 / 2 : 98.

(3) ينظر: البنية العميقة في الدرس اللساني العربي المقولة والإجراء ، د. آلاء علي عبد الله العنبيكي: 20-21.

(4) الخصائص : 34/1.

(5) النحو والدلالة، د. محمد حماسة عبد اللطيف : 40.

ويمكن الإفادة من هذا في أنّ النحو العربي قد درسه سيبويه من خلال عدة جزئيات، منها: اللفظ والمعنى ثم التركيب؛ إذ قسم سيبويه الكلام على خمسة أقسام قائلاً: " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غداً، وسأتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلْتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر " ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأُنْ تَضَع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكى زيداً يأتيك، وأشبه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس. " (1) ، فتقسيمه الكلام على بهذا الشكل راعى فيه الجانب المعنوي الدلالي قبل أن يراعى فيه الجانب النحوي للقاعدة.

### أولاً : الوصف في العربية

كتب الدكتور أحمد عبد الستار الجواري مجموعة من البحوث المتسلسلة ، درس فيها الوصف في العربية إذ عنون هذه البحوث كما يأتي : " الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي" (2) و "البيان نظرة أخرى في قضايا النحو العربي" (3) و "الوصف بالمصدر نظرة أخرى في قضايا النحو العربي " (4) و "ضروب الصفة نظرة أخرى في قضايا النحو العربي " (5) و "الوصف بالجملة" (6) ، واحتوت البحوث الأربعة الأولى على تذييل للعنوان فيه " نظرة أخرى في قضايا النحو العربي" ؛ لأنه حاول دراسة (الوصف) من جهة أبعد من مجرد كونها قواعد نحوية ، إذ درسها ببعد آخر هو بعد المعنى أو ما يعرف بـ"معاني النحو" فقد حاول الدكتور أن يلبس مسائل النحو كعطف البيان والبدل والخبر والمشتقات والجملة لباساً آخر ألا وهو الوصف.

(1) الكتاب : 1/ 25-26.

(2) الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مجلة المجمع

العلمي العراقي ، مجلد 4/33 ، سنة (1403هـ \_ 1982م) : 41.

(3) البيان نظرة أخرى في قضايا النحو العربي ، د. أحمد الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ،

سنة (1403هـ-1983م) ، مجلد 34 / 3 : 38.

(4) الوصف بالمصدر نظرة أخرى في قضايا النحو العربي، د. أحمد الجواري ، مجلة المجمع العلمي

العراقي، سنة (1404هـ-1984م) ، مجلد 35 : 1 : 3.

(5) ضروب الصفة نظرة أخرى في قضايا النحو العربي ، د. أحمد الجواري ، مجلة المجمع العلمي

العراقي، سنة ( 1404هـ-1984م) ، مجلد 35 : 3 : 3.

(6) الوصف بالجملة ، د. أحمد الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1405هـ-1984)

مجلد 35 : 4 : 3.

فقد تحدث الدكتور في بحثه الأول " الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي" عن كيفية دراسة الوصف دراسة مختلفة عما قدمه النحويون القدماء في كتبهم قائلا: " إن دراسة العربية لغة ونحوها ، في ما وضع لها من مصطلحات تحتاج إلى شيء من معاودة النظر فيها ، وتحريك ما استقر منها في الأذهان والأفهام ، حتى تعرف حقيقة ذلك الاستقرار ، ولئلا يستحيل الاستقرار جمودا إلى شيء يشبه جمود العدم ، ويسلب من تلك المصطلحات والتعابير ماء الحياة ويباعد بينها وبين الأذواق فلا تكاد تسيغها الأفهام أو تتمثلها المدارك" (1) .

إذا فهو يدعو إلى دراسة القضايا النحوية دراسة معنوية دلالية ووضع المتشابه منها تحت عنوان واحد ؛ بغية التسهيل والتيسير للنحوي للدارسين والمدرسين .

والوصف في اللغة : مصدر (وصف) ومعناه : "وصفك الشيءَ بحليته ونعته" (2) أي: أن الوصف هو الإيضاح والتعيين للشيء .

والوصف اصطلاحا : "يرد باعتبارين : الأول باعتبار الوصف لفظا مفردا ، والثاني باعتباره جزءا من التركيب" (3) .

أما في الاعتبار الأول : فالمقصود به "معنى الحدث مقترنا بمعنى الذات إما ذات الفاعل أو ذات المفعول، سواء دل على معنى الثبوت أو على معنى الحدوث والاستمرار..." (4) ، أي أن الوصف في الأصل هو أحد المشتقات الصرفية كاسم الفاعل واسم المفعول .

والاعتبار الثاني فالمقصود به " كونه جزءا من التركيب هو الذي يؤتى به لوصف اسم ذات(اسم عين) أو ما هو في حكمه أو اسم معنى غلب عليه جانب الاسمية ، وابتعد عن الدلالة على الحدث المجرد كلفظة العلم في مثل قولنا : العلم نافع ونحو ذلك" (5) ، أي أن الدلالة على الوصف تؤخذ من الجملة عامة ففي قولنا : (العلم نافع) قد وصف العلم

(1) الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي: 41.

(2) العين: 162 / 7.

(3) الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي: 41.

(4) المصدر السابق: 41.

(5) المصدر السابق : 42.



بالنفع وهذا النفع ثابت لا يتغير من دلالة اسم الفاعل على الثبوت ، وكذلك من خلال الجملة معنى الجملة الاسمية .

والكلام في العموم يتكون من طرفين : مسند إليه ومسند ، والمسند هو الطرف الحامل لمعنى الوصفية إذ " لا بد أن يكون أحد طرفيه ملفوظا به أو محكما بوجوده " (1)، والمقصود بالمسند: الخبر.

والوصف في التركيب النحوي عند الدكتور الجوارى على ثلاثة أنواع (2) :

النوع الأول : الوصف الإسنادي ، ويكون الوصف في هذه الحال عمدة في الجملة كالفعل وما يشابهه نحو : زيد قام ، وزيد قائم ، أو قد يكون خبرا للمبتدأ في الجملة نحو : عليُّ أبوك .

النوع الثاني : الوصف المطابق أو ما يسمى بالصفة الحقيقية نحو : حضر زيد الفطن.

النوع الثالث : الوصف المخالف، والمراد به ما خالف سابقه باتباع كالحال المنصوب أو ما خالفه بمعنى كالتمييز ، والحال في اصطلاح النحويين: لفظ منصوب يأتي بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بالفاعل ، ويكون في الفعل دليل على هيئة صاحب الحال وصفته في وقت حدوث الفعل ، والحال هو صفة متغيرة غير ثابتة ، نحو : جاء زيد ماشيا (3) ، وقوله تعالى : { وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ } (4) .

وقد سماه الدكتور أحمد الجوارى بـ(الوصف المخالف) تمييزا له عن (الوصف المطابق) ، و(الوصف الاسنادي) .

وقد اعتمد في تسمية الحال بـ(الوصف المخالف) على ما ذكره نحويو الكوفة (5) ؛ لأن الاسم " إذا وقع موقعا يخالف فيه ما قبله (من موصوف أو مبين)، فلا يستحق الإسناد ومرتبته الرفع ولا التبعية بما تستحقه من أحوال الإعراب ، وإنما ينصب ليبدل على حال

(1) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(2) المصدر السابق : 43.

(3) ينظر: الأصول في النحو : 213 / 1.

(4) يوسف : : 16.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 197/1.

الخلافاً ... إذ لا بد أن يكون نكرة \_ في الأغلب \_ ، وموصوفه لا بد أن يكون معرفة وهو الذي يسمى صاحب الحال " (1) .

وأما التمييز فمعناه في اصطلاح النحويين : وهو الاسم المنصوب المبين لنوع عامله نحو : عندي عشرون درهما ، وزرعت فدانا أرضاً ، حيث إنَّ (درهما و أرضاً) تمييزان قد بينا نوع عاملهما وهو (عشرون وفدان) (2) ، وأما المخالفة فيه فغير تامة ؛ إذ "لا يختلف عن البيان التابع المطابق لمتبوعه إلا في كونه مبيناً لبعض المتبوع غير مستوفٍ لحقيقته ، فهو مخالف لما يبينه من حيث الجنس والهيئة ، كالذي يكون بياناً للعدد نحو عندي عشرون كتاباً ، إذ إنَّ العدد يحتمل كل معدود أو ما يمكن أن يقع تحت العدِّ على جانب كبير من الإبهام والغموض ... وشبيه بهذا ما يكون في ما يعرف بالتمييز الملحوظ ، وهو ما يبين إبهام النسبة كقولنا : طاب محمدٌ نفساً . فالتمييز هنا بيان لجزء من حقيقة النسبة أو الإسناد إذ هو يحتمل أن يكون المعنى طاب محمد نفساً وأصلاً وفعلاً وخلقاً إلى غير ذلك مما ينطوي في عموم النسبة ، فجاء التمييز (نفساً) ليبين ويُعيِّن هذا الجزء من عموم الإسناد فاستحق بذلك مرتبة الخلاف في الإعراب وهي النصب" (3) .

وذكر الدكتور الجوارى إن للوصف من حيث علاقته بالموصوف أحكاماً ، ويمكن أن نوجز كلامه عنها بما يأتي (4) :

الحكم الأول : تقديم الموصوف على الصفة ، ويكون الوصف في هذه الحال حقيقياً ، إذ يجب المطابقة بين الموصوف والصفة ، ومثال الوصف الإسنادي نحو : زيد قائم ، وزيد قام ، ومثال الوصف التابع نحو : مررتُ بزيدٍ مُصلياً .

الحكم الثاني : تأخر الموصوف وتقديم الصفة ، ويجوز فيه مطابقة الموصوف لصفته أو مخالفتها لبعضهما ، والأخير هو الشائع في كلام العرب ، ومثال الوصف الإسنادي نحو : قام الرجال ، ومثال الوصف المخالف نحو : مررتُ بالدار عامراً بناؤها راحلاً أهلها .

(1) الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي : 44 .

(2) ينظر: المقتضب : 32/3 .

(3) الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي : 45 .

(4) ينظر: المصدر السابق : 46 .

الحكم الثالث : الوصف السببي ، والمقصود به " ما يقع في الحقيقة وصفا لغير الموصوف المذكور ، وإنما يكون وصفا لما يتصل منه بسبب نحو : زيد كريم أبوه ، نجبية أمه ، ونحو : قرأت كتاباً معروفاً كاتبه " (1).

وفوائد الخوض في هذا البحث ثلاثا ذكرها الدكتور على النحو الآتي (2) :

1. الربط بين قواعد النحو المعروفة وبين المعاني التي يؤدي إليها .
2. العودة " بالدراسة النحوية إلى أصلها وجوهر غايتها في دراسة التركيب العربي ورعاية الترابط والالتحام بين أجزائه وما يكون بينها من تأثير وتأثير ، يكون الإعراب وأحواله المختلفة انعكاسا لذلك التأثير والتأثير ونتيجة لقيام العلاقة بين أجزاء التركيب " (3) .
3. ضم الألفاظ إلى بعضها " التي تتفق في أصولها وفي وظيفتها في التركيب \_ بعضها إلى بعض ليكون فهمها أكثر عمقا واستعمالها أدنى إلى الدقة والإصابة ، وأقرب إلى التوفيق في أداء معانيها . ووظائفها في الكلام ، ولعل ذلك ملحوظ واضح في ما مر من الكلام على طبيعة الفعل والخبر ووظيفتهما في التركيب ، هذا من جهة ، وعلاقتهما بالنعته والحال ووظيفتهما في الكلام من جهة أخرى " (4) .

وأما بحثه الثاني الموسوم بـ" البيان نظرة أخرى في قضايا النحو العربي " فقد تحدث فيه عن البديل وعطف البيان بَعْدَهُما وصفا للموصوف ، وأنهما شيء واحد ومحاولة التفريق بينهما من الصناعة النحوية ولذلك حاول الدكتور في بحثه هذا إثبات فرضية أن عطف البيان والبديل هما من جنس واحد (5) .

والمقصود بالبيان في بحثه هذا : " جزء من أجزاء الكلام يبين جزءا آخر بيان حقيقة \_ كما يقال \_ لا على سبيل الوصف الذي يكشف وسمه أو وسم ما يتعلق به ، وأن يكن قريبا منه في موقعه من الكلام . وهو إذن قرين الوصف ، وهو قسمه من بعض

(1) الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي : 46.

(2) المصدر السابق : 51.

(3) المصدر السابق : الصفحة نفسها.

(4) المصدر السابق : 51.

(5) ينظر: البيان نظرة أخرى في قضايا النحو العربي: 42.

الوجه وإن يكن ينحط عنه في كونه لا يرقى إلى مرتبة الإسناد مثلما يرقى الوصف حين يكون خبراً<sup>(1)</sup> .

وقد قسم الدكتور أحمد الجواري البيان على ثلاثة أقسام<sup>(2)</sup> :

الأول : البيان التابع ، وهو البيان الموضح والمبين لدفع التوهم ويسمى بـ(البيان المطابق) ، نحو : حضر أخوك زيد ، فالاسم (زيد) بيان لـ(أخوك) لدفع التوهم بأن الجائي هو زيد لا غيره ، وهو على نوعين :

1. عطف البيان : ويكون في الجوامد وهو " بمنزلة النعت في المشتقات. وهو تبين

الاسم باسم آخر يكشف عن حقيقته ويدل على المقصود بخاصة من بين ما يحتمل العموم ... ولقد سموه أحيانا بيانا "<sup>(3)</sup> .

2. البديل ، ويعرف البديل على بأنه "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"<sup>(4)</sup> ومن

خصائصه "أنه يأتي في الكلام على نية تكرار العامل ، وإنه على إسقاط المتبوع وإنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين"<sup>(5)</sup> .

الثاني : البيان غير المطابق أو البيان المخالف، والمراد به هو البيان الذي يكشف

بعضاً من حقيقة المبين " سواء كان اسماً مفرداً مبهماً أم كان نسبة يراد تبيان الجانب

المقصود منها ، تقول عندي أحد عشر كتاباً ... فتبين بعض حقيقة العدد ... فكأن في

الإسناد شيئاً من الإبهام أو ضرباً من العموم يراد كشفه ويقصد إلى تخصيصه فيؤتى بهذا

البيان ، ويقال له تبين النسبة"<sup>(6)</sup> ، وسمي بالمخالف ؛ لأنه مخالف لما قبله في الحكم

فيكون منصوباً<sup>(7)</sup>، والذي يمثل هذا النوع هو (التمييز)<sup>(8)</sup> ، وهذا النوع على ثلاثة أقسام :

:

(1) المصدر السابق : 38

(2) ينظر: المصدر السابق : 39.

(3) البيان: 40، وينظر: الأصول في النحو : 1/ 334. و المفصل في صنعة الإعراب : 1/ 159

(4) ألفية ابن مالك: 49.

(5) البيان : 40 و 44-45.

(6) المصدر السابق : الصفحة نفسها

(7) ينظر: المصدر السابق : 45.

(8) ينظر: المصدر السابق : 40.

1. بيان المقدار والعدد، وحقه النصب ؛ " لأنه لا يطابق ما يبينه ولكن يكون فيه شيء من التميز والاستقلال يرقى به عن التبعية إلى المرتبة الوسطى مرتبة النصب . تقول عندي عشرون كتابا ، فعشرون اسم من أسماء العدد وهو صالح لأن يعد به كل ما في هذا القدر من الذوات أو ما في حكمها ، فإذا أردت تبين هذا المقدار جئت به باسم الذات بعده منصوبا "(1) .

2. بيان النسبة والإسناد ، والمقصود به " كشف ابهام الإسناد أو تبين المراد به على وجه الخصوص ... قال تعالى : { وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا } (2) . ويدخل تحت هذا النوع أيضا ما يسمى بـ(المفعول المطلق) ؛ إذ إنه في الحقيقة وصف للفعل أو توكيد له ، أو بيان لنوعه وعدده ، كقوله تعالى : { ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا } (3) ، وقوله : { وَحَمَلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً } (4) .

وقد ذكر الدكتور مؤاخذاته على منهج النحويين في بحثهم للوصف يمكن تلخيصها كما يأتي :

1. قصور العينة : فقد اقتصر بحثهم في الوصف على الاسم فلم يعنوا بالفعل حين يكون وصفا ، إذ ذكر قائلا : " وإن مما يؤخذ على نهج النحاة الأوائل أنهم اقتصروا في بحث الوصف ولاسيما على الوصف بالاسم ، فلم يعنوا بالفعل حين يقع وصفا \_ وهو الوصف الإسنادي \_ " (5) .

2. خروج الخبر من دائرة الوصفية : فقد ذكر الدكتور " إنهم \_ النحويين \_ لم يعرضوا لمعنى الوصفية في الخبر إلا لما حين قالوا إن الخبر لا بد أن يكون فيه معنى الوصف . ولعل علة ذلك أنهم كانوا يجدون الإسناد مرتبة أسنى وأرفع من مرتبة الوصف " (6) .

3. مصطلح التمييز لا ينبئ عن وظيفته: فمسمى التمييز " لا توحى بوظيفة المسمى في الكلام ، ولا تنبئ بموقعه من التركيب ، ذلك أنهم ينصون على أن وظيفته

(1) البيان : 46.

(2) طه : 101.

(3) نوح : 8.

(4) الحاقة : 14.

(5) البيان : 38.

(6) المصدر السابق: 38-39.

إما بيان الذات المبهمه ويسمونه حينئذ التمييز الملفوظ ، وإما بيان النسبة ويسمونه التمييز الملحوظ . وكلاهما لا تقوم له في ذهن الدارس صورة واضحة أو موقع مائل واضح المعالم...<sup>(1)</sup> .

4. الاعتماد على البديل في الكلام: وهذه " دعوى إسقاط المتبوع والاعتداد بالتابع في ما سموه البديل من أغرب غرائب النحاة ، لأنها مناقضة لطبيعة ما يراد في تعبير المتكلم "<sup>(2)</sup> .

5. عدهم الاعتماد على البديل من أساليب التيسير النحوي ، وضم عطف البيان إليه ؛ "لأن عطف البيان وبديل الكل من الكل شيء واحد"<sup>(3)</sup> .

وأما بحثه الثالث فعنوانه " الوصف بالمصدر نظرة أخرى في قضايا النحو العربي"<sup>(4)</sup> فقد تحدث فيه عن مجيء المصدر وصفا ، مفرقا بين المصدر والوصف ، فالمقصود بالمصدر عند النحويين : " كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول وهُوَ وَفَعْلُهُ من لفظ واحد"<sup>(5)</sup> ، والمصدر على الاختلاف في أصلته أو اشتقاقه إلا أنه الأساس الذي تنبثق عنه المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل ، واسمي الزمان والمكان وإن " اختلاف النحاة في أمر أصلته لا يتعلق بواقع حاله ، فهو في الحقيقة المادة الأولى التي منها يصاغ الفعل وغيره ، لأنه من جهة اللفظ أبسطها شكلا وأقلها حروفا ، بل إنه يشتمل أساسا على الحروف التي يبني عليها الفعل وغيره في صورة ليس فيها تعقيد ولا زيادة "<sup>(6)</sup> .

والمصدر عند الجوّاري هو " اسم الحدث في بساطة ووضوح قريبا غير بعيد في دلالاته عن اسم الذات الذي يحتمل أنه اسم : الحدث قد انتقل منه ، وغير منعزل عن معنى

(1) المصدر السابق : 40.

(2) المصدر السابق : 43.

(3) المصدر السابق : 44.

(4) الوصف بالمصدر نظرة أخرى في قضايا النحو العربي ، د. أحمد عبد الستار الجوّاري ، مجلة

المجمع العلمي العراقي ، مجلد 1/35 ، سنة (1404 هـ - 1984 م) : 3.

(5) اللّمع في العربية : 48.

(6) الوصف بالمصدر : 3.

وقوع الحدث الذي يفهم من صيغ الأفعال وهي دالة على معنى الزمن مطلقاً أو مقيداً  
معينا" (1).

والمراد بالوصف عند الجواري: " هو كل ما ينسب إلى اسم الذات أو اسم العين مما  
يوضح صفته أو يسمه بسمه تزيد في توضيحه وتقرب إدراكه إلى التصور" (2) ، ويقسم  
الوصف عند الدكتور على قسمين:

الأول : وصف الاسم وهو على ثلاثة أنواع (3) :

1. وصف على سبيل الإسناد : وهو الخبر كقولنا : ( محمدٌ رسولُ الله).
2. وصف على سبيل الحال أو الهيئة ، نحو : ( قُتِلَ الحسينُ مظلوماً).
3. وصف على سبيل النعت ، وهو " الوصف المشتمل على الموصوف اشتمال  
مطابقة وتبعية " كقولنا : عليٌّ بابُ الله الذي منه يؤتى.

والثاني : وصف الفعل ، وهو المتسم بـ(المفعول المطلق) ، إذ إنّ الفعل عند  
الجواري " ليوصف ، وإنه ليؤكد ويبين ، فيكون وصفه أو توكيده أو بيانه مستحقاً لمرتبة  
في الإعراب يسميها نحاة الكوفة مرتبة الخلاف وهي النصب ...ثم إن الفعل قد يؤكد وقد  
يبين إذا جيء لتوكيده أو لبيانه بفعل مثله ، ذلك نحو قوله تعالى : { وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ  
أثَامًا (68) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ } (4) " (5) ، فالشاهد في الآية قوله "يضاعف"  
حيث ورد الفعل المضارع وصفا للجزاء الحاصل جراء الآثام المفتعلة .

وأما الوصف بالمصدر فقد حاول الدكتور الجواري أن يثبتته من خلال الشواهد  
القرآنية وأقوال النحويين قائلًا : " ومهما يكن من شيء فإن الوصف بالمصدر حقيقة من  
حقائق التركيب في اللسان العربي أقر بها علماء العربية إقرار المذعن لا يملك تجاه  
حقائق الواقع إنكارا ولا هربا ولا مكابرة " (6) ، فقد ذكر ابن مالك في ألفيته قائلًا (7) :

(1) المصدر السابق : 4.  
(2) المصدر السابق : الصفحة نفسها .  
(3) ينظر: الوصف بالمصدر : 4-5.  
(4) الفرقان 38-39.  
(5) الوصف بالمصدر : 5.  
(6) المصدر السابق: 6.  
(7) ألفية ابن مالك : 45.

ونعتوا بمصدرٍ كثيراً فالتزموا الإفراد والتذكيراً

وقد ادعى الدكتور الجواري أن النحويين لم يقبلوا الوصف بالمصدر وعده من الظواهر الخارجة عن وظيفة المصدر ؛ وذلك لأن المصدر يخلو من "الدلالة على معنى الذات ، ذاك المعنى الذي يسوغ أن يجعل منه وصفاً لاسم الذات"(1) .

وقد ذكر الدكتور آراء لابن يعيش والأشموني والصبان في اعتدادهم للنعت بالمصدر أدت إلى نتائج مهمة ، يمكن تلخيصها كما يأتي (2) :

1. الوصف بالمصدر صحيح ومنهجه سالك ؛ إذ لا يمكن اقتصاره على السماع ، ويمكن تأويله على حذف المضاف على رأي البصريين(3) ، نحو : عليٌّ عدلٌ ، أي: ذو عدل ، وهو عند الكوفيين مؤول بمشتق كاسم الفاعل(4) كقولنا : زيد زور أي : زائر ، ومحمد رضا ، أي : مرضي.
2. الوصف بالمصدر يمكن عده من باب المجاز العقلي كما ذكر ابن يعيش في شرحه للمفصل(5) ، أو من باب المجاز المرسل كما ذكره الصبان(6) .
3. يمكن أن يقصد بالنعت بالمصدر من باب المبالغة في الوصف(7) .
4. من شروط وقوع المصدر نعتاً أن يكون ثلاثياً وأن لا يكون مبدوء بميم زائدة كالمصدر الميمي(8) ؛ لأنه يكون أقرب للاسمية من المصدرية ، "ويبعد بذلك عن وظيفته الأصلية في الكلام وهي الدلالة على معنى الحدث مجرداً قابلاً لأن يقترن به ما يصح أن يقترن من لوازمه كالزمان واسم الفاعل أو ذات الفاعل أو ذات المفعول"(9) .

(1) الوصف بالمصدر: 7.

(2) المصدر السابق : 8-9.

(3) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 117/2.

(4) ينظر: شرح الأشموني : 323 /2.

(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : 237/2.

(6) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : 94 /3.

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية : 295 /2، وشرح المفصل لابن يعيش : 237 /2.

(8) ينظر: شرح الأشموني : 323 /2.

(9) الوصف بالمصدر : 9.



وفي بحثه هذا حاول الدكتور أن يأتي بشواهد من القرآن الكريم تحتوي على الوصف بالمصدر ، ومن ذلك قوله تعالى : { إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ }<sup>(1)</sup> ، وقوله : { وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ }<sup>(2)</sup> ، ومنه قوله عز وجل : { لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا }<sup>(3)</sup> ، ومنه قوله تعالى : { أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ }<sup>(4)</sup> ، وقوله : { وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا }<sup>(5)</sup> .

وأما بحثه الرابع فعنوانه " ضروب الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي " تحدث فيه عن المشتقات كاسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وتأديتها لمعنى الصفة للفاعل قائلاً : " يشق من المصادر أو من الأفعال أسماء تشتمل على معنى الحدث مقترنا بذات الفاعل تارة وبذات المفعول تارة أخرى . ويراد بالأول كما هو معروف وصف لما وقع منه الفعل . وبالتالي وصف لما وقع عليه الفعل . وهذان هما اللذان يمكن أن يطلق عليهما اسم الصفة ، إذ إنهما يصلحان لوصف أسماء الذوات وأسماء المعاني ، بالمعنى الواسع للوصف (أي الدلالة على الاسناد أو النعت أو وصف الهيئة وهو الحال)"<sup>(6)</sup> .

وقد خصص بحثه هذا للحديث عن اسم الفاعل وصفته وأمثلة المبالغة ، وقد ذكر أن اسم الفاعل يأتي على وزن (فاعل) في الثلاثي من الأفعال كدارس وعالم وباحث ، وقد ذكر بأن صيغة (فعل) شاذة بقول ابن جني<sup>(7)</sup> .

وأما أمثلة المبالغة فقد ذكر أنها تفيد التكثير ، وقد تنوب عن اسم الفاعل ، وصيغها

(فِعَالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعُولٌ) عملها كعمل الفعل فقد تنصب المفعول أو ما يشبهه<sup>(8)</sup> .

وأما الصفة المشبهة فذكر أن لها اثنين وسبعون "وجهاً محتملاً ورودها أو يزيد منها القبيح ومنها الضعيف ومنها الجائر وما سمع منها يمكن أن يرد إلى ضرورة الشعر لأنه

(1) آل عمران : 62.

(2) يوسف : 18.

(3) الكهف : 74.

(4) البقرة : 125.

(5) الأنعام : 115.

(6) ضروب الصفة نظرة أخرى في قضايا النحو العربي: 3.

(7) ينظر: الخصائص : 382/1.

(8) ينظر: ضروب الصفة نظرة أخرى في قضايا النحو العربي: 4-5.

لم يرد في مأثور الكلام "(1) . وقد فرق الدكتور بين اسم الفاعل والصفة المشبهة كما ذكر ابن مالك في ألفيته من أن الصفة المشبهة " يستحسن جر فاعلها بها"(2) أي أن يكون الفاعل مجرورا بالإضافة إلى الصفة المشبهة نحو (جميل الظاهر) ، وقد أفاد من هذه القاعدة الدكتور الجواري قائلا: " ولعل هذا يصلح أساسا للتفريق بين اسم الفاعل وما ينوب عنه \_ أي أمثلة المبالغة \_ وبين الصفة المشبهة من الجهة التي أسلفنا"(3) .

وينبغي التنبيه هنا على أن لاسم الفاعل والمبالغة والصفة المشبهة أوزانا مشتركة فيما بينها ، وقد ذكر لنا الدكتور الجواري كيفية الفرق بينها . فقد تشترك هذه الموضوعات بصيغ ثلاث وهي ( فَعُولٌ وَفَعِيلٌ وَفَعُلٌ ) إذ يمكن التفريق بين هذه الصيغ من خلال معرفة الفعل الذي اشتقت منه ، فإذا كان الفعل دالا على حدث قوي فهو اسم فاعل نحو : بحث فهو باحث، فلح فهو فالح ، سافر فهو مسافر ، وإن كان الفعل فيه دلالة على التكرير فهو صيغة مبالغة ، نحو : ضرب فهو ضروب ، نصر فهو نصير ، قام فهو قوام ، وإن كان يدل على وصف نحو : طهر فهو طاهر ، وكرم فهو كريم ، وشجع فهو شجاع فهو صفة مشبهة باسم الفاعل (4) .

وينبغي أن نذكر هنا أن هناك صيغتين من المشتقات موجودة في المصادر والأسماء كوزن (فعليل) فالمصدر منه (صهيل، ورسيس ) ، والاسم منه (زبيب، دقيق ، سفيف ) والوصف منه (قريب ، بصير ، شديد)، وأما فعول فالاسم منه (جبوب ، شبوب ، غرور) والوصف منه (صبور، شكور، ذلول)(5) وسبب التردد في هذين البناءين يكون راجعا إلى إلى تحول المعنى " على سبيل المجاز العقلي إلى معنى المصدر وهو الحدث مجردا من ذات الفاعل . وذلك أمر معروف عند علماء المعاني . فقد يقال المعقول ويراد به العقل مثلا ، وقد يكون العكس فيطلق المصدر ويراد به الوصف ، والمصدر أصل يقبل أن يحتمل ما يلزمه أو يسبق إليه من معان أخرى "(6) .

(1) المصدر السابق: 5.

(2) المصدر السابق : 6، ينظر: ألفية ابن مالك : 42.

(3) ضروب الصفة: 6.

(4) ينظر: ضروب الصفة: 7

(5) ينظر: المصدر السابق: 7-8.

(6) المصدر السابق : 8.

وأما بحثه الخامس المعنون بـ " الوصف بالجملة " فقد تحدث فيه الدكتور الجواري عن الجملة الوصفية أو ما " يوصف بها اسم الذات أو اسم المعنى على طريقة يراد بها الانتفاع من معنى التركيب بجملته وبكل ما يشتمل عليه من أجزاء معناه . فيكون الوصف به متضمنا لمعنى الزمن إن كان منصوصا عليه في المسند ، أو يكون متضمنا لمعنى الحدوث والتجدد تارة ، أو لمعنى الثبوت واللزوم تارة أخرى " (1) .

والجملة في العربية عند الجواري نوعان أساسيان (2) :

الأولى : جملة مقصودة لذاتها من غير تأويل وهذه الجملة " هي التي يبدأ بها في الكلام أو التي تستأنف بها بدايته فيكون لها حكم الابتدائية " (3) ، ومن مميزاتها : أنها يبتدأ بها في الكلام ، ويستأنف بها بعد سكوت ، ويجمع بينها وبين جملة أخرى بأداة من أدوات العطف والجمع .

الأخرى : جملة مؤولة بمفرد ، أو مؤدية وظيفته نعنا أو خبرا أو حالا (4) ، وهذه الجملة " تقع موضحة لمفرد قبلها ، اسما أو فعلا ، أو تكون مبنية له وهي \_ كما يحكم عليها علماء العربية \_ التي تصلح للتأويل بمفرد في أغلب الأحيان " (5) ، وهذه الجملة لها لها شروط، فمن شروطها : أن تكون مشتملة على ضمير يعود على الموصوف بها ، أو تكرر للموصوف ، وأن تنصدر بواو الابتداء وحينها تقع حالا .

ويرى الدكتور الجواري أن هذا النوع من الجمل " يحتاج بعد إلى البحث في موقعه من الكلام وعلاقته بما يصفه أو يبينه ، وكيف يؤتى لغرض الوصف أو التبيين ، ومتى يفضل أن يحل محل المفرد ، وما الفرق في ذلك بينه وبين المفرد " (6)

وتعد جملة الوصف المؤولة بالمفرد من الجمل التي لها محل من الإعراب وقد تقع بيانا أي : بدلا ، أو وصفا ، " والمقصود بالوصف \_ بمعناه الواسع كل ما يتلبس باسم ذات يوضح غموضا قد يعتريه ، أو يحدد معناه ويخصصه ، أو يجعل من لفظين مفردين

(1) الوصف بالجملة : 4.

(2) ينظر: الوصف بالجملة: 4-5.

(3) المصدر السابق : 5.

(4) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب : 2/ 324.

(5) الوصف بالجملة : 5.

(6) المصدر السابق: 6.

متصف ووصف عبارة ذات معنى ، وتركيبا ذا دلالة ، ذلك هو الخبر ، وكذلك النعت والحال<sup>(1)</sup> ، ومنه قوله تعالى : { فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ، رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ }<sup>(2)</sup> ، وقوله تعالى : { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا }<sup>(3)</sup> ، وقوله على لسان عيسى عليه السلام : { قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا }<sup>(4)</sup> .

وتقسم الجملة المؤولة بمفرد كما ذكرها الدكتور الجواري على ما يأتي<sup>(5)</sup> :

1. جملة النعت ، وتقع هذه الجملة " نعنا للأسماء النكرات لأنها تحتاج إلى التخصيص والتوضيح إن لم يكن المراد بها هو العموم المطلق والإبهام المقصود " ومن شروطها : أن تكون خبرية تحتل الصدق والكذب ؛ " ذلك أن الصفة \_ أي النعت \_ يوتى بها لإيضاح نعوت وبيان صفته بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب وهو قادر على أن يصل إلى معرفتها ، لأن لها في الخارج وجودا<sup>(6)</sup> ، ومع هذا فقد وجد في الكلام العربي الفصيح نعت بالجملة الإنشائية ، ومنها قول الراجز<sup>(7)</sup> :

حتى إذا كاد الظلام يختلط ... جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط؟

والشاهد فيه قوله : (بمذق هل رأيت) والجملة انشائية استفهامية مؤولة " على حذف الوصف أي مقول فيه (هل رأيت) ومنه قول أبي الدرداء (وجدت الناس أخبر تقله) أي مقولا فيهم ويجب معها العائد كعائد الموصول (و) لكن (حذف عائدها) هنا (كثير) وفي الخبر قليل وفي الصلة أكثر<sup>(8)</sup> ، ويستأنس الدكتور الجواري في هذه المسألة في قول للصبان في حاشيته قائلا : " وللصبان في ذلك قول هو أدنى إلى طبيعة الكلام وأعمق في فهم الظاهرة وأولى بالقبول<sup>(9)</sup> ، إذ

(1) الوصف بالجملة : 8.

(2) النور : 36-37.

(3) التوبة : 3.

(4) المائدة : 114.

(5) ينظر: الوصف بالجملة : 9 فما بعدها

(6) الوصف بالجملة : 9، وينظر: شرح الأشموني : 321/2.

(7) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب : 150.

(8) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 147 / 3.

(9) الوصف بالجملة : 10.

يرى الصبان إن غرض النعت هو " تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والانشائية ليست كذلك لأن مدلولها لا يحصل إلا بها"<sup>(1)</sup> ، إذ يرفض الدكتور أن تكون الجملة الانشائية من الجمل الوصفية فلا فلا تحتاج إلى تأويل .

2. جملة الخبر، وتقع جملة الخبر وصفا ، ويعد من أنواع الوصف الإسنادي، يقول الدكتور الجواري : " ولقد أجازوا الإخبار بالجملة مطلقا سواء كانت الجملة مما يحتمل الصدق والكذب أم لم تكن كذلك . . . وكأنهم يلحظون أن الجملة حين تقع خبرا إنما هي عمدة بما أنها في موقع المسند ، وهي إذن تكاد تقوم بنفسها وتستقل بموقعها وتؤدي معنى الوصف الإسنادي في شيء من الاستقلال والامتياز ، بخلاف جملة النعت فإنها تحتاج إلى ما يصدق وجود معناها في خارج الكلام لأنها في موقع التبعية فهي تابعة ملحقة بمتبوع هو المنعوت "<sup>(2)</sup> ، ويجوز أن يخبر بالجملة الانشائية ، كما وقعت الانشائية موقع جملة النعت فيقدر لها تقديرا مقاربا للخبر كتقديرهم لقول الراجز سالف الذكر " كذلك الأمر في جملة الإنشاء حين تقع طلبا أو غير طلب ، فإنها ليست خبرا باعتبار كونها طلبا أمرا أو نهيا أو غير ذلك ، ولكن خبريتها تكون باعتبار تعلق هذا المعنى بالمبتدأ "<sup>(3)</sup> وعلى خلاف الجملتين فإنه يصح أن تقوم جملة الإنشاء موقع الخبر الخبر وقيام الخبر موقع الإنشاء من ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾<sup>(4)</sup> ، وهذا التقارض موجود بكثرة في استعمال صيغ صيغ التعجب " فهو صيغة أمر جيء بها لا لتدل على معنى الأمر ، وإنما لتدل على معنى يشبه أن يكون خبرا أو قريبا من الخبر . ففي قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني : 285 / 1.

(2) الوصف بالجملة : 10-11.

(3) المصدر السابق : 11.

(4) الصف : 10-11.

بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا} (1) كأن المراد بذلك والله أعلم \_ أنهم سميعون بصيرون أشد ما يكون السماع وأقوى ما يكون الإبصار" (2)

3. جملة الحال، " وهي جملة يوصف بها اسم معرفة ، وتؤول هذه الجملة بالنكرة ؛ ليكون خلاف بينها وبين صاحبها كالخلاف بين النكرة والمعرفة ، والوصف بهذه الجملة " أدنى مرتبة من الخبر ولو رقي إلى رتبته لبلغ مرتبة الإسناد و لارتفع بذلك كما يرتفع الخبر . وهو أعلى من الوصف التابع وهو النعت ، فارتفع عن التبعية واستحق المرتبة الوسطى من الإعراب وهي النصب " (3) ، والجملة الحالية تتجلى في قوله تعالى : { حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ } (4) والتقدير مجادلين وقائلين .

4. جملة الصلة، وهي جملة تقع بعد الاسم الموصول لتوضح معناه وتزيل الإبهام عنه ، ويرى الدكتور الجواري أن " فيها من المعنى ما في جملة الوصف وزيادة " (5) ، وقد حاول إثبات أن لجملة الصلة موقعا من الإعراب وأنها مع موصولها كالشيء الواحد ويضرب لهذا مثلا في الاسم الموصول (أل) وصلته من الأسماء المشتقة في قوله تعالى : { إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا } (6) ، وبهذا يستأنس برأي المرزوقي في كتابه "حاشية المرزوقي على مغني اللبيب" (7) ، قائلا : " وإذا كانت الصلة حين تكون اسما مفردا مستحقة للإعراب فإن هذا يعضد ويقوي ما ذهب إليه الدماميني - في ما نقله عن المرزوقي - من أنه ينبغي أن يكون لجملة الصلة محل من الإعراب

(1) مريم : : 38.  
(2) الوصف بالجملة : 12.  
(3) المصدر السابق : 13.  
(4) الأنعام : 25.  
(5) الوصف بالجملة : 6.  
(6) الأحزاب : 35.  
(7) هذا الكتاب غير موجود.

لوقوعها موقع المفرد" (1) ، وحينئذ تكون جملة الصلة تابعة للموصول موضحة إياه واصفة نوعه " وهي تشبه النعت وأكثر منه وأقوى موقعا في الكلام ...؛ لأن الاسم الموصول مقتصر إليها في دلالاته محتاج إليها في تمام معناه" (2) .

ولجملة الوصف فائدة ذكرها الدكتور الجواري :وهي أن فيها تفصيلا أكثر من المفرد؛ لأنها إذا كانت فعلية فيكون فيها معنى الزمن واضح إما ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا ، وإن كانت جملة اسمية فستتصف بالثبوت والاستمرار (3) .

وقد رصدت الدراسة في هذه البحوث المتسلسلة الملاحظ الآتية :

1. تخلو البحوث من نتائج وقائمة للمصادر والمراجع .
2. المصادر المستعملة فيها قليلة لا تتجاوز ستة مصادر فقط في كل بحث ، فقد عاد في بحث الوصف إلى خمسة مصادر ، وفي بحث البيان إلى خمسة مصادر وفي بحث الوصف بالمصدر إلى ستة مصادر ، وفي بحث ضروب الصفة إلى مصدرين فقط ، وفي بحث الوصف بالجملة إلى أربعة مصادر .
3. أغلب صفحات البحوث تكاد تخلو من توثيق للمعلومات التي أخذها الدكتور من المصادر .
4. لم يوضح الدكتور أحمد عبد الستار الجواري المقصود بمعنى الوصف ، بل دمج بين الوصف والصفة في بحثه "الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي" قائلا في معنى الوصف لغة : " لفظ دارج معلوم المعنى ، وهو يشيع في لغة الحديث شيوعه في لغة العلم والأدب . فيقال وصف الشيء ووصف الإنسان ووصف الحيوان وصفته أي علامته وشيته ، وذلك معنى واضح ليس بحاجة إلى مزيد من التوضيح" (4) ؛ إذ إنَّ الوصف والصفة مصطلحان مختلفان عن بعضهما بعضهما ، فالوصف مصطلح عام تدخل فيه مجموعة من الصفات والأخبار والأحوال، والصفة مصطلح خاص تعني صفة معينة بالشيء ؛ "لأنَّ الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقليله والصفة ضرب من الوصف مثل الجلسة والمشية

(1) الوصف بالجملة : 17 .

(2) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(3) ينظر: المصدر السابق :الصفحة نفسها .

(4) الوصف : 41 .

وَهِيَ هَيْئَةُ الْجَالِسِ وَالْمَاشِي وَلِهَذَا أُجْرِيَتِ الصِّفَاتُ عَلَى الْمَعَانِي فَقِيلَ الْعَفَافُ وَالْحَيَاءُ مِنْ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِ وَلَا يُقَالُ أَوْصَافُهُ بِهَذَا الْمَعْنَى لِأَنَّ الْوَصْفَ لَا يَكُونُ إِلَّا قَوْلًا وَالصِّفَةُ أُجْرِيَتِ مَجْرَى الْهَيْئَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِهَا فَقِيلَ لِلْمَعَانِي نَحْوُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ صِفَاتٌ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ بِهَا يَعْقِلُ عَلَيْهَا كَمَا تَرَى صَاحِبَ الْهَيْئَةِ عَلَى هَيْئَةٍ وَتَقُولُ هُوَ عَلَى صِفَةٍ كَذَا وَهَذِهِ صِفَتُكَ كَمَا نَقُولُ هَذِهِ حَلِيَّتُكَ وَلَا نَقُولُ هَذَا وَصَفُكَ إِلَّا أَنْ يَعْنَى بِهِ وَصْفَهُ لِلشَّيْءِ" (1) ، فالوصف لفظ عام والصفة لفظ خاص.

5. ترددت عبارة " أهل المنطق " و " علماء المعاني " ولم أجد أن الدكتور قد عاد إلى مصدر واحد على الأقل لهذه الفئات ؛ إذ ترك المصطلحات من دون توثيق وكأنها معلومات معروفة للجميع (2) .

6. شبه الدكتور الحال بالظرف في مخالفته للحالة الإعرابية قائلاً : " ومسألة الخلاف أو المخالفة في الإعراب قال بها نحاة الكوفة في أحوال من نصب الاسم إذا وقع موقعا يخالف فيه ما قبله (من موصوف أو مبين) فلا يستحق الاسناد ومرتبته الرفع ولا التبعية بما تستحقه من أحوال الإعراب، وإنما ينصب ليدل على حال الخلاف كالظرف الذي يقع خبرا للمبتدأ نحو زيد عندك، وكالمفعول معه نحو سرت وشاطئ النهر . ومثل ذلك يجوز أن يقال في الحال والتمييز " (3) ، إذ إنَّ هذه المخالفة تختلف بين الحال والظرف فمثلما يكون الظرف مبنيا على الفتح في موضع رفع خبر وهو يخالف بهذا الحالة الإعرابية الأصلية للخبر وهي الرفع، فكذا يكون الحال منصوبا دائما مخالفا لما قبله بخلاف الصفة التي تتبع الموصوف وهذا قياس فيه فارق بين الأمرين ؛ فالظرف حسب ما ذكره النحويون في حال كونه مسندا متعلق بشيء قبله مذكور أو محذوف وقد سد مسده (4) ، أما الحال فمتعلق بصاحب الحال موجود أو مقدر وهو واجب النصب ، فلا يسد مسد صاحب الحال ولا يأخذ مكانه ولا حكمه الإعرابي ، كقولنا : زيد أمامك ، ف(أمامك) ظرف منصوب متعلق بخبر محذوف تقديره : ( كائن أو استقر ) ، وقولنا : جاء زيد ضاحكا ، ف(ضاحكا) حال من (زيد) إذ لا يسد مسده (5) .

(1) الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (ت 395هـ): 31.

(2) ينظر: الوصف: 42.

(3) ينظر: المصدر السابق : 44.

(4) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 1 / 189.

(5) ينظر: علل النحو : 371.



7. ذكر الدكتور شاهدا نحويا للمطابقة بين الوصف والموصوف وهو شاهد يذكره النحويون لتعدد الفاعل قائلا : " ومن العرب من يذهب إلى المطابقة بين الوصف والموصوف تقدم الوصف أم تأخر . وتلك لغة جماعة من القبائل . يقول ابن هشام في كلامه على القسم الثاني عشر من أقسام الواو : (واو) جماعة من المذكرين في لغة طيء وأزد شنوءة أو بلحارث ومنه الحديث: ( يتعاقبون عليكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ) وقوله :

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي وكلهم أوم

وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما أن التاء في قالت حرف دال على التأنيث<sup>(1)</sup> : وهذه اللغة التي ذكرها الدكتور في هذا الموضوع لا علاقة لها بالموضوع المستشهد به كونه في معرض حديث يتكلم عن الحال وفيما ذكره في هذه اللغة تكلم به النحويون بأراء كثيرة لا وجود للحال فيها ، وإنما المشهور على البدلية كإبدال الاسم الظاهر من ضمير الفاعل وهذه اللغة يطلق عليها (لغة أكلوني البراغيث)<sup>(2)</sup> .

8. وأما بحثه الآخر "البيان" فالواضح للقارئ أن هناك خلطا في المعلومات ، فمن يقرأه لا يميز بين خلاصة البحث و مضمون البحث ، وحتى المضمون فيه تداخل ، إذ كرر أنواع البيان مرتين في البحث ، المرة الأولى حسبما بدا لي كان يقصد البيان عند النحويين ، والمرة الثانية البيان الذي توصل إليه الدكتور، ولا أجده قد اختلف عنهم بشيء ، وللباحث هنا التبويب وذكر الشواهد فقط<sup>(3)</sup> .

9. عدّ الدكتور البديل من الصفة وقد رد رأي النحويين بهذا قائلا : " وواضح أن قولهم هو التابع المقصود بالحكم قول ينقض آخره أوله ، لأن التابع لا يكون مقصودا بالحكم إلا من خلال متبوعه فهو إما نعت له أو توكيد ..."<sup>(4)</sup> ، فكلامه هذا فيه نظر ؛ لأن النعت يختلف عن البديل فالنعت صفة ثابتة في الشيء وهي واحدة من مجموعة صفات ، والبديل هو الشيء بعينه أي هو ذات الشيء لا صفته ، فقولنا : (زيدٌ أخوك) يختلف عن قولنا

(1) الوصف : 46-47.

(2) ينظر: الجنى الداني من حروف المعاني : 170-171.

(3) ينظر: البيان : 38 فما بعدها .

(4) المصدر السابق : 41.

(زيد الكريم) ؛ لأن(أخوك) هي ذات زيد و(الكريم) تحديد لصفة يتمتع بها زيد من بين الكثير من الصفات .

10. في خاتمة البحث كان على الدكتور أن يذكر النتائج التي توصل إليها ، ولكنه ذكر فائدة البحث عامة وهذه لا توضح في الخاتمة بل في مقدمة البحث<sup>(1)</sup> .

11. في بحثه " الوصف بالمصدر" رصدت الدراسة خطأ نحويًا واحدًا في قوله : " فإن معنى الحدث بسيطاً"<sup>(2)</sup> فقد جعل الخبر "بسيطاً" على النصب ، ويمكن أن نعزو ذلك إلى الخطأ الطباعي الوارد في تحرير المجلة.

12. يحاول الدكتور في بحث "الوصف بالمصدر" أن يجعل المصدر والحال وصفًا للفعل قائلاً : " وإن الأفعال لتوصف ، فيتجه النحاة إلى توجيه الوصف إلى من قام بالفعل تارة وهو الفاعل ، أو إلى اعتساف سبيل لا حبّ ولا قويم تارة أخرى فيعدون ما يصف الفعل مفعولًا يسمونه المفعول المطلق . وهو في الحقيقة ليس بمفعول ولا مطلق. يقال مثلاً (سار زيد سيرًا حثيثًا) أليس (سيرًا حثيثًا) وصفًا للفعل ، إن النحاة يسمون ذلك وما أشبهه أو قاربه المفعول المطلق . وهم يزعمون أنه هو مفعول الفعل حقيقة . وأين منه معنى المفعولية على وجه التحقيق؟! ويقال مثلاً (حضر زيد فجأة) . أو ليس فجأة وصفًا للفعل أي الحضور؟! إنهم يزعمون أنه حال توصف به هيئة الفاعل وهذا المعنى أبعد من معنى وصفه للفعل"<sup>(3)</sup> ، وهذا الرأي مقبول ، إلا أن الباحثة ترى أن الفعل والمفاعيل والمنصوبات والتوابع كلها وصف للفاعل لا للفعل، والدكتور الجوّاري لم يوضح لنا كيف سنتعامل مع المفعول المطلق إذا لم نقل عنه مفعولًا وكيف نتعامل مع الحال إذا لم يسم حالًا ؟ ، وإن كان في نيته التيسير على المتعلم إلا أن جهده لا ينجو من أرباك في فهم المصطلحات فالحال مختلف عن المفعول المطلق تمامًا .

13. في بحث " ضروب الصفة" انتقد الدكتور الجوّاري قول النحويين في عمل الصفة المشبهة في كونها تنصب مفعولًا معلقًا على قول سيبويه في الكتاب " وأجروا اسمَ الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعلٍ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحدّث عن

(1) ينظر: البيان : 50.

(2) المصدر بالوصف : 6.

(3) المصدر السابق: 5.

المبالغة" (1) ، قائلا فيه : " ومدار كلام النحاة في هذه الثلاث الصفات على الاعمال ولا سيما نصبها المفعول أو ما يسمونه شبه المفعول . وأكثر كلامهم إنما يقوم على استنباط قواعد ثانوية من القواعد الأساسية استنباطا مجردا بعيدا عن واقع اللغة بحيث لا توافق في كثير من الأحيان ما ورد به السماع وما يقوم عليه المأثور من الكلام" (2) إذ لم يوضح لنا ماذا يريد من انتقاده هذا ، واعتقد أنه ينفي أن يكون للصفة عملا كعمل الفعل في نصبها مفعولا وهذا رأي فيه نظر ؛ فلو كان نقده صامدا فماذا سيكون موقع اللفظ الذي سيأتي بعد هذه المشتقات ؟.

14. تحدث في بحثه "ضروب الصفة" عن الصفة المشبهة ولكنه لم يعرفها ولم يعطنا صيغها ومعانيها فقد بدأ الموضوع مباشرة بقوله : " ومن هذا جاء في أعمال الصفة المشبهة اثنان وسبعون وجها محتملا ورودها أو يزيد... " (3) .

15. في بحث " الوصف بالجملة" في المقدمة بدأ الدكتور في الحديث عن الوصف بشكل عام وعرف الوصف ثم بعدها مباشرة ذكر نقطتين " الأول هي الوصف أو الصفة ... أما الثاني فهو لفظ المصدر نفسه... " (4) ولا يعلم ما المقصود بهذا الترقيم ، هل هو أنواع الوصف ؟ أقسامه ؟ مزاياه ؟ إذ لم يحدد الدكتور ماهية هذا التقسيم ، وأن القارئ سيشكل عليه هذا .

16. في الصفحة نفسها والموطن ذاته ورد خطأ نحوي في قوله : " هو الوصف أو الصفة اسما مشتقا من لفظ الحدث المجرد" (5) والخطأ في كلمتي " اسما مشتقا" حيث أن هذه الجملة هي جملة اسمية من مبتدأ وخبر وهي في موقع رفع خبر للمبتدأ الضمير " هو" .

17. حاول الدكتور أن يسلط الضوء على مسألة الفاعل قد يأتي جملة معترضا على رأي النحويين في رفضها وعدم الفاعل اسما ظاهرا صريحا أو ضميرا ، أو مصدرا مؤولا (6) قائلا في ذلك : " وهذا مذهب لا يخلو من اعتساف وتحكم واقحام

(1) الكتاب : 110/1.

(2) ضروب الصفة : 5.

(3) ضروب الصفة : 5.

(4) الوصف بالجملة : 4.

(5) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(6) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب : 38.

الأمر لا علاقة لها بنظم الكلام وتركيبه"<sup>(1)</sup> ، ومجيء الفاعل جملة هو من الآراء الضعيفة نحويًا يتمثل في قوله تعالى: { ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنُّهُ حَتَّىٰ حِينٍ }<sup>(2)</sup> ، فقد قال بعضهم أن الفاعل هنا قوله " لَيْسَجُنُّهُ..." وهذا قول بعيد عن الصحة، ويمكن تخريج هذه المسألة على أن الفاعل موجود في السياق وهو الضمير هم؛ لأن " بدأ: فعل ماضٍ، فلا بد له من فاعل، والجملة المؤكدة باللام " لا تكون في موضع فاعل أبدأ، وإنما تكون في موضع مفعول بعلمت أو علموا، فهي ههنا في موضع المفعول، وإن لم تكن في اللفظ " علموا " ففي اللفظ ما هو في معناه، لأن قوله: " بدأ " معناه: ظهر للقلب لا للعين، وإذا ظهر الشيء للقلب فقد علم. والمجورور من قوله: " لهم " هو الفاعل، فلما حصل معنى العلم وفاعله متقدم على الجملة المؤكدة باللام، صارت الجملة مفعولاً لذلك العلم..."<sup>(3)</sup> .

وإذا أخذنا بهذا الرأي (مجيء الفاعل جملة) على ضعفه يمكن عده من النادر حصوله و هذا شبيهه جدا بمسألة تعدد الفاعل لفعل واحد في لغة " أكلوني البراغيث".

18. حاول الدكتور أن يجعل أكثر الأقسام النحوية تحت قسم واحد ألا وهو الوصف ، بغية التسهيل للمتعلمين والدارسين فمثلا جعل (جملة الخبر والصفة والتمييز وعطف البيان والبديل والمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة وامثلة المبالغة ، وجملة الوصف وجملة الخبر وجملة الحال) كلها من قبيل الوصف ، وهذا من ناحية المعنى العام صحيح ، فكل الكلام هو وصف بالأصل ، ولكن لا يمكن أن تدرس هذه الموضوعات تحت عنوانها العام ؛ لأن هناك تفصيلات يتباين بها كل قسم ، فمثلا من ناحية الإتيان والنصب ، ومن ناحية الدلالة على الإخبار أو عدمه ، ومن ناحية وصف الهيئة أو المراد الشيء بذاته ، وهذه فوارق قد نظر إليها النحويون في كتابتهم للقاعدة .

19. هناك سهو وقع عند الدكتور في بحثه " الوصف بالجملة" إذ نقل رأيا للدماميني(ت828هـ) عن المرزوقي(ت421هـ) في حاشيته على المغني ، قائلا فيه : " وإذا كانت الصلة حين تكون اسما مفردا مستحقة للإعراب فإن هذا يعضد

(1) الوصف بالجملة : 8.

(2) يوسف : 35.

(3) نتائج الفكر في النحو : 333.

ويقوي ما ذهب إليه الدماميني - في ما نقله عن المرزوقي- من أنه ينبغي أن يكون لجملة الصلة محل من الإعراب لوقوعها موقع المفرد<sup>(1)</sup> ، وبعد البحث والتقصي عن هذا الرأي لم أجد هذا الكتاب من الأساس وعند النظر في ترجمة المرزوقي وجدته من علماء القرن الخامس الهجري وابن هشام من علماء القرن الثامن الهجري فكيف يكون للسابق حاشية على اللاحق هذا أولاً ، وثانياً عند العودة إلى رأي الدماميني تبين أنه لا يقبل بهذا الرأي القائل (بأن لجملة الصلة محلاً من الإعراب) يقول فيه : " الجملة السادسة : الواقعة صلة لاسم أو حرف ، فالأول نحو : (جاء الذي قام أبوه) فالذي في موضع رفع ، والصلة لا محل لها من الإعراب ؛ وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقت أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته في موضع كذا ، محتجا بأنهما ككلمة واحدة ، والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: (ليقيم أيهم في الدار ... والثاني نحو : ( أعجبتني أن قمت) إذا قلنا بحرفية (ما) المصدرية ، وفي هذا النوع يقال : الموصول وصلته في موضع كذا ، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً ..."<sup>(2)</sup> ، وبناء على هذا فإن الدكتور الجواري قد جانب الصواب في نقله عن المرزوقي ، ربما كان يقصد مصدراً آخر ألا وهو حاشية الدسوقي (ت1230هـ) ، فقد زعم الدسوقي أن الدماميني في شرحه قد قال بأن لجملة الصلة محلاً من الإعراب نظير الاسم المفرد فقد ذكر قائلاً : " قوله : (الواقعة صلة) ظاهره ولو لأل ... فالمحل لأل وقال الدماميني ينبغي أن لها محلاً لوقوعها موقع المفرد"<sup>(3)</sup> ، وهذا مالم يقله الدماميني في شرحه، فالواضح من النص السابق للدماميني إنه يقسم جملة الصلة على قسمين :

الأول : جملة صلة لا محل لها من الإعراب : وتكون مع الموصول الاسمي .  
والثاني : جملة لها محل من الإعراب : وتكون مع الموصول الحرفية ك(ال وما) ، وقد أوضح أن الاسم الذي يأتي مع أل يحمل الحركة الإعرابية فقط لأن الموصول الحرفي لا يحمل الحركة وليس له إعراب لا محلاً ولا لفظاً ، لذلك

(1) الوصف بالجملة : 17.

(2) شرح الدماميني على مغني اللبيب : 311-312.

(3) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني : 456/2.

تحمل جملة الصلة الحركة الاعرابية فيكون لها محل من الاعراب<sup>(1)</sup> كقولنا :  
جاءني القائمُ.

---

(1) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب : 2 / 311-312.

### ثانيا : التضمين والنيابة في حروف الجر

التضمين موضوع مشترك تؤدي القواعد النحوية فيه دورا أساسيا ؛ فلولاها لما عرفنا معنى التضمين ولا خصائصه ، و تؤدي الدلالة فيه دورا آخر ، والتضمين في اللغة مأخوذ من (ضَمِنَ ضَمْنًا) ، ومعناه ضم الشيء الصغير إلى شيء آخر أكبر منه ، ومنه أخذ لفظ الضامن أي : الكفيل (1) ، والتضمين في الأصل اصطلاح أدبي يقصد به : " أَنْ يَكُونَ تَمَامُ الْبَيْتِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ " (2) ، أي: أن يكون معنى البيت غير تام في نفسه فيحتاج إلى بيت آخر حتى يكتمل معناه .

وأما في الاصطلاح النحوي: " إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه " (3) ، وفائدته : أن تؤدي كلمة واحدة معنى كلمتين بينهما اشتراك في المعنى (4) .

وقد انبرى ثلة من الباحثين وهم : (الدكتور أحمد عبد الستار الجواري والدكتور فاضل السامرائي والدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان) للبحث في هذا الموضوع وبيانه.

### البحث الأول : التضمين في حروف الجر

وقد كتب في التضمين الدكتور أحمد الجواري بحثا موسوما بـ " حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر " (5) ، تحدث فيه عن التضمين وعلاقته بحروف الجر ومعانيها ، وقد قسم البحث على "تمهيد ، وظيفة الحرف ، وقوع الحرف بعضها مكان بعض ، حقيقة التضمين ، المجاز في الحرف ، العلاقات اللفظية بين الحروف ، وخاتمة " (6) .

فقد ذكر في التمهيد أن الحديث عن التضمين بحاجة إلى معرفة مسألتين :

الأولى : الحديث عن الحرف والأداة ، من خلال معانيهما في الكلام ، وقد دُرِسَ هذا الموضوع بكثرة على المدى الطويل منذ تأسيس علم العربية إلى يومنا ؛ ذلك أن دراسة

(1) ينظر: جمهرة اللغة : 911/2.

(2) مقاييس اللغة : 356/4..

(3) شرح الأشموني : 446/1.

(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب : 446.

(5) حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (401هـ-1981م) مجلد 3-2/32 : 149.

(6) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

النحو عند النحويين القدماء لا يعتد بالمعنى كثيرا ؛ ذلك لأن المعنى من عمل البلاغيين ، وهذه الطريقة بدراسة النحو تهمل جانبا كبيرا من دلالات الألفاظ واستعمالها بما وضعت له على الحقيقة أو على المجاز ؛ لأنهم " جعلوا الإعراب هو الغاية الأولى والغرض الأهم ، وجعلوا أمر تركيب الكلام والعلاقات المعنوية بين أجزاء التراكيب من عمل أهل البلاغة أو علم المعاني على وجه التحديد ، وذلك ما دعاه عبد القاهر الجرجاني نظم الكلام ، وبسط الكلام عليه في كتابه دلائل الإعجاز"(1) ، كذلك الحديث عن التضمين يتطلب منا دراسة الحروف والأدوات والوقوف عليها والتفحص في استعمالها؛ لأن " الدقة في التعبير والقدرة على أداة المعاني وامتلاك ناصية اللغة يعتمد \_ إلى أبعد الحدود على فقه معاني الحروف وعلى ادراك موقعها والاصابة في تعيين تلك المواقع"(2) .

والمسألة الأخرى : أن الألفاظ العربية بحاجة إلى إعادة التأمل فيها سواء أكانت مفردة أم مركبة (3) .

ومحور البحث الذي تدور عليه الرحي هو (حروف المعاني) أو ما تسمى عند النحويين بـ(حروف الجر) ، وهذه الحروف لها مكانة بارزة ومهمة ؛ " بكثرة دورانها في الكلام تكاد تقترب من الأسماء والأفعال ، من حيث تصرفها في المعاني وتجاوزها الأصل الذي وضعت له إلى معان أخرى قريبة منه أو غير قريبة هذا من جهة معانيها ، أما من جهة وظيفتها في الكلام ومواقعها في التراكيب فإنهم يسمونها أيضا حروف الإضافة " (4) ، وسبب تسميتها بحروف الإضافة؛ لأنها تضيف معنى الفعل إلى الاسم وتكون وصلا بين الاسم والفعل (5) .

وتستعمل حروف الجر بطريقتين (6) :

الأولى : أن تقع بعد فعل أو ما يشابهه من المشتقات ، وتؤول هذه الحروف وما بعدها في موضع نصب مفعول به .

(1) المصدر السابق : 150 .

(2) التضمين ووظيفة حروف الجر: 151 .

(3) المصدر السابق : 149 .

(4) المصدر السابق: 151 .

(5) ينظر: شرح الفصل : 123/2 .

(6) ينظر: التضمين ووظيفة حروف الجر : 151 .



الأخرى: وقوعها بين اسمين ، إذ لا يمكن في هذه الحال تأويلها وما يليها بمفعول ، وتسمى في هذه الحال بالحروف الزائدة أو المؤكدة ، ويكون تأويلها بفعل محذوف أو ما يشابهه مقدر حسب المعنى في الجملة .

ووظيفة حروف الجر عند النحويين فهي بمثابة جسر للعبور إلى المفعول به ، أي : أن يعدى به الفعل اللازم، ويلزم به الفعل المتعدي ؛ لأن " من هذه الأفعال أفعالا ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوله والوصول إليه . وذلك نحو عجبتُ ومررتُ وذهبتُ ، لو قلت عجبتُ زيدا أو مررتُ جعفرا أو ذهبتُ محمدا لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن افضائها بحسب إلى هذه الأسماء " (1) ، وكذلك أن المعنى لا يقتضي أن يكون المجرور منصوبا ؛ لأنه غير مفهوم ما المراد من هذه الأسماء ، فلو قلنا (عجبتُ محمد) فالمعنى غير واضح هل المتكلم تعجب منه لفعل معين أو به لشخصه أو شكله .

وفي هذه الحال قد يحذف حرف الجر سماعيا بطريقتين (2) : الأول : قياسيا مع (أنَّ و أن) ، وهذا الطريق يجوز مع غير (أنَّ و أن) بشرط أن يتبعن الحرف ومكان الحذف ، كقوله تعالى : {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا} (3) .

والطريق الآخر : سماعي ، ويكون على وجهين :

الأول : حذف شائع واسع في اللغة ، نحو : شكرتُه ونصحتُه وذهبتُ الشام ، كقوله تعالى : {لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ} (4) .

الآخر : حذف الضرورة .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو علاقة الفعل بالمفعول ، وهذه العلاقة تكون بنوعين:

النوع الأول : مطلقة ، وهي العلاقة التي لا تقيد بحرف جر ، ويكون الاسم في محل نصب مفعول به .

(1) التضمين ووظيفة حروف الجر: 152.

(2) ينظر: توضيح المقاصد ولمسالك : 625/2.

(3) الأعراف : الآية 155.

(4) من نفس السورة : الآية : 16.

والنوع الثاني : مقيدة ، وهي أن تنقيد العلاقة بين الفعل والمفعول بحرف جر ، فيتوجه المعنى بحسب الحرف السابق للاسم كالظرفية ، والاستعلاء ، والتبويض ، والاصاق ... الخ ، حيث تؤدي كل هذه المعاني بوساطة حرف الجر .

ومن خلال هذه العلاقة بين الفعل والفاعل (المطلقة والمقيدة) نذهب إلى نتيجة مهمة ، وهي كون المعنى مطلقا مع حذف الجر على الاتساع والاطلاق للمعنى ، كقوله تعالى : {وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ} (1) ، إذ لا يمكن حينها تقدير حرف الجر (على) وإنما يقتضي المعنى الاطلاق ، أي: أن تحتل الآية معنى كل حرف يمكن أن يقع قبل الاسم المنصوب ، وكذلك إذا جر الاسم بحرف الجر مع الفعل المتعدي فيؤتى به للدلالة على التنقييد والتحديد للمعنى ، وذلك في قوله تعالى : {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} (2) ، فمعنى المخالفة هنا للدلالة على الاعراض والصدود ، وقد أفاد هذا المعنى من خلال حرف الجر (عن) (3) .

وقد ذهب بعض النحويين في التضمين مذهبين :

المذهب الأول : يُجَوِّزُ نيابة كلمة عن أخرى ، ويدخل فيها حروف الجر ؛ إذ يجوز أن يأتي بعضها مكان بعض وهذا مذهب الكوفيين (4) وبعض البصريين (5) .

والمذهب الآخر : عدم تجويز النيابة بين الألفاظ ، وهذا مذهب البصريين (6) وعلى رأسهم سيبويه ، وحجتهم في ذلك أن الحرف أساسا لا معنى له في نفسه ، و يتضح معناه مع الاسم والفعل ، إذ لا يمكن أن يخرج عن الأصل الذي وضع له .

(1) التوبة : 5.

(2) النور : 63.

(3) حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر: 153-154.

(4) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني : 46.

(5) سيبويه في (الكتاب) : 347/4 والمبرد في (المقتضب) : 2/ 331، وابن السراج في (الأصول في النحو) : 1/ 372، وابن جني في (الخصائص) : 1/ 302 ، وابن هشام الأنصاري في (مغني اللبيب) : 1/ 151.

(6) ومنهم : الزمخشري في (المفصل) : 283 ، و الكفوي في (الكليات) : 1/ 266، وابن عصفور في (شرح جمل الزجاجي) : 1/ 493، والاسترابادي في (شرح الكافية) : 2/ 342.

ويكون التضمين على رأي هذا المذهب " بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم (شربن) في قوله (شربن بماء البحر) معنى (روين). و(أحسن) في قوله تعالى: { وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ }<sup>(1)</sup> معنى (الطف)<sup>(2)</sup>.

ويوضح هذا الاتجاه ابن جني في (خصائصه) قائلاً: " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيدانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله - عز اسمه: {أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم}<sup>(3)</sup>، وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت ب"إلى" كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت ب"إلى" مع الرفث إيدانا وإشعاراً أنه بمعناه، كما صححوا عور وحول..<sup>(4)</sup>.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن حقيقة التضمين تنطوي على معنيين :

الأول : السعة في استعمال الحروف بعضها من بعض ؛ وذلك " إذا كان الفعل الذي يتعدى به قريباً في معناه من معنى فعل يتعدى بذلك الحرف...ومن ذلك قوله تعالى: { وَنَصَرَنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا }<sup>(5)</sup> ... لأن معنى نصر مجاور لمعنى أنقذ وخلص ونحوهما لذا يتعدى بمن ... ومعروف أن نصر وانتصر يتعديان بـ \_ على \_ عادة "<sup>(6)</sup>.

والأمر الآخر : المجاز ، ونعني به هنا أن يصح مراعاة التجاور بين المعاني ، بحيث يجوز أن يؤخذ معنى اللفظ إلى معنى يجاوره ويقاربه ، فقد ذكر بعض النحويين أن " التضمين مجاز مرسل لأنه استعمل في غير معناه لعلاقة بينهما قرينة " <sup>(7)</sup> ، وقال بعضهم أن " التضمين جمعا بين الحقيقة والمجاز لدلالة الفعل المذكور على معناه بنفسه

(1) يوسف : 100.

(2) حقيقة التضمين ووظيفة فعل الأمر : 156-157.

(3) البقرة : 187.

(4) الخصائص : 310/2.

(5) الأنبياء: 77.

(6) حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر : 158-159.

(7) حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر: 159 ، ومجاز القرآن ، للعز بن سلام : 127.

وعلى معنى المحذوف بالقرينة . وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز (1) .

ويرى الدكتور الجواري أن هذا المذهب أي: الثاني ، وإن خالف الصناعة البلاغية " فهو مطابق لواقع المعنى وللمراد حقا بهذه الأساليب ، وهو أيضا تأكيد لما يراد بلفظ المجاز وهو الممر الواصل بين معنيين : المعنى الأصلي ومعنى مجاور له لعلاقة التجاور بين المعنيين " (2) .

وذكر الدكتور الجواري عددا من حروف الجر المتضمنة معنى آخر لاستبدالها مع أفعال لا تأتي معها عادة ، من تلك الحروف (الباء) ، فمن معانيها الإلصاق والسببية (3) ، والمعنى الأول هو الأصل فيها ، وقد تجيء بمعنى الإلمام والإشراف إذا تعدى بها الفعل (مر) (4) ، وذلك في قوله تعالى : { وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ } (5) .

والحرف الآخر (من) فمعناه الأساس هو لابتداء الغاية (6) ، وله معان ثانوية منها (التبعية والبيان) (7) " والعلاقة بين معاني (من) تشد أزر الذين يذهبون إلى وقوع المجاز في الحروف ، ذلك لأن أصل تلك المعاني وهو ابتداء الغاية كقولنا خرجت من بغداد إلى البصرة هو ابتداء غاية سائر المعاني ، ولا سيما معنى التبعية كقولك أكلت من الطعام وقرأت من الكتاب لأن الكل ابتداء غاية الجزء " (8) ، والمعنى الآخر (استغراق الجنس) وشرط هذا المعنى أن تأتي (من) بسياق جملة منفية أو شبهها ، وذلك في قوله تعالى : { مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ } (9) ، كأن المعنى هاهنا يقصد به نفي عموم العلوم بأصنافها (10) .

(1) حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر: 159، وينظر : مغني اللبيب: 1/ 687.

(2) المصدر السابق : 160.

(3) ينظر: المقتضب: 39/1، و اللمع في العربية : 74.

(4) ينظر: حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر : 160-161.

(5) الصافات : الآية 137.

(6) ينظر: الكتاب : 224/4، والأصول في النحو : 409/1.

(7) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب : 296/1.

(8) حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر: 162.

(9) النساء : 157.

(10) ينظر: حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر: 163.

وقارب الدكتور بين حرف الجر ( اللام وإلى ) ، وذكر بأن النحويين لم يلتفتوا إلى الترابط بين الحرفين من حيث الاستعمال والمعنى، وإنهما قد يتقاربان تارة و يختلفان أخرى، وذكر ذلك قائلاً: " ولو كان للنحاة عناية بالجانب اللغوي والتفات إلى العلائق بين الألفاظ المتشابهة لتنبهوا إلى ما بين إلى واللام من علاقة لفظية تقضي إلى استعمال اللام في بعض معاني إلى ، بل في معناها الذي لا يؤديه غيرها من حروف الجر وهو معنى انتهاء الغاية من ذلك ما جاء في قوله تعالى: { بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا } (1) ، بل قد تتعارض وإياها الاستعمال بالمعنى الواحد في سياق واحد . قال تعالى: { قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلْ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ } (2) ، ... " (3) ، واللام لها معنى مقارب لمعنى (إلى) (إلى) وهو (الملك)؛ "لأن الملك فيه معنى انتهاء الغاية لأن المملوك ينتهي إلى مالكة ... " (4)

وقارب كذلك بين (الفاء والباء) قائلاً: " ولا سبيل إلى انكار العلاقة اللفظية بين (في) والباء ، فإن الفاء والباء مخرجهما متقارب ومعناهما متقارب . فإن الباء ترد أيضا لمعنى الظرفية وهي أصل معنى (في) نحو قوله تعالى: { وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ } (5) ، و(في) تأتي لمعنى السببية وهي من معاني الباء... " (6) .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. معلومات البحث أكثرها غير موثقة ، وفيها من الإبهام الكثير ، فقد استعمل الدكتور ضمير الغائب من دون ذكر أي عالم نحوي ، فقد قال " ذهب آخرون ولعلمهم الأكترون " (7) .
2. المنهج غير موحد في تدوين المصادر فمرة يذكر اسم الكتاب والمؤلف ، ومرة يذكر اسم المؤلف فقط (8) .

(1) الزلزلة : 5.

(2) يونس : 35.

(3) حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر : 163.

(4) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(5) الصافات : الآية 137-138.

(6) حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر: 164.

(7) المصدر السابق : 156.

(8) ينظر: 152 و 155.

3. بعض الآيات تخلص من التوثيق من القرآن الكريم (1) ، وبعضها ذكر فيها اسم السورة ولم يذكر رقم الآية (2) .

4. ركز الدكتور اهتمامه على حرف الجر (الباء) فقد ذكره في مواضع أكثر من غيره من حروف الجر الأخرى ، وذكر بعضا من حروف الجر (الباء ومن) وذكر الفرق بين (واللام وإلى) و (الباء والفاء) ، وأهمل باقي حروف الجر، ولم يشر الدكتور إلى الفرق بين حروف الجر الأصلية والفرعية (3) ، وهل يقع التضمين فيهما أم في الأصلية فقط .

5. نظر الدكتور إلى حروف الجر نظرة مختلفة عما تداوله المختصون في هذا الشأن ، فقد أثبت الدكتور أن حرف الجر يؤثر في توجيه معنى الفعل بشكل خاص والجملة بشكل عام ، فقد حدد الدكتور التضمين في مسألة الاتساع ، ويقصد بالاتساع (الاتساع بالمعنى) ، فتضمين حرف جر واستعماله بمعنى حرف جر آخر يؤدي إلى تغيير معنى الفعل وخروجه إلى معنى آخر ، وهذا مما يحسب للباحث في النظر إلى التضمين نظرة دلالية نحوية وفسرها تفسيراً لغوياً أكثر مقبولية وأقربها للفهم، فقد ذهب بالتضمين مذهباً بلاغياً واستعان بالمجاز المرسل على فهم هذه الظاهرة اللغوية بَعْدَهُ أن التضمين منها ، ويعرف المجاز المرسل بأنه : استعمال اللفظ في غير معناه الحقيقي لعلاقة بين اللفظ الحقيقي والمعنى المراد ووجود قرينة تمنع من إيراد المعنى الحقيقي واعتماد المعنى المجازي (4) ، وذلك في قوله : "فالتضمين إذن ينطوي في حقيقته على أمرين : الأول الاتساع في استعمال حرف الجر وحلول حرف محل آخر... والأمر الثاني هو رعاية هذا الذي يصح أن نسميه التجاور في المعاني بحيث يجوز اللفظ معناه إلى معنى يجاوره . وذلك هو المجاز ولقد صرح بذلك بعض النحاة فقال أن التضمين مجاز مرسل لأنه استعمال اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما قرينة على أن منهم من ذهب في هذا الأمر مذهباً آخر وهو أن التضمين

(1) ينظر: حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر: 159 و 163 و 164 .

(2) ينظر: المصدر السابق : 161 .

(3) حروف الجر الأصلية : هي الحروف التي يكون الجر أصلاً فيها ولا تعمل غيره في الاسم ، وأما حروف الجر الفرعية : فهي حروف يمكن أن تكون جارة للاسم وممكن أن تأتي بمعنى الفعل نحو : حاشا وعدا ، ينظر: النحو الوافي : 434/2 فما بعدها .

(4) ينظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، أحمد الهاشمي (ت: 1362هـ): 274 .

جمعا بين الحقيقة والمجاز لدلالة الفعل المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة ... " (1) .

6. رجح الدكتور أن التضمين لا يكون في الحرف إنما في الفعل ؛ لأن الحرف لا معنى له في نفسه وإنما في غيره ، وعليه يرى الدكتور أن المعنى يتغير بالفعل لا بحرف الجر ، ولهذا يتعدى الفعل بحرف الجر المناسب الذي يقتضيه المعنى والسياق للفعل الْمُتَضَمَّن ؛ وذلك فيما نقله عن ابن جني في موضع حديثه عن قوله تعالى : { أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ الصَّيَّامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ } (2) ، قائلا : " وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت ب"إلى" كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت ب"إلى" مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه" (3) .

#### البحث الثاني : اشتراك المعاني بين حروف الجر

كتب الدكتور فاضل السامرائي بحثا موسوما بـ " المعاني المشتركة بين حروف الجر" (4) ، ذكر فيه مسألة مهمة في حروف الجر شغلت مساحة واسعة من البحوث اللغوية قديما وحديثا ألا وهي : الاشتراك في تأدية المعاني بين حروف الجر أو ما تسمى بالنيابة والتضمين أو التعاقب ، وتعد هذه المسألة نقطة التقاء أو اشتراك بين حروف الجر، وفضل دكتور فاضل استعمال مصطلح التعاقب (5) الذي جاء به ابن السراج في كتابه (في أصول النحو)، قائلا : " واعلم: أن العرب تنسج فيها فنقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني فمن ذلك: الباء تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازا معًا لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا. فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت "بفي" عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا

(1) حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر : 158-159.

(2) البقرة : 187.

(3) الخصائص : 310/2.

(4) ينظر: المعاني المشتركة بين حروف الجر ، د. فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (409هـ - 1988م) ، مجلد 4/39 : 244.

(5) ينظر: المصدر السابق : 246 و247.

التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلاً لو قال: مررت في زيد أو: كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض" (1).

ويرى الدكتور فاضل السامرائي في بحثه هذا أن حروف الجر تشترك مع بعضها في تأدية معنى ولكنها لا تنسلخ عن معناها الأصلي الذي وضعت له، فقد ذكر قائلاً: "والذي يبدو لي أن هذه المعاني ليست متماثلة في الأحرف التي تشترك بها بل يبقى لكل حرف خصوصيته في أداء المعنى" (2).

واقصر في بحثه على ذكر ثلاثة معان فقط، هي: (التعليل، والظرفية، والاستعلاء)، وذكر في كل معنى مجموعة من الحروف تؤدي معناها موضحاً الفرق بينها.

وأما التعليل فيؤدى بمجموعة من الحروف وهي (اللام والباء ومن وفي وعلى)، فيمكن أن يؤدي (اللام) معنى التعليل، وذلك في قوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ} (3)، فاللام "تفيد سبب حدوث الفعل" (4) وتفيد "الاستحقاق والاختصاص" (5)، وأما حرف (الباء) كقوله تعالى: {وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ} (6)، ومعنى التعليل بالباء حصول شيء مقابل شيء آخر، فالعذاب حصل بسبب الكفر (7)، ويمكن أن تؤدي (من) معنى التعليل وذلك في قوله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ} (8)، ويفيد التعليل بـ(من) معنى الابتداء، فيكون المعنى "أن القتل صدر من الاملاق وحصل منه فهو مبدأ الفعل" (9)، ويمكن أن يؤدي (في) معنى التعليل في قوله تعالى: {لَمَسَّكُمْ فِي مَا مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} (10)، ويفيد حرف الجر (في) معنى الظرفية فكان العذاب داخل في الإفاضة فجعل الإفاضة ظرف للعذاب (11)، ويؤدي التعليل بحرف الجر (على)

(1) الاصول في النحو: 414/1-415.

(2) المعاني المشتركة بين حروف الجر: 244.

(3) الجاثية: 15.

(4) المعاني المشتركة بين حروف الجر: 246.

(5) المصدر السابق: 247.

(6) البقرة: 10.

(7) ينظر: المعاني المشتركة بين حروف الجر: 244.

(8) الأنعام: 151.

(9) المعاني المشتركة بين حروف الجر: 247.

(10) النور: 4.

(11) ينظر: المعاني المشتركة بين حروف الجر: 248.



كقولنا : كفاؤه على نجاحه ، والمعنى كأننا وضعنا المكافأة على النجاح (1) ، والملاحظ للأمتثلة السابقة يجد هناك معنى مشتركا بين هذه الحروف ألا وهو (التعليل) ولكن التعليل اختلط بمعان أخرى يؤديها الحرف المذكور ، فالتعليل في (اللام والباء زمن وفي) مختلف بينها؛ والسبب في ذلك " أن لكل حرف من حروف التعليل معنى خاصا وإن كانت كلها تفيد التعليل ولذا لا يصح ابدال حرف مكان آخر دوما " (2) .

وأما الظرفية فتؤدي بحرف الجر : (في و الباء و على)، فحرف الجر(في) يكاد هو المؤدي الأساس في هذا المعنى ويمكن أن تأتي حرف أخرى تؤدي مؤداه ، ومنها : (الباء) وذلك في قوله تعالى : { وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ } (3) ، فالظرفية في (الباء) (الباء) " ظرفية ملاصقة واقتران " (4) ، أي : نصركم الله وكنتم في معركة بدر .

وأما (على) فيمكن أن تؤدي معنى الظرفية ، وذلك في قوله تعالى : { وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ } (5) ، والمعنى : دخل المدينة وأهلها غافلين فأدت (على) معنى (في) وأفادت معنى الاستعلاء أيضا (6) .

وقد يؤدي الاستعلاء ب(على ، والباء ، وعن ، والكاف ، واللام ، ومن).

والأصل في الاستعلاء " أن يؤدي ب(على وذلك نحو (هو على الجبل ) (7) ، ويمكن أن يؤدي معنى الاستعلاء ب(من) ، وذلك في قوله تعالى : { وَتَصَرَّتْهُ مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا } (8) ، فقد أفادت (من) معنى الاستعلاء من جهة ومعنى (الابتداء) من جهة أخرى ذلك أن النبي نوح (عليه السلام) ينتمي إلى (القوم الذين كذبوا) فهم أهله وعشيرته ، ولذلك أفادت معنيين : المعنى الأصلي وهو : لها ، والمعنى الآخر (الاستعلاء) .

(1) ينظر: المصدر السابق: 248.

(2) المصدر السابق : 245.

(3) آل عمران : 123 .

(4) المعاني المشتركة بين حروف الجر: 250.

(5) القصص: 15.

(6) ينظر: المعاني المشتركة بين حروف الجر: 251.

(7) المصدر السابق: 253.

(8) الأنبياء : 77 .

وقد تفيد (الباء) معنى الاستعلاء وذلك في قوله تعالى: { مَنْ إِنْ تَأْمَنُ بِقَنَاطَرٍ } (1) ، أي : أن الأمانة هنا تؤدي على أكمل وجه ، والمعنى أن القنطار سيتصرف به ولكنه يرجعه إلى صاحبه (2) .

وقد تستعمل (عن) للاستعلاء ، وذلك في قوله تعالى: { وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ } (3) ، ومعنى "يبخل عن نفسه ... فمعناه أنه يبخل منصرفاً عن نفسه أي منصرفاً عن مصلحة نفسه مبتعداً عنها فإن البخل في الحقيقة ابتعاد عن مصلحة النفس فكأنه يبتعد عن نفسه بالبخل بخلاف الانفاق فإن لها " (4) .

وتستعمل الكاف للاستعلاء ، وذلك في قولنا : (احكم كما يحكم القاضي) ، وحرف الكاف أكثر معناه للتشبيه (5) .

وقد تأتي اللام للاستعلاء ، وذلك في قوله تعالى: { يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا } (6) ، أي: على الأذقان (7) ، ويرى الدكتور فاضل أن معنى اللام ههنا ليس بمعنى (على) فقد ذكر قائلاً : " أما قوله (يخرون للأذقان) فليس المعنى والله أعلم (على الأذقان) لأن هناك فرقا بين قولك خر على وجهه وخر لوجهه . فخر على وجهه معناه سقط على وجهه وأما خر لذقنه فمعناه أنه خر حتى بلغ في ذلك الذقن، أو الاختصاص أي حتى خص ذقنه بذلك" (8) .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. العنوان لا يتناسب و محتوى البحث ، فالذي يقرأ العنوان لأول وهلة يظن أن الدكتور فاضل السامرائي قد كتب عن كل المعاني المشتركة بين حروف الجر ، ولكن المتتبع للبحث يجده تحدث عن ثلاث معان فقط وهي ( التعليل ، والظرفية والاستعلاء) ، إذ توجد معان أخرى مشتركة بين حروف الجر لم يذكرها الدكتور منها : انتهاء الغاية الذي يؤدي بحرف (إلى) ويشاركه الحروف (اللام والباء

(1) آل عمران : 75 .

(2) ينظر: المعاني المشتركة بين حروف الجر: 256.

(3) محمد: 257.

(4) المعاني المشتركة بين حروف الجر: 257.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 235، و المعاني المشتركة بين حروف الجر: 257.

(6) الاسراء : 107 .

(7) ينظر: مفاتيح الغيب : 418 / 21 .

(8) المعاني المشتركة بين حروف الجر : 258 .

- وفي وعلى وحتى<sup>(1)</sup> فيها ، ومعنى المجاوزة ويؤدى بحرف الجر(عن) ويشاركة في هذا المعنى الحروف(على و الباء ومن )<sup>(2)</sup> .
2. خلو البحث من مقدمة وتمهيد ونتائج.
3. لم يذكر الدكتور التناوب بين حروف الجر كلها ، فقد ذكر إنابة حرف دون آخر، فقد ذكر نيابة الحرف (عن)مكان (على) للمجاوزة ، ولم يذكر نيابة الحرف(على) مكان (عن) للمجاوزة<sup>(3)</sup>
4. لم يستوف الدكتور الحرف في موضعه أو الحديث عن معنى الآية القرآنية في موضعها وهذا ما جعل البحث يحتوي على الكثير من العبارات المتكررة ؛ لأن الدكتور احتاج إلى العودة إلى ذكر الحرف مرة اخرى والآية مرات آخر حتى يستوفي توضيحها<sup>(4)</sup> .
5. ذكر الدكتور فاضل السامرائي رأيه في معنى حرف الجر (اللام) في الآية القرآنية: {يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا} ، أنها لا تؤدي معنى (على)<sup>(5)</sup> ، وهذا الرأي فيه نظر ، فقد ذكر البيضاوي(ت:685هـ) في تفسيره قائلاً في معنى اللام : " يسقطون على وجوههم تعظيماً لأمر الله أو شكراً لإنجاز وعده في تلك الكتب ببعثة محمد صلى الله عليه وآله وسلم) ..."<sup>(6)</sup> وذكر الدكتور فاضل في بحثه هذا أن اللام تفيد معنى الاستحقاق<sup>(7)</sup> ، (السجود للأذقان) معناه لأحقية الله تعالى بالسجود له ، إذ يسجد العبد اعترافاً له بذلك فالسجود حصل من العبد نفسه، وتضمنه معنى (على) تضمن من باب الاتساع ؛ لأن (خر على وجهه) معناه :سقط عليه<sup>(8)</sup> حتى استقر وجهه في مكان السجود ودخل فيه حتى لامس الذقن ، وأما(خر لذقنه) فمعناه : أن السجود فيه نوع من التراخي؛ كأنما سجد وبقي على هذه الحال حتى دخل الوجه في وضع السجود شيئاً فشيئاً ثم وصل إلى الذقن، وهذا المعنى أقرب؛ لأن سجودهم يكون بقوة أكثر مما وصفه الدكتور

(1) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي (ت 749هـ): 252، و 385، و 542.

(2) ينظر: المصدر السابق: 41 و 245، و 311، و 477.

(3) ينظر: المعاني المشتركة بين حروف الجر: 257.

(4) ينظر: المصدر السابق : 245 و 247 ، و 248 و 250 و 253 و 259.

(5) ينظر: المصدر السابق: 258.

(6) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين محمد الشيرازي البيضاوي (ت 685هـ): 269 / 3.

(7) ينظر: المعاني المشتركة بين حروف الجر: 247.

(8) ينظر: جمهرة اللغة: 104 / 1.

السامرائي؛ لأن الأذقان ستكون في موضع السجود ولذلك تكون الجباه فوقها وهذا معنى للاستعلاء أقرب.

### البحث الثالث: تفسير أوجه استعمال حروف الجر

كتب الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان بحثاً موسوماً بـ " تفسير أوجه استعمال حروف الجر " تحدث فيه عن قضية لغوية وهي (التضمين والتناوب بين حروف الجر) ، وذكر أن العلماء قديماً انقسموا على مذهبين ، الأول : يمنع ورود التناوب في حروف الجر بعضها من بعض ، والمذهب الآخر : قائل بالنيابة بين حروف الجر ، وقد لخص الدكتور هذا المذهب الأول بما يأتي (1) :

1. النيابة بين حروف الجر باطلة قياساً ، مثلها مثل أحرف النصب و الجزم؛ إذ لا يقوم أحدهما مقام الآخر .

2. توهم المعنى بين حروف الجر، كما ورد ذلك عند البصريين وهو " مؤول بما يناسب اللفظ نحو قوله تعالى : { وَأَصْلَبَنَّاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ } (2) ، فالحرف (في) ليس بمعنى (على) ، لكن شبه المصلوب لثباته في جذع النخلة ، بمن حل في الشيء واستقر " (3) .

3. تقع النيابة بين حروف الجر في مواضع دون غيرها ، فقد وافق ابن جني على هذا بشرط أن تكون النيابة في موضع لا في كل المواضع ؛ وذلك بحسب مسوغات الجملة والحال والسياق .

4. للحرف معناه الأصلي الذي وضع له ، وممكن أن يؤدي معاني أخر إلى جانب المعنى الأصلي ، ونلاحظ ذلك في أغلب حروف الجر التي تأخذ أكثر من معنى " فاللام تفيد الاختصاص ، وهو معنى لها ، وتفيد التعليل . وعد ابن هشام لها اثنين وعشرين معنى . وكذا حرف (من) يفيد ابتداء الغاية ، ويفيد معنى

(1) ينظر: تفسير أوجه استعمال حروف الجر ، الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة ( 1410هـ-1989م) مجلد40 /3-4 : 255-258.

(2) طه : 71.

(3) تفسير أوجه استعمال حروف الجر: 256.

التبويض ، وعد ابن هشام له خمسة عشر معنى، وقد أثبت ذلك مثل المبرد وابن السراج" (1) .

5. يمكن أن يؤدي استعمال الحرف معنى حقيقة أو مجازا "فقد ذكر المرادي حرف (في) ، وأنه لا يكون إلا ظرفا حقيقة أو مجازا ، وبمثل ذلك قال السيوطي" (2) .

6. نقص الاطراد في المسموعات عن العرب" وإذا صحت أو صح بعضها كان الأولى أن تحمل على السماع... وما يوضح هذا المذهب ماجاء في كلام صاحبه وهو أن قوله جل وعز: { سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ } (3) ، فالفعل (سأل) عنده ليس بمعنى دعا ، ولا يتضمن معنى دعا ، ولكن من معانيه دعا ، والفرق بين الفعلين دقيق . ثم يذكر بعد ذلك أن في الآية وجوها كثيرة ، منها أن الفعل بمعنى دعا وحرف الجر وهو الباء، في موضعه، كما عند أبي حيان ... " (4) .

والمذهب الآخر : القائل بأن التناوب بين حروف الجر حاصل وله شواهد وتعليقات كثيرة ، يمكن تلخيص هذا المذهب بما يأتي (5) :

1. وأكثر أتباع هذا المذهب من أهل الكوفة.
2. تشترك الحروف بينها في بعض المعاني لذلك يصح أن يقع بعضها موقع بعض.
3. تحمل النيابة على الضد ، وهذا ما ذكره ابن جني بجواز وقوع الحرف في موضع غيره ، وذلك في قول الشاعر (6) :

إذا رضيت على بنو قشير ... لعمر الله أعجبتني رضاها  
فقد وقع حرف الجر (عليّ) في موضع الحرف (عني) ؛ " لأن الرضى عن الشيء حبه والاقبال عليه . فقد حمل (رضي) على (سخط)" (7) .

(1) تفسير أوجه استعمال حروف الجر: 257-258، وينظر: مغني اللبيب: 275 و 415.

(2) تفسير أوجه استعمال حروف الجر: 258.

(3) المعارج : الآية 1.

(4) تفسير أوجه استعمال حروف الجر : 258، وينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي،

(ت 745 هـ) : 10 / 271.

(5) ينظر: تفسير أوجه استعمال حروف الجر : 259.

(6) ينظر: الخصائص : 2 / 313.

(7) تفسير أوجه استعمال حروف الجر : 260.

4. يعد التناوب ترادفاً ، وقد وضع ذلك ابن جنى " فقد ذكر أنه شاهدٌ على من ينكر وقوع لفظين في اللغة بمعنى واحد . فقد وصف من حاول أن يجد فرقاً بين قعد وجلس ، وبين ذراع وساعد ، بأنه متكلف " (1) .

5. تنوب الحروف بعضها عن بعض بشرط أن تتقارب في المعنى والاستعمال أي: أن يستعمل أحدهما موضع الآخر ، وهو ما يسمى (بالتعاقب) نحو : زيد في الدار وبالدار ، وكتبت في القلم وبالقلم " فالباء تفيد الالتصاق والاتصال ، و(في) تفيد الإحاطة والاحتواء " (2) .

6. تتداخل تصانيف الأفعال فيما بينها وقد حدث التناوب نتيجة لذلك التداخل ؛ " ذلك أن طائفة من الأفعال لم تتجاوز الفاعل إلى المفعول بأنفسها ، فاستعين بهذه الحروف لإيصال أثر الأفعال إلى مفاعيلها ، نحو : عجبت من فلان ، ونظرت إلى علان . وكل صنف من هذه الأفعال اختص بطائفة من الحروف " (3) .

ومذهب المعاصرين لا يتعارض مع العلماء قديماً وإنما يوجهون النيابة في حروف الجر توجيهها آخر ، فقد عد عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) هذه الظاهرة من قبيل المشترك اللفظي (4) ، وأرجعها الدكتور محمد حسن عواد إلى التركيب والدلالة فقد ذكر قائلاً: " ووجدتها مسألة معجمية تدرج في بحث دلالات الألفاظ على وجه مباين للوجه أو الوجوه التي رسمها السلف ، وذلك أن لكل لفظ معنى واحداً أو أكثر يؤديه من غير حاجة إلى التضمين " (5) ، و " التضمين مسألة دلالية صرفية ، أي مسألة لغوية معجمية " (6) ، وذكر قائلاً: " والحق أن المسألة راجعة إلى التركيب وإلى دلالات الألفاظ ، والدليل على ذلك أن البلغاء والفصحاء ، على مستوى الاستعمال ... يأبون هذه النيابة ، ولا يجرون كلامهم مجراها " (7) .

(1) المصدر السابق : الصفحة نفسها ، وينظر: الخصائص : 310/2-312.

(2) تفسير أوجه استعمال حروف الجر : 261.

(3) تفسير أوجه استعمال حروف الجر: 261.

(4) ينظر: النحو الوافي : 542 / 2.

(5) تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، د. محمد حسن عواد : 6.

(6) المصدر السابق : 71.

(7) المصدر السابق : 20.

ويرى الدكتور محيي الدين عبد الرحمن أن ما ذهب إليه الدكتور محمد حسن في الكلام السابق فيه نظر ، فقد علق قائلاً : "وأما تقريره بأن المسألة معجمية تدرج في بحث دلالات الألفاظ ، فالأمر غير ذلك إذا فهم أن الجانب المعجمي كما يفهم من قوله يقتصر على لفظ الكلمة في ذاتها . والأمر في معجمات العربية وفي معجمات اللغات الأخرى لا تقتصر على لفظ الكلمة في ذاتها. ولا يفوت الباحث الكريم هذا الجانب في المعجمات ، وهو ما اصطلح عليه أن الألفاظ في المعجمات بحسب المعاني في سياق الكلام ، وليس من كلام إلا أخذ من جانبين : أحدهما مذاهب أهل اللغة في الاستعمال ، والآخر مراد المتكلم الذي جعله في الكلام المشتمل على تلك الألفاظ" (1) .

وقد انتهى الدكتور إلى أصناف الحروف في العربية قائلاً : " فيما أحصيته من الحروف في النصوص أن الحروف التي وقع بعضها موقع بعض أصناف : صنف لا يبدو أنه وقع بعضه في موقع بعض ، لغلبة الاستعمال فيه ، مثل الأحرف : (( في ، الباء ، اللام ، إلى )) . وصنف فيه خصائص ، وهو مشترك بين الاسمية والحرفية ، ويفيد المعنى بدقة ، مثل : عن ، على . وصنف ثالث قلَّ وقوعه ، وهو من شأن استعمال قوم دون غيرهم ، مثل : متى ، لعل . والحجة في هذا ما ذهب إليه أهل اللغة والنحو من تقسيم الحروف من حيث هذا الوجه" (2) .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. خلو البحث من تمهيد ونتائج وقائمة للمصادر والمراجع .
2. العنوان غير موافق لمضمون البحث ؛ لأنه لم يفسر أوجه استعمال حروف الجر ، فالناظر في العنوان سيجده عنوان عام يشمل كل حروف الجر وسبب استعمالها، كأن يكون سبب استعمال المتكلم حرف الجر (من) في موضع المواضع ويستعمل حرف الجر (في) في موضع آخر ، والناظر في متن البحث يرى أن الدكتور تحدّث عن مسألة التضمين والتناوب وهي مسألة يستعمل فيها الحرف بدلا من حرف آخر أو ما في معناه ، أو تضمن الفعل معنى فعل آخر

(1) تفسير أوجه استعمال حروف الجر : 264.

(2) المصدر السابق: 270.

- يستعمل معه ذلك الحرف ، ولو كان عنوان البحث ( تفسير مذاهب اللغويين العرب في التضمين أو التناوب بين حروف الجر قديما وحديثا) لكان أفضل.
3. ذكر الدكتور أن ابن هشام عد لحرف (اللام) اثنين وعشرين معنى ، ولحرف الجر(من) خمسة عشر معنى ، ونسب ذلك إلى كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني ) للمراي (ت 749هـ) ، وإلى (مغني اللبيب) لابن هشام (ت761هـ)<sup>(1)</sup>، والمفهوم من كلامه أنهما اتفقا في عدد المعاني لكل حرف ، وبعد التثبت من قوله هذا تبين أن هذه الأعداد من حيث المعاني تعود لابن هشام في كتابه<sup>(2)</sup> ، وأما المرادي فقد اختلف عدد المعاني للحروف فقد توصل لمعاني (اللام) إلى أربعين معنى ، ولحرف الجر(من) إلى اثني عشر معنى<sup>(3)</sup> ، ثم بعد ذلك يدعم قوله هذا بما نسبه إلى المبرد وابن السراج .
4. لم يعط الدكتور رأيه في المسائل الستة للمذهب الأول القائل بمنع التناوب بين حروف الجر ، إلا على المسألة الأخيرة فقد علق عليها وبين رأيه وتوجيهه لما فيها وترك باقي المسائل من دون تعليق ، فقد ذكر قائلا: "وشاهد التناوب تقبل التأويل على نحو مقبول . ثم إن الظاهرة لا تتصل بالتناوب الذي هو مذهب أهل الكوفة ، ولا بالتضمين ، وهو مذهب أهل البصرة . لكنها ترجع إلى التركيب وإلى دلالات الألفاظ ، وهي مسألة معجمية وهذا واضح في أن لكل لفظ معنى واحدا أو أكثر يؤدي عنه بحسب السياق ولا حاجة إلى التضمين " <sup>(4)</sup> .
5. ويحسب للباحث تعليقه على الدكتور محمد حسن عواد القائل : بأن مسألة التناوب تندرج ضمن الجانب المعجمي ' إذ بين أنها مسألة تركيبية لا معجمية<sup>(5)</sup> ، وذلك بقوله : " وأما تقريره بأن المسألة معجمية تندرج في بحث دلالات الألفاظ ، فالأمر غير ذلك إذا فهم أن الجانب المعجمي كما يفهم من قوله يقتصر على لفظ الكلمة في ذاتها . والأمر في معجمات العربية وفي معجمات اللغات الأخرى لا تقتصر على لفظ الكلمة في ذاتها. ولا يفوت الدكتورالكريم هذا

(1) ينظر: تفسير أوجه استعمال حروف الجر : 258.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 275 و 415.

(3) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني : 96 و 320.

(4) تفسير أوجه استعمال حروف الجر : 258.

(5) ينظر: تناوب حروف الجر في لغة القرآن : 6.



- الجانب في المعجمات ، وهو ما اصطلح عليه أن الألفاظ في المعجمات بحسب المعاني في سياق الكلام ، وليس من كلام إلا أخذ من جانبين : أحدهما مذاهب أهل اللغة في الاستعمال ، والآخر مراد المتكلم الذي جعله في الكلام المشتمل على تلك الألفاظ ، أي : أن ألفاظ الكلمات ومعانيها في المعجمات مستوفاة من التركيب ، وإلا فكيف تم للباحثين وعلماء النحو واللغة النظر في المسألة ؟ " (1) .
6. وقد رد الدكتور محيي الدين عبد الحميد على الدكتور محمد حسن عواد إذ قال بأن مسألة التناوب ليست مطردة في لغة العرب ويحمل ما صح منها على السماع (2) بقوله : " فأما السماع ، فأمر تنتهي عنده المسألة ، لأن التناوب اليوم لا يقع في الفصيحة إلا خطأ أو جهلا في أغلبه ، ويقع في العاميات بحسب تطور كل لهجة وعادة المتكلمين بها . وماذا يقول، وهو يعلم أن أكثر ماجاء من التناوب إنما هو من النص العزيز ، فبم يصف ذلك؟ وأما الاطراد ونقصه في هذه الظاهرة فلا ينبغي أن يفهم منه الأخذ به واثباته شيئا مرفوضا ، فالشواهد من غير النص العزيز ، مما جاء به ، وناقشه ، تعني أن لطائفة المبدعين من الأبياء أن يفعلوا ذلك دون حرج " (3) .
7. قدم الدكتور احصاء على ورود التناوب في المعلقات السبعة والأصمعيات والمفضليات وفي القرآن الكريم (4) ، فذكر الأعداد لورود التناوب فقط ، ولم يذكر مواضع الشواهد ، وكان الأفضل به أن يذكرها حتى لو كان ذلك في ملحق في نهاية البحث ؛ ليطلع القارئ على مواطن التناوب.
8. ومما يحسب للباحث أنه وقف مع المذهبيين موقف الحياد ، فقد ذكر قائلا : " وكلام المذهبيين من المتقدمين ، لا يفهم منه تععيد للظاهرة بالموافقة أو بالمنع ، وإنما يفيد تفسيرها لها ، أو اجتهادا في تفسيرها ، وإن كانت نصوص شواهدا تعرض نماذج تحتذى عند أهل البيان . والدليل على ذلك تقسيم أهل اللغة والنحو لحروف الجر ما بين مختص بالجر ، ومشترك بين الاسم والحرفية ومشترك

(1) تفسير أوجه استعمال حروف الجر : 264.

(2) ينظر: تناوب حروف الجر في لغة القرآن : 16.

(3) تفسير أوجه استعمال حروف الجر : 265.

(4) ينظر: من : 266-267.

بين الفعلية والحرفية ومختلف فيه"، فلم يحكم على أيهما بالصحة أو الفساد<sup>(1)</sup>، وإنما أعطى لكل ذي حق حقه وهذا من الإنصاف لجهود السابقين .

---

(1) تفسير أوجه استعمال حروف الجر : 267.

### ثالثا: الرتبة في العربية

الرتبة في اللغة: مأخوذة من الجذر اللغوي ( ر ت ب ) و الرُّتوب :معناه الانتصاب ،  
والرَّتْبَةُ يعني الدرجة ، والمُرْتَبَةُ: المنزلة، والمراتب : الجبال (1) .

والرتبة في الاصطلاح النحوي : موضع الألفاظ في الجملة ، فالمبتدأ رتبة ، والخبر  
رتبة والفعل رتبة ... ولكل رتبة عمل في الجملة ، وقد عرفها الدكتور تمام حسان قائلا :"  
قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين من أجزاء السيِّاق يدلّ موقع كل منهما من الآخر على  
معناه"(2)، ومصطلح الرتبة لم يعرف بهذه التسمية الدقيقة إلا عند ابي بكر ابن السراج في  
قوله : " مرتبة العامل قبل المعمول فيه ملفوظًا به أو مقدرًا"(3)، إذ جعل لكل لفظ رتبة  
سواء قدم أم أُخِّر، وقد ذكر أنواع الرتب المحفوظة وغير المحفوظة(4).

وقد ذكر ابن جني بابا في خصائصه سماه " باب في نقض المراتب إذا عرض هناك  
عارض" ذكر فيه جواز التغيير في مواقع الرتب في الجملة قائلا : " من ذلك امتناعهم من  
تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا. فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته  
التقديم وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد  
تقدم المضمرة على مظهره لفظا ومعنى. فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر  
الفاعل فتقول: ضرب زيدا غلامه، وعليه قول الله سبحانه: {وإذ ابتلى إبراهيم ربه}  
وأجمعوا على أن ليس بجائز ضرب غلامه زيدا لتقدم المضمرة على مظهره لفظا  
ومعنى"(5) ، فقد تنبه ابن جني إلى تأثير مكان الرتبة في الكلام تقديما أو تأخيرا .

وتقسم الرتبة في النحو العربي على قسمين :

القسم الأول : الرتبة المحفوظة ، عدها الدكتور تمام حسان من القرائن اللفظية ، و  
وفي هذا النوع تكون الجملة على الأصل كتقديم الفعل على الفاعل ، والاسم الموصول  
على صلته ، والجار على المجرور ... الخ ، إذ تقوم الرتبة في هذا النوع على تحديد "

(1) ينظر: العين: 115/8.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها: 209 .

(3) الأصول في النحو: 93/1.

(4) يُنظر: دلائل الإعجاز: 106.

(5) الخصائص: 295 /1.

معنى الباب" كمعنى الفاعل ومجيئه بعد الفعل ؛ وذلك بحسب رتبته في الكلام ، كقولنا :  
جاء محمد بالهدى (1) .

القسم الثاني : الرتبة غير المحفوظة ، وفي هذا النوع من القرائن تتاح امكانية تغيير  
مواقع الرتب في الألفاظ ويؤدي هذا المعنى موضوع (التقديم والتأخير) في النحو العربي  
، وهذا النوع مهم جدا في إثراء المعنى وزيادته ، إذ تتيح الحرية للمتكلم بصوغ كلامه  
كما يناسب الحال والمقام (2) ، ومن مميزاته بقاء اللفظ على حكمه النحوي مرفوعا أو  
منصوبا متقدما أم متأخرا ، فاللفظ ""رتبة في نظام اللغة لا في استعمالها لأنها في  
الاستعمال معرضة للقواعد النحوية من حيث عود الضمير، ثم للاختبارات الأسلوبية من  
التقديم والتأخير"" (3) .

وفائدة العدول من الرتبة المحفوظة إلى الرتبة غير المحفوظة كما ذكرها النحويون  
في كتبهم على ما يأتي :

الأولى: لزيادة العناية والاهتمام بالمتقدم ، فقد ذكر سيبويه هذا المعنى قائلا : " فإن  
قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضَرَبَ زَيْدًا  
عَبْدُ اللَّهِ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ بِهِ مُؤَخَّرًا مَا أَرَدْتَ بِهِ مَقَدَّمًا، وَلَمْ تُرِدْ أَنْ تَشْغَلَ الْفِعْلَ بِأَوَّلِ مَنْه  
وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الْفِعْلِ. فَمَنْ تَمَّ كَانَ حَدَّ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَقَدَّمًا، وَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ  
كَثِيرٌ، كَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْدَمُونَ الَّذِي بَيَّانَهُ أَهَمُّ لَهُمْ وَهُمْ يَبَيِّنُونَهُ أَغْنَى، وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا يُهَمَّانِهِمْ  
وَيَعْنِيَانِهِمْ" (4) .

الثانية : نظم الكلم ، فقد يستوجب نظم الكلام تقديم رتبة على رتبة كقوله تعالى  
: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} (5) .

(1) ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها : 207-208.

(2) ينظر: البنية التركيبية للحدث اللساني: 76.

(3) البيان في روائع القرآن : 69/1.

(4) الكتاب : 34 / 1.

(5) الفاتحة : 2.

الثالثة : الاختصاص ، وذلك في قوله تعالى: {بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ} (1) ، فقد تقدم لفظ الجلالة على الفعل لاختصاص العبادة لله تعالى ، فلو جاءت الآية على رتبته المحفوظة (فعل وفاعل..) لأفاد معنى آخر ، إذ تكون العبادة لله ولغيره (2) .

الرابعة : تقوية الحكم وتقديره لدى السامع ، كقوله تعالى: {وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ} (3) ، إذ تقدم الجار والمجرور (بربهم) على الفعل (يشركون) لإفادة معنى أن الإيمان عند هؤلاء الناس قوي ، فلو قال (لايشركون بربهم) لأفاد معنى التراخي في الإيمان ، إذ يمكن أن يشركون في وقت دون آخر (4) .

الرابعة : لإفادة معنى نفسي ، فتغيير مواطن الألفاظ لا يكون لغويا فحسب وإنما تتخلله دوافع نفسية ومحركات داخلية تجعل المتكلم يتحدث بأسلوب دون آخر، إذ إن " جودة النظم وتأليف الألفاظ مع بعضها البعض عامل مهم من عوامل زيادة قيمة النص وإعطائه الأبعاد النفسية اللازمة في التأثير ونقل التجربة الشعورية وإن لم يكن هو العامل الأوحد فيها . وإنما كان لاختيار الموقع المناسب للفظه من أخواتها حين تأليفها معها ، هذا الأثر الفعال في القيمة الفنية النفسية التي تنسحب آثارها على اللفظة ذاتها ، كما تنسحب على التجربة الشعورية التي يراد عرضها من خلالها ، إنما كان له مثل هذا الأثر لأن ترتيب الألفاظ تابع لترتيب المعاني المجردة في الذهن " (5) .

وقد نشرت مجلة المجمع العلمي العراقي بحثا للدكتور فاضل السامرائي قاصدا فيه الرتبة غير المحفوظة يتحدث عن معاني التقديم والتأخير في القرآن الكريم ، والفرق بينهما من حيث الدلالة ، وذكر الدكتور إن في العربية لكل شيء رتبة قائلا : " جعل النحاة للكلام رتبا بعضها أسبق من بعض فرتبة المبتدأ مثلا قبل رتبة الخبر ، ورتبة الفاعل قبل رتبة المفعول ، ورتبة المفعول الأول قبل رتبة المفعول الثاني وهكذا ، فإن جئت بالكلام

(1) الزمر : 66.

(2) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير (ت: 637هـ): 173/2.

(3) المؤمنون: 59.

(4) ينظر: علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»، أحمد بن مصطفى المراغي (ت 1371هـ): 103.

(5) الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية ، د. مجيد عبد الحميد ناجي : 84.

على الأصل لم يكن من باب التقديم والتأخير وإن وضعت الكلمة في غير مرتبتها دخلت في باب التقديم والتأخير " (1) .

فقد يأتي الكلام على غير المؤلف فيقدم ويؤخر في الرتب ؛ لاقتضاء المعنى والمقام ، ويؤدي التقديم دلالات لغوية تؤخذ من السياق ، فقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي هذه الدلالات في بحثه يمكن تلخيصها على النحو الآتي (2) :

1. العناية بالمتقدم واعطاء الأهمية له ، ومن ذلك تقديم المفعول به على الفاعل ، وذلك في قوله تعالى : { وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا } (3) ، فقد قدم (القسمة) وهي مفعول به على الفاعل (أولو القربى واليتامى والمساكين) ؛ "لأنها هي الأهم وهي المقصودة بالكلام ولم يكن الحضور إلا بسببها . والسياق إنما هو في الأموال والتصرف فيها فناسب تقديم المفعول به على الفاعل ههنا" (4) .

ومن ذلك أيضا تقديم الظرف على المفعول به ، وذلك في قوله تعالى : { وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ } (5) ، فقد تقدم الظرف (فوقهم) على المفعول به (الطور) ؛ " ذلك أن تقديم الظرف (فوق) على الطور في البقرة والنساء يدل على أن الاهتمام بالظرف أكثر من الطور... " (6) ، وسياق الآيات الكريمات على بني اسرائيل فقد ناسب تقديم الظرف سياق الآية (7) .

ومن ذلك أيضا تقديم الجار والمجرور على الفاعل في قوله تعالى : { وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ } (8) ، فقد تقدم الجار والمجرور (بها) على الفاعل (ابراهيم) ليبدل على

(1) التقديم والتأخير ، د. فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سن (1417 هـ -

1997م) ، مجلد 1/44 : 71 .

(2) المصدر السابق : 72 فما بعدها .

(3) النساء : 8 .

(4) التقديم والتأخير : 76 .

(5) النساء : 154 .

(6) التقديم والتأخير : 73 .

(7) ينظر: المصدر السابق 74 .

(8) البقرة : 132 .

عظمة الوصية وأهميتها دون الموصي بها ، والوصية لها أهميتها سواء أكان الموصي بها النبي إبراهيم عليه السلام أم أحد آخر (1) .

ومن ذلك أيضا تقديم الجار والمجرور على نائب الفاعل ، وذلك كقوله تعالى : {فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ} (2)، فقد تقدم الجار والمجرور (عليه) على نائب الفاعل (أسورة) ؛ لأن الكلام في سياق الآية كان عن موسى عليه السلام لذلك ناسب تقديم الجار على نائب الفاعل لأن المقام يقتضي ذلك (3) .

ومنها تقديم الجار والمجرور على المفعول به ، كقوله تعالى : { ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبُيُوتَ } (4) ، فقد تقدم الجار والمجرور (عليهم) على المفعول به (الباب) ؛ إذ أمر أمر الله بني اسرائيل بدخول الأرض المقدسة فخافوا جنبوا ؛ لأنهم يعلمون أن من يحكمها قوما جبارين (5) .

2. افادة معنى القصر وزيادة الاهتمام بالمتقدم ، ومن ذلك تقديم المفعول على عامله ، كتقديم المفعول به على الفعل ، كقوله تعالى : { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ } (6) نَسْتَعِينُ } (6) ، إذ تقدم ضمير النصب (إياك) على الفعل (نعبد) ؛ لتأدية معنى لا تؤديه الآية لو جاءت على النحو المعهود ، فتقديم الضمير أفاد معنى خصوص العبادة لله تعالى (7) .

3. تقديم المفعول على العامل لزيادة معنى الاهتمام ، وذلك في قوله تعالى : { وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ } (8) ، فقد تقدم (نوحا) على (هدينا) ولم يفد معنى الاختصاص إذ أفاد التقديم معنى الاهتمام بالمفعول به فحسب (9) .

4. يكون التقديم والتأخير للعناية والاهتمام إذا لم يكن بين الألفاظ رتب كالعطف بالواو والصفات وغيرها ، ومثال العطف قوله تعالى : { وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا

(1) ينظر: التقديم والتأخير : 76.

(2) الزخرف : 53.

(3) ينظر: التقديم والتأخير : 73.

(4) المائدة : 23.

(5) ينظر: التقديم والتأخير : 76.

(6) الفاتحة : 5.

(7) ينظر: التقديم والتأخير: 79.

(8) الأنعام : 84.

(9) ينظر: التقديم والتأخير: 80.

وَقُولُوا حِطَّةً<sup>(1)</sup> وقال تعالى: { وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا } (2) ، ومثال الصفات قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } (3) ، وقوله تعالى في موطن آخر: { يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ } (4) ، فاختلاف التقديم والتأخير في هذه الآيات يعود إلى العناية والاهتمام (5) ، ومعنى الاهتمام بالمتقدم ليس من باب الأفضلية بل إن المقام "يقتضي تقديم المفضول على الفاضل وقد يقتضي العكس ، ومن ذلك ما ورد في القرآن الكريم من تقديم الكافرين على المؤمنين وتقديم العقوبة على المغفرة وتقديم الضرر على النفع ولكل مقام مقال" (6) .

5. وقد يأتي التقديم والتأخير مراعيًا معنىً معينًا يقتضيه السياق ، وهو على قسمين (7) :

القسم الأول : تقديم لا يؤدي إلى تغيير أساسي في المعنى ، كقوله تعالى: { وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ } (8) ، وقولنا: (رفعنا الطور فوقهم) ، فالتقديم هنا ليس له أثر في المعنى ، إذ لم يفد سوى العناية والاهتمام (9) .

والقسم الثاني : تقديم يؤدي إلى تغيير في المعنى ؛ وذلك كأن يتغير المتعلق أو يتغير الموقع أو لغير ذلك من أسباب التغيير " (10) ، وذلك كقوله تعالى: { وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ } (11) ، فقد تأخرت جملة (يكتُم إيمانه) وقد تعلق حرف الجر (من) بالفعل (قال) ، ولو تأخرت (من آل

(1) البقرة : 58.

(2) الأعراف : 161.

(3) الحج : 77.

(4) آل عمران : 43.

(5) ينظر: التقديم والتأخير : 81.

(6) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(7) المصدر السابق : 84.

(8) البقرة : 63.

(9) ينظر: التقديم والتأخير : 84.

(10) التقديم والتأخير : 84.

(11) غافر : 28.



فرعون) لصارت (من) فما بعدها متعلقة بالفعل (يكنتم) ، وفي هذا الحال لا يفهم أن الرجل الذي تكلم من آل فرعون (1) .

6. وقد يكون التقديم والتأخير للتوسع في الكلام ، ويكون ذلك في الشعر فقد يضطر الشاعر إلى ملاءمة الوزن والقافية فيلجأ إلى أسلوب التقديم والتأخير ، وقد ذكر السيرافي في شرحه على الكتاب ذلك قائلاً : " أمّا قولهم: " ضرب زيدا عبد الله " ، فإنهم قدّموا المفعول على الفاعل لدلالة الإعراب عليه، فلم يضرّ من جهة المعنى تقديمه، واكتسبوا بتقديمه ضرباً من التوسّع في الكلام؛ لأن في كلامهم الشعر المقفّى والكلام المسجّع، وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخّرونه" (2) ، وقد جعلوا مراعاة الفاصلة القرآنية من هذا التوسع ، ويرى الدكتور السامرائي أن معنى التوسع لا ينطبق على القرآن الكريم ؛ لأن " القرآن الكريم يراعي المعنى مع مراعاة الفاصلة ولا يراعي الفاصلة على حساب المعنى " (3) ، فالمعنى القرآني يكون بحسب المقام ، فالكلمة المتقدمة هي أحقّ بالتقديم في هذا الموطن من غيرها .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. لم يقدم الدكتور فاضل السامرائي لموضوع التقديم والتأخير ، فقد تحدث في التمهيد عن هذا الموضوع بشيء من الاختصار مشيراً إلى أن الرتب يمكن أن تتقدم وتتأخر فيما بينها (4) .

2. مضمون البحث غير مرتب ترتيباً على وفق الموضوعات النحوية ، فقد بدأ بشواهد تقديم الجار والمجرور على نائب الفاعل وبعدها بشواهد تقديم الجار والمجرور على الفاعل ، وبعدها بتقديم الظرف على المفعول به ثم بتقديم المفعول به على الفاعل ، ثم بتقديم الجار والمجرور على المفعول به ، ثم بتقديم المفعول به على الفعل (5) .

(1) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ، جلال الدين القزويني (ت 739هـ) : 167 / 2 ، و التقديم والتأخير : 83 .

(2) شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي (ت: 368 هـ) : 263 / 1 .

(3) التقديم والتأخير : 85 .

(4) المصدر السابق : 71 .

(5) ينظر: التقديم والتأخير : 72-78 .

3. ورد في البحث قطع في المعنى في قوله: " وأما بخصوص الآية التي ذكرها السكاكي وهي قوله تعالى: { قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى } (1) فقد بيّنا في كتاب (التعبير القرآني) في باب فواصل الآي أن التقديم والتأخير في هذه الآية وآية { رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ } (2) لم يكن لفاصلة الآية وحسب بل إن هذا التقديم والتأخير" (3) ، إذ لم يأت الدكتور السامرائي بخبر (إن) لإتمام المعنى ، وبقي الكلام غير مفهوم ، وقد كان يشير بهذا النص إلى التقديم والتأخير بسبب الفاصلة في الآيات وانسجامها ، ولكنه يشير في الآيتين الواردتين في النص إلى أنه لم يكن التقديم بسبب الفاصلة بل هناك شيء آخر لم يذكره بسبب هذا النقص في الكلام ، وبعد العودة إلى كتاب (التعبير القرآني) لم أجد تكملة هذا النص لأفهم معناه بل وجدته يقول: " ومن الملاحظ أن القرآن الكريم يعنى بهذا الانسجام عناية واضحة لما لذلك من تأثير كبير على السمع ووقع مؤثر في النفس. فقد ترى أنه مرة يقدم كلمة ومرة يؤخرها انسجاماً مع فواصل الآيات، فمثلاً يقول مرة: { قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ \* رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ } بتقديم موسى على هارون، فيجعل لكمة (هارون) نهاية الفاصلة انسجاماً مع الفواصل السابقة واللاحقة، ومرة يقول: { قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى } بتقديم هارون وجعل (موسى) نهاية الفاصلة لأن الألف فيها هي التي تناسب فواصل الآي في سورة طه" (4) .

(1) طه : 70.

(2) الأعراف : 122 ، والشعراء : 48.

(3) التقديم والتأخير : 86.

(4) التعبير القرآني ، د. فاضل صالح السامرائي : 217.

## المبحث الثاني : بحوث في المعجم العربي

أولى الباحثون في المجمع العلمي العراقي بالمعجم العربي ودراسته عناية كبيرة ، فكما كان للصوت والصرف والنحو والدلالة مكان في بحوثهم ومنشوراتهم ، لم يغفلوا عن دراسة المعجمات العربية ، وكانت بحوثهم المعجمية تسير في اتجاهين : الأول : دراسة في منهج المعجمات العربية ، والآخر : بحوث متفرقة شملت (صناعة المعجم) و(تصحيح الاستعمال) ، وهي على النحو الآتي :

### أولاً : بحوث في المنهج المعجمي

#### 1. دراسة نقدية في المعجمات اللغوية

قدم الدكتور مصطفى جواد بحثاً موسوماً بـ : " دراسة المعجمات اللغوية 1. المصباح المنير" (1) ، نقد فيه مادة معجم (المصباح المنير للفيومي) من الناحية العلمية فقد ذكر قائلاً : " وإذا كان المصباح المنير على الصفة التي ذكرناها من الأصالة والاحتواء على الفوائد اللغوية ، والعيوب غير القليلة ، وددنا أن نذكر شيئاً من تلك العيوب " (2) ، وابتدأ بحثه بمقدمة عامة عن منهجية المعجمات العربية ، إذ قسمها على قسمين (3) :

الأول: معجمات أصيلة ، وهي معجمات تحتوي على أصالة من حيث :

- أصالة في البحث اللغوي ، كصاح الجوهري .
- أصالة في الجمع والشرح ، كأساس البلاغة للزمخشري ، والمصباح المنير للفيومي.
- أصالة في الاختصار ، من مثل مختار الصحاح للرازي .

الآخر: معجمات غير أصيلة ، وهذه المعجمات "يغلب عليها التقليد والنقل البليد" (4) ، وفي هذا النوع لم يذكر الدكتور لنا أي تشبيه من المعجمات .

(1) ينظر : دراسة المعجمات اللغوية ، د. مصطفى جواد ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 6 ، سنة ( 1378 هـ-1959 م) : 231.

(2) المصدر السابق : 238.

(3) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(4) دراسة المعجمات اللغوية: 238.

وفائدة هذه الدراسة معرفة " أحوال مؤلفي تلك المعجمات ، على أنهم كالنحويين يستعملون أحيانا ما يخالف القياس المجمع عليه بين العلماء ، ويعبرون أحيانا بعبارات مولدة لم يشيروا إلى توليدها ، ويشرحون أونة بكلمات لم تحتو معجماتهم على شرحها مع أن أظهر صفات المعجم اللغوي أن لا تحتاج في شرح عباراته إلى معجم آخر ، فضلا على شرح مادته اللغوية ، ويستعملون تارات ما أهملوا جواز استعماله في مادته ، مقلبين عليه وجها آخر أو غافلين عن ذلك أصلا " (1) ، وقد اختار الدكتور معجم (المصباح المنير) لدراسته هذه ؛ لأصالته في البحث والتأليف وفوائده الكبيرة (2) .

وابتداء الدكتور مصطفى جواد دراسته حديثا عن نسب الفيومي واسمه وشيئا من سيرته(3) ، وسبب تأليفه لمعجم (المصباح المنير) " إنما كان هو البيان والتفسير لغرائب كتاب العزيز (العزيز في شرح الوجيز) للإمام الرافعي القزويني ... " (4) وذكر بعدها المصادر التي اعتمدها الفيومي في معجمه ، فقد ذكر الفيومي إنه جمع معلومات معجم(المصباح المنير) من سبعين مصدرا مطول ومختصر (5) .

إذ يمكن تقسم ما جاء في البحث على النحو الآتي :

أ. تأنيث اللفظ وتذكيره ، إذ قدم الدكتور مصطفى جواد نقدا فيما يتعلق بتأنيث بعض الألفاظ التي ذكرها الفيومي في شرحه ، نذكر منها :

- تذكير لفظ (المنديل) ، يقول الفيومي : " الْمُنْدِيلُ مُذَكَّرٌ قَالَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَجَمَاعَةٌ وَلَا يَجُوزُ التَّأْنِيثُ لِإِعْدَمِ الْعَلَامَةِ فِي التَّصْغِيرِ وَالْجَمْعِ فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ مُنْدِيلَةٌ وَلَا مُنْدِيلَاتٌ وَلَا يُوصَفُ بِالْمُؤَنَّثِ فَلَا يُقَالُ مُنْدِيلٌ حَسَنَةٌ فَإِنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى تَأْنِيثِ الْإِسْمِ فَإِذَا فُقِدَتْ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ مَعَ كَوْنِهَا طَارِئَةً عَلَى الْإِسْمِ تَعَيَّنَ التَّذْكَيرُ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ " (6) ، وقد رد هذا القول

(1) المصدر السابق: 231.

(2) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(3) أحمد بن مُحَمَّد الفيومي ثم أَحْمَوِي ...: اشْتَعَلَ وَمَهْر وَتَمِيْز فِي الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ ثُمَّ قَطْنَ حِمَاةَ، وَخَطَبَ بِجَامِعِ الدَّهْشَةِ، وَكَانَ فَاضِلًا عَارِفًا بِالْفِقْهِ وَاللُّغَةِ. صَنَفَ الْمَصْبَاحَ الْمُنِيرَ فِي غَرِيبِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ. تُوَفِّيَ سَنَةَ نَيْفٍ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، بِغِيَةِ الْوَعَاةِ ، السِّيُوطِي : 389 / 1.

(4) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الموسوي : 1/ 333.

(5) ينظر: المصباح المنير : 2/ 711، ودراسة المعجمات اللغوية: 234.

(6) المصباح المنير : مادة (ن دل) : 2/ 598.

الدكتور مصطفى جواد بقوله: " وفي هذا نظر فإن علامة التأنيث التي هي التاء التي تقلب إلى هاء لا تظهر في المصغر إلا إذا كان ثلاثياً مجرداً منها مثل (نار نويرة) ... " (1) .

• تذكير كلمة (سراويل) ، فقد ذكر الفيومي أن كلمة (سراويل) مؤنثة وهناك من يذكره فيقول هي السراويل وهو السراويل (2) ، وهناك صيغتين لهذا اللفظ ، فلو كان مؤنثاً قلنا هي السراويل ولو كان مذكراً لقلنا هو السراويل (3) ، وقد اعترض الدكتور مصطفى جواد قائلاً " فهو استعمل الوجه الضعيف " (4) يقصد الفرق بين تأنيث (سراويل) وتذكيرها وتذكيرها .

ب. الجمع ، إذ يذكر الفيومي جمعا في موطن ولا يذكره في مادته ، منها ما يأتي :

• فمثلا جمع (حيوان حيوانات) ، فقد ذكر هذا الجمع في مادة (بيض) ولم يذكرها في مادة (حي) و أنكر صحة استعمال هذا اللفظ (5) قائلاً :  
وَالْحَيَوَانُ كُلُّ ذِي رُوحٍ نَاطِقًا كَانَ أَوْ غَيْرِ نَاطِقٍ مَأْخُودٌ مِنَ الْحَيَاةِ يَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ فِي الْأَصْلِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ} (6) " (7) .

• جمع (بقر) على (أبقار) ، ذكر الفيومي هذا الجمع في مادة (ابل) (8) ولم يذكرها في مادة (بقر) (9)

ت. تعدية الفعل بنفسه مرة وبالواسطة مرة أخرى ، فقد ذكر الدكتور مصطفى جواد مواطن لاستعمال الفيومي لبعض الأفعال ، فمرة يعديها بنفسها، ومرة يعديها بالواسطة ، ومن ذلك ما يأتي :

(1) دراسة المعجمات اللغوية : 237.

(2) ينظر: المصباح المنير : 122/1.

(3) ينظر: المصدر السابق : 275/1.

(4) دراسة المعجمات اللغوية : 251.

(5) ينظر: المصدر السابق : 240.

(6) العنكبوت: 64

(7) المصباح المنير : 160 / 1.

(8) ينظر: المصباح المنير : 2/1.

(9) ينظر: دراسة المعجمات اللغوية : 241.

● الفعل (نصح) ، فقد عدّى الفيومي الفعل(نصح) في مادة (أذن) بنفسه قائلاً : " وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ لِيُنْصَحَ الْقَوْمَ بِطَانَةً" (1) ، في حين عدّى الفعل(نصح) في مادته قائلاً : " نَصَحْتُ لِرَيْدٍ أَنْصَحَ نَصْحًا وَنَصِيحَةً هَذِهِ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ وَعَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى {إِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ} (2)، وفي لُغَةٍ لُغَةٌ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ) فَيُقَالُ نَصَحْتُهُ" (3) ، وقد علق الدكتور مصطفى جواد قائلاً : " فلماذا ترك اللغة الفصيحة؟ لأنه نسي فصحتها" (4) ، وترى الباحثة أن الدكتور مصطفى جواد قد قسى في حكمه على الفيومي؛ ذلك لأن الأخير قد ذكر اللغتين معا ، أي : تعدي (نصح) بنفسه وتعديه بحرف الجر (اللام) وهذه لغة القرآن .

● وذكر الفيومي في تعديّة الفعل (جرد) تعديته بحرف الجر (من) قائلاً : " جَرَدْتُ الشَّيْءَ جَرْدًا مِنْ بَابِ قَتَلٍ أَزَلْتُ مَا عَلَيْهِ وَجَرَدْتُهُ مِنْ ثِيَابِهِ بِالتَّنْقِيلِ نَزَعْتُهَا عَنْهُ وَتَجَرَّدَ هُوَ مِنْهَا" (5) ، وذكر في موطن آخر تعديّة الفعل (جرد) بحرف الجر (عن) قائلاً : " وَقَدْ تَتَجَرَّدُ عَنْ مَعْنَى الشَّرْطِ فَتَكُونُ بِمَعْنَى لَوْ نَحْوِ صَلٍّ وَإِنْ عَجَزْتَ عَنْ الْقِيَامِ" (6) ، إذ لم يذكر الفيومي تعديّة الفعل (جرد) بحرف الجر(عن) في مادته .

ث. المصدر ، إذ رصد الدكتور مصطفى جواد ذكر الفيومي لمصدر في محل ، ولم يذكره في جذره المخصص له ، من ذلك ما يأتي :

● مصدر (صمخ) ، فقد ذكر الفيومي في مادة (بييض) قائلاً : " وَيُحْكَى عَنْ الْجَاحِظِ أَنَّهُ صَنَّفَ كِتَابًا فِيمَا بِيِضٌ وَيَلِدُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ فَأَوْسَعَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ عَرَبِيٌّ يَجْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ كَلِمَتَانِ كُلُّ أَدُونٍ وَلُودٌ وَكُلُّ صَمُوخٌ بِيُوضٌ" (7) ، فقد ذكر (صموخ) في بييض ولم يذكرها في صمخ (8) .

(1) المصدر السابق : 9/1.

(2) هود: 34

(3) المصباح المنير : 607.

(4) دراسة المعجمات اللغوية : 242.

(5) المصباح المنير : 96 / 1.

(6) المصدر السابق : 62/1.

(7) المصدر السابق : 68 / 1.

(8) دراسة المعجمات اللغوية : 240.

• مصدر (صدر) ، فقد ذكر الفيومي مصدر (صدر) في مادة (أبو) قائلا  
: "وَالْأَبُوَّةُ مَصْدَرٌ مِنَ الْأَبِّ مِثْلُ الْأُمُوَّةِ مَصْدَرٌ مِنَ الْأُمِّ وَالْأَخُوَّةُ  
وَالْعُمُوَّةُ وَالْخُوُولَةُ" (1) ، وقد ذكر الدكتور مصطفى جواد أن الفيومي  
لم يذكر مصدر صدر في مادته (2) .

ج. صيغ الفعل ، إذ ذكر الفيومي صيغة لفعل في مادة ما ولم يذكرها في المادة  
المخصصة لها ، من ذلك ما يأتي :

• صيغة (انْفَعَلَ) ، إذ ذكر الفيومي في مادة (أثر) قائلا: "وَأَثَرْتُ فِيهِ تَأْثِيرًا  
جَعَلْتُ فِيهِ أَثْرًا وَعَلَامَةً فَتَأَثَّرَ أَيَّ قَبْلِ وَانْفَعَلَ" (3) ، فقد ذكر (انفعل) في  
مادة (أثر) ولم يذكرها في (فعل) (4) .

• صيغة (انْفَعَلَ) فقد ذكر الفيومي هذه الصيغة في مادة (عجب) ولم  
يذكرها في (فعل) (5) .

• صيغة (تَفَعَّلَ) نحو (تَكَمَّلَ) فقد ذكر الفيومي في مادة (تمم) قائلا: "تَمَّ  
الشَّيْءُ يَتَمُّ بِالْكَسْرِ تَكَمَّلَتْ أَجْزَاؤُهُ" (6) ، فقد ذكر هذا الصيغة في مادة  
(تمم) ولم يذكرها في مادة (كمل) (7) .

• صيغة (اسْتَفْعَلَ) نحو (اسْتَكْرَهَ) ، فقد ذكر الفيومي هذه الصيغة في مادة  
(جور) ولم يذكرها في مادة (كره) (8) .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. الناظر في البحث يجد الدكتور قد درس معجم(المصباح المنير) دراسة نقدية،  
ولم يذكر الدكتور ذلك لا في العنوان ولا في مقدمة البحث ، ولكنه أشار في متن  
البحث أن المعجم فيه الكثير من العيوب قائلا : "وقد قرأت المصباح المنير من  
أوله إلى آخره قبل ثمان وعشرين سنة فألفيته جم الفوائد ، فيه نقول لغوية تجري

(1) المصباح المنير : 2/1.

(2) ينظر: دراسة المعجمات اللغوية : 241.

(3) المصباح المنير : 4/1.

(4) ينظر: دراسة المعجمات اللغوية : 241.

(5) وذكرها في مادة (ثول) ينظر: المصباح المنير : 88/1 ، و 393/2 ، دراسة المعجمات اللغوية :

241.

(6) المصباح المنير : 77/1.

(7) ينظر: دراسة المعجمات اللغوية: 250.

(8) ينظر: المصباح المنير 1/ 114 ، و دراسة المعجمات اللغوية : 250.

- مجرى الفرائد ، غير أنه لم يسلم من العيب الذي أشرت إليه ، وأصالته في الجمع لا في علم صاحبه ... " (1) .
2. ينقص البحث نتائج وقائمة للمصادر والمراجع .
3. قسم الدكتور المعجمات إلى أصيلة وغير أصيلة ، وقد ذكر للأصيلة بأنواعها الثلاثة (أصالة البحث وأصالة الجمع والشرح وأصالة الاختصار) تشبيهات من المعجمات العربية (2) ، ولم يعط للنوع الآخر (المعجمات غير الأصيلة) تشبيها واحدا على الأقل ، ليتعرف القارئ على هذا النوع من المعجمات .
4. تقسيمه للمعجمات من حيث الأصالة وعدمها فيه نقص ، فقد قسم المعجمات اللغوية الأصيلة على (أصالة في البحث وأصالة في الجمع والشرح ، وأصالة في الاختصار ) ولم يذكر مع هذه التقسيمات أصالة المنهج وأصالة الأسلوب وأصالة التأليف ، إذ لم يذكر زيادة الخليل في التأليف المعجمي ولا ريادته من حيث الأسلوب ولا منهجيته المتفردة في معجمه ، والمعروف إن الخليل وضع أول معجم عربي في منهج ثابت وآلية واضحة (3) ، ومع هذا ذكر معجمات حديثة مقارنة بمعجم العين وغيرها من المعجمات التي ألفت قديما، فلو ذكرها لكان أكمل لهذه التقسيمات .
5. البحث عبارة عن اقتباسات متتالية ، فهو عرض لعيوب معجم (المصباح المنير).
6. ذكر الدكتور عيوب المعجم على شكل نقاط مبعثرة ، وكان الأفضل أن يجمع المتشابهات منها في مكانها ، ويضع كل مجموعة في مسألة معينة خاصة بها ، كالتثنية والجمع ، والتعدية بحرف الجر ... الخ .
7. أغلب صفحات البحث تخلو من توثيق للمعلومات الموجودة فيها (4) .

(1) دراسة المعجمات العربية : 236-237.

(2) ينظر دراسة في المعجمات اللغوية : 231.

(3) ينظر: العين : 10 / 1.

(4) ينظر: دراسة المعجمات اللغوية: 237 و 239 و 240 و و 241 و 242 و 243 و 246 و 248 و 249 و 250 و 252 و 253 و 255 و 256 و 258 و 259 و 260 و 262 و 263.



8. أثقل الدكتور بحثه في ذكر مصادر معجم المصباح المنير والتي ذكرها المؤلف في متن المعجم ، إذ لا داعي من ذكرها ؛ لأنه موجود في الكتاب ، وكان الأجدر به أن يذكر ما يتعلق بمسائل بحثه فقط .

9. تطرق الدكتور إلى مسألة لا علاقة لها بالبحث اللغوي ، فقد ذكر من سيرة المؤلف وبعض الأحداث التاريخية في حياته (1) ، وهذه في الحقيقة وإن كانت لا تخلو من فائدة إلا أن فيها نوع من الزيادة ، والناظر في البحث يجده بحثا كبيرا ذا عدد صفحات كثيرة وكان بإمكان الدكتور أن يختصر ذلك كله .

### ثانيا : اقتراح انشاء معجم لغوي جديد

كتب الدكتور إبراهيم السامرائي بحثا موسوما بـ " الجديد في اللغة والمعجم العربي" (2) ، تحدث فيه عن اقتراح كتابة معجم جديد يضم ألفاظا جديدة معربة اقتضاها التطور الحضاري والتكنولوجي والاقتصادي ، وقد ذكر الدكتور في بداية بحثه شيئا عن علم اللغة الحديث قائلا : "واتصف (علم اللغة) في العصر الحاضر بالصفة العلمية الخالصة ذلك أنه لم يعد مادة يستعان بها على إدراكها بالتأمل بل هو مادة موضوعية يتبع في معالجتها المنهج الوصفي ، ومن هنا يدخل التطور اللغوي في هذا النهج" (3) ، وهذا التطور في اللغات وزيادة ألفاظها ناجم عن " اختلاف الظروف الجغرافية والمناخية" (4) ، إذ لا يخلو هذا التطور من تدخل علم الأصوات في تطور اللغات ، والتطور الصوتي في النظرية الطبيعية لعالم الجيولوجيا (ليل) هو العالم الرئيس في انتخاب الألفاظ والعبارات التي تتيح للغة المتحدث بها التطور والتغيير (5) ، وقد أفاد علماء اللغة من نظرية (دارون) في كتابه (أصل الأنواع) ، إذ يقول شليخر في كتابه ( مذهب دارون وعلم اللغات) : " إن مبادئ دارون تنطبق جميعها على كيفية نمو اللغات فإن جميع لغات أوروبا

(1) دراسة المعجمات اللغوية: 231-233.

(2) الجديد في اللغة والمعجم العربي الحديث ، د. ابراهيم السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1385هـ- 1966م) ، مجلد 13 : 265.

(3) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(4) المصدر السابق: 266.

(5) ينظر: فلسفة النشوء والارتقاء ، د. شلبي شمیل : 140-141.

يكاد يكون لها أصل واحد هو اللغة الهندية الجرمانية ، ومنها تفرعت عدة فروع أولا ثم تفرع من هذه الفروع فروع أخرى" (1) .

ويحصل التطور اللغوي في الألفاظ أولا ؛ لأنها تؤلف بنية الكلمة وكيانها وصفاتها ، واستعمال الألفاظ كفيل بتجديد دلالاتها (2) .

والتطور والتبدل من صفات اللغات الحية ومنها العربية ، إذ إنَّ " كثير من اللغات مادة حية يعمل فيها الزمان ويؤثر فيها وتجد فيها الحياة فتتطور وتتبدل وربما اكتسبت خصوصيات معنوية أبعدها الاستعمال عن أصلها بعدا قليلا أو كثيرا وليست العربية بنجوة من هذا الذي يطراً على غيرها من اللغات " (3) .

وينصح الدكتور ابراهيم السامرائي الباحثين والدارسين الأخذ بالمنهج الوصفي في كتابة معجم لغوي جديد ، قائلا : " يتحتم على الباحثين والدارسين أن يأخذوا أنفسهم بالمنهج الوصفي ، فإن كثيرا من الألفاظ انتقلت انتقالات عدة بحيث إن (المصطلح الفني) يؤلف مرحلة معنوية من الدلالة التي انتهت إليها لفظة من الألفاظ أو تركيب من التراكيب" (4) .

والسبب الذي دفع الدكتور إلى كتابة هذا البحث هو : إن العربية الحديثة " تزخر بمئات من الألفاظ الجديدة المولدة والمعربة وقد أخذت طريقها إلى الاستعمال وصارت مخصصة مقيدة بنوع خاص من المعنى ... ومن الواجب علينا أن نفسح لها الجديد الذي قذف به المستعملون مكانا في كتبنا اللغوية لأنه صار من مادة هذه اللغة " (5) .

وقد ذكر الدكتور جملة من الألفاظ سياسية واقتصادية واعلامية ، من هذه الألفاظ ما يأتي :

- الامبريالية : وهي صفة لاتجاه سياسي يتصف بالسيطرة والتوسع (6) .

(1) فلسفة النشوء والارتقاء : 142 .

(2) ينظر: الجديد في اللغة والمعجم العربي الحديث: 267 .

(3) المصدر السابق: الصفحة نفسها .

(4) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(5) المصدر السابق : 268 .

(6) ينظر: المصدر السابق : 269 .

- الانتاجية : مصطلح اقتصادي يعني القابلية على الانتاج (1) .
- العملاء : وهي جمع مفرد لها (عميل) ومعناه : الذي يعمل لجهة خارجية ضد مصلحة شعبه ووطنه (2) .
- الكولونيالية : ومعناه السيطرة على رقعة جغرافية محددة وهو كالاستعمار ولكن الأخير أوسع وأشمل (3) .
- الوصولية : وهي صفة مذمومة للشخص الذي يحاول فعل أي شيء للوصول إلى غايته ومن أجل مصلحته ، وأكثر ما تكون في المناصب العليا (4) .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. العنوان لا يتناسب مع محتوى البحث ، فجملة (الجديد في اللغة ..) تعني أن البحث يشتمل على مستويات اللغة جميعها (الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي والمعجمي) ، ويذكر الدكتور في متن البحث مستويين فقط هما : الدلالي والمعجمي ، وعليه لو كان عنوان البحث (الجديد في الدلالة والمعجم العربي الحديث)، أو لو حذف كلمة (اللغة) من العنوان لكان أنسب للمحتوى .
2. ذكر الدكتور في متن بحثه كتابا عنوانه (دارون وعلم اللغات) (5) والحقيقة أن عنوان الكتاب فيه نقص ، فعنوانه " مذهب دارون وعلم اللغات" (6) .
3. ذكر الدكتور حديثا عن علم اللغة والتطور الصوتي (7) ، وفي حقيقة الأمر لا علاقة لكليهما بما جاء في متن البحث وما جاء به الدكتور من شواهد .
4. يحسب للباحث أنه أعطى فكرة إنشاء معجم للألفاظ المعربة الشائعة بين الكتاب، والسياسيين، والصحافيين على غرار ما شاع قديما من معجمات حملت عنوان (المعرب والدخيل في اللغة) .

(1) ينظر: الجديد في اللغة والمعجم العربي الحديث: 269.

(2) ينظر: المصدر السابق : 273.

(3) ينظر: المصدر السابق : 274.

(4) ينظر: المصدر السابق: 275.

(5) ينظر: المصدر السابق: 267.

(6) ينظر: فلسفة النشوء والارتقاء: 142.

(7) ينظر: الجديد في اللغة والمعجم العربي الحديث: 266.

5. يخلو البحث من مقدمة ، وتمهيد ، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع .
6. يميل الدكتور إلى أسلوب المقالة الصحفية التي تأخذ جانبا استقصائيا لمسألة معينة ، أو شائعة في المجتمع ، وهذا ما نقله الدكتور في استقصائه لمجموعة من المصطلحات الجديدة والمستعملة على لسان الناس ، معرفا بها من دون العودة إلى أصلها اللغوي والإشارة إلى المصادر اللغوية التي تحدثت عن معناها اللغوي السابق ، ولو فعل الدكتور ذلك وعقد مقارنة بين المعنى القديم والمعنى الجديد لخرج بنتيجة مفيدة .

### ثالثا : العلاقة بين العين ومختصره

كتب الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي<sup>(1)</sup> بحثا موسوما بـ " علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي " <sup>(2)</sup> ، تحدث فيه عن العلاقة التي تربط معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، ومختصر العين للزبيدي ، ومما دفعه لكتابة هذه الدراسة هو : ما كتبه الدكتور نعمة رحيم العزاوي عن منهج الزبيدي في مختصره ، إذ ذكر الدكتور نعمة العزاوي إن الزبيدي خرج من مختصره بأربعة فوائد :

( تنظيم ما جاء في مادة معجم العين ، وتصحيح المختل والمصحف من مواده ، واختصار مادته اللغوية ، والاستدراك عليه) .

ومما أثار انتباه الدكتور الفرطوسي هو العبارة الأخيرة فقد ذكر قائلا : " وقد استوقفني الأمر الرابع الذي بحث عنه الكاتب بإيجاز ، وهو الاستدراك الذي صنعه الزبيدي في مختصره"<sup>(3)</sup> .

(1) الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي ، ولد في النجف الأشرف سنة (1946م) ، أستاذ في جامعات : بغداد ، محمد بن عبد الله في المغرب ، صنعاء ، السابع من ابريل بليبيا ، الإسلامية بالنيجر ، سراييفو ، روتردام الإسلامية بهولندا ، عُيِّن خبيرا للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) من سنة (1995م-2001م) ، أختير عضوا في مجمع اللغة العربية بدمشق عن العراق سنة (2007م) ، رئيس مجلس أمناء الجامعة الحرة / هولندا ، ينظر : وما أدراك ما عليّ، الدكتور : صلاح مهدي الفرطوسي : الغلاف.

(2) علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين ، د. صلاح مهدي الفرطوسي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1408هـ-1988م) ، مجلد 1/39 : 234.

(3) المصدر السابق: 236.

ويرى الدكتور نعمة العزاوي إن نهايات كتاب مختصر العين هو المستدرك على العين بدليلين (1) :

الأول : معرفة الزبيدي بفوائت العين بدليل تأليفه (المستدرك) .

الثاني : ما ذكره الزبيدي في خاتمة كتابه المختصر.

ويرد الدكتور الفرطوسي هذا الادعاء من مقدمة كتاب (مختصر العين) قائلا : " بين يدي خمس نسخ من أدق نسخ كتاب مختصر العين وأهمها ، وفي مقدمة هذه النسخ ، نسخة خزانة القرويين بفاس رقمها (1238) (7) وقد جاء في خاتمتها ص 331) حرف الياء .... ومما ضوعف من فائه ولامه ، الياء : حرف هجاء ، وهي من تأليف ياء و واو و ياء ، وتحقيرها يوية ، والواو من تأليف واو و ياء و واو ، وتحقيرها ويية ، ويقال : واو موأوة . تم مختصر العين ...

وجاء في ص 332 منها : وقع في آخر نسخة الحكم المستنصر بالله ... قال محمد : وأنا أذكر الآن جمل الأعداد الواقعة في أبواب الكتاب لأدل على المجتمع منها ، وأنص على المستعمل والمهمل والصحيح والمعتل من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي على حسب ما أورده صاحب الكتاب إن شاء الله ، عدة مستعمل الكلام " (2) .

وعليه فالدكتور الفرطوسي يعارض قول الدكتور العزاوي في أنّ مختصر العين هو مستدرك على معجم العين ، ويقدم لنا الدكتور الفرطوسي دليلا آخر ينفي ما جاء به د. العزاوي قائلا : " وإن من يقرأ مقدمة كتاب مختصر العين يستنتج أن مادة المختصر لا بد أن تكون موجودة في كتاب العين ! إن الحكم المستنصر بالله الذي أمر الزبيدي بالاختصار ألزمه بأن تؤخذ عيون الكتاب ويلخصه لفظه ويحذف حشوه ، وقد ألزم الزبيدي نفسه في مقدمته بأمر الخليفة فقال : فبدأنا في ذلك بعون الله وتأييده- على الشريطة المذكورة " (3) .

(1) علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين: 236.

(2) المصدر السابق: 236-237.

(3) علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين: 237، وينظر: مختصر العين ، للزبيدي : 7 .

وقد نوه الدكتور الفرطوسي على أن المادة اللغوية الموجودة في المختصر مما توقع الباحثين بالحيرة ؛ إذ إنَّ أكثرها غير موجود في معجم العين الموجود في مكتبتنا في الوقت الحاضر (1) ، وقد أعطى بعض الأمثلة الموجودة في المختصر مما جاء في حرف العين باب (الثنائي الصحيح) ولم ترد في معجم العين ، منها ما يأتي (2) :

1. ذكر الزبيدي في مختصر العين : " وقد أَكَّعَهُ الخوفُ وَكَعَّعَهُ الخوف ، إذا حَبَسَهُ ، وَكَعَّ يَكُوعُ كُوعاً" (3) ، وعلق الدكتور الفرطوسي قائلاً : " ( وكع كعوعا) ليس في العين" (4) ، وبحثت في معجم العين فوجدته قائلاً : " وقد كَعَّ كُوعاً: إذا تَلَكَّأَ وَجَبُنْ" (5) ، وعلى هذا فالزبيدي لم يضيف إلا الفعل المضارع ل(كع).

2. ذكر الزبيدي في مختصر العين : " العطعط : الجدي" (6) ، إذ علق الدكتور الفرطوسي قائلاً : " والمعنى ليس في العين ، وعن ابن السكيت في التهذيب" (7) .

3. وذكر أيضا : " النُّعُوعُ من الرجال : الطويل" (8) ، وقد ذكر الدكتور أن هذا المعنى المعنى غير موجود في العين نقلا عن التهذيب (9) .

4. وذكر الزبيدي في مختصر العين : " العبعاب : الطويل من الناس" (10) ، وعلق الدكتور قائلاً " وليس في العين" (11)

5. جاء في مختصر العين : " وامرأة مَعْمَعَةٌ : ذكية متوقدة " (12) ، وقد علق الدكتور على هذا قائلاً : " وليس في العين " (13) وقد ذكرها صاحب التهذيب من دون هاء التأنيث (1) .

(1) ينظر: علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين: 237

(2) ينظر: المصدر السابق: 239 فما بعدها.

(3) مختصر العين: 10.

(4) علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين: 239.

(5) العين: 66/1.

(6) مختصر العين: 13.

(7) علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين: 239

(8) مختصر العين: 19.

(9) علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين: 240.

(10) مختصر العين: 19.

(11) ينظر: علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين: 240.

(12) مختصر العين: 20

(13) علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين: 240.

وذكر الدكتور الفرطوسي " أن هناك مواد لغوية في المختصر وردت مهملة في مطبوع العين وقد أشير إلى اهمالها في كتاب العين (2) ، ومن هذه الألفاظ ما يأتي :

1. جاء في مختصر الغين : " عَهَّتْ بِالْإِبِلِ : إذا زجرتها ، فقلت : عه عه لتحتبس" (3) ، وقد علق الدكتور قائلا : " والمادة ليست في العين ، وجاء في التهذيب : أهمل الخليل (العين مع الهاء) في المضاعف ، وقد قال الفراء في بعض كتبه : عهعت بالضأن عهعة : إذا قلت لها : عه عه وهو زجر لها . وقال غيره : هو زجر للإبل لتحتبس " (4) ، وقول الدكتور فيما ذهب إليه فيه نظر ، فالخليل قد ذكر هذه المادة وهذا المعنى قائلا : " وتقول: عَوَّهْتُ بِالْجَحْشِ تعويهاً إذا دَعَوْتَهُ لِيَلْحَقَ بِكَ. تقول: عَوَّه عَوَّه. وعاه عاه: زجرٌ للإبل لتحتبس، وربما قالوا: عَيْه عَيْه، وقد يقولون: عَهْ عَهْ، وعَهَّهْتُ بها" (5) .

2. جاء في مختصر الغين " الصعون : الرقيق الرأس " (6) ، وقد ذكر الدكتور عن الأزهري أن هذه المادة مهملة في معجم العين (7) ، والحق أنها غير موجودة في معجم العين أساسا .

3. ورد في مختصر الغين : " الفعص الانفراج" (8) ، وعلق الدكتور قائلا : " والمادة مهملة في العين ولم ترد في التهذيب والمحيط وهي في المحكم ... " (9) ، وكلام الدكتور فيه نظر ؛ لأن الخليل لم يذكر هذا اللفظ في معجمه لا في المستعمل ولا في المهمل.

4. ذكر الزبيدي في مختصر الغين: " مِسْعُ: من أسماء الشمال" (10) ، وعلق الدكتور بقوله إن هذه المادة مهملة في العين (11) ، والحق أنها لم تذكر أصلا .

(1) تهذيب اللغة : 90 / 1.

(2) علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين: 241.

(3) مختصر العين : 9.

(4) تهذيب اللغة : 47 / 1، و ينظر: علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين: 241.

(5) العين : 169/2.

(6) علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بمعجم العين : 242، وبحث عن هذه اللفظة في مختصر العين فلم أجد لها.

(7) ينظر: تهذيب اللغة : 22 / 2، و علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بمعجم العين : 242.

(8) ينظر: علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بمعجم العين : 243.

(9) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(10) ينظر: المصدر السابق : 244، ولم أجد هذه اللفظة في مختصر العين .

(11) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها.

5. جاء في مختصر الغين: "أصبنا مرنعة من طعام أو شراب ، أي : قطعة" (1) ، وعلق الدكتور إن هذه اللفظة مهملة في كتاب العين (2) ، والحق أنها غير مذكورة.

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. خلو البحث من مقدمة ، وتمهيد ، وقائمة للمصادر والمراجع .
  2. بنى الدكتور حكمه بعدم وجود علاقة بين معجم العين للخليل و (مختصر العين) للزبيدي على شواهد قليلة استشهد بها الدكتور الفرطوسي وهي : تسعة عشر شاهدا لم يرد في كتاب العين ، وخمسة عشر شاهدا في مهملات العين (3) ، ومقارنة هذه الأعداد بمواد العين الكثيرة لا تكون ذات أهمية كبيرة ، وقد يكون معجم العين الذي اختصره الزبيدي مختلفا عن الكتاب الذي بين أيدينا ، فقد يكون محتويا لتلك المواد وبفعل النسخ سقطت من المخطوطات وإذا ما علمنا أن (معجم العين) المحقق اعتمد في تحقيقه على مخطوطات كتبت بعد الألف للهجرة (4) ، وهذا فارق في الزمن كبير بين الزبيدي وتاريخ هذه النسخ ، مما يجعلنا نذهب إلى أن النسخة التي اختصرها الزبيدي لـ(معجم العين) كاملة إذ لا نقص فيها ولا تزوير ؛ لأن زمن الزبيدي قريب من زمن الخليل ، فلو اطلع الدكتور على نسخة كتاب العين التي اختصرها الزبيدي ووجد فيها هذا النقص لحق أن يطلق هذا الحكم القائل بعدم وجود علاقة بين معجم العين ومختصره .
- وللباحث في هذا الشأن رأي أثبتته في بحثه " محاولة جديدة في دراسة كتاب العين " إذ يرجح الدكتور أن هذا المختصر قد أختصر من كتاب للعين "يكاد يكون كتاب العين المطبوع مختصرا منها" (5) .

6. اعتمد الدكتور على مصادر أخرى لتوثيق ما ذكره الزبيدي في مختصره كالتهذيب والمحكم (6) ، ولم يأخذ من معجم العين ، ومعجم العين موجود في

(1) المصدر السابق :244.

(2) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(3) ينظر: علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بمعجم العين:239 فما بعدها .

(4) العين : 33-3 / 1.

(5) محاولة جديدة في دراسة كتاب العين : مجلد 1/38 :248.

(6) ينظر: علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بمعجم العين: 239 فما بعدها.



زمن الدكتور ومحقق ، ولو عاد إليه لكان أفضل ، فبعض الشواهد التي استشهد بها موجودة في العين ، وبعضها غير مذكور ، مما يعني أن حكمه بإهمال الخليل لبعض المواد التي ذكرها الزبيدي مردود ولا يقبل النقاش ، فمثلا من ألفاظ التي ذكر الدكتور الفرطوسي أنها لم تكن موجودة في العين (كَغ) ذكر الزبيدي في المختصر : " وقد أَكَّعَ الخوفُ وَكَغَّعَهُ الخوفُ ، إذا حَبَسَهُ ، وَكَغَّ يَكُغُّ كُوعاً"<sup>(1)</sup> ، وعلق الدكتور الفرطوسي قائلا : " ( و كع كعوعا) ليس في العين"<sup>(2)</sup> ، وبحثت في معجم العين فوجدته قائلا : " وقد كَغَّ كُوعاً: إذا تَلَكَّأَ وَجِبُنٌ"<sup>(3)</sup> ، وعلى هذا فالزبيدي لم يضيف إلا الفعل المضارع ل(كَغ).

ومن المواد التي ذكر الدكتور أنها مهملة في العين مادة (عهعه) ، جاء في المختصر : " عَهَعْتُ بِالْإِبْلِ : إذا زجرتها ، فقلت : عه عه لتحتبس"<sup>(4)</sup> ، وقد علق الدكتور قائلا : " والمادة ليست في العين ، وجاء في التهذيب : أهمل الخليل (العين مع الهاء) في المضاعف ، وقد قال الفراء في بعض كتبه : عهعت بالضأن عهعة : إذا قلت لها : عه عه وهو زجر لها . وقال غيره : هو زجر للإبل لتحتبس"<sup>(5)</sup> ، وقول الدكتور فيما ذهب إليه فيه نظر ، فالخليل قد ذكر هذه المادة وهذا المعنى قائلا : " وتقولُ: عَوَّهْتُ بِالْجَحْشِ تَعْوِيهاً إذا دَعَوْتَهُ لِيَلْحَقَ بِكَ. تقول: عَوَّه عَوَّه. وعاه عاه: زجرٌ للإبل لتحتبس، وربما قالوا: عَيْه عَيْه، وقد يقولون: عَهْ عَهْ، وَعَهَّعْتُ بها"<sup>(6)</sup> .

#### رابعا :دراسة منهجية في مختار الصحاح للرازي

كتب الدكتور هاشم طه شلاش<sup>(7)</sup> بحثاً عنوانه : " دراسة في (مختار الصحاح) للرازي"<sup>(1)</sup> درس فيه المنهجية التي سار عليها الرازي في مختار الصحاح لضبط المادة

(1) مختصر العين :10.

(2) علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين: 239.

(3) العين :66/1.

(4) مختصر العين : 9.

(5) علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين: 241.

(6) العين : 169/2.

(7) الدكتور هاشم طه شلاش : ولد في مدينة الانبار عام 1934م - وبعد تخرجه في دار المعلمين العالية ، في بغداد منتصف خمسينيات القرن الماضي عمل مدرساً في إحدى ثانويات مدينة ، وفي تلك المدة كان قد رأس قسم اللغة العربية وفي عام(2001م)، حصل على لقب وتكريم الأستاذ الأول ، وهو

العلمية الموجودة ، وقد بدأ البحث حديثاً عن الجوهري ومعجمه (الصاحح تاج اللغة وصاحح العربية) وأهميته بين العلماء والدارسين ، وقد ذكر الدكتور أن سبب شهرة هذا المعجم تعود إلى سببين (2) :

الأول : نظام التأليف المعتمد في الصحاح، إذ اتبع نظام الباب والفصل . فالحرف الأخير من الكلمة هو الباب والحرف الأول منها هو الفصل .

الآخر : أورد الجوهري ما صح استعماله من مفردات اللغة ، وفي هذا قد خالف المعجمات التي سبقته ؛ لأنها جمعت بين المستعمل والمهمل .

وأما مختار الصحاح (وهو مدار البحث) فقد اشتهر وذاع صيته بين الدارسين والمتعلمين ، وسبب شهرته أنه مختصر : " لم يكن كغيره من المختصرات إذ برزت فيه شخصية الرازي واضحة ، فهو ينقد ويستدرك ويعقب ويعلق ويستشهد ويفسر معتمداً في ذلك على ثقافته الخاصة أحياناً أو ناقلاً ذلك من كتب اللغة المعروفة وفي مقدمتها تهذيب اللغة للأزهري " (3) .

وقد لخص الدكتور سبب هذه الشهرة بما يأتي (4) :

- إيراده الألفاظ المستعملة على ألسن الناس في زمانه.
- تجنبه للغريب والعويص من مفردات اللغة وتركيبها .
- اعتماده على تهذيب الأزهري في الاستدراك اللغوي .
- اتسم منهجه في المختار بشيء من النقد والتفسير لما ذكره صاحب الصحاح في مواضع كثيرة .

وقد وازن الدكتور هاشم طه شلاش بين الصحاح ومختاره من حيث " عدد الفصول والجذور والمواد اللغوية والشواهد ... " (1) .

أقدم أستاذ في كلية التربية ابن رشد في قسم اللغة العربية. لمحات من فكر (هاشم طه شلاش) اللغوي ، م.م صفاء توفيق كاظم الفحام ، مجلة الأستاذ ، العدد (203) ، سنة (1433هـ-2012م) : 266 .  
(1) دراسة في (مختار الصحاح) للرازي، د. هاشم طه شلاش ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (403هـ-1983م) ، مجلد 3/34 : 230 .  
(2) ينظر: المصدر السابق : 230-233 .  
(3) دراسة في (مختار الصحاح) للرازي: 240 .  
(4) ينظر : المصدر السابق: 240 .

وقد اتفق الرازي مع الجوهري من حيث عدد فصول بعض الأبواب في باب الميم والنون والمعتل وكانت عدد الأبواب (28) فصلا والبدال وعدد فصولها (26) فصلا ، والفاء وعدد فصولها ( 25) فصلا ، والهاء وعدد فصوله (19) فصلا ، والشين وعدد فصوله (18) فصلا<sup>(2)</sup> .

وأما من ناحية الجذور والمواد اللغوية فقد نقل الدكتور هاشم عن دراسة احصائية أن الصحاح وصلت عنده الجذور الثلاثية إلى (4814) والجذور الرباعية (766) والجذور الخماسية ( 36) ، وقد وصلت عدد الجذور الثلاثية في مختصر الصحاح إلى ( 3246) والجذور الرباعية إلى (200) والجذور الخماسية إلى (09) ، ومن هذا تتضح النسبة بين الصحاح ومختصره إلى (61.5%) .

وأما من جانب المواد اللغوية فقد ذكر الزبيدي في معجمه (تاج العروس) أن معجم الصحاح تضمن (40000) مادة لغوية ، ومعجم الصحاح تضمن (17000) مادة لغوية، ومن هذا نستخلص أن نسبة مواد مختار الصحاح والصحاح بلغت (42.5%)<sup>(3)</sup> .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. العنوان فيه غموض ، إذ لم يفهم منه المشكلة التي أراد الدكتور معالجتها من خلاله .
2. لم يذكر الدكتور نوع الدراسة في ذيل عنوانه ، هل هي دراسة : وصفية ، تاريخية ، نقدية أم مقارنة ، فالناظر في هذا البحث يجد جميع ما ذكرت في متنه فترى الدكتور هاشم طه شلاش واصفا تارة ، ومؤرخا تارة أخرى ، ومقارنا تارة ثالثة ، وناقدا ومدافعا تارة رابعة، ومحصيا تارة خامسة<sup>(4)</sup> .
3. حجم البحث لا يتناسب مع ما متعارف عليه في البحوث العلمية ، إذ يصح أن يكون كتابا مستقلا أو مقدمة تحقيقية لمختار الصحاح) .

(1) المصدر السابق : 260.

(2) ينظر: المصدر السابق: 261.

(3) ينظر: دراسة في (مختار الصحاح) للرازي: 261-262.

(4) ينظر:المصدر السابق: 234، 259، و 260، و271، و 283-286.

4. أثقل الدكتور بحثه في حديثه عن سيرة الجوهري والرازي ، وحديثا عن معجم الصحاح وما ناله من شهرة واهتمام علماء اللغة وكثرة مختصراته وبيان سبب شهرة مختار الصحاح دون سواه (1) .
5. أثقل الدكتور منته بالمعلومات والموضوعات الكثيرة ، إذ تداخلت تقسيمات البحث فيما بينها .
6. كان بإمكان الدكتور أن يقدم لنا أكثر من بحث في هذه المادة العلمية الكثيرة والمهمة ، كأن تكون : أولها : ما يعنى بمنهج الرازي في مختاره وهو عنوان البحث ، وثانيها : المقارنة بين الرازي (في مختار الصحاح) والجوهري في (الصحاح) من حيث الأسلوب أو المنهج ، وثالثها : أن يدرس المادة اللغوية فيما بينها .

#### خامسا : الشواهد اللغوية في معجم أساس البلاغة للزمخشري

كتب الدكتور (رشيد عبد الرحمن العبيدي) (2) بحثا عنوانه " شواهد الزمخشري في أساس البلاغة " (3) ، تحدث فيه عن الشواهد اللغوية التي ذكرها الزمخشري في معجمه ؛

(1) ينظر: دراسة في (مختار الصحاح) للرازي: 230-233، و 234-244.  
(2) الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي : ولد في بغداد سنة (1940م)، عُين مدرسا في كلية الشريعة ببغداد عام (1966م) ، ودرّس في كلية الدراسات الإسلامية في بغداد عام (1970م)، والتحق بكلية الشريعة وكلية الآداب بمكة المكرمة للتدريس فيها سنة (1969م-1972م)وبعدها رجع إلى بغداد ليدرس في كلية الآداب حتى عام (1973م)، ثم انتقل بعدها الى كلية التربية – قسم اللغة العربية - مقررًا في القسم عام 1973م (4) وفي عام 1989 نُسب الدكتور رشيد العبيدي إلى الجامعة الإسلامية - أستاذًا في قسم اللغة العربية وعلوم القرآن ومن ثم رئيسًا لقسم اللغة حتى عام (2004م) ، وبعد ذلك عُيّن عميدا لكلية البنات في الجامعة الإسلامية حتى وفاته . ومن المراكز العلمية التي شغلها الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي رئيس لقسم اللغة العربية في كلية التربية عام 1974 ، ومقرر لقسم اللغة عام 1975 وامين سر تحرير مجلة الأستاذ عام 1977 ، ومدير مركز البحوث والدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية عام 1995 وامين سر تحرير مجلة الجامعة الإسلامية عام 1989 وامين سر مجلة الجامعة الإسلامية عام 1993 ورئيس قسم اللغة العربية عام 2002 وعميد كلية التربية للبنات عام 2004 ، أما إيفاداته فقد أوفد للتدريس في كلية الشريعة، وكلية التربية في مكة عام 1969 - 1972 ، وللتدريس في كلية الآداب – جامعة القاضي عياض من عام 1980 الى عام 1984م ، ودرس في كلية اللغة العربية التابعة لجامعه القرويين في فاس محاضرا من عام 1982 1984م ، ينظر :الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي وجهوده اللغوية ، م.م أسماء محمد حيدر و د. أمنة محمد حيدر ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد الحادي والسبعون ، سنة (2011م) : 220-221.  
(3) شواهد الزمخشري في أساس البلاغة ، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة ( 410هـ - 1990م) ، مجلد 1/41 : 294.

لأن الشواهد اللغوية " تمثل المراحل التطورية للدلالة على اللفظة العربية ، وأبرزها الشعر العربي ، وكلام الفصحاء والبلغاء ، ثم القرآن الكريم والحديث النبوي " (1) .

وقد قسم بحثه على تسميات فرعية وهي على ما يأتي :

#### أولاً: الشاهد الشعري عند الزمخشري

والزمخشري كأبي معجمي آخر لا يخلو معجمه من الشعر ، إذ عنى به عناية خاصة ، ويرى الدكتور رشيد كان رائد الزمخشري في كل مادة لغوية يريد تفسيرها ، وذلك أننا قليلا ما نجد مواد لغوية خالية من شاهد شعري ، إلا المفردات التي اقتصر فيها على إعطاء معنى لها موجز عابر ، أو المفردات التي قل استعمالها في كلام العرب ، على الرغم من فصاحتها ... " (2) .

ومما يدل على هذه العناية الشواهد الشعرية منسوبة القائل ، ورأي الدكتور رشيد عند إحصائه لمئتي مادة من الشواهد الشعرية قد أورد الزمخشري لـ(مائة وأربعة) شاعر جاهلي واسلامي وأموي (3) .

ومع هذا ففي مواضع كثيرة أهمل الزمخشري نسبة الشاهد إلى قائله والسبب كما يراه الدكتور رشيد : " أنه اعتمد غالبا في إيراد الشاهد على المتقدمين من اللغويين ، فما كان منسوباً منها نسبه ، وما كان مهملًا أهمله . أو لعله أهمل نسبة الشاهد . لكونه معروفا عند الباحثين اللغويين \_ على عصره \_ " (4) ، والدليل على ما ذهب إليه الدكتور رشيد شاهد الزمخشري في دلالة اللفظ (زعزع) قائلا (5) : " زعزت الريح الشجر وهو التحريك بشدة، وأزعزع الشيء وتزعزع قالت:

فوالله لولا الله لا شيء غيره لزعزع من هذا السرير وجوانبه

(1) شواهد الزمخشري في أساس البلاغة: 294.

(2) المصدر السابق: 295.

(3) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها.

(4) شواهد الزمخشري في أساس البلاغة: 295.

(5) أساس البلاغة : 414 / 1.

وقد هَمَّ الزمخشري بهذا كله ببيان دلالة الألفاظ ، وفصاحتها ، وصحة تركيبها، وتوضيح المعنى إذا كان حقيقيا أم مجازيا (1) .

### ثانياً: الشاهد القرآني في أساس البلاغة

لا يستطيع أي كاتب أو دارس أو باحث إلا وأن يضمن في كلامه شيئاً من القرآن الكريم ولا سيما الزمخشري في معجمه ؛ " ذلك لما للقرآن الكريم من منهج متميز في الفصاحة والبلاغة العربية ، ودقة في استعمال المفردة العربية المعبرة عن الغرض القرآني المطلوب " (2)

ومنهج الزمخشري مع الشاهد القرآني مختلف عما في الشعر ، إذ إنَّ استشهاده بأي القرآن الكريم يندرج في الكلام دون تمييز بأقواس التنصيص لحصر الآية ، ولا يتصدرها بعبارة (قال تعالى) وما شابهها ، ويعلل الدكتور رشيد ذلك قائلاً : " ذلك أن الزمخشري يعتقد في نفسه أن القرآن الكريم لا يحتاج إلى التذليل عليه لوضوحه وبيانه ، ومعرفة القارئ به " (3) .

والشاهد على قول الدكتور، ما ذكره الزمخشري في معنى لفظ (ألل) قائلاً : " أل ل { لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً } (4) أي قرابة" (5) .

ومع هذا فقد أعطى الزمخشري للقراءات القرآنية مساحة في معجمه ، إذ إنَّه لم يهمل ذكرها وإن كانت قراءة فيها شذوذ وغرابة ، وغايته في ذلك هو نقل اللفظ الفصيح وتوثيق استعماله عند العرب (6) .

والشاهد على هذا ذكره قائلاً : " وجزأت الشيء بالتخفيف: نقصت منه جزءاً، ومنه المجزوء من الشعر. وأجزأني كذا: كفاني، وهذا مجزئ، وتقول تميم: البدنة تجزئ عن

(1) ينظر: شواهد الزمخشري في أساس البلاغة: 300.

(2) المصدر السابق : 306.

(3) شواهد الزمخشري في أساس البلاغة: 306.

(4) التوبة: 8.

(5) أساس البلاغة : 33/1.

(6) ينظر: شواهد الزمخشري في أساس البلاغة : 308.

سبعة، وأهل الحجاز تجزي. وبهما قرئ " لا تجزي نفس " (1) ، وفي هذا الموطن يتحدث عن اختلاف القراءتين بين التميميين والحجازيين في تخفيف الهمز وتحقيقها (2) .

### ثالثا : الحديث النبوي الشريف

ذكر الدكتور أن الزمخشري عنى بالحديث الشريف عناية واضحة " فهو ينسب الحديث إلى رواية ، ويشير إلى أنه كلام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وربما يكتفي بقوله : " وفي حديث " أو " في حديث " (3) .

ويرى الدكتور أن الزمخشري قد خلط بين الحديث النبوي والأثر ، إذ إنّه " يطلق لفظ الحديث على كل ماوري من النوعين دون تفريق ، وهذه سن معروفة عند أكثر المتقدمين من علماء اللغة والنحو والمعجمات " (4) .

من ذلك قوله في مادة (ج ن د): " جند الجنود: جمعها، و" الأرواح جنود مجندة " والحديث في الأصل قوله صلى الله عليه وآله: " الأرواحُ جنودٌ مُجَنَّدَةٌ فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا انْتَلَفَ، وَمَا تَنَآكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ " (5) .

### رابعا : السماع من الفصحاء في عصره

اعتمد الزمخشري في توضيح بعض دلالات الألفاظ على المعاصرين له المعروفين بالفصاحة ، ذلك أنه يعضد بكلامهم معاني اللفظ ودلالته ومنها الألفاظ التي اكتسبت دلالات مجازية جراء استعمال اللفظ لدى المتأخرين ، والتطور الدلالي الذي تكتسبه الألفاظ ، ويدل على ذلك قوله : " سمعتهم يقولون: فلان يستحيط في أمره وفي تجارته أي يبالغ في الاحتياط " (6) .

(1) أساس البلاغة : 1 / 136 .

(2) ينظر: شواهد الزمخشري في أساس البلاغة : 308 .

(3) شواهد الزمخشري في أساس البلاغة : 310 .

(4) المصدر السابق : المصدر السابق .

(5) تلخيص المتشابه في الرسم، أبو بكر الخطيب البغدادي (ت: 463هـ): 1 / 141 .

(6) أساس البلاغة : 1 / 223 .

### خامسا : النقل من العامة

ذكر الدكتور أن الزمخشري قد ألقى عناية بالصبيية وذوي الحرف والمهن والعملة وأهل المدينة وما يدور على ألسنتهم من ألفاظ واستعمالات جديدة (1) ، ومن ذلك قوله في مادة ( ه ر ف ) : " منه قول أهل بغداد: الهرف جرف أي من جاء بالبواكير جرف أموال الناس " (2) .

### سادسا : أقوال البلغاء والفصحاء في عصر الاستشهاد

لا يخلو معجم (أساس البلاغة ) من تضمين لأقوال الفصحاء ممن عاشوا في زمن الاستشهاد ، من ذلك تضمينه لقول الامام علي عليه السلام : ومنه حديث الأثرثر: أنه قال لعلي رضي الله عنه صبيحة بنائه بالنهشلية " كيف وجد أمير المؤمنين أهله فقال كالخير من امرأة قباء جباء " (3) .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. يخلو البحث من مقدمة وتمهيد وقائمة للمصادر والمراجع .
2. العنوان غير مناسب للبحث، إذ كان بإمكان الدكتور أن يوجه الدراسة توجيهها لغويا، كأن تكون دراسته : لغوية ، صوتية ، صرفية ، نحوية، دلالية ، معجمية ، وحتى بلاغية .
3. لم ينوع الدكتور في استعماله للمصادر ، فقد اعتمد في البحث كله على (ثمانية) مصادر ، كلها مصادر معجمية .
4. أثقل الدكتور متن البحث بكثرة نقل الأبيات الشعرية التي ذكرها الزمخشري في بحثه ، وكان بإمكانه الاختصار والوقوف على نماذج أقل من ذلك ، إذ ذكر (تسعة وعشرين) شاهدا شعريا في بحث لا تتجاوز صفحاته (أربع وعشرين صفحة) .
5. منهجية البحث بشكل عام لا تقدم تصورا واضحا عن منهج الزمخشري في دراسته للشاهد اللغوي ، إذ يقدم الدكتور الشواهد التي ذكرها الزمخشري من

(1) ينظر: شواهد الزمخشري في أساس البلاغة : 314 .

(2) أساس البلاغة : 371 / 2 .

(3) أساس البلاغة : 120 / 1 .



دون تحديد أهمية الشاهد في هذا الموضوع ، وهل كان توظيف الزمخشري للشاهد في محله أو لا .

6. ذكر الدكتور أن الزمخشري يعتمد في توثيق اللفظ على الحديث النبوي أو من كلام الصحابة (1) ، فكلام الدكتور فيه نظر ؛ ذلك إن كلام الصحابة ليس من الحديث بل هو من ضمن عصر الاستشهاد لذلك يسمى كلامهم فصيحاً فقط .

7. وضع الدكتور حديثاً للإمام علي (عليه السلام) في فقرة الشاهد النبوي في قوله : " قد يردف الحديث بالحديث تقوية وتأكيداً كما نراه في مادة (نأناً) : قال: "وفي الحديث: " طوبى لمن مات في النائاة " وقال علي رضي الله عنه لسليمان بن صرد: تتأنأت وتربصت فكيف رأيت الله صنع أي فترت وقصرت" (2) ، ويضع الإمام علي (عليه السلام) مرة أخرى مع الفصحاء والبلغاء (3) ، إذ الصواب أن كلام الإمام علي (عليه السلام) يصنف من أقوال البلغاء والفصحاء لا من الحديث .

8. اختلفت منهجية البحث بين التقسيمات الخمسة ، إذ نرى الدكتور في الفقرات الثلاث الأولى (الشاهد الشعري والشاهد القرآني والشاهد الحديثي) قد خلص بكل منها بنتيجة تخصها ، وفي الفقرتين الأخيرتين لم يذكر الدكتور لهما نتيجة على غرار ما سبق ، فقد ذكر في الشاهد الشعري قائلاً : "وحاصل القول : إن الشاهد الشعري عند الزمخشري في (أساسه) يمثل صورة رائعة من التزام المؤلف تعضيد المفردات العربية عند استعمالات المختلفة ، والسياقات المتنوعة ؛ لأن الشاهد الشعري يعطينا المثال الصحيح والدقيق لتحول دلالة الألفاظ بين الحقيقة والمجاز في الزمن والمكان ... " (4) ، وذكر في الشاهد القرآني قائلاً : "وفي الجملة فإن شواهد الزمخشري من القرآن الكريم تمثل اتجاهها سليماً في تحقيق دلالات المفردات بين الحقيقة والمجاز ، وهو منهج يحقق للمؤلف غايته من وضع كتابه (أساس البلاغة) بين المعاجم العربية التي لم يتهياً لها هذا النمط من التأليف المعني بدلالة المفردة العربية وتطورها خلال تاريخها الطويل في عصر ما قبل الإسلام وما بعده ... " (5) ،

(1) ينظر: شواهد الزمخشري في أساس البلاغة : 312.

(2) المصدر السابق : 313 ، و أساس البلاغة : 238/2.

(3) ينظر: شواهد الزمخشري في أساس البلاغة : 316.

(4) شواهد الزمخشري في أساس البلاغة : 306.

(5) المصدر السابق : 310.

وقد لخص لنا منهج الزمخشري في الحديث من خلال ثلاثة أمور رأها الدكتور في الأساس وهي كما يأتي (1):

- اعتماد الزمخشري على الحديث في توثيق اللفظ والمعنى ؛ لأنها وردت في عصر الفصاحة وكونها من أفصح العرب ألا وهو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .
- يذكر الدكتور أحيانا جزءا من الحديث للدلالة على اللفظة المطلوبة فقط .
- لا يفسر الحديث ولا يوضحه ؛ لأن الحديث معروف واضح للناس وألفاظه سهلة .
- يقوي الزمخشري حديثا بحديث للتأكيد والتثبيت من المعنى .

---

(1) ينظر: المصدر السابق : 312

## ثانيا : بحوث أخرى في المعجم العربي

كتب أعضاء المجمع العلمي العراقي بحثا متفرقة لم تدخل تحت عنوان واحد إلا أنها من الموضوعات المهمة ، إذ يمكن تسليط الضوء عليها ، والعمل بها ، وتكملة الطريق الذي بدأه الباحثون الأوائل في عراقنا الحبيب . وهذه الموضوعات هي :

### أولا : صحة نسبة (معجم العين) إلى الخليل :

نشر الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي بحثا عنوانه " محاولة جديدة في دراسة (كتاب العين) " (1) ، تحدث فيه عن صحة نسبة العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، وعمله هذا يتسم بالجدة والتحقيق ، كمن يحفر في الصخر ، إذ حاول الدكتور أن يجمع الأقوال المتشعبة ويبحث عن الصائب منها ويهمل الطالح ؛ حتى تتكشف له الحقيقة التي دار الشك حولها من عدة قرون ، وإن البحوث المشابهة لمثل هذا البحث التي تدور حول حقيقة انتساب العين للخليل تتسم بالصعوبة وتحتاج إلى الكثير من الجهود الحثيثة ؛ لأنها بحوث شاقة طريقها طويل يحتاج من الدكتور الصبر والدراسة في هكذا طرق ، الغاية منها وضع كتاب العين بين الدارسين كما كان في صورته الحقيقية عن الخليل ، ورفع الغبار عما أصابه من تحريف وتصحيف وزيادة وسقطات (2) .

وقد سار الدكتور في خطى واضحة ووثيقة مما كتبه ، فقد ذكر في أول البحث الجهود التحقيقية الأولى وصولا إلى المطبوع الذي بين أيدينا ، إذ ألم الدكتور الفرطوسي بالجهود التحقيقية السابقة بدءا من جهود (الأب أنستاس الكرمللي) الذي وضع فصلة من معجم العين في دار الأيتام ببغداد سنة (1914م) ، والثاني محاولة الدكتور عبد الله درويش في وضع الجزء الأول منه في مطبعة العاني ببغداد سنة (1967م) ، ومحاولة الشيخ محمد حسن آل ياسين نشر الكتاب وتحقيقه ، إذ نشر مقدمة الكتاب سنة (1977م) في العدد التاسع والعاشر في مجلة البلاغ ، وآخرها العمل المكتمل بتحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي (3) .

(1) محاولة جديدة في دراسة (كتاب العين) ، د. صلاح مهدي الفرطوسي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة ( 1407 هـ - 1987م ) ، مجلد 1/38 : 242.

(2) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(3) ينظر: محاولة جديدة في دراسة (كتاب العين) : 242-243.

وحاول الدكتور أن يلم بالأخبار التي وردت عن معجم العين ورتبها في ثلاثة اتجاهات (1) :

الاتجاه الأول : الدعوة إلى إعادة البحث عن مخطوطات العين ، فضلا على تحقيق كتاب العين إلا أن هناك مخطوطات أخرى لم يستطع الدكتور الاطلاع عليها واعتمادها فقد اعتمد في تحقيق الكتاب على ثلاث مخطوطات فقط وهي: نسخة الصدر وتاريخها (1054هـ) و نسخة طهران وتاريخها (1087هـ) ونسخة مكتبة المتحف وتاريخها (1354هـ) (2) .

وذكر الباحثان كوركيس عواد وميخائيل عواد في كتابهما (الخليل بن أحمد الفراهيدي حياته وآثاره في المراجع العربية والأجنبية ) مخطوطات أخرى غير المخطوطات التي حُقِّقَ عليها معجم العين ، وهذه النسخ هي : ( نسخة برلين ، ونسخة كاظم الدجيلي ، ونسخة اعتد عليها الكرمللي في تحقيقه السابق ذكره ، ونسخة كربولي باستنبول ورقمها (1445) ، وذكرنا أيضا أن الدكتور صلاح الدين المنجد ذكر في مجلة المكتبة الصادرة سنة 1960 العدد الثالث الصفحة 23 أنه عثر على أقدم نسخة من كتاب العين تعود إلى (380هـ) وجدت في خزائن إيران (3) .

وذكر بروكلمان مخطوطة أخرى هي في الأصل مخطوطات لمختصر العين ، وعلق عليها قائلا : " وقيل : إن هذه النسخة هي الكتاب الأصلي للخليل وهي في ثلاثة أجزاء " (4) ، وقد سعى الدكتور في تحصيل هذه النسخة فلم يجدها في المكتبة المذكورة ، ويرجح الدكتور إلى أنها احترقت جراء الحرب العالمية الثانية .

والذي يدقق النظر في كتب اللغة يجد القدماء تحدثوا عن نسخ من كتاب الخليل لم تصلنا ، وقد نقل العلماء منها نصوصا غير موجودة في كتاب العين اليوم (5) .

الاتجاه الثاني : الاختلاف في نسبة كتاب العين عند القدماء

(1) ينظر: المصدر السابق : 244 فما بعدها .

(2) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها ، والعين : 31-33.

(3) محاولة جديدة في دراسة (كتاب العين) : 245.

(4) تاريخ الأدب العربي ، بروكلمان : 133/2.

(5) ينظر: محاولة جديدة في دراسة (كتاب العين) : 247.

اختلف القدماء في نسبة العين للخليل وقد انقسموا في ذلك إلى ثلاثة أقسام (1) :

القسم الأول : لا يشك في نسبة العين للخليل ، ومنهم ابن دريد(2) ، وابن فارس(3) ، وابن خير (4) ، والمفضل بن سلمة (5) .

والقسم الآخر : يرى أن الخليل قد وضع كتاب العين وأكمّله الليث من بعده ، ومنهم اسحاق بن راهوية (ت 238هـ) (6) .

والقسم الثالث : ممن يرفض أن يكون كتاب العين للخليل ، ومنهم : أبو أحمد العسكري (7) ، والزبيدي في مختصر العين (8) ، والأزهري (9) .

الاتجاه الثالث : التصحيف والتحريف الموجود في معجم العين :

عكف العلماء قديما على دراسة هذا الإرث اللغوي العظيم ، وكثر الحديث عنه قديما بين مؤيد ومعارض وبين شاك ورافض لوجود هذا الكتاب ، فألّفت رسائل وكتب في التصحيف والتحريف ومنها الاستدراك على كتاب العين ، وفي هذا المضمار ذكر الدكتور أربعة مصادر مهمة تحدثت عن التصحيف والتحريف في كتاب العين وهي :

1. تهذيب اللغة للأزهري (ت: 370هـ).
2. استدراك الغلط الواقع في كتاب العين لأبي بكر الزبيدي (ت 379هـ).
3. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبي أحمد العسكري (ت 382هـ).
4. المحيط في اللغة للصاحب بن عباد (ت: 385هـ).

(1) ينظر: محاولة جديدة في دراسة (كتاب العين) : 250-260.

(2) ينظر: جمهرة اللغة : 3/1.

(3) ينظر: معجم مقاييس اللغة : 4-3/1.

(4) فهرسة ابن خير الاشبيلي فهرسة ابن خير الإشبيلي (ت: 575هـ): 312.

(5) ينظر: الفهرست، لابن النديم(ت: 438هـ): 87 و 99

(6) ينظر: و معجم الأدباء : 2254/5.

(7) ينظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبي أحمد العسكري (ت 382هـ) : 57.

(8) ينظر: مختصر العين : 1.

(9) ينظر: تهذيب اللغة : 30-28/1

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. البحث قيم ، وقد وضع فيه الدكتور جهدا كبيرا في التقصي عن مخطوطات معجم العين ، وقام الدكتور فيه بتسليط الضوء على مشكلة قد شغلت القدماء والمحدثين فيما يتعلق بنسبة كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، وقد نقل الدكتور الآراء الخاصة بذلك وناقشها بحيادية وعلمية ، ويمكننا القول بأن هذه الدراسة يمكن أن تكون تقديمًا لكتاب العين ؛ إذ ذكر فيها الدكتور أمورًا كثيرة تنفع من يريد البحث عن حقيقة كتاب العين .
2. يخلو البحث من تمهيد وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع التي عاد إليها الباحث.
3. ذكر الدكتور الكثير من الآراء المتشابهة في نقل روايات مخطوطة العين وآراء القدماء فيها <sup>(1)</sup> ، وكان الأفضل أن يذكر نصا واحدا ويشير إلى مصادرها ومن قال فيها في هامش البحث .
4. حاول الدكتور تنقية معجم العين بالاعتماد على كتب أُلِّفَتْ في القرن الرابع الهجري ، وهذا مما يؤخذ عليه ؛ لأنه اعتمد على اللاحق في تصحيح وتوثيق السابق <sup>(2)</sup> ، والصحيح هو العكس ، فلو اعتمد الدكتور على مصادر لغوية أو شعرية أو نثرية سابقة لكتاب العين في هذه التنقية لكان أفضل .
5. ذكر الدكتور كلاما عن كتاب ( استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ) لأبي بكر الزبيدي قائلا فيه : " وقد وصفه الزميل عبد العلي الود غيري، وتحدث عن قطعه المتفردة وحقق مقدمته في بحث نشره في مجلة المناهل المغربية ... " <sup>(3)</sup> ، وهذا مما لا يتوافق مع عنوان البحث ؛ إذ إنه مخصص للبحث عن حقيقة كتاب العين لا لمستدركاته ومختصراته .

(1) ينظر: محاولة جديدة في دراسة (كتاب العين) : 251 فما بعدها .

(2) ينظر: المصدر السابق: : 261.

(3) المصدر السابق: : 262.

### ثانيا : في صناعة المعجم الاصطلاحي للعلوم

قدم الدكتور مجيد محمد علي القيسي (1) بحثا عنوانه " قراءة في منهجية (المعجم الطبي الموحد) " (2) ، ذكر فيه بعض الملاحظ الخاصة بتعريب المصطلحات للغة العربية ، والإشكاليات التي اعترضت الاصطلاحيين في الجزء الرابع من هذا المعجم (3) .

وقد حاول الدكتور أن يدرس الألفاظ المتعلقة بالحرفين ( D , E ) ، في المعجم الطبي الموحد ، وقد ذكر للهمل هذا الايجابيات والسلبيات والاستدراكات ، ومن إيجابيات هذا المشروع وصفها الدكتور قائلا : " لقد وجدت (مشروع المعجم) متقن الصنع ، جميل الاخراج ، زاخرا بالمفردات والمعاني الدقيقة ، في حدود ما توفر له من مناهج وأساليب ومن ملاك عامل متواضع " (4) .

وأما سلبياته فلا بد لكل عمل من سلبيات يرصدها المتخصصون في المجال العلمي المعين ، فقد ذكر الدكتور "أن قلم القوامين على إعدادة قد سها قليلا ، حين تناول المصطلح الكيميائي المركب والمؤلف من بضعة مقاطع ، فجاء بناؤه مشوشا ومبهما . ولم تسلم من السهو حتى مصطلحاته البسيطة " (5) .

وأما هفواته ، فقد ذكر الدكتور أن هفوات هذا المعجم كانت في " خروج بعض مصطلحاته على أصول وقواعد اللغة العربية ، من حيث البناء والاعراب ، وفي حاجتها إلى مرجعية اصطلاحية معتمدة ، عربية أو دولية وفي افتقارها إلى السمات الأسرية التي تميز بعضها عن البعض الآخر . فكثير من المصطلحات التي تم نقلها الأسرية الدولية (الانكليزية مثلا) والتي نقلها (المعجم) إلى اللغة العربية قد فقدت تلك السمات أثناء

(1) الدكتور مجيد محمد علي القيسي : الأستاذ في جامعة بغداد ، وعميد كلية العلوم سابقا ، مؤلف كتاب (موسوعة اللغة العامية البغدادية سنة 2014م) ، ومؤلف (المعجم الكيميائي الجامعي عربي - انكليزي) ، سنة (2015م) ، (مأخوذة من مواقع على شبكة الأنترنت).

(2) ينظر: قراءة في منهجية (المعجم الطبي الموحد) ، د. مجيد محمد علي القيسي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة ( 1998م ) ، مجلد 1/45 : 174 .

(3) ينظر: المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(4) المصدر السابق: 175-174 .

(5) المصدر السابق: 175 .

اجراءات النقل ، مثلما حصل لأسرة الخمائر (enzymes) وللكتير من مصطلحات الكيمياء السريرية " (1) .

وبطبيعة الحال فإن المصطلح المنهجي يحتاج إلى : التناسق ، والتنظيم ، والتناغم ، والتمايز ؛ لأن الأسرار الاصطلاحية تختلف فيما بينها بالعلامات الفارقة ، وتميزها عن بعضها بها ، ومن تلك العلامات : ما يخص المركبات الكيميائية وهي ( الكحول oi ، والخمائر ase و السكريات ose ، والأحجار ite ) وما يخص الأمراض وهي ( المتعلقة بالدم emia ، والبول uria ) (2) .

وقد دعا الدكتور في النظر إلى هذه الاختلافات وجعلها في الحسبان عند صناعة المصطلح العلمي ، والأخذ بهذه الفوارق ؛ لأنه من دون النظر إليها ستكون جهود الاصطلاحيين ضربا من الضياع ومدعاة للاضطراب في ذلك (3) .

ولذلك حاول العلماء النظر في ثلاث ركائز أساسية عند صناعة المصطلح وهي : العلم الخاص ، وعلوم اللغة ، وعلوم المصطلح (4) .

وقد ركز الدكتور في بحثه هذا على منهج (المعجم الطبي الموحد) ولغته واسلوبه في تعريب المصطلحات ، وقد ثبت في ذلك بعض الملاحظ بشأن منهجية هذا المعجم الكبير ، وكانت على النحو الآتي :

1. لم تلتزم لجنة المعجم الطبي الموحد بمنهج واضح في نقل المصطلح الكيميائي إلى العربية ، فمثلا في الخمائر ترجم بعض المصطلحات آخذا بدلالة مقطعين فقط ، نحو نازعة الأسيل (deacylase) (5) ، وقد سقط من الترجمة المقطع الأخير (ase) ، وهي علامة فارقة مهمة ، وترجم بعض المصطلحات آخذا اللفظة على ما هي عليه في المصطلح الإنكليزي ونقله إلى العربية نحو : ديهيدراز (dehydrase) (6) .

(1) المصدر السابق : الصفحة نفسها .

(2) ينظر: قراءة في منهجية المعجم الطبي الموحد : 176 .

(3) ينظر: المصدر السابق : 177 .

(4) ينظر: المصدر السابق : 178 .

(5) ينظر: المعجم الطبي الموحد : 496 .

(6) ينظر: قراءة في منهجية المعجم الطبي الموحد : 178 ، وينظر : المعجم الطبي الموحد : 507 .



2. لم يعر الاصطلاحيون اهتماما بالغا في الاعراب كونه أحد الركائز الأساسية في فهم المعنى ، فقد ترجموا المصطلح الخاص بالخميرة (bata-) hydroxybutyric dohydrogonanse إلى نازعة الهيدروجين البيتا هيدروكسي بوترية (1) ، إذ علق الدكتور قائلا : " وأقرب تسمية منهجية تفي بالغرض هي تلك التي تذكر اسم (خميرة أو انزيم ) ، مضافا إليها مصدر الفعل (نزع) ، والمضاف بدوره إلى الهيدروجين على سبيل التخصيص ، ومن ثم تضاف العبارة برمتها ، أو تخصص بحرف اللام ، لتتصل بما يقع عليه الفعل ، وهما المادتان المذكورتان ، لتصبح التسمية في النهاية (خميرة نزع هيدروجين بيتا-هيدروكسي البيوترات) أو ( خميرة نزع هيدروجين بيتا - هيدروكسي الحامض البيوتري ) أو على سبيل الاختصار ( خميرة نزع هيدروجين بيتا - هيدروكسي البيوتري) (2) ، ومن هنا يمكن القول بأن التسمية الاصطلاحية التي جاء بها الدكتور مجيد محمد القيسي هي تسمية يتقبلها العقل ويفهمها ؛ لأنها قابلة للإعراب وواضحة الدلالة .

3. يكتفي الاصطلاحيون في تعريبهم للمصطلح بنقل مرادف واحد من مجموعة مرادفات ، وهو أسلوب ينفع مع المقالات الثقافية وترجمة الكتب ، ولكنه لا يمكن أن يصلح في صناعة المصطلح العلمي نحو : لا مُتَبَائِر (deficussed)(3) ، فقد ثبتها الاصطلاحيون على زنة (اسم الفاعل) مأخوذ من صيغة الفعل (تفاعل)(4) ، وتفيد هذه الصيغة معنى المشاركة والمطاوعة والتدرج والتمهل (5) ، والمصطلح الانكليزي ينتهي (ed) وهي لاحقة للدلالة

(1) ينظر:المصدر السابق: 179.

(2) المصدر السابق : 180

(3) ينظر: المعجم الطبي الموحد : 503.

(4) ينظر: قراءة في منهجية المعجم الطبي الموحد: 183.

(5) قدم الأستاذ محمد حسن عبد العزيز بحثا إلى لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية في القاهرة وعليه أصدر المجمع القرار الآتي : " صيغة (تفاعل) للتكرار والموالة أو لوقوع الفعل في مهلة وتدرج

سبق للمجمع أن أقرَّ قياسية (تفاعل) في بعض معانيها ، أقرَّ قياسيتها لمطاوعة (فاعل) نحو : باعدته فتباعد ، وأجاز اتخاذ صيغة (التفاعل) للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل ؛ لتيسير المصطلح العلمي، وتقترح اللجنة أن يُضمَّ إلى هذين القرارين القرار التالي: يجوز استعمال "تفاعل" قياسا للدلالة على التكرار والموالة ووقوع الفعل في مهلة وتدرج " صدر هذا القرار في الدورة الثامنة والخمسين 1991-1992، ينظر: في أصول اللغة : 391 / 4.

على المفعولية ، وكان لزاما عليهم أن يترجموا المصطلح على (لا مَبْئُور) (1) .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. حاول الدكتور في دراسته هذه أن يضع (المعجم الطبي الموحد) على الطريق العلمي الصحيح في صياغة المصطلحات ؛ لكونه مصدرا مهما من مصادر اللغة في تعريب المصطلحات العلمية الدخيلة على العربية ، وجعله منسجما وقواعد درس اللغوي وقريبا للأذهان ومفهوما للدارسين .

2. قدم الدكتور مقترحا للإفادة من المصدر الصناعي في العربية في صياغة المصطلح العلمي ، إذ نوه على أنه " أداة بليغة للتعبير عن الظواهر الطبيعية والحياتية والطبية . هذا فوق ما يتميز به من خصائص قياسية ونموذجية في التعبير الاصطلاحي والرمزي ، بعيدا عن الصور السدية المترهلة" (2)، وقد أشار فيما بعد إلى أهمية المصدر الصناعي فضلا على اللواحق في اللغات الأوربية؛ لأنها لا تعبر عن مصدر الفعل ولا تميز بين المرض وعرضه (3) .

3. أكد الدكتور في مواطن كثيرة على أهمية اللغة العربية في صياغة المصطلح العلمي ، إذ يرى أنه لزاما على من يشتغل في الاصطلاح أن يكون من بينهم عالم باللغة العربية وقواعدها ؛ ليتمكن من تعريب المصطلح بشكل جيد ملائم لألفاظ اللغة ودلالاتها ، وأن يكون معه مختص بالعلم ذاته حتى لا تضيق الفائدة المرجوة من التعريب ، وقد أكد في هذا على الجانب النحوي في الإعراب ، والجانب الصرفي بصياغة المصطلحات ، والجانب الدلالي في الدلالة على المعنى المطلوب (4) .

4. البحث يدور المصطلحات الموجودة في (المعجم الطبي الموحد) ، والدكتور لم يشر إليه في أي من مواضع بحثه اطلاقا ، إذ كان عليه أن يوثق الألفاظ التي أخذها من المعجم ويشير إليه في هامش البحث .

(1) ينظر: قراءة في منهجية المعجم الطبي الموحد: 184.

(2) قراءة في منهجية المعجم الطبي الموحد: 189.

(3) ينظر: المصدر السابق : 189-190.

(4) ينظر: المصدر السابق : 182 و 188 و 206.

5. لم يُعر الدكتور عناية واضحة في توثيق المعلومات الخاصة باللغة العربية الصرفية والنحوية والمعجمية ، فقد ذكر كلاما عن البنية الصرفية والفرق بين (فاعل) و(تفاعل) ، وذكر عن المصدر الصناعي والفرق بينه وبين المصدر ، وذكر كلاما عن حروف الجر ، كل ذلك لم يوثقه من مصادر اللغة المعروفة<sup>(1)</sup>.
6. وذكر معلومات طبية وأخرى كيميائية ولم يوثقها أيضا .
7. ذكر الدكتور أن الفعل (بأر) مشتق من البؤرة وهو فعل مستحدث مشتق من الأسماء الجامدة<sup>(2)</sup> ، وعند التقصي عن حقيقة هذا الفعل وجدته مذكور في أقدم المعجمات اللغوية ومنها كتاب " العين " ، فقد ذكر الفراهيدي هذا الفعل في ماد (ب أ ر) قائلا : " وَبَارَتْ بُورَةٌ ، أَي : حَفِيرَةٌ فَأَنَا أَبَارُهَا بِأَرًا ، وَهِيَ حَفِيرَةٌ صَغِيرَةٌ لِلنَّارِ تُوقَدُ فِيهَا . وَالْبَبَّارُ أَيْضًا : حَافِرُ الْبَبْرِ " <sup>(3)</sup> ، وقد تناقلته المعجمات الأخرى فيما بعد كالجمهرة والتهذيب والصاحح واللسان والتاج<sup>(4)</sup> وغيرهم كثير.
8. ذكر الدكتور قائمة للمصادر في آخر البحث ، وعنوانها بـ"المراجع" وهي في حقيقة الأمر قائمة لهوامش البحث وقد ذكر فيها معلومات المراجع كاملة مع ذكر الصفحة المنشودة<sup>(5)</sup> ، فلو عنون هذه الصفحة بـ(المراجع والهوامش) لكان أنسب للمحتوى ، ولو فصل بين القائمتين لكان أسلم لمنهجية البحث الجامعي.
9. اعتمد الدكتور على كتاب " جامع الدروس العربية" لمصطفى الغلاييني في توثيقه لمادة لغوية<sup>(6)</sup> ، وهذا الكتاب في حقيقة الأمر كتاب منهجي لطلاب المدارس لا للباحثين الجامعيين ، فلو استعمل مصدرا آخر لكان أفضل .

### ثالثا : تصحيح الاستعمال

نشر الدكتور مصطفى جواد بحثا موسوما بـ " مبحث في سلامة العربية" ، وكان البحث في ثلاثة منشورات متسلسلة تلت بعضها بعضا<sup>(1)</sup> ، وقد درس فيه سلامة العربية

(1) ينظر: قراءة في منهجية المعجم الطبي الموحد: 182 و 188 و 206.

(2) ينظر : المصدر السابق : 183.

(3) العين : 290 / 8.

(4) ينظر: جمهرة اللغة : 1093 / 2 ، وتهذيب اللغة : 189 / 2 ، و الصاحح تاج اللغة وصحاح

العربية: 583 / 2 ، و لسان العرب : 37 / 4 ، و تاج العروس : 93 / 10 .

(5) ينظر: قراءة في منهجية المعجم الطبي الموحد: 210.

(6) ينظر: قراءة في منهجية المعجم الطبي الموحد: 210.

من حيث استعمال الألفاظ الدخيلة ، وقد ذكر أن هذا الموضوع كتب فيه كثير من الباحثين، وكانت غايتهم في ذلك " سلامة العربية ، والحفاظ عليها من اللحن وسوء التركيب ورداءة الاستعارة ونبو غيرها من المجاز " (2) ، وذكر أن الباحثين في ذلك ستة أصناف ، وهم بين " مجيد ومقصر ، ومتساهل ومتحجر ، ومتقل ومتكثر " (3) ، وقد وصف المتحجرين والمتساهلين في هذا الموضوع قائلاً : " وقد ثبت أن التحجر الشديد دليل على الفخر والدعوى العريضة التي لا بينة لها ، وأن التساهل الكثير دليل على قلة العلم والتقصي من تبعة الخطأ ، وكلاهما مضر بالعربية ، محل بالقومية فإن اللغة قوامها ونظامها وأرشد السبل في المحافظة على سلامة اللغة وصحتها ، والاقتصاد والاستقامة" (4) .

وقد دعا الدكتور إلى العناية بالتطور اللفظي للكلم ، مقتدياً بذلك بجار الله الزمخشري في كتابه (أساس البلاغة) ، فقد أعار الزمخشري الاهتمام بكلام عصره والمحيطين به ، والشواهد في كتابه كثيرة (5) ، وتلاه الفيومي في كتابه (المصباح المنير) ، وقد جعل شهاب الدين الخفاجي مكاناً في كتابه (شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل) للجديد والطارئ من الألفاظ في اللغة (6) .

فضلاً على وجود المأثور اللغوي الكبير من الألفاظ ، فقد يستعمل الناس في أول الأمر اللفظ الأجنبي بدلاً من اللفظ العربي ، وذلك للأسباب الآتية (7) :

1. العامل والصانع هم أول الناس احتكاكاً بالآلات الجديدة المستخدمة ، ولذلك تجدهم يستعملون اللفظة كما جاءت ؛ لأنهم لم يجدوا من يعرب لهم اللفظة في حينها .

(1) ينظر: مبحث في سلامة العربية 1، د. مصطفى جواد ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1369هـ-1950م) : 232، ومبحث في سلامة العربية 2، مصطفى جواد ، مجلة المجمع العلمي العراقي، سنة ( 1371هـ-1951م) : 205، ومبحث في سلامة العربية 3، د. مصطفى جواد ، مجلة المجمع العلمي العراقي، سنة (1373هـ-1954م) : 91.

(2) مبحث في سلامة العربية 1: 232.

(3) المصدر السابق : الصفحة نفسها.

(4) مبحث في سلامة العربية 1: 232.

(5) ينظر: المصدر السابق : 234، و ينظر: شواهد الزمخشري في أساس البلاغة ، مجلد 41 / 1: 294.

(6) ينظر: مبحث في سلامة العربية 1: 234.

(7) ينظر: مبحث في سلامة العربية 2: 207.

2. المترجمون من اللغات الأجنبية ليس لهم دراية ومعرفة وإحاطة بالعربية وبألفاظها ولذلك يصعب عليهم أن يجدوا بديلا للفظة الأجنبية، فنقلوا المصطلحات الخاصة بالعلوم والفنون كما هي.
3. التهاون من أبناء اللغة ذاتها ، فهم لا يشعرون بالمسؤولية تجاه هذه اللغة العظيمة.
4. تقصير الجهات المعنية بذلك وهم علماء اللغة والمصطلحات .
5. بعض الأشخاص يستهين بالعربية ويفتخر إذ ما أدخل في حديثه بعض المصطلحات الأجنبية .
6. اختلاف القوميات والأديان في البلاد العربية .

وقد نبه الدكتور مصطفى جواد على أهمية وجود مجامع اللغة العربية والعلمية في الوطن العربي ؛ لما لها من أثر واضح ومؤثر في تعريب المصطلحات وإدخالها إلى العربية والحفاظ على العربية من التدهور والنسيان (1) ، وقال الأستاذ عباس خضر في هذا الشأن : " ولهذا الموضوع أهمية كبيرة ليست مقصورة على إضافة هذه المجموعة من الألفاظ بمعانيها الجديدة إلى اللغة ، وإنما هي إلى ذلك مهمة في اقرار قبول السماع من المحدثين ، فلم تعد اللغة وقفا على ما سمع من العرب الأولين ، بل صار للأحياء الذين يستعملونها حق التصرف فيها على حسب حاجاتهم على أن يشرف المجمع على استعمالها الحق باعتباره المختص باللغة ، القيم عليها " (2) .

وهذه مجموعة من الألفاظ ذكرها الدكتور مصطفى جواد في بحثه وهي كما يأتي (3):

يأتي (3):

1. التصنيع : ومعناه في اللغة تحسين الشيء وتغيير حالته (4) ، ومعناه الحالي تحويل البلاد من زراعي إلى صناعي (5) .

(1) ينظر: مبحث في سلامة العربية 2/ 214.

(2) الأدب والفن في اسبوع، عباس خضر ،مجلة الرسالة ،العدد(932)،سنة(1370هـ-.

1951م):560.

(3) مبحث في سلامة العربية 3/ 91 فما بعدها.

(4) ينظر: لسان العرب :8/ 210-211.

(5) ينظر: مبحث في سلامة العربية: 3/ 91.

2. الثقافة : مأخوذة من الفعل (ثقف) ومعناه : الحنق والذكاء (1) ، وهو في الوقت الحاضر معناه :التعليم والتهذيب (2) .
3. المقالة : معناها المفاوضة (3) ، والمقالة في الوقت الحاضر معناها : عملية تنفيذ مشروع ما بين طرفين (4) .
4. التصفية: من الفعل (صفى) ومعناه تنقية الماء (5) ، وتستعمل في الوقت الحاضر الحاضر " لتنتقيح الحساب وتحرير الدين وحل الشركة وتأدية ديونها وتفريق ما بقي من أموالها على أصحابها" (6) .
5. حفيد: وهو ابن الابن ، وجمعه عند القدماء (حَفَدَة) على زنة (فَعَلَة) (7) ، وجمعها المحدثون على (أحفاد) (8) .

وقد رصدت الدراسة الملاحظ الآتية :

1. تخلو الأبحاث من مقدمة، وتمهيد، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع .
2. عنوان البحث يشير إلى الحفاظ على العربية وسلامة استعمالها في عصر الدكتور(العصر الحديث) ، وهكذا عنوان يفهم منه أنه يعالج مشكلة أنية ، ولكن متن البحث لا يشير إلى ذلك في (البحث الأول والثاني) ، إذ استعمل الدكتور ألفاظا مستعملة سابقا والدليل على ذلك ما نقله من نصوص قديمة تحتوي على هذه الألفاظ ،ولو أنه التفت إلى المستعمل من الألفاظ الجديدة في عصره وحاول أن يكشف عن أصولها الفصيحة، واشتقاقاتها الصرفي ،واستعمالاتها التركيبية ؛ لإثبات فصاحتها وسلامتها ، أو نفي ذلك عنها لكانت فائدة الدكتوركبيرة مثلما فعل في البحث الثالث.

(1) ينظر: العين: 5/ 139.

(2) ينظر: مبحث في سلامة العربية 3/ 96.

(3) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: 3/ 1872.

(4) ينظر: مبحث في سلامة العربية 3/ 98.

(5) ينظر: الصحاح : 6/ 2401.

(6) ينظر: مبحث في سلامة العربية 3/ 101.

(7) ينظر: أساس البلاغة: 1/ 199.

(8) ينظر: مبحث في سلامة العربية 3/ 118.

3. أكثر الدكتور في البحثين (الأول والثاني) من الحديث النقلي من المصادر ،  
والعنوان يحتم عليه أن يأتي بالجانب التطبيقي أكثر من النظري (النقلي) مثلما  
فعل في (البحث الثالث).

4. يغلب على الأبحاث الثلاثة الاسهاب في اسلوب الدكتور، الذي أثقل البحث بكلام  
كثير كان يمكن له أن يختصره فتكون الفائدة أكثر ، لكنه عمد إلى نقل  
المعلومات من المصادر بكثرة ، وإن كانت متشابهة ، فضلا على تتبع اللفظة  
أيما وردت في كتب اللغة والتاريخ ، ويذكر نصوصا وردت فيها هذه الكلمة في  
الشعر والنثر .

5. بنى البحث الأول على ثلاث عبارات فقط هي ( توفرت الخبرة ، هو وقور وهم  
وقور وهن وقر و وقائر ، لا يقال فعله وفق الأصول ولا ألفه وفقا للمناهج ، ولا  
وفقه إلى الخير) (1) ، وهذا يجعل البحث قليل الفائدة ، فلو اختصر في المادة  
وأكثر من العبارات لكانت الفائدة أعم وأكثر ، لكنه فضل الاسهاب على كثرة  
العينات.

6. بعض المعلومات الموجودة في (البحث الثاني) كان الأفضل وضعها في (البحث  
الأول)؛ لأنها تتضمن معلومات عن أسباب شيوع اللفظ الأجنبي دون العربي ،  
وطريقة تعريب الألفاظ ، ودور المجمع اللغوي في القاهرة في تعريب الألفاظ  
(2)

(1) ينظر: مبحث في سلامة العربية 1 / 239 ، و 242 و 245.

(2) ينظر: مبحث في سلامة العربية 2 / 207 و 209 و 214.

# نتائج الدراسة



## نتائج الدراسة

من خلال دراستنا للبحوث اللغوية في مجلة المجمع العلمي العراقي توصلت  
الدراسة إلى ما يأتي :

1. لم يحدد المجمع العلمي العراقي شروطا واضحة لنشر البحوث اللغوية في بداية اصدار المجلة ؛ وبسبب هذا لم أجد في دراستي هذه بحثا مستوفيا لشروط النشر مثلما متعارف عليه اليوم.
2. أغلب البحوث اللغوية لم تحتو على مقدمة وتمهيد ونتائج للبحث وقائمة بالمصادر والمراجع.
3. بعض الباحثين لم يعتمد على المنهجية العلمية لكتابة البحوث كإعادة المعلومات إلى مصادرها ، وهذا ما يجعلنا نقول: إن هذه البحوث في الأصل مقالات، لم ينوه الباحثون أنها كذلك .
4. اتسمت بعض البحوث بالجانب التنظيري أكثر من العملي التطبيقي .
5. اعتمد بعض الباحثين على عرض النصوص المتتالية دون تعليق عليها .
6. بعض عنوانات البحوث لا تتوافق مع مضمون البحث ، إذ قد يكون العنوان ناقصا في بعض الأحيان ، وقد يحتاج إلى تغيير وتعديل في أحيان أخرى .
7. البحوث الصوتية المنشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي قليلة جدا إذا ما قورنت بالصرفية والنحوية .
8. إن الفاصل في تبدل الصوت وتحوله من نطق لآخر ، هم : قرآء القرآن المجيدون ، فالمجودون هم الفئة الوحيدة التي حافظت على نطق أصوات العربية كما هي؛ لأن التجويد يُعَلَّم بالتلقين المباشر من معلمي التجويد لتلامذتهم.
9. إن مصطلح (الجيم المعطشة) هو الأكثر تطابقا مع لفظ الجيم الخالصة .
10. إن غاية المتكلم هي إيصال المعنى مع استعمال الوسائل الصوتية المتاحة لذلك الغرض ، كفتح لام المستغاث ، وكسر المضاف إلى ياء المتكلم ، وبناء اسم (لا) النافية للجنس، ونصب اسم إن.

11. إن ظاهرة توالي الأمثال ظاهرة مهمة من ظواهر الاقتصاد اللغوي ، إذ لها علاقة بالإدغام من جهة وسهولة النطق وتيسيره من جهة أخرى .
12. إن للجانب الصوتي تأثيرا سمعيا واضحا في بعض المسائل النحوية كفتح لام المستغاث.
13. يدل صوت النون إذا جاء في آخر الكلمة على الحصر ، والستر، والثبوت، ولكن هذه المعاني ليست مطلقة ؛ لوجود بعض الألفاظ التي لا تدل على الثبوت والستر والحصر
14. إن الفعل في حقيقته العقلية مشتق من المصدر وليس العكس.
15. يجوز أن يأتي (فَعَلَ) و (فُعُول) مصدرين للفعل اللازم.
16. إذا سُمِعَ فعل ولم يرد في العربية وهو (مفتوح العين في الماضي) فمضارعه إما أن يكون مضموما أو مكسورا على الغالب ، وإن كانت عينه حرف حلق فبابه مفتوح العين في المضارع .
17. إن الأبواب الصرفية القياسية ستة ، وقد سمع عن بعض العرب ورود ثلاثة أبواب صرفية لم يَعدّها الصرفيون من القياس ، وهي : إذا كانت عين الماضي مضمومة ، فعينه في المضارع إما مكسورة أو مفتوحة (فَعَلَ – يَفْعَلُ و يَفْعَلُ) ، والباب الآخر : أن يكون مكسور العيم في الماضي ومفتوح العين في المضارع (فَعَلَ- يَفْعَلُ) ، وهذه الأفعال الواردة على هذه الأبواب إنما سمعت عن العرب بأمتلة قليلة جدا ، وقد وردت ذات الأفعال على الأبواب القياسية الأخرى .
18. يرى الدكتور أحد الجواربي إنه يمكن إعادة النظر في حروف الزيادة وإخراج حرف اللام والهاء منها ؛ لأنها لا يطردان في زيادة الألفاظ ، ولكن (اللام والهاء) لا يمكن إخراجها من الزيادة ، إذ توجد الكثير من الألفاظ في اللغة العربية تحتوي على هذين الحرفين وهما زائدين .
19. يمكن إعادة صياغة اسم الآلة والأداة من المتعدي واللازم ، وتفعيل الكلمات القديمة ، والنظر فيها ، واعادتها إلى الاستعمال ، والاعتماد على قواعد الاشتقاق من الجامد في الألفاظ المولدة الجديدة .

20. تفيد صيغة (فَعَل) المبالغة، والتكثير، والتعدية، والسلب، وبدورها يمكن أن تدخل هذه الصيغة بصياغة مصطلحات جديدة تثري اللغة، وتسد النقص الحاصل؛ بسبب عملية الترجمة.

21. اضافة الألف والنون في الاسم قبل ياء النسبة، تدل على المبالغة في النسب، إذ يمكن جعله قياسياً بناء على الأمثلة الكثيرة الواردة في اللغة العربية.

22. النحت موضوع مهم في الصرف العربي، إذ قد نُفِد منه في باب الاصطلاحات العلمية وتعريبها.

23. إن أعمال أفعال (ظن وأخواتها)، والغاء عملها منوط بالمتكلم، فإن قُصِدَ الشك كان الإعمال، وإن قُصِدَ اليقين والتثبت كان الإلغاء.

24. (كان وأخواتها) أفعال ناقصة عند البصريين والكوفيين، وما بعدها يعرب (اسم كان) مرفوع عند البصريين، وما بعد اسم كان يأتي الخبر، أما الكوفيين فلهم رأي آخر فقد عدوا الاسم الذي بعد كان فاعلاً لها، وما بعد الفاعل حال، وإن مصطلح (النقص والتمام) هو مصطلح كوفي؛ ذلك أنه لم يرد عند سيبويه ومن سبقه.

25. إنَّ النحويين لم يتأثروا بالمنطق اليوناني في تقسيم الكلمة؛ ذلك لأن الإمام علي (عليه السلام) أول من قام بتقسيمه للكلمة في العربية.

26. ما أشار إليه الدكتور جميل إبراهيم في اعتراضه المصطلح ومن عدم موافقة السكون بأن تكون حركته من اللفظ نفسه مطابقة مع الضمة والكسرة والفتحة، فتكون (سكنة)، إلا أن ذلك تابع لتوقع المصطلحين وليس لطابقة المصطلح لدلالته اللغوية أو أصل وضعه هيأته.

27. يختلف معنى التمييز باختلاف حركته الإعرابية بين (النصب والجر والاتباع)، إذ يدل (النصب) على الإيضاح بعد الإبهام، وعلى تمام الكلام، وكذلك دلالاته على الماهي، ويدل (الاتباع) على التشبيه، ويدل (الجر) على النص على التمييز، وهذا ما ذهب إليه بعض المحدثين، إلا أن ما ترجحه الباحثة أن دلالة الجر تعود إليه، والنصب كذلك لا أن نقول دلالة التمييز

المنصوب بجر المجرور ؛ لأنّ الأصل في التمييز هو النصب بل هو اسم منصوب.

28. يشترط في المفعول له : أن يكون مصدرا قلبيا فيه معنى التعليل ، وأن يتحد مع عامله في الوقت والفاعل .

29. المصدر القلبي يجوز أن يكون منصوبا أو مجرورا بحرف التعليل (اللام) ، كقولنا : ( أبكى ألمًا ، و أبكى لأجل الألم) ، أما إذا كان المصدر حسي غير قلبي فلا يجوز أن يأتي منصوبا ، إذ يكون مجرورا بحرف التعليل فقط ، فلا نقول : خرجتُ أكلا ، ولا جلستُ كتابةً.

30. الفرق بين التحذير بالفعل والتحذير بـ(إيّا) هو : إن التحذير بالفعل يتقيد بمعنى فعل التحذير المستعمل في الجملة ، والتحذير بالضمير (إيّا) يفيد اطلاق التحذير أي: التباعد المطلق وهو منع عام.

31. لا يمكن القول بأن كتاب سيبويه كتاب تعليمي ، على ما أشار إليه الدكتور عبد الحسين الفتلي ، إذ قد يجمل في بعض تفصيلاته مجالاً تعليمياً إلا يصب في مجاله العلمي .

32. إنّ تسمية الزمان والمكان بالظرف ، هي تسمية لا غبار عليها ولا شكّ فيها ؛ ذلك لأن الزمان والمكان كالوعاء ولهما حدود متناهية ، فالأرض لها حد ، والسماء لها حد ، والفضاء والنجوم والكواكب كلها لها حدود .

33. إنّ أكثر الأدوات في العربية مركبة من لفظين ، وهو ما سمّاه بروكلمان بالإدغام، إلا أنّ ذلك لا يقتصر على الإدغام ، فالتركيب في أصله استعمال آخر ، أو يعود إلى أصول لغوية غير عربية.

34. يجوز صرف الأعلام المؤنثة الثلاثية ساكنة الوسط ، بناء على ما جاء في القرآن الكريم في القراءات القرآنية ، وفي الشعر العربي القديم من ضمن عصر الاستشهاد.

35. تفييد واو الحال معنى الاجتماع، ومعنى المضي نحو: (ما بالك وأنت راكض)، والاهتمام ، نحو(عبر النهر ولم يحرك يده)، والفصل بين الحال والنعت، نحو: (رأيت رجلا عنده مال) و (رأيت رجلا وعنده مال) ، وتفييد

التنصيص على الاستئناف، نحو(اقبل أخوك وهو فرح) و (اقبل أخوك هو فرح) ،  
وتفيد أيضا للدلالة على التنصيص على إرادة الحال لا التعليل ، نحو: (جنّته  
وإنه أمير) و(جنّته وإنه أمير).

36. إنّ الوصف والصفة مصطلحان مختلفان عن بعضهما ، فالوصف  
مصطلح عام تدخل فيه مجموعة من الصفات والأخبار والأحوال ، والصفة  
مصطلح خاص تعني صفة معينة بالشيء .

37. إنّ النعت والبدل مفهومان مختلفان عن بعضهما، ولا يمكن أن يقوم  
أحدهما مقام الآخر ؛ ذلك لأن النعت صفة ثابتة في الشيء وهي واحدة من  
مجموعة صفات نحو : زيدٌ الكريمُ ، والبدل هو الشيء بعينه ، أي هو ذات  
الشيء ، لا صفته ، نحو : زيدٌ أخوك.

38. نظر الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى إلى حروف الجر نظرة مختلفة  
عما تداوله المختصون في هذا الشأن ، فقد أثبت الباحث أن حرف الجر يؤثر في  
توجيه معنى الفعل بشكل خاص والجملة بشكل عام ، فقد حدد الباحث التضمين  
في مسألة الاتساع ، ويقصد بالاتساع (الاتساع بالمعنى) ؛ إذ الحرف يتسع معناه  
ولا يغادر معناه الأول إذ مفهوم تضمين الفعل هو الاتساع في معنى الحرف ؛  
لأن الحرف لا معنى له في نفسه وإنما في غيره .

39. ذكر الدكتور فاضل السامرائي رأيه في معنى حرف الجر (اللام) في الآية  
القرآنية: {يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا} ، أنها لا تؤدي معنى (على)، وهذا الرأي فيه  
وجه ؛ وذلك أنّ اللام تدل على أحقية أنّ السجود لله تعالى من دون غيره ،  
لذا مجيء الحرف مع فعل آخر لا يتوافق وتعديته من جانب ودلالته من جانب  
آخر ، إذ (سقط) تدلّ على الهوى من أعلى بمسافة مرتفعة ، و(خرّ) تدلّ على  
السقوط من مكان منخفض لذا يتلاءم حرف اللام مع الفعل (خرّ) أكثر.

40. يمكن القول بنبابة حروف الجر بعضها مع البعض الآخر .

41. إن تغيير مكان الكلمة في الجملة مع الاحتفاظ بعلامتها الاعرابية الدالة  
على رتبتهما يقتضي ذلك زيادة في المعنى كالاهتمام والاختصاص.

42. إن كتاب(مختصر العين) للزبيدي هو كتاب يختلف عن (معجم العين) ؛  
لورود بعض الألفاظ فيه لم ترد في (معجم العين) المطبوع.
43. تذهب الباحثة إلى ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم السامرائي بضرورة إنشاء  
معجم للألفاظ المعربة الشائعة بين الكتاب ، والسياسيين ، والصحافيين ، على  
غرار ما شاع قديما من معجمات حملت عنوان (المعرب والدخيل في اللغة) ؛  
لافتقار المكتبات العربية لهذه المعجمات.
44. بنى الدكتور محمد مهدي الفرطوسي حكمه بعدم وجود علاقة بين معجم  
العين للخليل و (مختصر العين) للزبيدي على شواهد قليلة استشهد بها وهي :  
تسعة عشر شاهدا لم يرد في كتاب العين ، وخمسة عشر شاهدا في مهملات  
العين ، ومقارنة هذه الأعداد بمواد العين الكثيرة لا تكون ذات أهمية كبيرة
45. إن تعريب المصطلحات العلمية في المعجم الطبي الموحد يحتاج إلى إعادة  
صياغة لبعض المصطلحات غير المفهومة، وأن يراعى فيها الجانب الإعرابي  
والدلالي.

# المصادر والمراجع

## ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. احياء النحو ، ابراهيم مصطفى ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، سنة (2012م).
2. أساس البلاغة ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998 م .
3. الأساليب النحوية عرض وتطبيق ، د. محسن علي عطية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ط1 ، سنة ( 1428هـ-2007م).
4. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، سنة (1420هـ-1999م).
5. الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية ، د. مجيد عبد الحميد ناجي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان، ط1 ، سنة ( 1404هـ-1984م).
6. الاشتقاق ، د. فؤاد حنا طرزي، مكتبة ناشرون ، لبنان ، ط1، 2005م.
7. إصلاح المنطق ، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت244هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1423 هـ ، 2002 م.
8. الأصوات اللغوية ، د. ابراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، (د.ت).
9. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت ، 1987م.
10. الإعجاز العلمي عند الإمام علي (عليه السلام) ، د. لبيب بيضون ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت - لبنان، ط1 ، سنة (1425هـ-2005م).



11. اعراب القرآن ، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة (1421 هـ).
12. الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1409 هـ - 1989 م.
13. أمالي ابن الحاجب ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت 646هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل ، بيروت، 1409 هـ - 1989 م.
14. أمالي الزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط2، سنة (1407 هـ - 1987 م).
15. أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (355 - 436 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، الطبعة: الأولى، سنة (1373 هـ - 1954م).
16. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: 646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط1، سنة (1406 هـ - 1982م).
17. الانصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة مصر ، 1961م.
18. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - 1418 هـ

19. الإيضاح في علوم البلاغة ، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت: 739هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثالثة.

20. بحوث شتّى، د. أحمد مطلوب ، منشورات المجمع العلمي ، مطبعة المجمع العلمي ، سنة (1434هـ-2013م).

1. البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، رجاء وحيد دويدري، الناشر: دار الفكر المعاصر-بيروت-لبنان-دار الفكر-دمشق-سوريا، ط1 - جمادى الآخرة 1421 هـ- أيلول سبتمبر 2000م

21. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، 1420 هـ.

22. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

23. البنية التركيبية للحدث اللساني، عبد الحليم عيسى ،منشورات دار الأديب، د- ط، وهران، 2006م.

2. البنية العميقة في درس اللساني العربي المقولة والإجراء ، د . آلاء علي عبد الله العنكي ، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع ، الديوانية – العراق، ط1 ، سنة (2014م).

24. البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، سنة ( 1413هـ-1993م).

25. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزّبّيدي (ت1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

26. تاريخ الأدب العربي ، كارك بروكلمان ، ترجمة د. عبد الحلیم النجار ، دار المعارف ، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ط5 (د،ت).

27. تاريخ الفلسفة في الإسلام، ج دي يور، ترجمة د. محمد عبد الهادي أبو ريده، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، ط4، سنة (1957م).

28. تجديد النحو ، د.شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط6 ، سنة (2013م).

29. تحديد المنهج في تقويم التراث ، د. طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء ، المغرب ، ط2 ، سنة (1993م) .

30. التذيل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق: د. حسن هندأوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، ومن(6فما فوق) دار كنوز إشبيليا، ط1.

31. التطور النحوي للغة العربية ، محاضرات ألقاها المستشرق الألماني برجستراسر سنة (1929م)، اخراج وتصحيح : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط2 سنة ( 1414 هـ - 1994م).

32. التعبير القرآني ، د. فاضل صالح السامرائي، دار البشائر ، الأردن ، (د.ت).

33. تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (المتوفى: 150هـ)، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث – بيروت، ط1 سنة ( 1423 هـ).

34. تكملة المعاجم العربية ، رينهارت بيتر أن دُوزي (ت1300هـ)، ترجمة: ج 1 - 8: محمد سليم النعيمي، ج 9، 10: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط1، من 1979 - 2000 م.

35. تلخيص المتشابه في الرسم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تحقيق: سَكينة الشهابي ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1985 م.

36. تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، د. محمد حسن عواد ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، سنة (1982م)
37. تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
38. توضيح المقاصد والمسالك الى الفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م.
39. تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج جديد ،د. شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة ، سنة (1993م).
40. جامع الدروس العربية ، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط28، 1414 هـ - 1993 م.
41. الجمل في النحو ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ 1995م.
42. جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط1، 1987م.
43. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، سنة ( 1413 هـ - 1992 م).
44. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: 1362هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.
45. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، العلامة : الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت 1230هـ) ، ضبط وتصحيح : عبد السلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، سنة ( 1421هـ-2000م).

46. حَاشِيَةُ الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، الْمُسَمَّاةُ: عِنَايَةُ الْقَاضِي وَكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، شَهَابِ الدِّينِ الْخَفَاجِيِّ (ت 1069هـ) .
47. حَاشِيَةُ الصَّبَانَ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ، أَبُو الْعِرْفَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الصَّبَانَ الشَّافِعِيِّ (ت 1206هـ)، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بِيْرُوت-لُبْنَانَ، ط1، 1417 هـ -1997م.
48. الْخَصَائِصُ ، أَبُو الْفَتْحِ عَثْمَانُ بْنُ جَنِي (ت392هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ عَلِيُّ النَّجَارِ ، دَارُ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ ، الْمَكْتَبَةُ الْعِلْمِيَّةُ .
49. دَرَاثَاتٌ لُغَوِيَّةٌ فِي أَمْهَاتِ كُتُبِ اللُّغَةِ، إِبْرَاهِيمُ مُحَمَّدُ أَبُو سَكِينٍ (د.ت).
50. دَرَاثَةُ الصَّوْتِ اللَّغَوِيِّ ، د. أَحْمَدُ مَخْتَارُ عَمْرُ ، مَطْبَعَةُ عَالَمِ الْكُتُبِ ، الْقَاهِرَةُ ، سَنَةِ (1418هـ-1997م).
51. دَرَةُ الْغَوَاصِ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِ، الْقَاسِمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَثْمَانَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَرِيرِيِّ الْبَصْرِيِّ (ت: 516هـ)، تَحْقِيقُ: عَرَفَاتُ مَطْرَجِي، مَوْسَسَةُ الْكُتُبِ الثَّقَافِيَّةِ - بِيْرُوت، ط1، سَنَةِ (1418-1998هـ).
52. دُرُوسٌ فِي قَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، مَحْيِي الدِّينِ النَّاصِرِيِّ ، مَطْبَعَةُ الْفِرَاتِ ، بَغْدَادُ ، سَنَةِ ( 1928م).
53. دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي، أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَارَسِيِّ الْأَصْلِ، الْجَرَجَانِيُّ الدَّارِ (ت 471هـ)، تَحْقِيقُ: د. عَبْدِ الْحَمِيدِ هِنْدَاوِيِّ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بِيْرُوت، ط1، سَنَةِ (1422هـ - 2001م).
54. دَلَالَةُ الْأَلْفَافِ ، د. إِبْرَاهِيمُ أَنْيسُ ، مَكْتَبَةُ الْإِنْجِلُو الْمِصْرِيَّةِ ، الْقَاهِرَةُ ، ط3، سَنَةِ (1976م).
55. دِيْوَانُ الْأَعْشَى الْكَبِيرِ مَيْمُونُ بْنُ قَيْسٍ ، تَحْقِيقُ: د. مُحَمَّدُ إِبْرَاهِيمُ مُحَمَّدُ الرِّضْوَانِ ، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ وَالْفَنُونِ وَالتَّرَاثِ ، مَطَابِعُ قَطْرِ الْوَطْنِيَّةِ ، ط1 سَنَةِ (2010م).
56. دِيْوَانُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، دَارُ الْمَعَارِفِ ، ط5 .
57. دِيْوَانُ رِبِيْعَةَ بْنِ مَقْرُومِ الضَّبِّيِّ، جَمْعٌ وَتَحْقِيقٌ : تَمَاضِرُ عَبْدِ الْقَادِرِ فَيَاضِ حَرْفُوشِ ، دَارُ صَادِرِ ، بِيْرُوت - لُبْنَانَ ، ط1، سَنَةِ (1999م).

58. ديوان زهير بن ابي سلمى ، شرح وتقديم : علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان، ط1 ، سنة (1408هـ-1988م).
59. ديوان عنتر بن شداد ، تحقيق : محمد سعيد مولوي ، المكتب الاسلامي ، كلية الآداب / جامعة القاهرة ، سنة ( 1964م).
60. ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وعلق عليه الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط1 ، سنة (1407هـ- 1987م).
61. ديوان كُنَيْر بن عبد الرحمن بن الأسود يلقب بكثير عزة (ت105هـ)، جمعه وشرحه : د . احسان عباس.
62. الرد على النحاة أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت: 592هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط1، 1399 هـ - 1979 م.
63. رسالة منازل الحروف ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: 384هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان (د.ت).
64. روح الشروح في شرح المقصود ، عيسى أفندي السيروي (ت 1008هـ)، تاريخ النسخ: 1158هـ ، الكتاب مازال مخطوطا إلى يومنا هذا ، موجود في دار الكتب المصرية : 2:57، (موقع كتاب ميديا أكبر مكتبة عربية حرة : <https://ketabpedie.com>).
65. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الموسوي ، مكتبة اسماعيليان ، المطبعة الحيدرية، ايران ، طهران ، سنة (1390هـ).
66. الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1412 هـ -1992م.
67. سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م.

68. الشافية في علم التصريف والخط ، جمال الدين أبي عمرو بن أبي بكر الدويني ، المعروف بابن الحاجب (ت646هـ) ، تحقيق: د. حسن أحمد العثمان الشافيجي ، المكتبة المكية ط2، 1435هـ - 2014م.

69. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400 هـ - 1980 م.

70. شرح الأشموني على الفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م.

71. شرح ألفية ابن معطي أول ألفية في النحو المسمى الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية في علم العربية ، شمس الدين الأربيلي (639هـ) .

72. شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهرى ، ومعه حاشية يس بن زين الحمصي ، المطبعة الأزهرية المصرية ، ط2، 1353هـ.

73. شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الاشبيلي(ت:669هـ)، تحقيق : صاحب أبو جناح ، دار الكتب ، الموصل (د.ت).

74. شرح الدماميني على مغني اللبيب ، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت828هـ) ، تحقيق : أحمد عزو عناية ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت - لبنان ، ط1 ، سنة ( 1428هـ-2007م).

75. شرح الرضي على الكافية، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط2 ، سنة (1996م).

76. شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1395 هـ - 1975 م .

77. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوَجَرِي القاهري الشافعي (ت889هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط1، 1423هـ-2004م.

78. شرح قطر الندى وبل الصدى ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، سنة ( 1383هـ).

79. شرح الكافية الشافية ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1402 هـ - 1982 م.

80. شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1- 2008 م .

81. شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري العسكري (ت 382هـ)، تحقيق : عبد العزيز أحمد ، مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط1 (1383هـ-1963م).

82. شرح المفصل ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت643هـ)، تقديم: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م.

83. شرح المقدمة الجزرية ، عصام الدين احمد بن مصطفى بن خليل طاش كبري زادة (ت 968هـ)، تحقيق : محمد سيدي محمد محمد الأمين ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة (2011م).



84. شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: 469 هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط1، سنة (1977 م).
85. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، شهاب الدين أحمد الخفاجي (ت:1069هـ)، تصحيح وتعليق : محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة الحرم الحسيني التجارية الكبرى ، المطبعة المنيرية بالأزهر ، ط1 ، سنة ( 1371هـ-1952م).
86. شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت:573هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط1، 1420 هـ - 1999 م.
87. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م.
88. صُخْفُ مَجْمَعِيَّةٍ ، الدكتور أحمد مطلوب ، منشورات المجمع العلمي ، مطبعة المجمع العلمي سنة (1438هـ-2017م).
89. ضرائر الشعر ، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سنة(1980 م).
90. العباب الزاخر واللباب الفاخر ، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت:650هـ) ، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، سنة (1981م).
91. العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، يوهان فك- ، ترجمة د. عبدالحليم النجار ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، سنة(1951م).
92. العربية الصحيحة ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، بيروت-لبنان ط2، سنة (1998م).

93. علل النحو ، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض، السعودية، ط1، 1420 هـ - 1999م .
94. علم الأصوات، د. كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، سنة (2000م).
95. علم اللغة ، د. علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط1، (د.ت).
96. علم اللغة العام ، فرديناند دي سوسير ، ترجمة : يوثيل يوسف عزيز ، دار آفاق عربية ، بغداد ، (د.ت).
97. علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).
98. علم النفس التربوي ، د. حنان عبد الحميد العناني ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط5 سنة (1435هـ-2014م)
99. علم النفس التربوي ، د. صالح محمد علي أبو جادو ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، عمان ، ط5 سنة (2006هـ)
100. علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»، أحمد بن مصطفى المراغي (ت 1371هـ)، (د.ت).
101. العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
102. غريب الحديث ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، ط1، سنة (1397م).
103. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: 743 هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د.

محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، سنة (1434 هـ - 2013 م).

104. الفروق اللغوية ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت395هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة ، القاهرة - مصر.

105. فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط6، 1420 هـ - 1999 م.

106. الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان ، دار الحدائق للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت-لبنان، ط1 ، سنة(1987م).

107. فلسفة النشوء والارتقاء ، د.شليبي شميل ، دار مارون عبود ، طبعة جديدة سنة ( 1983م) (د،ت).

108. الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (ت: 438هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت - لبنان، ط2، سنة ( 1417 هـ - 1997 م).

109. فهرسة ابن خير الأشبيلي ، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي (ت: 575هـ)، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان ، ط1، سنة ( 1419 هـ/1998م).

110. في أصول اللغة ، الجزء الأول : ضبط : محمد خلف الله أحمد و محمد شوقي أمين ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة ، ط1، 1969م. الجزء الثالث : ضبط: مصطفى حجازي و ضاحي البياتي ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية - القاهرة ، ط1، 1983م. الجزء الثاني : ضبط: محمد شوقي أمين و مصطفى حجازي ، مجمع اللغة العربية - القاهرة ، ط1، 1975م. الجزء الخامس : اعداد: نادر صلاح الدين ، إشراف: د. محمد حماسة عبد اللطيف ، ط1، 2011م. الجزء الرابع : ضبط: د. أحمد مختار عمر ، مجمع اللغة العربية - القاهرة ، ط1، 2003م.

111. في رحاب القلم ، د. أحمد مطلوب ، مطبعة العهد، بغداد ، شارع المتنبي ، الطبعة الأولى ، سنة (1442هـ-2021م).
112. في اللُّغة والأدب، د. إبراهيم مذكور، دار المعارف، القاهرة، سنة(1971م).
113. القواعد الأساسية للغة العربية حسب متن الألفية لابن مالك و خلاصة الشراح لابن هشام وابن عقيل والأشموني ، أحمد الهاشي ، دار الكتب العلمية ، بيروت -لبنان(د.ت).
114. الكافية في علم النحو ، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: 646 هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط1، سنة(2010 م).
115. كتاب أبي بشر عمرو الملقب بسيبويه ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مصر المحمية ، الطبعة الأولى ، سنة (1317هـ).
116. الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ -1988م.
117. كتاب الأفعال ، سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (المتوفى: بعد 400 هـ) ، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، سنة(1395 هـ - 1975 م).
118. كتاب الأفعال، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (ت: 515هـ)، عالم الكتب، ط1 ، سنة ( 1403 هـ -1983م).
119. كتاب قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية ، حنفي بك ناصف ، ومحمد بك دياب ، والشيخ مصطفى طموم ، ومحمود افندي عمر وسلطان بك محمد ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ط8 ، سنة(1338-1920م).
120. الكتابة الصحيحة نظرات في أخطاء المنشئين ، زهدي جار الله، دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مطابع دار الكتب ، بيروت -لبنان (د.ت).

121. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3 - 1407 هـ.

122. الكليات ، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.

123. الباب في علل البناء الاعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط1، 1416هـ - 1995م.

124. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ)، دار صادر - بيروت، ط3، 1414 هـ.

125. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط5، 1427هـ - 2006م.

126. اللحة في شرح الملح ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ، 2004م.

127. اللع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.

128. ماتلحن به العامة ، أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت 189هـ)، تحقيق وتقديم : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط1 ، سنة 1403هـ - 1982م).

129. ماينصرف وما لاينصرف ، أبو اسحاق الزجاج (ت:311هـ)، تحقيق : هدى محمود قراعة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة احياء التراث ، القاهرة ، سنة ( 1391هـ - 1971م).

130. المباحث اللغوية في العراق ، د. مصطفى جواد، مطبعة لجنة البيان العربي ، سنة (1955م).

131. مبادئ العربية ، رشيد الشرتوني ، مؤسسة المطبوعات دار العلم ، قم - إيران .

132. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (ت: 637هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة.

133. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت: 209هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، سنة (1381 هـ).

134. مجاز القرآن ، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي (ت660هـ)، تحقيق :د. مصطفى محمد حسين الذهبي، تقديم : أحمد زكي يماني ، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، لندن ، سنة (1419هـ-1999م).

135. مجالس ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، النشرة الثانية.

136. المجمع العلمي العراقي إشعاع سيرة وعطاء مسيرة ،أ. د. محمد حسين علي زعين ، عضو لجنة اللغة والأدب الجمعية ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1444هـ-2022م).

137. المجمع العلمي العراقي نشأته أعضاؤه أعماله ، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني -بغداد ، سنة (1385هـ-1965م) .

138. المجمع العلمي في خمسين عاما (1947م-1997م) ، سالم الألوسي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1418هـ-1997م) .

3. مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، محمد شوقي أمين و ابراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، سنة (1404هـ-1984م).

139. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، سنة (1422 هـ).
140. المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1417هـ -1996م.
141. المذكر والمؤنث ، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن قرة بن قطن بن دعامة الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، سنة (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).
142. المرتجل في شرح الجمل ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (492 - 567 هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، دمشق، سنة (1392 هـ - 1972 م).
143. المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418هـ - 1998م.
144. المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى دار الفكر، دمشق، ط1، 1400، 1 - 1405 هـ.
4. المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية، د. اسماعيل أحمد عمارة ، دار حنين العبدلي ، عمان الأردن ، مكتبة الفلاح : دولة الامارات العين ، ط2 ، سنة ( 1412هـ-1992م).
145. المستوفي في النحو ،كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان (توفي بمنتصف القرن السابع الهجري)، تحقيق: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، سنة (1407هـ-1987م).
146. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون،

اشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، سنة (1421 هـ - 2001 م)

147. مسند بن أبي شيبه ، أبو بكر بن أبي شيبه، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: 235هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن - الرياض، ط1، سنة(1997م).

148. مصادر الأفعال الثلاثية دراسة وصفية تاريخية، أمانة صالح الزعبي، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر ، مؤتة ، سنة (1996م).

149. معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط1، 1420 هـ - 2000 م.

150. المعجم ، موسوعة لغوية علمية فنية ، عبد الله العلايلي ، دار المعجم العربي ، بيروت - لبنان ، ط1، سنة (1954م).

151. معجم الأخطاء الشائعة ، محمد العدناني ، مكتبة ناشرون ، لبنان ، ط2 ، سنة (1996م).

152. معجم الادباء ، ياقوت الحموي معجم الأدياء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، سنة( 1414 هـ - 1993 م) .

153. معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، محمد العدناني، مكتبة لبنان ، ط 1، سنة(1984م).

154. معجم الصواب اللغوي ، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1429 هـ - 2008 م.

155. المعجم الطبي الموحد (انكليزي - فرنسي-عربي) ، د. محمد هيثم الخياط ، منظمة الصحة العالمية ، مكتبة ناشرون، لبنان ، الطبعة الرابعة.

156. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، 1429 هـ - 2008 م.



157. المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.
158. معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: 350هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، سنة (1424 هـ - 2003 م).
159. معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
160. المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي (ت: 540هـ) ، تحقيق وتعليق : خليل عمران المنصق ، منشورات محمد علي بيضوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان، ط1 ، سنة ( 1419هـ-1998م).
161. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م.
162. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3، سنة (1420 هـ).
163. المفتاح في الصرف ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت471هـ)، تحقيق :الدكتور علي توفيق الحمّد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1407 هـ - 1987م.
164. المفصل في صنعة الاعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993م.
165. مفهوم الجملة عند سيبويه ، د. حسن عبد الغني جواد الأسدي، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1، سنة (1428هـ-2007م).

166. المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام – الجمهورية العراقية، سنة (1982م).
167. المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب. – بيروت.
168. المناهج المعاصرة ، فوزي طه ابراهيم و رجب الكزة ، مطابع الفن ، مصر ، ط1 سنة ( 1983م).
169. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة(1412 هـ - 1992 م).
170. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1، سنة 1954م.
171. المنهج الصوتي للبنية العربية \_رؤية جديدة في الصرف العربي \_ ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
172. الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق .
173. نتائج الفكر في النحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت581هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1: 1412 - 1992 م.
174. النحو العربي نقد وبناء ، د. ابراهيم السامرائي ، دار الصادق (د.ت).
175. النحو الوافي ، عباس حسن (ت 1398هـ)، دار المعارف ، ط15(د.ت)
176. النحو والدلالة، د.محمد حماسة عبد اللطيف ، مكتبة لسان العرب ، دار الشروق ، ط1 ، سنة ( 1420هـ - 2000م).
177. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن ، ط1، 1405 هـ - 1985 م.

178. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت : 833 هـ)، تحقيق : علي محمد الضباع (ت: 1380 هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.

179. نظرات في أخطاء المنشئين ، محمد جعفر الشيخ ابراهيم الكرباسي ، مطبعة الآداب ، النجف ، سنة (1303هـ-1983م).

180. نظرات في اللغة والأدب ، مصطفى الغلاييني ، طبعة وزنكوغراف طباره ، بيروت ، سنة (1346هـ-1927م).

181. نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، سعيد أحمد طالب بإشراف : أ.د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، جامعة المستنصرية ، سنة (1423هـ-2002م).

182. نهج البلاغة ، الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، دار المرتضى ، بيروت ، ط10، 1432 هـ ، 2011م.

183. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

184. وما أدراك ما عليّ، الدكتور : صلاح مهدي الفرطوسي ، دار المؤرخ العربي ، بيروت -لبنان ، ط1 ، سنة(1429هـ- 2008 م).

#### الرسائل الجامعية

1. جهود المجمع العلمي العراقي في خدمة اللغة العربية من عام 1979م - 1995م ، علي كاظم حسين ، رسالة ماجستير (غير منشورة ) في اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1998م .

2. دور المجامع اللغوية في التعريب ، رسالة تقدم بها : ابراهيم الحاج يوسف، اشراف : د. محمد خليفة الأسود كلية الدعوة الاسلامية ، سنة ( 1429هـ-1999م).

3. شواذ النسب في العربية ، الظواهر والعلل ، اعداد الطالب : محمد خالد أحمد كميل، اشراف : أ.د حمدي محمود الجبالي ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير ، نابلس – فلسطين ، سنة (2012م).

4. الظواهر الصوتية في قراءة الإمام نافع -سورة التوبة انموذجًا- دراسة صوتية ووظيفية وتطبيقية ، راضية بن عربية ، اشراف : د. خير الدين سيب ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة العربية العربية وآدابها ، جامعة أبي بكر بلقايد ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة(1431هـ- 1432هـ/ 2010م-2011م).

### الحواليات والدوريات

1. ابن صابر القائل بـ"الخالفة" في النحو العربي ، علي خليفة عطوة عبد اللطيف ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد 21- العدد 1 – (2020م – 1441هـ).
2. أثر البنية الصرفية في تحديد وظيفة الظاهرة النحوية ، د. أحمد هلال سلايمة ، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ، سنة (2023م) ، مجلد 1 / 2 .
3. أثر مجلة المجمع العلمي العراقي في العناية باللغة العربية ، أ.د ناصر عبد الرزاق عبد الرحمن ، مؤتمر المجمع العلمي العراقي العراقي، بغداد ، الوزيرية (2014/11/26م).
4. الأدب والفن في اسبوع، عباس خضر ،مجلة الرسالة ،العدد(932)،سنة(1370هـ-1951م).
5. أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء وما الذي أضافه النحاة المتأخرون ، د. عبد الحسين الفتلي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1408هـ \_ 1987م) : 232.
6. أسلوب التمييز ومعناه، د.فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة 1977م-1397هـ : 28 / 200.
7. اسم الآلة بين القدماء والمحدثين ، أ. حسن العايب . جامعة الأخوة منتوري ، قسنطينة ، مجلة الآداب ، العدد 14.
8. اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير ، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 16. الأشهر الأفصح (يأنس به قلبي) لا (يأنس إليه قلبي)، د. جميل الملائكة ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد (43) العدد(1) ، سنة (996م- 1416هـ) : 101.
9. أصحح إطراد فَعُول مصدرًا لَفَعَلَ اللّازم؟ مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد:29، سنة 1978م.

10. اصوات العربية واقعها ومستقبلها ، حسام النعيمي،مجلة المجمع العلمي العراقي ،مجلد:38،العدد:(2-3)،سنة:1987م.
11. الأعلام المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط بين الصرف وعدمه، د أحمد نصيف الجنابي، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1404هـ- 1984م) ، مجلد 35/1.
12. الآلة والأداة في اللغة العربية ، في ضوء مطالب التمدن الحديث وعبقورية اللغة ، الشيخ محمد بهجة الأثري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1382هـ-1962م) ، المجلد 10.
13. الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب ، د. فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ج:2/مجلد:40 ، 1989م
14. البيان نظرة أخرى في قضايا النحو العربي ، د. أحمد الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1403هـ-1983م) ، مجلد 34/3 .
15. التحول والثبات في العربية ، د. حسام النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد:37، الجزء:1.
16. التركيب والبناء في العربية ، د. ابراهيم السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة(1378هـ- 1959م) ، المجلد السادس
17. تضمن الظرف معنى (في) ، د. فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1408هـ- 1988م) ، مجلد 39/1
18. التعدية بالباء في تحقيقات اللغويين ، د. محمد ضاري حمادي ، مجلة المجمع العلمي العراقي، سنة 1988م-1409هـ، مجلد39، ج4.
19. التعدية بالحرف (على) في تحقيقات اللغويين، محمد ضاري حمادي ، مجلة المجمع العلمي العراقي في مجلد 46ج2 ، في سنة 1420هـ-1999م.
20. تفسير أوجه استعمال حروف الجر ، الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة ( 1410هـ-1989م) مجلد 3-4 /40.
21. التقديم والتأخير ، د. فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سن (1417هـ - 1997م) ، مجلد 44/1.
22. الجديد في اللغة والمعجم العربي الحديث ، د. ابراهيم السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1385هـ- 1966م) ، مجلد 13

23. الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية ، علي الجارم، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، سنة 1953م
24. حذف الفعل في الإغراء والتحذير، د. فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد :36 العدد: 2، سنة : 1405هـ - 1985م .
25. حروف الزيادة ، نظرة أخرى في قضايا علم العربية ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1409هـ- 1988م) ، مجلد 39/1.
26. حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (401هـ-1981م) مجلد 3-4 / 32 .
27. حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال ، د. فاضل السامرائي
28. دراسة المعجمات اللغوية ، د. مصطفى جواد ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 6، سنة ( 1378هـ-1959م) .
29. دراسة في (مختار الصحاح) للرازي، د. هاشم طه شلاش ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (403هـ- 1983م) ، مجلد 3 / 34.
30. الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي وجهوده اللغوية ، م.م أسماء محمد حيدر و د. آمنة محمد حيدر ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد الحادي والسبعون ، سنة (2011م).
31. الدكتور عبد الحسين الفتلي لغويا ومحققا (ت1936-1999م) م . م . ماهر خضير هاشم ، جامعة بابل/كلية التربية/صفي الدين الحلي ، بحث منشور على موقع جامعة بابل .
32. رأي في مصادر الأفعال الثلاثية ، د . أحمد عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي،مجلد:16،سنة: 1968:
33. زيادة الألف والنون في النسب ، الدكتور أحمد مطلوب، مجلة المجمع العلمي العراقي، 1989م-1398هـ، مجلد :40/ج1.
34. شواهد الزمخشري في أساس البلاغة ، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة ( 410هـ- 1990م) ، مجلد 41/1.
35. ضبط عين المضارع الثلاثي ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، الجزء 4 / 34.

36. ضروب الصفة نظرة أخرى في قضايا النحو العربي ، د. أحمد الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي، سنة ( 1404هـ-1984م ) ، مجلد 3 / 35.
37. علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين ، د. صلاح مهدي الفرطوسي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1408هـ-1988م) ، مجلد 39/1.
38. الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسه ، د. محمد ضاري حمادي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1405هـ-1985م) ، جزء 1 / 36.
39. الفعل الماضي وحركات بنائه ، د. جميل ابراهيم علوش، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 43 ج:1، سنة 1416هـ- 1996م :241.
40. الفعل والنظام الفعلي في اللغة ، د. ابراهيم السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1378هـ -1959م)، مجلد:6.
41. في اشتراطهم كون المفعول له قلبيا ، د. جميل الملائكة ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1405هـ - 1984م) مجلد: 35، عدد: 4 / 123.
42. قراءة في منهجية (المعجم الطبي الموحد) ، د. مجيد محمد علي القيسي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة ( 1998م ) ، مجلد 1 / 45.
43. قضايا صوتية في النحو العربي ، الدكتور طارق عبدعون الجنابي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد(38) ، ج: (2-3) .
44. كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية ، رمضان عبد التواب ، مجلة المجمع العلمي العراقي .
45. لمحات من فكر (هاشم طه شلاش) اللغوي ، م.م صفاء توفيق كاظم الفحام ، مجلة الأستاذ ، العدد (203) ، سنة (1433هـ-2012م).
46. مبحث في سلامة العربية 1، د. مصطفى جواد ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1369هـ-1950م) .
47. مبحث في سلامة العربية 2، مصطفى جواد ، مجلة المجمع العلمي العراقي، سنة ( 1371هـ-1951م )
48. مبحث في سلامة العربية 3، د. مصطفى جواد ، مجلة المجمع العلمي العراقي، سنة (1373هـ-1954م) .
49. مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1959م)، مجلد 6 .

50. مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 14 ، سنة (1967م) .
51. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، مطبعة التحرير ، سنة: 1958م، الجزء العاشر.
52. محاولة جديدة في دراسة (كتاب العين) ، د. صلاح مهدي الفرطوسي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة ( 1407هـ- 1987م) ، مجلد 1 / 38.
53. المعاني المشتركة بين حروف الجر ، د. فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (409هـ- 1988م) ، مجلد 39/4.
54. ن والقلم وما يسطرون ، بحث في أسرار الحروف المعجمية ، د. مصطفى جواد ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1970م) ، مجلد 19.
55. النحت بحث قدم إلى لجنة الأصول ، د. سليم النعيمي مجلة المجمع العلمي العراقي ، 1973م :
56. النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية، مجلة المجمع العلمي العراقي ، 31/2، 1980م.
57. واو الحال ، د. فاضل السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1404هـ- 1984م) ، مجلد 3 / 35.
58. الوصف بالجملة ، د. أحمد الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، سنة (1405هـ- 1984) مجلد 35/4.
59. الوصف بالمصدر نظرة أخرى في قضايا النحو العربي ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 35/1، سنة (1404هـ - 1984م).
60. الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 33/4، سنة (1403هـ \_ 1882م).



**Abstract:**

Since long time, scholars highly interested in Arabic language. So, they described it and tried to rationalize and make it a rule through the detailed examples heard from eloquent Arabs in eloquence time, whether, it was on the phonological level, or on the form and morphological structures level, or on the grammatical structures level, or on the semantic level, or on the vocabulary level.

This great significance with Arabic language lasted until establishment of the linguistic and scientific academies in Arab homeland especially our scientific academy in Iraq. It worked since its establishment to protect Arabic language, trying to Arabize foreign terms, studying its grammatical styles in a modern way that escorted the cultural and scientific development. Therefore, they were like an intellectual device that defends language and to keep it from loss. Hence, a number of brilliant scholars shared the academy its interests and ambitions in keeping the deep-rooted language, an attempt to develop it, investigating it, and understand it.

**Significance of the study**

The current study derives its significance from two sides:

The first is the Iraqi scientific Academy and its volumes including many linguistic researches as well the new thoughts presented by senior

researchers. Their researches are characterized by their variety and abundance between the old and modern.

The second is the attempt to edit and present these studies to researchers and learners so as to use them and scientifically evaluate them in a way that suits the academic researches published in the scientific institutions and other international journals.

The dissertation composed of three chapters, preceded by introduction and preface and followed by conclusion and a list of references and bibliographies.

The first chapter which is entitled 'the phonological and morphological researches' has two sections. The first section tackled the phonological researches; it has three subjects. The first subject is the phonological outlets and attributes, the second subject is the phonological aspects. The third subject was the meaning of 'N'. The second section stated the morphological researches, it has four subjects. The first subject studies stems of simple triple verbs, the second subject mentioned types of simple triple verbs and the way of controlling them. The third was about extra letters. The fourth subject is the derivation.

The second chapter, which is entitled 'the grammatical researches', has three sections. The first section tackled the initial copying. The second section studies the verbs. The third section was devoted to accusatives. The fourth studied other grammatical aspects.

The third chapter, which is entitled 'researches in semantics and lexicography', has two sections. The first section tackled researches in semantics; it has three subjects. The first subject studies the description

in Arabic; the second subject stated implication and delegation in prepositions whereas the third subject mentioned the rank.

The second section mentioned researches in the lexicography, it has two subjects. The first subject studies the Arabic lexicography approach; the second subject treated other issues in Arabic lexicography.

Through our study to the linguistic researches in the Journal of the Iraqi scientific Academy, the study concluded the following. The Iraqi scientific Academy did not limit clear condition for publishing the linguistic researches in the beginning of issuing the journal. Most of the linguistic researches were without introduction, preface, research results, and a list of references and bibliography. Some researchers did not follow the scientific methodology in writing their researches. Finally, some researches' titles did not fit the researches' contents; that is, the title sometimes has a shortage.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic



## **The Linguistic Researches in the Journal of the Iraqi Scientific**

### **Academy from 1950 to 2023 (Presentation and Assessment)**

by:

Belqeas Settar Jabir M'alah

A Dissertation submitted to the council of College of Education/  
Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements  
of Ph.D. Certification in the Philosophy of Arabic language /  
Linguistics

The supervisor:

Prof. Dr. Haider Abid Ali Humaidi

2024 A.D.

1445